

المقتضب

للأبي العباس محمد بن يزيد المبرد

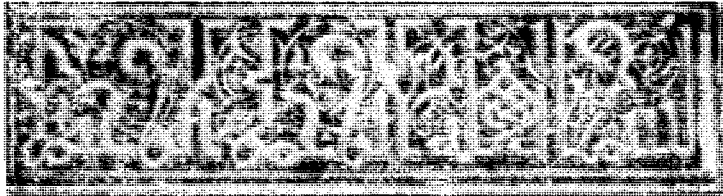
(المتوفى سنة ١٨٥ هـ)

الجزء الثالث

محقق

محمد عبد الخالق عضيمة

الأستاذ بجامعة الأزهر



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

هذا باب

(أَنْ) المَفْتُوحَةِ وَتَصَرَّفِهَا

اعلم أنّها إذا كانت مع الفعل مُضَدْرًا جاز تقديمها وتأخيرها ، ووقعت في كلِّ موضع تقع فيه الأسماء إلاَّ أَنْ معناها - إذا وقعت على فعل مُسْتَقْبَلٍ - أنّها تنصبه ، وذلك الفعل لما لم يقع ، ولا يكون للحال . وذلك قولك : أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ ، ويسرّني أَنْ تقوم يا فتى ، وأكره أَنْ تذهب إلى زيد . فهذا هكذا .

وإن وقعت على فعلٍ ماضٍ كانت مُضَدْرًا لِمَاضِي . تقول : سرّني أَنْ قمت ، وساعتني أَنْ كلّمك زيد وأنت غضبانٌ ، على : أَنْ كلّمك (١) زيداً ، أى : لهذه العلة (٢) .

واعلم أنّها إذا وقعت بعدها الأفعال المُسْتَقْبَلَةُ ، وكانت بينها وبينها (لا) ، فإنَّ عملها على حاله (٣) . تقول : أَحِبُّ أَلَّا / تذهب يا فتى ، وأكره أَلَّا تُكلّم زيداً . والمعنى : أكره تَرَكَكَ كلامَ زيد .

فإن أردت بها الثقيلة لم يَجُزْ أَنْ يليها الفعل إلاَّ أَنْ تَأْتِيَ بِعَوْضٍ ثَمَّ حذفت من المضمر والتثقيب . ونحن ذاكرنا ذلك إن شاء الله .

وذلك قولك - إذا أردت الثقيلة - : قد علمت أَنْ لا تقوم ، تريد : أَنْك لا تقوم . (لا) عَوْضٌ . وهى - إذا أردت الخفيفة - غيرُ فاصلة بين (أَنْ) والفعل .

(١) المناسب : كلمك زيد .
(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٨ ، والجزء الثاني ص ٦ ، ٣٠ .
(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ٣١ .

فأما السين وسوف فلا يكون (أن) قبلهما إلا على التثقيب والإضمار؛ لأنهما ليستا كـ (لا) ؛
ألا ترى أنك تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل
قائم وقاعد في الإعراب ، وإن كان الأول منفيًا . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعا ولا بطلا .
ولا تقع السين وسوف هذا الموقع ؛ فعمل هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن سوف
يقومون . لا يكون إلا على ذلك (١) .

• • •

وللثقبلة أفعالٌ ، وللخفيفة أفعالٌ سواها ، وذلك مذكور على إثر هذا الباب إن شاء الله .
فإن أردت الثقبلة مع الفعل الماضي - دخل من العوض (قَدْ) ، فقلت : قد علمت أن قد
ذهب زيد ، أى : أنه قد ذهب زيد .

٣
٣

هذا باب

الأفعال [التي] لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة

والأفعال التي لاتكون معها إلا خفيفة

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن (أن) لاتكون بعده إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،
وذلك قولك : قد علمت أن زيدا منطلق ، فإن خففت فعلى إرادة التثقيب والإضمار . تقول :
قد علمت أن سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : (عَلِيمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضَى) (١) ؛ لأنه شيء قد استقر .

ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أن يقوم زيد ؛ لأن (أن) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت ؛
نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان
من الرجاء والخوف فهذا مجازه .

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن (٢)

فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك ، كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .

فإذا أدخلت على المحذوفة العوض قلت : حسبت أن سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت
أن لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى .
وهذه الآية تقرأ على وجهين : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) و (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٣) ، فانصب
ما بعد (لا) وهي عوض ؛ كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد (ظننت) بغير عوض . وذلك

(١) المزمع : ٢٠ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشرج ٢ ص ٢٥٥ غيب النفع ص ٨٦ شرح

الشاطبية ص ١٩٠

قوله عز وجل : (تَنْظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) ، لأن معناها معنى ما لم يستقر . وكذلك : (إن ظننا أن يقيما حدود الله) (٢)

وزعم سيبويه / أنه يجوز : خِفت أن لا تقوم يا فتى ، إذا خاف شيئا كالمستقر عنده ، وهذا بعيد (٣)

وأجاز أن تقول : ما أعلمُ إلا أن تقومَ ، إذا لم يردُ علماً واقعا ، وكان هذا القولُ جاريا على باب الإشارة ؛ أي : أرى من الرأي ؛ وهذا في البعد كالذي ذكرنا قبله (٤) وجُملةُ الباب تدورُ على ما شرحت لك من التبيين والتوقع .

فأما قول الله عز وجل : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ) (٥) فَإِنَّ الوجْهَ فيه الرفعُ ، والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولاً ؛ لأنه علم واقع . والوجهُ في قول الشاعر :

أَفَنِي عَرَائِكَهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا تَذُوقُ مَعَ الشَّكَايِمِ عُودًا (٦)

الرفعُ ؛ لأنه يريد : إن الذي أفنى عرائكها هذا . فهذا على المنهاج الذي ذكرت لك .

(١) القيامة : ٢٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « ولذلك ضعف أرجو أنك تفعل ، واطمع أنك فاعل ، ولو قال رجل : أخشى أن لا تفعل يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن جاز ، وليس وجه الكلام » .

ويشهد لسيبويه قول أبي محجن :

وَلَا تَدْفِنِنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أذُوقَهَا

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وتقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تأتيه إذا لم ترد أن تخبر أنك علمت شيئا كأننا البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى - من الرأي - أن تقوم ، فانت لا تخبر أن قياما قد ثبت كأننا ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكانه قال : لو قمت ، فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن سيقومون » .

(٥) طه : ٨٩ قرأ أبو حيوة بنصب يرجع وهي من الشواذ . شواذ ابن خالويه ص ٨٩ والبحر ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التخديد : هزال ونقص اللحم . والمرانك : جمع عريكة وهي السنام ، والقوة والشدة .

والبيت لجريير في وصف خيل هزلت وروايته في الديوان ص ١٧١ وفي اللسان مادة

(خدد) :

أَجْرَى فَلَانِدَهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا يَذُوقَنَّ مَعَ الشَّكَايِمِ عُودًا

ولا يظهر لى وجه اختيار المبرد الرفع في البيت ولو نصب الفعل لكانت (أن) خفيفة ناصبة والمصدر المؤول فاعل لاحد الفعلين المتنازعين والتقدير : عدم الذوق .

هذا باب

ما لحِقْتَه / (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان

في الدعاء وما جرى مجراه

تقول : أَمَا إِنْ غَفَرَ اللهُ لَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا أَنْ ، عَلَى مَا فَسَّرْتَ لَكَ فِي (أَمَا) أَنَّهَا تَقَعُ لِلتَّنْبِيهِ ، وَتَقَعُ فِي مَعْنَى قَوْلِكَ : حَقًّا ؛ فَالتَّقْدِيرُ : أَمَا إِنَّهُ ، وَأَمَا أَنَّهُ غَفَرَ اللهُ لَكَ (١) فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ جَازَ الإِضْهَارَ وَالْحَذْفَ بِغَيْرِ عَوَضٍ ؟

فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَا تَتَّصِلُ إِلَى (قَدْ) ؛ لِأَنَّكَ دَاعٍ ، وَلَسْتَ مُخْبِرًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الإِضْهَارَ قَدْ دَخَلَ فِي الْمَكْسُورَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ .

وَتَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى هَذَا الْمِنْهَاجِ : أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللهُ لَكَ ، تَرِيدُ : أَمَا أَنَّهُ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا إِنْ يَغْفِرُ اللهُ لَكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَدَخَلْتَ السِّينَ أَوْ سَوِّفَ لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى ، وَكُنْتَ مُخْبِرًا ، وَلَوْ أَدَخَلْتَ (لَا) لَا نَقَلَبَ الْمَعْنَى ، وَصَرْتَ دَاعِيًا عَلَيْهِ ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ بِغَيْرِ عَوَضٍ .

وَلَمَّا كَانَتْ الْمَكْسُورَةُ / تُحَذَفُ بِتَثْقِيلِهَا مَعَ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِيُؤْصَلَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ - كَانَتْ الْمَفْتُوحَةُ أَوْلَى (٢) ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهَا مَعَ الْعَوَضِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ مَنْطِقٌ فَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مَنْطِقٌ ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَوَضٍ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

فِي فِتْيَةِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ (٣)

(١) عرض لفتح هزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك (والخامسة ان غضب « بفتح الضاد وضم الباء » الله عليها) فكانه قال : انه غضب الله عليها . لا تخفها في الكلام ابداً وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة مضمرها فيها الاسم .. » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) المخففة في هذه المواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٣ .

وإنَّمَا امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عَوْضٍ ؛ لأنَّ الفعل لم يكن لِيَقَعَ بعدها لو ثَقُلَتْ ،
وَأَعْمِلَتْ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَدْفَ بغير عَوْضٍ ، وأن يوقعوا بعدها
ما لا تقع عليه لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمِلَتْ ؛ لأنَّها بمنزلة الفعل ، ولا يقع فِعْلٌ على فِعْلٍ .

= و (هالك) خبر مقدم ، و (كل) مبتدأ مؤخر ، والجمله فى محل رفع خبر (ان المخففة)
والمصدر المؤول سد مسد مفعولى (علموا) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة (قد علموا) .
يريد انهم كالسيوف فى المضاء والعزم او فى صباحة الوجوه تبرق كالسيوف ، وخص
سيوف الهند لحسن صقاتها .

ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، وأراد به الفقير .
وينتعل : يلبس النعل وأراد به الغنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم
وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم .
والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيلُ

وقال السيرافى : المصراع « أن هالك كل من يحفى ، وينتعل » مصنوع ، والثابت
المروى : ان ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد فى كلتا الروايتين واحد لانه فى
اضمار الهاء فى (أن) .

وقال ابن المستوفى : والذي ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيره
ليقع الاسم بعد (ان) المخففة مرفوعا وحكمه ان يقع بعد ان المنقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ
تغير الحكم .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والعينى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ وامالى الشجرى
ج ٢ ص ٢ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية
بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد ان المخففة جاء فى قوله تعالى :
(وآخر دعواهم ان الحمد لله) وفى قوله : (وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه) وفى آيات
أخرى .

هذا باب

النونين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

٣ / إعلم أنّهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل
٨ الذى يؤكد ليقع . وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم .
فأما القسم فأحدهما فيه واجبة لامحالة .
وأما ما ضارعه فانت فيه مخير .

وذلك قولك فى القسم : والله لأقومن ، وحقّ زيد لأمضين ، فيلحق النون إما خفيفة وإما
ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك . وقد شرحنا ذلك فى باب القسم (٢) : لِمَ كانت فيه واجبة ؟
وأما الثقيلة فكقوله عز وجل : (لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ) .
وأما الخفيفة فعلى (٣) قراءة من قرأ : (وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ) (٤) ، وكقوله : (كَلَّا لَئِن
لَّمْ يَنْتَه لَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ) (٥) ، وقال الشاعر :

* وفى ذِمِّي لَئِن فَعَلْتَ لَيَفْعَلَا (٦) *

- (١) كذا فى الاصل والانسب : مواقعهما .
- (٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٣٣ .
- (٣) فى الاصل : فقوله فعلى قراءة .
- (٤) يوسف : ٣٢ وتشديد نون «ليكونن» قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه فى العشرة
(انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦) .
- العلق : ١٥ - وقرئ فى الشواذ بالنون الشديدة (شواذ ابن خالويه ص ١٧٦) .
- (٦) صدره كما فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

* تُساورُ سواراً إلى المجدِ والعُلا *

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، وتغالبه فى المفاخرة .
و (فى ذمى) خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .
والبيت لليلى الاخيلية من قصيدة فى هجاء النابغة الجعدي وقد كانت بينها وبين سوار
ابن أوفى القشيري مودة وهجاؤها للنابغة الجعدي مشهور وانظر العيني ج ١ ص ٥٦٩ -
٥٧٠ .

فمن مواضعها (١): الأَمْرُ ، والنهي ، لأنَّهُمَا غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :
 اضرب ، ولا تضرب ، فإذا أتيت بها قلت / : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت ثقلت
 النون ، وإن شئت خففتها . وهى - إذا خففت - . وكدة ، وإذا ثقلت فهى أشد توكيدا ،
 وإن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : (وَلَا تَقُولَنَّ
 لِيْشَىءٍ اِنِّىْ فَاعِلٌ ذَلِكُمْ غَدًا) (٣) ، وقال : (وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيْلَ الَّذِيْنَ لَا يَعْلَمُوْنَ) (٤) ، وقال :
 (فَلَا تَمُوتُنَّ اِلَّا وَاَنْتُمْ مُسْلِمُوْنَ) (٥) .

وقال الشاعر فى الخفيفة :

فِيَاكَ وَالْمِيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيْدًا لِتَفْصِدَا (٦)

- (١) كذا فى الاصل ، والانسب (مواضعهما) .
- (٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ « فاما الامر والنهى فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت لم تدخل ، لانه ليس فيهما ما فى ذا . »
- (٣) الكهف : ٢٣ .
- (٤) يونس : ٨٩ .
- (٥) البقرة : ١٣٢ .
- (٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فِيَاكَ وَالْمِيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ورويته فى ديوان الاعشى ص ١٣٧ :

فياك والميتات لا تقربنها ولا تأخذن سهما حديدا لتفصدا
 وذا النصب المنسوب لاتسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الاعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفعل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فان كان ذلك متققا عليه كان قول الاعشى ضرورة شعرية أو تكون فى الكلام (أما مقدرة كما قالوا فى قوله تعالى (وربك فكير) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والعينى ج ٤ ص ٣٤٠ - ٣٤١ ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفى الروض الانف ج ١ ص ٢٣٧ « وقوله : والله فاعبدا ، وقف على النون الخفيفة بالالف . وقد قيل فى مثل هذا : انه لم يرد النون الخفيفة وانما خاطب الواحد بخطاب الاثنين . . »

وقال الاخر :

• فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) •

والطلب يَجْرَى مجرَى الأمر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .

ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربنّ زيدا ، وهل يقومنّ

زيد يا فتي .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢) .

ومن مواضعها : الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة فى حرف الجزاء ؛ لأنها تكون / كاللام التى

تلحق فى القسم فى قولك : لأفعلنّ (٣) ، وذلك قولك : إِمَّا تَأْتِيَنِي آتِكُ ، ومتى ما تقعدنّ أقعدنّ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب ابن مالك ، وقال الأعظم : او لعبد الله بن رواحة .

وفى صحيح البخارى (غزوة خيبر ج ٥ ص ١٣٠-١٣١) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الاكوع) يا عامر ، الا تسمعنا من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لأهمّ لولا أنت ما اهتدينا
ولا تصدقنا ولا صلينا
فاغفر فداءك ما اتقينا
وثبت الأقدام إن لاقينا
وألقينّ سَكِينَةً علينا

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الافعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى اذا استفهمت . وهى افعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة افعال الامر والنهى ، فان شئت أقحمت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الامر والنهى » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها : حروف الجزاء اذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التى فى لتفعلنّ لما وقع التوكيد قبل الفعل الزموا النون آخره ، كما الزموا هذه اللام ، وان شئت لم تقحم النون ، كما أنك ان شئت لم تجيء بها . فاما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبهوا (ما) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لاثبات النون . فمن ذلك قولك : اما تأتيني آتِكُ ، وايهم ما يقولون ذلك تجزه ، وتصديق ذلك قوله عز وجل (واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك) وقال عز وجل (فاما ترين من البشر احدا) » .

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافق لسيبويه فى أن التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف معه وردد تعليله ويتضح ذلك أيضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٣ ص ١٥٦ -

: ١٥٧

فمن ذلك قول الله عز وجل: (فَلَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) ، وقال : (وَأَمَّا تُعْرَضْنَ عَنْهُمْ) .
 فإن كان الجزاء بغير (ما) قبُح دخولها فيه ؛ لأنه خَبَرٌ يجب آخره بوجوب أوله . وإنما
 يجوز دخولها الجزاء بغير (ما) في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز ذلك في الخبر (١) .
 فمن ذلك قوله :

مَنْ تَثَقَّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَتَبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَأْفِي (٢)

« ولكن (ما) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة في (ان) التي هي للجزاء كما تزداد في
 سائر الكلام ، نحو : أين تكن أكن ، وإنما تكن أكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتى
 آتك ، فتقول : أن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تلغم النون في الميم ، لاجتماعهما في الفنة ،
 كما قال امرؤ القيس :

فَأَمَّا تَرَيْنِي لَا أَعْمُضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبُّ فَأَنْعَسَا

وفى القرآن (فاما ترين من البشر احدا) وقال (واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك
 ترجوها) .

فقوله في الكامل : واما تأتني آتك و كذلك في المقتضب ص ٢٩ من هذا الجزء
 واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد (اما) صريح في أنه لا يرى وجوب
 توكيد المضارع بعد (ان) المدغمة في (ما) الزائدة .
 ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الافعال أنت في ادخال النون عليها
 مخير إلا ما وقع منها في المستقبل في القسم »
 وقوله في الجزء الثاني ص ٣٣٣ : (هذا باب ما يقسم عليه من الافعال وما بال النون
 في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها الا في هذا الموضع الذي اذكره لك فانه لا يجوز
 حذفها ...) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لان الافعال أنت في ادخال النون عليها مخير
 وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، واما تقم أقم معك .
 وقال في ص ٢٣٥ ، اما تأتني آتك ، واما تقم أقم معك .
 وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان الى المبرد انه يرى وجوب
 توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي
 (اما) الشرطية نحو : (فاما نذهبن بك) (واما ينزغنك) ولم يقع في القرآن الا مؤكدا بالنون ،
 ومن ثم قال المبرد والزجاج : انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لُونُهُ

ولكثره حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام . وكذلك نسب
 اليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . (فاما ترين) مريم : ٣٦ ، (واما تعرضن) :
 الاسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ « وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل
 في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب . . وهذا لا يجوز الا في اضطرار » .
 (٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط في الضرورة لان اداة
 الشرط ليس معها (ما) .

فهذا يجوز ، كما قال في الخبر :

رُبَمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

ومن أمثال العرب : « بعين ما أرينك (٢) » و « بآلم ما تُخنننه (٣) » . فإنما أدخل النون من أجل (ما) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

يقال ثقفت الرجل في الحرب : أدركته ، وثقفته : ظفرت به ، وثقفته : أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وآنب : راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى اهله سالما .

وروى من تثقفن منا بالتاء ، من يشقوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعينى ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على توكيد المضارع للضرورة ثم قال « وزعم يونس : أنهم يقولون : ربما تقولن ذلك وكثر ما تقولن ذلك .. » .

أوفيت على الشيء : أشرفت عليه ، و (فى) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل ، وقال ابن الاعرابى : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسمون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبة او شرفا فى رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقلة وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات ..

وجملة (ترفعن ثوبى شمالات) حال من تاء أوفيت ، او صفة لعلم والعائد محذوف أى فيه .

وتشير هذه الجملة الى أن قميصه لا يلصق بجلده لخصمه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسى فى الايضاح على وقوع الماضى بعد (رب) المكفوفة بما فقال : رب موضوعه للاخبار عما مضى وهذا موضع التكرير به اولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الايضاح : يحتمل بقاء (رب) على معناها من التقليل ، لان جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله الى أن يتبدل فى الطلائع لكنه قد يطرأ على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغاني : ترفع اثوابى شمالات .

والبيت لجذيمة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها او انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، فكان ربيثة لهم ، ولم يكل ذلك الى أحد اخذا بالحزم .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والفنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ واملئ الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٣ ص ٣٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى مجمع الامثال للميدانى ج ١ ص ١٠٠ « أى اعمل كائى انظر اليك . يضرب فى الحث على ترك البطء .

و (ما) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون فى الفعل » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ « وانما كان ترك النون فى هذا اجود لان (ما) و (رب)

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم
به بمنزلة حرف واحد وليست كالتي فى (بالم ما تختننه) ، لانها ليست مع ما قبلها بمنزلة
حرف واحد .

وفى مجمع الامثال ج ١ ص ١٠٧ « بالم ما تختنن ، أى : لا يكون الختسان الا بالم
ومعناه : انه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة ويروى بالم ما تختننه . وهذه
على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت النون فى الروايتين لدخول (ما) » .

هذا باب

الوقوف على النونين :

الخفيفة والثقيلة

إِعلم أنَّك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبنيَّة
على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقت هاءً لبيان الحركة . كما تقول :
ارمِه ، واغزُه ، واخشُه . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم . اغزُ ، اخشُ ، فقلت : اضربنُ ، وارمينُ . وقولنُ . فهذا
أمرُ الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنَّها في الفعلِ بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت
منها الألف ، وذلك قولك : اضربنُ زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربنُ
زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ؛ كما قال : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) .

فإذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك
تقول في الأسماء في النصب : رأيت زيدا ، فتُبدل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيدُ .
وفي الخفض : مررت بزيدُ ، فلا يكون الوقف كالوصل .

وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربنُ زيدا / . فإن
وقفت قلت : اضربوا ، واضربنُ زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، تم
وقفت جعلت مكانها ألفا ، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت ، وذلك لان النون
الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أن التنوين
ساكن ، وهي علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك اجزيت مجراها في
الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لحميم
رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريد الخفيفة - : عمل تضربنُ ، وهل
تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى (١) : وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت : لتضربون ، وتقول : هل تضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن النون تُحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يُحرك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فتقول - إذا أردت النون الخفيفة - : اضرب الرجل . حذفت النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمرها . وإنما حذفت وخالفت التنوين ؛ لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ؛ لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ، إلا ما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى التنوين لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذفت النون .

٣
١٣

(١) هكذا بالأصل .

هذا باب

تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة ، والثقيلة

اعلم أَنَّ الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة - فَإِنَّهَا تُبْنَى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أَنَّهَا والنون كشيء واحد ، فبُنِيَتْ مع النون بناءً خمسة عشر . ولم تُسَكَّنْ لعلتين :

إحداهما : أَنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان ، الأولى منهما ساكنة ، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلة الأخرى : أَنَّكَ حَرَكْتَهَا ؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضْمُّ إليه غيره ، فيُجْعَلان شيئاً واحداً ؛ نحو : بَيْتَ بَيْتٍ ، وخمسة عشر .

وإنما اختاروا الفتحة ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الحركات (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربنَّ زيدا ؟ والله لتضربنَّ زيدا . فالفعالان مرفوعان .

وتقول في الموقوف ، والمجزوم : اضربنَّ زيدا ، ولا تضربنَّ عمرا ، وإِذَا تَغَرَّوْنَ زيدا أَغْرُدْهُ ، كما / قال عزَّ وجلَّ : (وَإِذَا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ) (٢) .

٣
١٤

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوما ، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أسكنت للجزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الأولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة . لم يكسروا ، فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، وأكرمن زيدا ، وأما تكرمته أكرمه .

وإذا كان فعل الواحد مرفوعا ، ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذلك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر تعليل ذلك أيضا فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثاً فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون (1) كما ذكرت

(1) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الاثنین مرفوعاً ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنین ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الالف ، لسكون النون ، لان الالف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو اذهبها لم يعلم أنك تريد الاثنین ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الالف ، ولا يجوز حذف الالف فيلتبس بالواحد .
وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك اقولك : لتفعلن ذاك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا .
واعلم ان الخفيفة والثقيلة اذا جاءت بعد علامة أضمار تسقط . .
وكذلك قولك للمرأة : اضربن زيدا ، واكرمن عمرا ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن زيدا ولتكرمن عمرا . . .
ومن ذلك قولهم للجميع : اضربن زيدا ، واكرمن عمرا ، ولتكرمن بشرا . . »

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :
قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في تضربوننى وثلاث نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القول في هذا انهم بنوا الفعل (في الاصل الاسم) المذكور مع النون على الفتح فقطلوا : هل تخشين زيدا ، واضربن زيدا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفتح في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول ابى عثمان »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :
قال أحمد : « اقول سيبويه : انهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من اجل ان تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان .
وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان اذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقلت من موضع الى سواه ، فاذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى في طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى . . . والراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذى قدمناه لبنى الكلام عليه .
ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء : اضربن ، وأدخلت الالف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التى للتوكيد .

وليس قولنا : انهم يستثقلون التضعيف . . . انهم لا يقدرن على التكلم به ، فيكون ما عارض به الراد من قولهم : اننى ويضربوننى ، ولكن الاستثقال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، وقد يدعونه في مواضع لا يجيزونه البتة رضى مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فما الزموا الادغام كراهية التضعيف قولهم في الفعل : رد وما اشبهه ، ولا يقولون :
ردد الا أن يسكن الحرف الآخر .

لك . تقول للمرأة : هل تضربين زيدا ؟ ولا تضربين عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربي .

= ومما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل .
ولم يكن تحملهم للشقل في مثل هذا لما ذهبوا اليه في الاسم والفعل بمبطل ثقله ، ولا يمانع لنا أن نعتل به في رد فنقول : انهم ادغموه استثقالا للتضعيف ، كما أن قولهم : اننى ، ويضربوننى لا يجب أن يكون مانعا لنا من أن نقول : انهم استثقلوا اجتماع النونات في موضع آخر من الكلام ، إذ ليس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .
والنون التي تدخل للتوكيد - فهي وإن كانت زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كناية المفعول في قولك : اننى ، ويضربوننى ، لانك قد تأتي بالظاهر كقولك : ان زيدا فاعل ، وبكناية ليست فيها نون كقولك : انه ، وانها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير نون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد تلزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع ما يبني من الفعل ، ويغير له آخره ، ويصير كأحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه اولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم (اتحاجونى) فاذا حذفوا هذه النون استثقلا مع ما وصفنا من انها لا تلزم ، وليست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد اولى] لتغييرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي أتى بها للاستثقال بالنونات علة قاطعة على أصل متفق عليه تشهد فطرة الانسان (في الاصل : اللسان) بضحته ، والعلة التي أتى بها المازنى خليقة حسنة غير ناقضة للاخرى .

وقد يكون للمسألة علتان ، وعمل ، وليس ما كان خليقا من العلل لانه أشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن انه مرادهم ، إذ لم يوجد أقرب منه ، ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على انه مقصدها وارادتها .

وإذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما علمت علته من الاستدلال رجعا الى باب الاستحسان .

وانما أثر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لانه طريق يتبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتشبيهه لانه عدم الدلالة ، فاحتاج الى المماثلة ، والمقارنة .
والمعنى الذي حكاه عن المازنى انه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل تفعلن ، وضارع هذا المنصوب اذا قلت : لن يفعل ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل تفعلن فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك أنه زعم في الرسالة التي صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام (يفعل) كما فعلت بلام (فعل) في البناء على السكون في قولك : فعلن ، ويفعلن ، وعلى الفتح في قولك : فعل ، ويفعلن . فاذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعها الفعل الماضى - وجب حذف النون في التثنية والجمع ، لانها إنما تدخل الاعراب ، فاذا ثبت في واحدها زال الاعراب من تثنيته ومن جمعتها ، كما لم يدخلوا النون في ضربا ، وضربوا وفى قولهم فى الامر : اضربا ، واضربوا ، لان فعل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع بنيت فيه الفعل ، فانك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للائنين والجماعة . فحذفُ النون نظير الفتحة في الواحد ،
 وذهبت الياء في قولك : اضربن زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا
 قلت : اضربن زيدا ، وهل تخرجن إلى زيد . فهذا نظير ما ذكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحركنا ؛ لأنه إنما
 تحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ؛ لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حرفي لين
 كالألف . ألا ترى أنك تقول : ارم الرجل ، وارموا الرجل ، فتحذف لالتقاء الساكنين .
 /وتقول : اخشوا الرجل ، واخشى الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنهما بمنزلة الحروف
 التي هي غير معتلة (١) . ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحة لالتقاء الساكنين ، لخرج
 اللفظ إلى لفظ الواحد المذكور ، وذهبت علامة التانيث وعلامة الجمع ، فكنت تقول : اخش
 الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشون الرجل ، وللمرأة : اخشين زيدا . وكل ما جرى مما قبله
 مفتوح فهذه سبيله (٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما أتى به الراد ، لأنه شبه هو المبنى بالمعرب
 وهذا إنما حمل المبنى على المبنى ، فحمله على نظيره أولى .
 انظر الانتصار ص ٢٨٥-٢٨٠ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :
 إذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
 وإذا اجتمع ساكنان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
 وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مجانسة : الألف لا تكون الا حرف
 مد ، والواو تكون حرف مد اذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : اذا وقعت ساكنة
 بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشى
 الله ، واخشين .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فإذا جاءت بعد علامة مضمرة تتحرك للألف الخفيفة
 أو للألف واللام حركت لها ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون اذا جاءت الألف الخفيفة أو
 الألف واللام ، لان علة حركتها ههنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة لتقاء الساكنين وذلك
 قولك : ارضون زيدا ، تريده الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وارضين زيدا ، فصار
 التحريك هو التحريك الذي يكون اذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة » .

هذا باب

فعل الاثنيين والجماعة من النساء

في النون الثقيلة وامتناعهما من النون الخفيفة

اعلم أنك إذا أمرت الاثنيين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربان زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنيين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربان زيدا ، وجميع ما تصرفت فيه ، فهذا سبيلها في الاثنيين . قال الله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (١) .

* * *

فإذا أوقعتها في جمع النساء قلت : / (٢) اضربان زيدا . زدت ألفا ؛ لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهن ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذاك ، فتجعلها بين الهمزتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لتضربان زيدا ، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ؛ لأنها أشبهت ألف الاثنيين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تحذف ؛ لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنيين والواحد .
وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ؛ لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنيين وفعل جمع النساء .

فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنيين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لاتفعلن ذلك (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وتقول : افعلان ذلك ، وهل تفعلان ذلك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهب في فعل الجميع ، وإنما ثبتت الألف ههنا في كلامهم .. » .
ثم أخذ يبين امتناع الخفيفة وعلّة ذلك ...
الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفحتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناهما الى موضعهما هنا . وانظر كيف استقام الكلام ، وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدهما أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الاناث قلت : اضربان ، وهل تضربان ، ولتضربان ، فأنما الحققت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة ههنا ، لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنيين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لانهما حرفان : الاول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون ابن .. » .

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجىء بها ، وأحرك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنَّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جئت بها زائدة ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع . وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنَّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنَّ الفعل يُبنى معها على الفتح .

وإنما حُذفت النون في التثنية والجمع وفعل المرأة - إذا خوطبت - لأنها كالفتح في الواحد ؛ ألا ترى أنك تقول للمرأة : هل تضربن زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربن زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب (١) يري إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مُدغماً والأول حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا (٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، إنما ينبغى على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحذف النون ؛ لأنها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أول الباب ، ثم تحذف الألف التي في اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لفظ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظ الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

(١) وفي سيبويه أيضاً ج ٢ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربان زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم . ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم ، لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم أن يقولوا : اضرب الرجل ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهبت ، فينبغى لهم أن يذهبوها لذا ، ثم تذهب الألف ، كما تذهب الألف وأنت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا ، ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا ، فقد جعلوها بمنزلتها في اضربان زيدا ، فينبغى لهم أن يجروا عليها هـ إذ ما يجري عليها في الواحد » .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

هذا باب

ملا يجوز أن تدخله النون خفيفةً ولا ثقيلةً

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : (صه) و (مه) ، و (إيه) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و (إيه) يا فتى ، إذا كفته ، و (وئها) يا فتى : إذا أغرته . وكذلك (عليك) زيدا ، و (دونك) زيدا ، و (ورائك أوسع لك) (١) ، و (عندك) يا فتى : إذا حذرت شيئا بقربه . فكل هذه لا تدخلها نون ؛ لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

* * *

ومن ذلك (هلم) في لغة أهل الحجاز ؛ / لأنهم يقولون : هلم للواحد ، وللثنين ، والجماعة

٣

١٧

على لفظ واحد .

وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هلم ، وللثنين : هلمما ، وللجماعة : هلموا ، وللجماعة النسوة : هلمن ، وللواحدة : هلمي ؛ وإنما هي (لم) لحقتها الهاء ؛ فعلى هذا تقول : هلمن يا رجال ، وهلمن يا امرأة ، وهلمنن يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال (٢) .

(١) هو مثل في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « أي : تأخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال في ضده (امامك) ، أي : تقدم » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة » . وذلك الحروف التي للامر والنهي وليست بفعل وذلك نحو (ايه) و (صه) و (مه) وأشباهاها و (هلم) في لغة الحجاز كذلك ، الا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والانثى .

وزعم أنها (لم) لحقتها هاء للتنبيه في اللغتين . وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وارددن ، كما تقول : هلم وهلمي وهلمن . . . » .

هذا باب

حروف التضعيف في الأفعال والمعتلة

من ذوات الياء والواو في النونين

إعلم أنك تُلزِمُهُنَّ في النونين ما تُلزم الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول :
رُدُّنَّ يا زيدُ ، ولا تقول : ارْدُدْنِ على قول من قال : (ارْدُدْ) ، لأنَّ الدال الثانية تُلزِمُها الحركة
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : اِلقينَّ زيدا ، وهل تَغزُونُ / عمرا ، وارْمينَّ خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم
سائر الأفعال (١) .

٣
١٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ « باب نبات الخفيفة والثقيلة في نبات الياء والواو
التي الواو/ات والياءات لاماتهن .

اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها اذا حذفنا في الجزم ، ثم الحقت
الخفيفة او الثقيلة اخرجتها ، كما تخرجها اذا جئت بالالف للائنين ، لان الحرف يبني عليها ،
كما يبني على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،
واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة او الثقيلة حركتها ،
كما تحركها لالف الاثنيين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لادعون ،
ولارضين ، ولارمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تدعون ... » .

هذا باب

(أَمَّا) و (إِمَّا)

أَمَّا المفتوحة فَإِنَّ فِيهَا معنى المجازاة . وذلك قولك : أَمَّا زَيْدٌ فَلَهُ دَرَاهِمٌ ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَعْطَاهُ دَرَاهِمًا . فالتقدير : مهما يكن من شيء فَأَعْطَى زَيْدًا دَرَاهِمًا ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء^(١) . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ ؛ فَإِنَّ قَدَمْتَ الْفِعْلَ لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) فِي مَعْنَى : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ؛ فَهَذَا لَا يَتَّصِلُ بِهِ فِعْلٌ ، وَإِنَّمَا حُدِّ الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاءِ . وَلَكِنَّكَ تَقْدِمُ الْاسْمَ ؛ لَيْسَ مَسَدَّ الْمَحذُوفِ الَّذِي هَذَا مَعْنَاهُ ، وَيَعْمَلُ فِيهِ مَا بَعْدَهُ .

وَجُمْلَةُ هَذَا الْبَابِ : أَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ (أَمَّا) عَلَى حَالْتِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ الْجَزَاءِ ؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - (وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ^(٢)) / كَقَوْلِكَ : تَمُودٌ هَدَيْنَاهُمْ .

وَمَنْ رَأَى أَنْ يَقُولَ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ نَصَبَ بِهَذَا ^(٣) فَقَالَ : أَمَّا زَيْدًا ^(٤) فَاضْرِبْهُ . وَقَالَ : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) ^(٥) فَعَلَى هَذَا فَفَسَّ هَذَا الْبَابُ .

* * *

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « واما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من امره فمنطق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم (وأما تمود فهديناهم) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة » .

وقراءة نصب تمود من الشواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والاتحاف ص ٣٨١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : (وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل) يفيد أنه مع النحويين فى عدم جواز نحو: أما زيدا فاني ضارب، وقد نسب الشجرى الجواز إليه قال فى أماليه ج ٢ ص ٣٤٩ : « وان قلت : أما زيدا فاني ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين إلا أبا العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٦٨ « اقال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندى بخطه » .

(٥) الضحى : ٩

وَأَمَّا (إِمَّا) المكسورة فإنها تكون في موضع (أَوْ) ، وذلك قولك : ضربت إمَّا زيدا ، وإمَّا عمرا ، لِأَنَّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) (١) وقال : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢) .

فإذا ذكرت (إِمَّا) فلا بُدَّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فأنت مُخَيَّر : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها . تقول : أمَّا زيد فقائم ، وأمَّا قوله : (أَمَّا مَنِ اسْتَعْنَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزُكِّي . وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْشَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَى) (٣) فإنَّ الكلام مُسْتَعْنٍ من قِبَل التكرير ، ولو قلت : ضربت إمَّا زيدا ، وسكتُ - لم يجز ؛ لِأَنَّ المعنى : هذا أو هذا ؛ أَلَّا ترى أَنَّ ما بعد (إِمَّا) لا يكون كلاما مُسْتَعْنِيَا .

وزعم الخليل أَنَّ الفَصْلَ بين (إِمَّا) / و (أَوْ) أَنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صدرُ كلامك وأنت مُتَيَقِّن عند السامع ، ثمَّ حدث الشكُّ بأو (٤) .

فإذا قلت : ضربت إمَّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكِّ ، وزعم أَن (إِمَّا) هذه إِنَّمَا هي (إِنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حذفُ (ما) منها إِلَّا أَنْ يضطرَّ إلى ذلك شاعر ، فإن اضطرَّ جاز الحذفُ ؛ لِأَنَّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، قال :
لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبْتَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرًا (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٢ .

(٣) عبس : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن المبدل ايضا قولك : قد مررت برجل أو امرأة انما ابتدا بيقين ، ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه ، فصار الاول والآخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافقه البرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نقده للكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال أبو علي في الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبيرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من أن تكون (ان) للجزاء أو غيرها ، فلو كانت للجزاء والحقت الفاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك أن تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلا على إمام .

فأما في المجازاة إذا قلت : إن تأتني آتكَ ، وإن تقم أقم - فإنك إن شئت زدت (ما) ، كما تزيدها في سائر حروف الجزاء ، نحو : أينما تكن أكن ، ومتى ما تأتني آتكَ ، لأنها : إن تأتني آتكَ ، ومتى تقم أقم . فتقول على هذا - إن شئت - : إما تأتني آتكَ ، وإما تقم أقم معك . وقد مضى تفسير هذا في باب الجزاء (١) .

الا ترى أنك لو قلت : أنت ظالم ان فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت الفاء فقلت أنت ظالم فان فعلت لزمك ان تذكر للشرط جوابا ، ولا يجزىء ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء .

والبيت للدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرثي معاوية أخا الخنساء والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وقوله فاكذبيها بياء المخاطبة .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعين ج ٤ ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

/ هذا باب

مُد ، ومُنْدُ

أما (مُد) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ، ومخفوضا على معنى .
فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلّة تمكّنها
وأنها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آتِه مُد يومان ، وأنا أعرفه مُد ثلاثون سنة ، وكلمتك
مُد خمسة أيام . والمعنى - إذا قلت : لم آتِه مُد يومان - : أنك قلت : لم أَره ، ثم خبّرت
بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنك قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بيني وبين رؤيته هذا المقدار ، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .
وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فإن تقع في معنى (في) ونحوها ؛ فيكون حرف خفض
وذلك قولك : أنت عندي مُد اليوم ، ومُد الليلة ، وأنا أراك مُد اليوم يا فتى ، لأنّ المعنى
في اليوم وفي الليلة . وليس المعنى أنّ بيني وبين رؤيتك مسافة ، وكذلك : رأيت زيدا مُد يوم
الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُد سنة تتكلم في حاجة زيد ؛ لأنك تريد أنا في حال رؤيتك مُد
سنة (١) فإن أردت : رأيتك مُد سنة ، أى : غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت ؛ لأنك
قلت : رأيتك ، ثم قلت : بيني وبين ذلك سنة ، فالمعنى : أنك رأيتَه ، ثم غبّرت سنة لا تراه .
وإذا قال : أنا أراك مُد سنة ، فإنما المعنى أنك في حال رؤية لم تنقض وأن أولها مُد سنة ؛
فلذلك قلت : أراك ؛ لأنك تُخبر عن حال لم تنقطع . فهذا شرط (مذ) وتفسيرها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ومذ عام أول
فقال : أول ههنا صفة ... » .

وقال في ج ٢ ص ٣٠٨ « وأما مذ فنكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت
(من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم
الجمعة الى اليوم ومذ غدوة الى الساعة ، وما لقيته منذ اليوم الى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم
أول غايتك ، فأجريت في بابها ، كما جرت من حيث قلت : من مكان كذا الى مكان كذا ، وتقول:
ما رأيتَه منذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد
منتهى » .

فإن قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُدَّ يوم الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إن النقي إنما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبت الروية ، وجعلتها الحد الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتصل به معناه .

* * *

فأما (مُنْدُ) فمعناها - جررت بها أوفعت - واحد (١) . وبأبها الجرّ ، لأنها في الأزمنة لا ابتداء الغاية بمنزلة (مِنْ) في سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنْدُ يوم الجمعة ، أى : هذا ابتداء الغاية ؛ كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فإن رفعت فعلى أنك جعلت (مُنْدُ) اسماً ، وذهبت إلى أنها (مُدَّ) في الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة (مِنْ) في الأيام .

فأما (مُدَّ) فدلّ على أنها اسم : أنها محذوفة مِنْ (مُنْدُ) (٢) التي هي اسم ؛ لأنّ الحذف لا يكون في الحروف ؛ وإنما يكون في الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وأما (مند) فضمت : لانها للغاية .. » .

وقال في ج ١ ص ٤٦٠ « ومما يضاف الى الفعل أيضا قولك : ما رأيت منداً كان

عندي ومنذ جاءني » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ باب ما ذهبت عينه « فمن ذلك (مد) يدلّك على أن العين

ذهبت منه قولهم : مند ، فان حقرته قلت : منيد » .

وفي الانصاف مسألة في اعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٢٣-٢٢٩

هذا باب

التبيين والتمييز

اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد^(١) وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتي مُبينًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندي عشرون درهما ، وثلاثون ثوبا .
لما قلت : عندي عشرون ، وثلاثون - ذكرت عددا مُبهما يقع على كلٍّ معدود ، فلما قلت درهما
عرفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلُّ على / سائره ، ولم يجز أن تذكر جمعا ؛
لأن الذي قبله قد تبين أنه جمع ، وأنه مقدارٌ منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنه إذا كان معروفا كان مخصوصا ،
وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه .

فأما النصب فإتّما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة^(٢) ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون
زيدا . ولولا النون لأضفت فقلت : هولاء ضاربون زيد ؛ كما تقول : هذه عشرو زيد ، إلا أن
الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضَاف كما تُضَاف الأسماء ، فإذا منعت النون

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك أنك أردت أن تقول : لى مثله من العبيد ، ولي
ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه
في عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الاسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ،
ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله ، كما
انتصب الدرهم بالعشرين لان (مثل) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لانه قد منع
الإضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل أن المجرور بدل من التنوين .. » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا في نكرة وانما وقع
منونا ، لانه فصل فيه بين العامل والمعمول بالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا وذلك
قولك: هو خير منك ابا، وهو أحسن منك وجها، ولا يكون المعمول الا من سببه ، وان شئت قلت :
هو خير عملا .إنت تنوى منك .. ولا يعمل الا في نكرة » .

الإضافة عملت هذه الأسماء فيما بعدها بما فيها من معنى الفِعْل (١) . وكان المنصوب مفعولا صحيحا ؛ لأنها أسماء الفاعلين في الحقيقة وفيها كنايةهم . فإذا قلت : عشرون رجلا وإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيهاً بذلك ؛ كما أن قولك : إن زيدا منطلق . ولعل زيدا أخوك مُشَبَّهٌ بالفِعْل في اللفظ . ولا يكون منه (فعل) . ولا (يفعل) ولا شيء من أمثلة الفِعْل ؛ وكما أن (كان) في وزن الفِعْل / وتصرفه . وليست فعلا على الحقيقة (٢) . تقول : ضرب زيد عمرا . فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك لم تُخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئا ، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر .

والتشبيه يكون للفظ . وللتصرف . والمعنى .

فأما المعنى فتشبيهك (ما) بليس . و(ليس) فِعْل و(ما) حرف . والمعنى واحد .

فهذا سبيل كل ما كانت النون فيه عاملة من التبيين .

فإن قلت : هل يجوز عندي عشرو رجل ؟

فإن ذلك غير جائز ؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت : عشرو زيد . فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيل ؛ لأنه في باب الإضافة . كقولك : ثوب زيد . ودرهم عبد الله . والتبيين في بابه من النصب وإثبات النون ؛ فامتنع من إدخاله في غير بابه مخافة اللبس .

ومما ينصب قولك : هذا أفضلهم رجلا ، وأقره الناس عبدا / وذلك أنك كنت تقول في المصادر : أعجبنى ضرب زيد عمرا ، فتضيف إلى زيد المصدر ؛ لأنه فعله ، فتشغل الإضافة بالفعل . فتنصب عمرا ؛ لأنه مفعول . ولولا أنك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه ؛ كما أنك لو لم تنون في قولك : ضاربون زيدا لحل (زيد) محل التنوين . وانخفض بالإضافة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك : ثلاثون عبدا ، وكذلك إلى أن تسعه وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء ، والزموها وجها واحدا ، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة ، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا ، ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك » .

(٢) سيبويه في ص ٨٠ ، ١٦٩ من الاصل .

فلَمَّا كَانَ عَشْرُونَ رَجُلًا بِمَنْزِلَةِ ضَارِبِينَ زَيْدًا - كَانَ قَوْلُكَ : لِي مِثْلُهُ رَجُلًا ، وَأَنْتَ أَفْرَهُهُمْ
عَبْدًا بِمَنْزِلَةِ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَشَتَمْتُكَ خَالِدًا .

وكَمَا امْتَنَعْتَ مِنْ أَنْ تَقُولَ : عَشْرُو دَرَاهِمٍ لِلْفَضْلِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالْمِلْكِ إِذَا قُلْتَ : عَشْرُو
زَيْدًا - امْتَنَعْتَ فِي قَوْلِكَ : أَنْتَ أَفْرَهُهُمْ عَبْدًا مِنَ الإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَفْرَهُهُمْ عَبْدًا
فَإِنَّمَا عَنَيْتَ مَالِكَ الْعَبْدِ .

وَإِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَفْرُهُ عَبْدٌ فِي النَّاسِ فَإِنَّمَا عَنَيْتَ الْعَبْدَ نَفْسَهُ ، إِلاَّ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَفْرُهُ
الْعَبِيدِ فَقَدْ قَدَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ فِي الْجُمْلَةِ .

وَإِذَا قُلْتَ : أَفْرُهُ عَبْدٌ فِي النَّاسِ ، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ : أَنْتَ أَفْرُهُ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ إِذَا أَفْرِدُوا عَبْدًا
عَبْدًا ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا خَيْرُ اثْنَيْنِ / فِي النَّاسِ ، إِذَا كَانَ النَّاسُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ - وَهُوَ حَسَنٌ جَدًّا - : أَنْتَ أَفْرُهُ النَّاسِ عَبِيدًا ، (١) وَأَجُودُ النَّاسِ دُورًا .
وَلَا يَجُوزُ عِنْدِي عَشْرُونَ دَرَاهِمًا يَا فَتَى .

وَالْفَضْلُ بَيْنَهُمَا : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (عَشْرُونَ) ، فَقَدْ أَتَيْتَ عَلَى الْعَدَدِ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلاَّ إِلَى
ذِكْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ ، فَإِذَا قُلْتَ : هُوَ أَفْرُهُ النَّاسِ عَبْدًا - جَازَ أَنْ تَعْنِيَ عَبْدًا وَاحِدًا ، فَمِنْ ثَمَّ
حُسْنٌ ، وَاخْتِيَارٌ - إِذَا أَرَدْتَ الْجَمَاعَةَ - أَنْ تَقُولَ : عَبِيدًا . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ
بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) (٢) ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَفْرُهُ النَّاسِ عَبْدًا فَتَعْنِي جَمَاعَةَ الْعَبِيدِ نَحْوَ التَّمْيِيزِ .
وَالْجَمْعُ أَبْيَنُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ غَيْرَ مَخْطُورِ الْعَدَدِ .

* * *

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ١٠٤ « وَلَا يَمْعَلُ إِلاَّ فِي نَكْرَةٍ ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلاَّ نَكْرَةً ، وَلَا يَقْوَى
قُوَّةُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، فَالزَّمْ فِيهِ وَفِيمَا يَمْعَلُ فِيهِ وَجْهًا وَاحِدًا ، وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ خَيْرٌ مِنْكَ
أَعْمَالًا » .

وَقَالَ فِي ص ١٠٥ « وَتَقُولُ : هُوَ خَيْرُ رَجُلٍ فِي النَّاسِ ، وَأَفْرُهُ عَبْدٌ فِيهِمْ ، لِأَنَّ الْفَارَةَ
هُوَ الْعَبْدُ ، وَلَمْ تَلْقُ أَفْرَهُ وَلَا خَيْرًا عَلَى غَيْرِهِ ، ثُمَّ تَخْتَصُّ شَيْئًا فَالْمَعْنَى مُخْتَلَفٌ . .
وَتَقُولُ : هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا ، وَهَمَّا خَيْرُ النَّاسِ اثْنَيْنِ فَالْمَجْرُورُ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ ،
وَأَنْتَضِبَ الرَّجُلُ وَالْإِنْتَانُ ، كَمَا أَنْتَضِبَ الْوَجْهَ فِي قَوْلِكَ : هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ وَجْهًا ، وَلَا يَكُونُ إِلاَّ
نَكْرَةً ، كَمَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ إِلاَّ نَكْرَةً ، وَالرَّجُلُ هُوَ الْأَسْمُ الْمَبْتَدَأُ وَالْإِنْتَانُ كَذَلِكَ إِنَّمَا مَعْنَاهُ : هُوَ خَيْرُ
رَجُلٍ فِي النَّاسِ ، وَهَمَّا خَيْرُ اثْنَيْنِ فِي النَّاسِ ، وَأَنْ شِئْتَ لَمْ تَجْعَلْهُ الْأَوَّلَ فَقُلْتَ : هُوَ أَكْثَرُ
النَّاسِ مَالًا » .

(٢) الْكَهْفُ : ١٠٣ . وَانظُرْ سَبِيحِهِ ج ١ ص ١٠٢ .

ومن التمييز ويحده رجلا ، والله دره فارسا ، وحسبك به شجاعا (١) ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل ، والله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز : عشرون من / درهم ، ولا هو أقرهم من عبد ، لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَعِنَ اللَّهُ) (٢) على هذا ، كما تقول : مَنْ جاعني من طويل أعطيته ، ومن جاعني من قصير منعته ؛ لأنك قدمت ذكره بقولك : (مَنْ)

* * *

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وافراده فقال في البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون مرافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه في الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خبرا ، وان كان مخالفا : فاما ان يكون مفرد المدلول أو مختلفه . ان كان مفرد المدلول لزم افراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان اصلا وأبا ، وجاء الأذكىاء وعيا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف مجاله . وان كان مختلف المدلول : فاما ان يلبس أفراده لو أفرد أو لا يلبس . فان اليبس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أي كرم آباء الزيدون ، ولو قلت كرم الزيدون أبا لأوهم ان أباهم واحد موصوف بالكرم . وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والافراد أولى كقوله (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) اذ معلوم ان لكل نفسا وانهن لسن مشتركات في نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز انفسا واعينا .. » .

وانظر أيضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصلحان ج ٢ ص ٨٣ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .

وذلك قولك : ويحه رجلا ، ولله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله دره من رجل ، فتدخل (من) ههنا ، كدخولها في (كم) توكيدا .

وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الاول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا أنك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، وأبهمت من أي أمور الرجل تعجب ؟ وأي الانواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا - فقد اقتصت ولم تبهم ، وبينت في أي نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفي البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « و (ما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فصل الاستقرار ، أي وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر (فمن الله) .. وأجاز الفراء والحوفي أن تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها ... » .

وأعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل . فقلت : تفقأت
شحماً ، وتصببت عرقاً ، فإن شئت قدمت ، فقلت : شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببت .
وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ؛ لأنه يراه كقولك : عشرون درهماً ، وهذا أفرهم عبداً ، وليس
هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنَّ (عشرين درهماً) إنّما عميل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل .
ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قائماً ، ولا يُجيز : قائماً هذا زيد ؛ لأنَّ العامل غير فعل .
وتقول : راكبا جاء زيد ؛ لأنَّ العامل فعل ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما أتفد الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره
مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً ، وتفقأت شحماً . ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته
ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه
في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى
مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصله امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم » .

(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :

« زعم أنه لا يقول : شحماً تفقأت ، ولا عرقاً تصببت . . وأنه لا يجيء التقديم في شيء
من التمييز البتة ، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً ، وإنما الحال عنده وعند
غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، والا ترك
قوله في الحال .

وأبو عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، وجاء في الشعر تصديق هذا
القياس وهو قوله :

انهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها ، لأن بعضها
جاء على غير معناه : وذلك أن اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لأنك إذا قلت : زيد
حسن وجهها فالحسن في المعنى للوجه ، وكذلك تصيب عرقاً ، إنما التصيب في المعنى للعرق ،
فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ، وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع
سيبويه من اجازة ذلك في الشعر ، فيكون هذا البيت حجة عليه ، بل ليس يوجد كثيراً في
الشعر .

وأما قوله : ترك قياسه في الحال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحال مشبهة
للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون الا نكرة ، كما أن التمييز لا يكون الا نكرة ،
والا فالحال مخالف للتمييز في معان كثيرة » ثم ذكر واحداً منها فقال :

وقال الشاعر : فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

/ أتَهَجِّرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ (١)

* * *

واعلم أن من التمييز ما يكون خفضا . ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

= « أحدها : ما ذكرناه في أن معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو في التمييز كذلك ، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فجاز تقدمها ، ولو كان الفعل المتعدي إلى التمييز يجرى مجرى الأفعال التي تتمم في الحال والمفعولين في القوة والتصرف لجاز أن تقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات ، كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في الباب الآخر فنقول : هو وجهها حسن ، وهو عرقا تصيب ، إذ كنا نقول : هو زيدا ضارب وهو مسرعا راكب » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

في تفسير المسائل المشككة ص ١٦ : « فأما قولك : تفقات شحما ، وتصيبت عرقا . فإن هذا وإن كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقة فعل يفعل ، وسيفعل فإنه غير متصرف في معناه ، إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه . لا تقول : عرقا تصيبت ، ولا شحما تفقات ، لما بينا من أنه منقول عن فاعله المذكور معه إلى غيره ، وأصله : تفقا شحمي ، وتصيب عرقا ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني وأنشد :

أتهجر ليلي للفراق حبيبها

وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية ، ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .

فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد تقصيناه في كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢٨٤ « فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول

المخيل [السعدى] :

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقله برواية الزجاجي وأسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم . . . » .

وقد عقد الأباري في الانصاف مسألة لهذا - الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر العيني ج ٣ ص ٢٤٥-٢٣٩ والأشباه ج ٢ ص ٢٤٢-٢٤٣ وشرح الكافية للرضي

ج ١ ص ٢٠٤ وابن يعشور ج ٢ ص ٧٣ والفارقي ص ١٦ .

كل رجل جاعف فله درهم ، فهذا شائع في الرجال . ولكن معناه : كل الرجال إذا كانوا رجلا رجلا ، كقولك : كل اثنين أتيا في فلهما درهمان

ومن ذلك قوله : مائة درهم ، وألف درهم . وإنما معناه معنى عشرين درهما ، ولكنك أضيفت إلى المميز ؛ لأن التنوين غير لازم ، والنون في عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام ، وقد مضى تفسير هذا في باب العدد (١)

فأما قولك : زيد الحسن وجهها (٢) ، والكريم أبا - فإنه خارج في التقدير من باب الضارب زيدا ؛ لأنك تقول : هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن ، وكذلك : هو حسن الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلا النصب ؛ لأن التنوين مانع ، وقد ذكرنا هذا في بابه (٣) ؛ فلذلك لم نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

فأما قولك : أنت أفره عبد في الناس - وإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم . ولا يُضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم . ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنه ليس منهم ، وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب إذا عنيت ثوبا ، وهذا خير منك ثوبا إذا عنيت رجلا ، وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ؛ لأن (من) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة . فهذا وجهه ذا . ولو قلت : ما أنت بأحسن وجه مني ، ولا أفره عبدا - كان جيّدا . فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت : هذا أحسن وجه رأيت . وإنما تعني الوجوه إذا ميزت وجهها وجهها . فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

-
- (١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « فاما النكرة فلا يكون فيها الا الحسن وجهها تكون الالف واللام بدلا من التنوين . . »
وانظر تعليق السيرافي .
(٣) ذكره ص ٤٧٤ من الجزء الرابع .

هذا باب

التثنية على استقصائها

صحيحها . ومُعْتَلِّها

أما ما كان صحيحا فإنك إذا أردت تثنيتَهُ سلّمت بناءه ، وزدت ألفا ونونا في الرفع .
وباء ونونا في الخفض . ودخل النصبُ على الخفض . كما ذكرت لك في أوّل الكتاب (١) .
وذلك قولك في الرفع : زيدان ، وعمران ، وجعفران ، وعطشانان ، وعنكبوتان .

* * *

فإن كان الاسم ممدودا وكان مُنصِرفا ، وهمزته أصلية - فهو على هذا .
تقول في تثنية قُرَاء : قُرَاءان ، وفي تثنية خَطَاء : خَطَاءان ، وفي الخفض والنصب : خَطَائَيْن .
وزيدَيْن ، وعمرَيْن ، وقُرَائَيْن .

وقد يكون قراوان على بُعْد ؛ لعلّة أذكرها إن شاء الله .
وإن كان ممدودا مُنصِرفا وهمزته بدلٌ من ياء أو واو ، فكذلك .
تقول : رِداءان ، وكساءان ، وغطاءان . والقلْبُ إلى الواو في هذا يجوز . وليس بجيد .
وهو أَحْسَنُ منه فيما كانت همزته أصلا . وذلك قولك : كساوان ، وغطاوان .
وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو ، نحو قولك : حمروان ،
وخنفساوان ، وصحراوان ، ورأيت خنفساوين ، وصحراوين (٢) .

* * *

(١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .
اعلم ان كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع
وبالياء والنون في النصب والجر بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو
قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الاجود الاكثر .
فان كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فانك اذا تثنيتة ابدلت
واوا ، كما تفعل ذلك في خنفساوى ، وكذلك اذا جمعتة بالياء .
واعلم ان ناسا كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء
حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زائدا ، كما كان آخر حمراء زائدا ، وحيث مدت
كما مدت حمراء .
وقال ناس : كساوان وغطاوان .. » .

وإن كان المثني مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت
 واو . وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك في تثنية قَفَاً : قَفَوَان . وعصا : عصوان .
 ورأيت قَفَوَيْنِ : وعصوين .

وأما ما كان من الياء فقولك في رَحَى : رَحِيَان . وحصَى : حَمِيَان .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ ألف التثنية تَلَحُّقُ الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء
 التثنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ فلو حذفت لذهبت
 اللام ، فحرَّكت . فرددت كلَّ حِيْزٍ إلى أصله ؛ كما كنت فاعلا ذلك إذا ثنيت الفاعل في
 الفعل ، وذلك قولك : غزا الرجل . ودعا ، ثمَّ تقول : غَزَا ، ودعوا ؛ لأنَّك لو حذفت لالتقاء
 الساكنين لبقِيَ الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى ، وقضى ، فإذا ثنيت قلت : رميا . وقضيا .

فكذلك هذا المقصور في التثنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تثنيته بالياء من أى أصل كان ، وقد مضى
 تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق .

نقول : مَلْهِيَان ، ومُغْزِيَان . وحُبَارِيَان ، وَحَبْنَطِيَان ؛ كما تقول في الفعل : أغزيا ،
 وغازيا . وراميا ، واستغزيا ، واستحيا . ونحوه ؛ فعلى هذا مجرى جميع المقصور .
 واعلم أنَّ التثنية لا تُخطئُ الواحدَ . فإذا قيل لك : ثنِّه - وجب عليك أن تأتي بالواحد ،
 ثمَّ تزيد في الرفع ألفا ونونا ، وفي الخفض والنصب ياءً ونونا .

فأما قولهم : جاء يَنْفُضُ مِذْرَوِيَه (٢) ؛ فإنَّما ظهرت فيه الواو ؛ لأنَّه لا يُفْرَدُ له واحدٌ .
 وكذلك : عقلته بِثِنَائِيْنِ (٣) . ولو كان يُفْرَدُ له واحدٌ لكان : عقلته بِثِنَائِيْنِ ؛ لأنَّ
 الواحدِ ثنَاءٌ فاعلم ، وكنت تقول : مِذْرِيَان ؛ كما تقول : مَلْهِيَان . ولكنه بمنزلة قولك : الشقاوة .
 والعباية . بنيت على هذا التأنيث ، وصارت الهاء حرف الإعراب ، فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن تثنية المقصور في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ وسيعيده مرة ثالثة
 في هذا الجزء ص ٧٠ . كما سيكرر حديث تثنية الممدود .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١ والجزء الثاني ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثاني ص ١٦٤ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٩٤-٩٥ ، ٣٨٣ .

ولو بنيته على التذكير لم يكن إلا صلاة ؛ وعباءة ؛ كما تقول : امرأة غزاة ؛ لأنك
جئت إلى غزاة / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأنته على تذكيره ، ولو كنت بنيتَه على
التأنيث لكانت الهاء مظهره للماء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصيان^(١)) فإنما بنوه على قولهم : خُصِي فاعلم ، ومن ثنى على قولهم : خُصية
لم يقل إلا : خُصيتان .

وكذلك يقولون : ألية وألى في معنى . فمن قال : ألية قال : أليتان ، ومن قال : ألى
قال : أليان . قال الراجز :

* تَرْتَجُ أَلِيَاهُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ ^(٢) *

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ : « وأما من قال : صلاة وعباية فانه لم يجرى بالواحد على
الصلاة والعباءة ، كما انه اذا قال : خصيان لم يشبه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو اراد
ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه . والعباية والعباءة : ضرب من
الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(٢) قبله كما في الاقتضاب ص ٣٩٣ والجواليقي ص ٣٠٠ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بِنِ كَعْبِ ضَعِيْنَةٌ واقفةٌ في ركبٍ

وصفه بان كفه عظيم رخو فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج الوطوب وهو زق اللبن .
وهذا الراجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزانة ج ٣ ص ٢٦٦-٢٦٧ .

هذا باب

الإمالة

وهو أن تنحو بالالف نحو الياء ، ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه
اعلم أنّ كلّ ألف زائدة أو أصلية فنصبها جائز .

وليس كلّ ألف تُمال لعلّة إلا نحن ذكروها إن شاء الله .

فمما يُمال ما كان ألفه زائدة في فاعِل ، وذلك نحو قولك : / رجل عابد ، وعالم ، وسالم ؛ فإنّما
أملت الألف ، للكسرة اللازمة لما بعدها ، وهو موضع العين من فاعِل ، وإن نصبت في كلّ هذا
فجيدٌ بالغٌ على الأصل (١) وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء ، نحو قولك : عباد ، وجبال ، وجبال . كلّ هذا إمالته
جائزة . فأمّا عيال فالإمالة له ألزم ؛ لأنّ مع الكسرة ياء .

فكلّ ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم ، والنصب فيه جائز .
وكلّ ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النّصب (٢) .

واعلم أنّه ما كان من فعِلٍ إمالةٌ ألفه جائزةً حسنّة ، وذلك نحو : صار بمكان كذا ، وباع
زيد مالا ؛ فإنّما أملت ؛ لتدلّ على أنّ أصل العين الكسر ؛ لأنّه من بعث . وصرت . والعين
أصلها الكسر وألفها / منقلبة من واو (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ « فالألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك :
عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعدانر وهابيل ، وانما أمالوها ، للكسرة التي بعدها . أرادوا أن
يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا : صدر فجعلوها بين الزاي
والصاد .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما تُمال الفه قولهم : كيال ويبيع ، وسمعنا بعض من
يوثق بعريته يقول : كيال كما ترى ، فيميسل ، وانما فعلوا هذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة
الكسرة التي تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف .. »

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثّل بنحو : خاف وهاب ، لأن ألف صار وباع منقلبة عن باء ،
وعينهما مفتوحة في الفعل الماضي .

إلا أنه فيما كانت ألفه منقلبةً من ياءٍ أحسنُ . فأما الواو فهو فيها جيّد ، وليس كحُسنه في الياء ؛ لأنَّ فيه عِلَّتَيْن ، وإنَّما في ذوات الواو عِلَّةٌ واحدة ، وهو أنَّه من (فَعَلَ) ، وذلك قولك : خاف زيد كذا ، ومات زيد في قول من قال : مِتَّ على وزن خِضت . ومن قال : مِتَّ (١) لم تجز الإمامة في قوله . وقد قرأ القراء : (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي) (٢) .

* * *

واعلم أنَّ الألف إذا كانت منقلبةً من ياءٍ في اسمٍ أو فعلٍ ، فإمالتها حسنةٌ ، وأحسنُ ذلك أن تكون في موضع اللام . وسنفسرُ لم ذلك إن شاء الله ؛ وذلك قولك : رمى ، وسعى ، وقضى ؛ وذلك لأنَّ الألف هي التي يُوقف عليها . والإمالة أبينُ ، وهي التي تنتقل على الثلاثة . فتكون رابعة ، وخامسة ، وأكثر . فإذا كانت كذلك رجعت ذوات الواو إلى الياء ؛ نحو : مغزيان ، وملهيان ، وقولك في الفعل : أغزيتَ (٣) وقد فسّرنا هذا في بابهِ (٤) / مُستقصى . فلما كانت الياء أمكن كانت الإمامة أثبتت .

* * *

(١) في مات لغتان : مات يموت من باب نصر ينصر ، وهذه يقال فيها : مت ، ومتنا (بضم الميم) مثل قال يقول .
واللغة الثانية : مات يماث من باب فرح يفرح وهذه يقال فيها : مت ، ومتنا (بكسر الميم) كخاف يخاف .
وجاءت هذه اللغة في قول الشاعر :

بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبِنَاتِ عَيْشِي . وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وقد قرئ في السبع باللغتين في قوله تعالى :

« يَا لَيْتَنِي مِتُّ » ، « أَتَذَا مَا مِتُّ » ، « أَوْ مِتُّم » ، « أَتَذَا مِتْنَا »

وهذه الآيات على التوالي : مريم : ٢٣ ، مريم : ٦٦ ، آل عمران : ١٥٧ ، المؤمنون : ٨٢ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما يميلون الفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين إذا كان أول فعلت مكسورا ، نحووا نحو الكسرة ، كما نحووا نحو الياء فيما كانت الفه في موضع الياء ، وهي لفظة لبعض أهل الحجاز ، فأما العامة فلا يميلون ، ولا يميلون ما كانت الواو فيه عينا إلا ما كان منكسرا الأول ، وذلك : خاف وطاب وهاب ، وبلغنا عن ابن أبي اسحاق أنه سمع كثير عزة يقول : صار بمكان كذا وكذا ، وقرأها بعضهم خاف ، ولا يميلون بنات الواو إذا كانت الواو عينا إلا ما كان على فعلت مكسور الأول ليس غيره . . » .
ذلك لمن خاف مقامى . ابراهيم : ١٤ . والإمالة سبعية ، الاتحاف ص ٢٧١ .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠ « ومما يميلون الفه كل شيء من بنات الياء والواو كانت عينه مفتوحة . أما ما كان من بنات الياء فتمال الفه ، لأنها في موضع ياء وبدل منها فنحووا نحوها . .
وأما بنات الواو فامالوا الفها ، لغلبة الياء على هذه اللام ، لأن هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياء والياء لا تقلب على هذه الصفة واوا ، فأميلت ، لتمكن الياء في بنات الواو . . » .

(٤) الجزء الأول ص ١٣٦ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْإِمَالََةَ فِيهِ قَبِيحَةٌ ؛ نَحْوُ : دَعَا ، وَغَزَا ، وَعَدَا (١) وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي تَمَالُ فِي أُغْرَى ، وَنَحْوِهِ .

فَأَمَّا الْأَسْبَاءُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِمَالََةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ انْتِقَالَ الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَلَى فِعْلٍ ، وَأَفْعَلٍ ، وَنَحْوِهِ ، وَالْأَسْبَاءُ لَا تَتَصَرَّفُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَفَاً ، وَعَصَاً . لَا يَكُونُ فِيهِمَا ، وَلَا فِي بَاهِمَا إِمَالََةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَاوِ . وَلَكِنْ رَحَى ، وَحَصَى ، وَنَوَى هَذَا كُلُّهُ تَصَلِحُ إِمَالَتُهُ .

وَلَا تَصَلِحُ الْإِمَالََةُ فِيهَا أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا ؛ نَحْوُ : قَالَ ، وَطَالَ ، وَجَالَ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ كَخَفْتُ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : قُلْتُ ، وَطُلْتُ ، وَجُلْتُ .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦، ٢٦٧ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

٣ / إعلم أن ما كانت ألفه من ذلك طرفاً فالإمالة فيه جائزة . وهي التي نخترنا : وذلك أنه
٣٨ لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تكون ألفه منقلبة من ياء : نحو : مرْمَى . ومنسعى ؛ لأنه من سعيت . ورميت . وملهى .
ومعزى من عزوت ولهوت . فإنها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء في قولك : ملهيان . ومعزيان .
وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد . وقد فسّرنا لم ذلك في التصريف في باب
أعزيت . واستعزيت (١) ؟

أو تكون الألف زائدة للتأنيث . فحقّ الزوائد أن تُحمَلَ على الأصول . فإذا كانت ذوات الواو
ترجع إلى الياء فالزائد أولى ؛ وذلك قولك في حُبلى : حُبليان . وحُبليات . وكذلك سَكْرَى
وشكاعى (٢) ونجره . فأما الملحمة فنحو : حَبْنَطَى . وأرْطَى . ومعزى تقول : أرْطيان . ومعزيان .
وحَبْنَطيان . فكلُّ هذا يرجع إلى الياء . فكذلك فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على
أكثر من ذلك ؛ اسما كان أو فعلاً .

(١) الجزء الاول ص ١٣٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ « وما يميلون الفه كل اسم كانت في آخره الف
زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت في معزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجيء واحد من
الحرفين الا من بنات الياء ، فكذلك كل شيء كان مثلهما مما يصير في ثنية أو فعل ياء ، فلما
كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ، وناس
كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى ومعزى » .

الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

هذا باب

الحروف التي تمنع الإمالة

وهي حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والخاء، والغين..

وذلك أَنَّها حروف اتَّصلت من اللسان بالحنك الأعلى، وإِنَّمَا مَعْنَى الإِمالة: أن تقرب الحرف مِمَّا يشاكله من كسرة أو ياء.

فإن كان الذي يُشاكل الحرف غير ذلك مِلَّتْ بالحرف إليه، فهذه الحروف منفتحةُ المخارج؛ فلذلك وجب الفتح.

تقول: هذا عابِدٌ، وعالِمٌ، وعانِدٌ. فإذا جاءت هذه الحروف عينات ولا مات في (فَاعِلٍ) منعت الإِمالة (!) لما فيها، فقلت: هذا ناقِدٌ، ولم يجز ناقد من أجل القاف، وكذلك ضابطٌ، وضابطٌ..

فإن كانت هذه الحروف في موضع الفاءات من فاعِلٍ منعت الإِمالة لِقُرْبِها، وهي بعد الألف أمنع؛ لئلا يتصعد المتكلم بعد الانحدار.

وذلك قولك: هذا قاسِمٌ، وصالحٌ، وطالعٌ، ولا تجوز الإِمالة في شيء من ذلك. فإن كان الحرف المُستعلي بينه وبين الألف / حرفٌ، والمستعلي متقدِّمٌ مكسورٌ— فإنَّ الإِمالة

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ «باب ما يمنع من الإمالة.. فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الضاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه، وذلك قولك: قاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم، وانما منعت هذه الحروف الإمالة، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضوعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم..»

حسنة (١) . وذلك قولك : صِفاف ، وِقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي ، والنَّصْبُ ما هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنَ لما ذكرت لك ، وحسَنَ النَّصْبُ من أجل المستعلي . ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقَاب ، وِحِقَاف ، وكذلك رِصاص فيمن كسر الراء ، لا يكون إلا النَّصْبُ فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك . مسالِخ ، وصناديق (٢)

فإن قلت : فما قبل المستعلي مكسورٌ ، فهلاً كان هذا بمنزلة قِفاف وِصِفاف (٣) ؟
فمن أجل أنَّ المستعلي إنما انحدرت عنه ، وأنت هاهنا لو كسرت كنت مُصْعِداً إليه

* * *

واعلم أنَّك تقول : مررت بمال لك ، ومررت بباب لك ، وليس بالحسن ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من / واوين ، من : مؤلت ، وبوَّيت ، وليست الحركة بلازمة . إنما تُحذف في الخفض في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كعين (فاعِل) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ لصلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من ياء ؛ لأنه من العيب ، ومن قولك : نيبت في الأمر ، وناب وأنياب ، والنَّصْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ أولى وليس في اللفظ كسرة ، وإنما صلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء في المعنى .

فجُملة الباب : أنه كلُّ ما كان في الياء ، أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له ألزم ، إلا أن يمنع مانع من المستعلي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : « فاذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الألف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف ، لانهم يضعون السنتهم في موضع المستعلي ، ثم يصوبون السنتهم ، فالانحدار أخف عليهم من الأصعاد »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد الألف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومنافخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومباليغ » . المسلاخ : النخلة ينتشر بسرهما وهو اخضر .

(٣) القفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الأرض . الحفاف : جمع حقف ، ما اخرج من الرمل . الصفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلين في حلبة .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعريتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت في (رميت) شبهت بها ، وشبهوها في باب ومال بالألف التي تكون بدلا من واو غزوت ، نبتت الواو الياء في العين ، كما نبتت في اللام .. » .

هذا باب

الراء في الإمالة

اعلم أنّ الراء مُكْرَرَةٌ في اللسان ، ينبو فيها بين أولها وآخرها نَبْوَةٌ ، فكأنّها حرفان .
فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارِم ، وعارِف .
فكانت الإمالة هاهنا ألزَمَ منها في عابِد ، ونحوه .

فإن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية . وبعد الألف الراء المكسورة - حسنت الإمالة التي
كانت تمنع في قاسم ونحوه ؛ من أجل الراء ، وذلك قولك : هذا قارِب ، وكذلك إن كان بين
الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادر^(١) يا فتى ، وترك
الإمالة أحسن ؛ لقُرب المُستعلية من الألف ، وتراخى الراء عنها ، ويُشَدُّ هذا البيتُ على
الإمالة ، والنصبُ أحسنُ لما ذكرت لك وهو :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمَنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء .
والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدنا إيضاحا . . فلم يميلوا ،
لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك بقيت على نصب الألفات . .
وإذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تعمل في الرفع والنصب ،
وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعالل ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعاللا ،
فقلبت هنا فنصبت .

وأما في الجرح فتعمل الألف ، كان أول الحرف مكسورا أو مقترحا أو مضموما ، لأنها
كانها حرفان مكسوران . . »

وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « واعلم أن الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مرت بقادر
ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى . . وقال قوم ترتضى عربيتهم : مرت بقادر قبل
للراء حيث كانت مكسورة . . »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الألف من قادر وإن كان قبلها الحرف
المستعلى وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة .

واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من (أن) وسيأتي تريبا في
المقتضب شاهدا على ذلك أيضا كما استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ .
المنهمر : السائل . الجون : الأسود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحاب
فوقه . السكوب : النصب .

والبيت منسوب في سيبويه إلى هذبة بن الخشم ونسبه الشيخ الرضفى إلى سماعة
ابن أشول النعامى .

ولهذبة قصيدة على هذا الروى في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة
البحترى ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .

وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن عيش ج ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الألف حرف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالة الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافرياً فتي - فالإمالة حسنة ، وليس كحُسْنِهَا فِي الكافرين ؛ لَأَنَّ الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و(الكافر) لا ياء فيه ، وليست الكسرة بلازمة للراء إِلَّا فِي الخفض ، وهي / فِي الجماعة تلزم فِي الخفض والنصب والوقف والإدراج ، ولا تكون فِي الكافر فِي الوقف (١) .

فإن قلت : جاءني الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فَأَمَّا الإمالة فمن جهة كسرة الفاء .

وَأَمَّا النَّصْبُ فإِنَّ الراء بعدها كحرفين مضمومين ، وكذلك هي فِي النَّصْبِ إِذَا قلت : رأيت الكافر يا فتي .

ولو قلت : فلان باسِطٌ يده ، أو ناعق يا فتي - لم تَصْلُحْ الإمالة من أَجْلِ المستعلين ؛ لَأَنَّ الراء - وَإِنْ كان قَبْلَهَا التكرير - لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قِراب سيفك لصلحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لَأَنَّهَا فِي الحقيقة فِي وزن حرف .

* * *

واعلم أَنَّ بني تميم يختارون فيما كان على وزن (فعَالٍ) (٢) من المؤنث إِذَا سَمِيَ بِهِ أَن يكون بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذام ، ومررت بحذام يا فتي ، ورأيت حذام . وأهل الحجاز يقولون : هذه حذام ، ومررت بحذام . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

فإذا كان اسم من هذه الأسماء / فِي آخره الراء اختارت بنو تميم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا الألف ؛ لَأَنَّ إِجْنَاهَا أَخْفُ عَلَيْهِمْ ، ولا سبيلَ إِلَيْهِ إِلَّا أَن يكسروا الراء . فيقولون : هذه

(١) فِي سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافر ، وهي المنابر . لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية ، لأنها من موضع اللام وقريبه من الياء . . . وأما قوم آخرون فنصبوا الألف فِي الرفع والنصب ، وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم يمنع فِي القاف وأخواتها ، وأمالوا فِي الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء ، وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قَبْلَهَا حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء . . . » .

(٢) سيأتي حديث (فعال) مفصلاً فِي هذا الجزء فنرجى التعليق عليه الآن .

حَضَارِ فاعلم ، وطلعت حضارٍ - (والوزن) (١) ، ومررت بسَفَارٍ يافى . ويُشَدون هذا البيت للفرزدق :

مَتَى مَاتَرِدُ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أُدَيْهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا (٢)

ومنهم من يمضى على لغته في الراء ؛ كما يفعل في غيرها . قال الشاعر :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنَوَةً وَبَارًا (٣)

والقوافي مرفوعة .

* * *

وَمَا تُمَالُ أَلْفُهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا فَتَحَةً وَفِي ذَلِكَ الْحَرْفِ يَاءٌ . وذلك قولك : نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتَ زَيْنًا ، فالإمالة في هذا حَسَنَةٌ فِي الْوَقْفِ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ (٤) .

فَأَمَّا إِذَا وَصَلَتْ فَلَا إِمَالَةَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَلْفَ تَذْهَبُ ، وَيَصِيرُ مَكَانَهَا التَّنْوِينُ . ولوقلت : هذا عِمْرَانُ لَكَانَتِ الْإِمَالَةُ حَسَنَةً مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ (٥) .

(١) هكذا بالاصل وهى زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الابل .
(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبني مازن بن مالك .
اديهم : تصغير ادهم وهو ابن مرداس احد بنى كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجيز :
الذى يطلب الماء . التعوير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالعور الذى لايسقى .
استشهد بالبيت البر حسام فى المغنى ج ١ ص ٩٠ على ان (يوما) ظرف لتردد ، ويمتنع
ان يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبى (تردد - وسفار) ، ويمتنع ان
يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط .

والبيت للفرزدق من قصيدة فى ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .
وروى فى المغنى : متى تردد وانظر الدمامينى ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطى ص ٩٩ .
ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان (عور - سفر) .
(٣) نرجىء الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا ، فامالوا للياء حيث قربت من الالف ،
ولهذا قالوا : بينى وبينها » .
وقال فى ص ٢٦٣ : « ومن قال : رايت يدا ، اقال : رايت زينا (بكسر الزاى) . فقوله :
ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة فى قولك :
رايت عنبا » .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ « وقالوا : النفران حيث كسرت ازل الحرف ، وكانت
الالف بعد ما هو من نفس الحرف ، فثبته بما بينى على الكلمة نحو الف حبل ، وقالوا : عمران ،
ولم يقولوا : برقان جمع برق ولا حمقان ، لأنها من الحروف المستعلية » .

فإن كان مكانَ الراءِ حرفٌ من المستعلية / لم تصلحُ الإمالة ؛ لأنَّ المستعلى أقربُ إلى الألفِ
وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملتُ من أجل كسرة [اللام] (١) صلح ، ويزيده حُسنا
عِلْمُكَ بِأَنَّ النونَ مكسورة في الوصل ، فإن قلت : مُصلحان ، أو مُكْرَمَان - لم تحسن الإمالة ؛
لأنَّه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حُسنت وهى بعيدة ؛ لأنَّ النون لا تلزمها الحركة في الوقف ؛
كما أنك لو قلت : رأيت عنباً لم تكن إمالة ؛ لأنَّه لا كسرة ولا ياء .

وتقول : نعوذ بالله من النار ، للتكرير الذى فى الراءِ ؛ لأنَّ الحركة تلحق فى الوصل .

فإن قلت : وُعِدَ الكافرون النارَ ، أو قلت : أحرقتَه النارُ - لم تكن إمالةٌ لما ذكرت لك (٢) .

فأمَّا قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمالة ؛ لأنَّه لاشئىء يُوجبها ، ثمَّ قالوا فى الاسمِ
الحجاج فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة ، والاسم والنعت ؛ لأنَّ الإمالة أكثرُ ، وليس
بالحسَن . النَّصْبُ أَحْسَنُ وَأَقْيَسُ (٣) .

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون الكافرون ، ورايت الكافرين .. واما قوم آخرون فنصبوا الالف فى الرفع والنصب » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس .. وذلك الحجاج اذا كان اسما لرجل ، وذلك لأنه كثر فى كلامهم ، فحملوه على الاكثر ، لان الامالة اكثر فى كلامهم ، واكثر العرب ينصبه ، ولا يميل الف حجاج اذا كان صفة يجرونه على القياس .. » .

هذا باب

مايُمال / وَيُنْصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

غير المتمكنة ، والحروف

٣

٤٦

اعلم أنهم قالوا : ذا عبد الله ، وهذا عبدُ الله^(١) ، وقالوا في التهجي : باء ، وتاء ، وراء ؛ ليدلوا على أنها أسماء^(٢) .

فلو ألزمت النصب لا لتبست بالحروف ؛ لأنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإمالة .

فإن قلت : فهلاً فعلوا ذلك في (ما) التي هي اسم لمضارعتها للحروف^(٣) ؛ لأنها لا تكون اسماً إلاً بصلة ، إلاً في الاستفهام أو الجزاء ، فهي في هذين مضارعة للحروف التي هي للاستفهام والجزاء .

فأما في النفي فهي حرف وليس باسم ، وكذلك هي زائدة في قولك (فِيمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)^(٤) ونحوه .

فأما (إِذَا) ، و (حَتَّى) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء - فإنَّ الإمالة فيه خطأ^(٥) .

ولكن (متى) تُمال ؛ لأنها اسم ، وإنَّما هي من أسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إلاً عن وقت^(٦)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « وقالوا في رجل اسمه ذه : رايت ذها املت الالف . . » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : باوتا في حروف المعجم ، لانها اسماء ما يلفظ به ، وليس فيها ما في قد ولا ، وانما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : (ما) فلم يميلوا ، لأنها لم تمكن تمكن (ذا) ، ولانها لم تتم اسماً الا بصلة مع انها لم تمكن تمكن البهمة فرقوا بين المبهمين اذ كان ذا حالهما » .

(٤) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا (لا) فلم يميلوا لما لم يكن اسماً » . وقال ايضا : « ومما لا يميلون ألفه (حتى) و (أما) و (الا) فرقوا بينها وبين الفات الأسماء ، نحو : حبلى وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلا أو امرأة جازت فيها الإمالة » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون (انى) ، لان (انى) تكون مثل (اين) و (اين) كخلفك ، وانما هو اسم صار ظرفاً ، فقرب من عطشى » .

فَأَمَّا (عَسَى) فإِمَالَتُهَا جَيِّدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، وَأَلْفُهَا مَنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . نَقُولُ : عَسَيْتَ ؛ كَمَا نَقُولُ : رَمَى وَرَمَيْتَ .

فَأَمَّا (عَلَى) ، وَ(إِلَى) فَلَا تَصْلُحُ إِمَالَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ (عَلَى) مِنْ عَلَوْتِ ، وَهِيَ اسْمٌ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : جِئْتُ مِنْ عَلَيْهِ ، أَيْ : مِنْ فَوْقِهِ .

قال الشاعر :

رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعًا (١) / غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا

وقال الآخر :

تَصَلُّ وَعَنْ قَيْضِ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ (٢) / غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسمية (على) بدليل دخول حرف الجر عليها وصریح كلام سيبويه يدل على أن استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدلك على انه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور الى أن استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال أبو حيان : ومن اقال : ان (على) لا تكون الا اسما - يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمية بدخول من عليها - فقول انها معربة اذ ذلك ، وقيل : مبنية .
غدت من عليه : قال القالى : غدا بمعنى صار ، اى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .

وعن أبى حاتم انه قال للاصمعى كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول : بكر الى العشية ولا بكر هناك .

الخمس : ظمء من اظمائها وهو ان تبرد الماء ، ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة ايام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة ايام انما هذا للابل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول أبى حاتم ، ولاجل هذا كانت رواية : (بعد ما تم ظمؤها) احسن ، واصح معنى ، والظمء بالكسر ، ما بين الشربين والوردين .

تصل : اى يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش .
القيض : قشر البيضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينها وبين قشرها الأعلى ، ويقال له الفرقيء أيضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .
يريد ان القطاة اقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، وأراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتعود اليه مسرعة ، لأنها كانت تحتضنه .

... ..
= روى البيت ببداء مجهل فى سيبويه والمقتضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والافتضاب ص ٤٢٨ .

وروى بزيزاء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح ادب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ .

وقال الجواليقى : ومن روى بزيزاء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا أن يجعل اسم بقعة بعينها ، ولو روى بزيزاء مجهل مضافا لكان جائزا ..

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٣٩ : زيزاء الهمزة لللاحاق ، ولفة هذيل بفتح الزاى كالقلقال . ومن روى زيزاء أضافه الى مجهل وقدر حذف الموصوف أى مكان مجهل . وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤث ص ١٣٤ : همزة زيزاء لللاحاق .

وفى الخزانة : أجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على أن تكون الفها للتانيث ، واحتجوا بقوله تعالى (تخرج من طور سيناء) بكسر السين وقال البصريون منع الصرف على هذه القراءة للعلمية والتانيث ...

والبيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي فى وصف قطاة .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣-٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٦ والكامل ج ٦ ص ٢٤٤-٢٤٧ والسسيوطى ص ١٤٥-١٤٦ والافتضاب ص ٤٢٨ واللسان (علا ، صل) ومعجم المقاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ .

هذا باب

كم

إِعلمُ أَنْ (كَمْ) اسم يقع على العدد ، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما (١) فَمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُنَوَّنٍ . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أنك إذا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أفي موضع كذا أو في موضع كذا؟

وإذا قلت : متى تخرج؟ فإنما معناه : أوقت كذا أم وقت كذا؟ إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ فِي (كَمْ) أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا عَمَلْتَ فِيهِ بِالظَّرْفِ (٢) فتقول : كم لك غلاما؟ وكم عندك جارية؟ وَإِنَّمَا جاز ذلك فيها ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ عَوَضًا لِمَا مُنِعْتَهُ مِنَ التَّمَكُّنِ .

وَأَمَّا (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ ؛ كَمَا قَالَ حِينَ اضْطَرَّ :

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « اعلم ان ل (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهي تكون في الموضعين اسما . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى من : كم لك درهما ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها اقبح ، ولكنها جازت في (كم) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من المتمكن في الكلام ، لأنها لا تكون الا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اتاني ، ولا تقول : اتاني كم رجل ، ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهما كان اقبيحا في الكلام . » (٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يُدَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيدًا

الكميل : الكامل . العجول من الابل : الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة ، وقيل : الناقة التي أقت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين . . ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =

/ وقال الآخر :

فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الْفِرَاشِ رُقَادِي (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره . فكأن التقدير : كم دانقا درهم لك ،
وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ؛ كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنما المعنى : كم غلاما
غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ؛ لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة .
فإذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت :
أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأن ما أظهرت دليل على ما حذفته (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ ؛ لأن التقدير : بكم منّا ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟
وتقول : على كم جذعا بيتك مبني ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لمبنى رفعت البيت بالابتداء ،
وجعلت (المبنى) خبرا عنه ، وجعلت (على كم) ظرفا لمبنى . فهذا على قول من قال : في الدار
زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل (في الدار) خبرا - قال : على كم جذعا بيتك
مبنيا ؟ / إذا نصب مبنيا جعل (على كم) ظرفا للبيت ؛ لأنه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا
بيتك ؟ لاكتفى ؛ كما أنه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلا الرفع في مأخوذ ؛ كما تقول : بعبد الله زيد
مأخوذ ؛ لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر .

والبصريون يجيزون على قُبْح : على كم جذع ، وبكم رجل ؛ يجعلون ما دخل على (كم)
من حروف الخفض دليلا على (من) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

= الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا
على الاخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، أو صاحت حمامة - رقت
نفسى ، فذكرتك . وخبر (أننى) جملة يذكرك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، (الخزائن ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والعينى ج ٤
ص ٤٨٩-٤٩١ والسيوطى ٣٠٧) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة - ولم أقف على قائله .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣ « فاذا قلت : كم جريبا أرضك ؟ فأرضك مرتفعة بكم ،
لأنها مبتدأة ، والأرض مبنية عليهما ، وانتصب الجريب ، لأنه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ
ولا وصف ، فكأنك قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وإن شئت قلت : كم غلمان لك ، فتجعل
(غلمان) فى موضع خبر (كم) وتجعل لك صفة لهم » .

رجل (١)؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .
وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بُعد (٢) .
وما ذكرت لك حجة من أجازته . فهذه (كم) التي تكون للاستفهام .

* * *

فأما (كم) التي تقع خبرا فمعناها : معنى (رُب) إلا أنها اسم ، و(رب) حرفٌ وذلك قولك : كم رجلٍ قد رأيتَه أفضلَ من زيد . إن جعلت (قد رأيتَه) الخبر ، وإن جعلت (قد رأيتَه) من نعت الرجل قلت : أفضلُ من زيد/ رفعت (أفضل) ؛ لأنك جعلت (أفضل) خبرا عن (كم) ؛ لأن (كم) اسم مبتدأ .

فأما (رُب) إذا قلت : رُبَّ رجلٍ أفضلُ منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنها حرف خفض و(كم) لاتكون إلا اسما (٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيت - فهي مفعولة (٤) ، وكذلك لو قلت : كم رجلٍ قد رأيتَه لكانت مرفوعة ؛ لأنها ابتداء ؛ لشُغِلَ الفِعْلُ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم رجلٍ قد ذهبت فلم أره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وسألته عن : على كم جذع بينك مبنى ، فقال : القياس التضب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فانهم أرادوا معنى (من) ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت (على) عوضا منها ، ومثل ذلك آله لا أفعل .. »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضم لان المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .. »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير ممنون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فانجر الدرهم ، لان التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى (رب) وذلك قواك : كم غلام لك قد ذهب .. »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلا تارك أقوى من كم اناك رجلا ، و (كم) ههنا فاعلة ، وكم رجلا ضربت أقوى من كم ضربت رجلا و (كم) ههنا مفعولة .. »

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحى ، لان الفاعل لا يتقدم على فعله عندهما (فكم) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوى .

واعلم أن هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كم عممة فعلى معنى : رب عممة .

وإذا قلت : كم عممة ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كم عممة أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كم يوما عممة لك وخالة قد حلبت

على عشارى ، وكم مرة ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : كم عممة فلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة ؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع ، وكذلك ما كان في معنى (رب) ؛ لأنك

(١) استشهد به سيبويه فى موضعين من الجزء الاول : فى ص ٢٥٣ ذكره لاعراب البيت بعده وفى ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز (كم) الخبرية تشبيها بالاستفهامية .

وتوجيه الاعراب على الروايات الثلاث كما يأتى :

(أ) نصب عممة وخالة على أن (كم) خبرية على لفة من ينصب تمييز (كم) الخبرية كما ذكر سيبويه .

والمراد يرى أن (كم) استفهامية فى البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقى ، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرنى عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشارى ، فقد ذهب عنى عددها . و (كم) مبتدا خبرها جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كم .

(ب) جر عممة وخالة على أن (كم) خبرية ، وهى مبتدا خبرها جملة (قد حلبت) كما ذكرنا فى رواية النصب .

(ج) رفع عممة وخالة على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق او ظرف . والظاهر أنها خبرية . و اجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن كم خبرية وبنصب حلبة على أن كم استفهامية ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ فى الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتنات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عممة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عشارة فى أوقات كثيرة .

وفى النقائض ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الابهام مع ميل فى القدم قليل وفى الخزائنة : قال ابن الاعرابى : الأندع : الذى يمشى على ظهور اقدميه والعشار : جمع عشار ، الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضى عليه داره ، يريد : خدمتنى على كره منى ، لأننى لم أكن راضيا بذلك لخصتهن ولؤمهن ، وحذف صفة عممة وهى فدعاء لذكرها فى صفة خالة .

لماذا قلت : رُبُّ رجلٍ رأيتَه لم تَعْنِ واحداً ، وإذا قلت : كم رجلاً عندك؟ فإنَّما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك؟ فإنَّما تَعْنِي : كم دانقاً هذا الدرهم الذى أسألك عنه؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدَه بعينه ؛ لأنَّه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاعني صاحبك؟ إنَّما تريد : كم مرَّةً جاعني صاحبك .

* * *

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي فى معنى (رُبُّ) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد؟

فإنَّ فى هذا قولين : (١)

أحدهما : أنَّ التى للخبر لَمَّا ضارعت (رُبُّ) فى معناها اختيار فيها تَرَكُ التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد (رُبُّ) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

= والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق فى هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٤٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعينى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسيوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .

(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ او هنا سقط ؟ .

ونستطيع أن نتعرف القول الثانى مما ذكره الانبارى وغيره فقد ذكروا أن (كم) الخبرية حملت على (رب) فجر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من احد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفرداً منصوباً .

فى أسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوباً وفى الخبر مجروراً ؟ .

قيل : للفرق بينهما ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفى الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها فى الاستفهام منصوباً .

وأما فى الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجروراً فى الخبر ، لانها تقيضة (رب) « .

وفى كتاب سيبويه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من ههنا الجزء ، وابن يعيش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ؛ كما أن المضاف إليه إنما خص بالخفض ؛ لأنه على / معنى اللام ، .

ألا ترى أن قولك : هذا غلامٌ زيدٍ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون منونة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلا أن الأجود ما ذكرنا ؛ ليكون بينها وبين المستفهم بها فصلٌ (١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيءٍ اختير التنوين (٢) ؛ لأن الخافض لا يعمل فيما فصل منه ، والناصبُ والرافعُ يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يوم الجمعة رجلا قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقيته ، ويختار النصب في قوله :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ، كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رب) إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء . »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فأحملة على لفة الذين يجعأونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه .. » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل بينهما ، وأجاز في (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفا على هذا فقال :
« وان شاء رفع ، فجعل (كم) المرار التي ناله فيها الفضل فالرفع (الفضل) بنالتي ، كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهي المرار التي أتاه فيها ، وليس زيد من المرار » .

(ومنهم) : متعلق بنالتي . (وعلى عدم) : حال من الياء في نالتي ، والعدم بمعنى الفقر والاحتياج .
(إذ لا أكاد) : إذ ظرف لنالتي ، وجملة (احتمل) في محل نصب خبر كاد .

أي ، لم يكن لي حمولة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في الفرس والبغل والحمار . فمعنى (احتمل) : اتخذ حمولة ، وقال الاعلم : يروى : اجتمل بالجيم المعجمة ، أي أجمع العظام لأخرج ودكها ، وأتعلل به .

الافتار: مصدر اقتر الرجل : إذا افتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفي ، قال ابن الحاجب في أماليه : لا يصح تعلق (من الافتار) بأحتمل لفساد المعنى ، إذا الاحتمال لم يكن من أجل افتار ، فيخصصه بالنفي ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد إلى شيء يصح أن يكون معللا بمثل ذلك ، ثم ينفيه مخصصا له كقولك : ما جئتكم طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في البر ، فينفي المجيء المقيد بعلة الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنها على كل حال منوثة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) .
وهذا بعيد، لأن الخافض لأيضمر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه مؤكداً (١).
ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر .
وذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَصَعَهُ (٢)

له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . أما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليلاً لكلفتك ، فإنه لا يصح أن يكون (للتخفيف) علة للتكليف ، وإنما علل به نفى التكليف من أجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبتاً في نفسه ، ثم يتعلق النفي به ، واذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتفى مطلقاً ، اذ لم ينهه الا مقيداً . ومن أجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار بأحتمل ، ويمتنع أيضاً تعلقه بأكاد اذ لا يتصور تعليل مقارنة الاحتمال بالاقتار، لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمل ، فوجب أن يكون متعلقاً بالنفي اذ هو السبب في المعنى ، لان المعنى : انتفت مقارنة الاحتمال من أجل الاقتار . . .

والبيت للقطامي من قصيدة مدح في صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعيني ج ٤ ص ٤٩٤ .
(١) انظر الجزء الثاني ص ٣٣٦ ، ٣٤٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأعلام : الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في مقرف : فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفاً ، ويكون لتكثير المراد ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا .

والنصب على التمييز ، لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر .
واما الجر فعلى انه اجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير : كثير من المقرفين نال العلا بجوده .
وقال الأنباري في الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :
(كم وجود مقرف نال العلا) فالكلام عليه من وجهين :
احدهما : ان الرواية الصحيحة : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله .
نال العلا .

والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذاً ، فلا يكون فيه حجة » .
المقرف : النذل اللثيم الأب . يريد قد يرفع اللثيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب ببخله .
بجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جره
وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدرة .

والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغاني لأنس بن زعيم ونسبها غيره لعبد الله بن كريز
ورويت لأبي الأسود الدؤلي (الخزانة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعيني ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤) .

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعٍ (١)
والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٌ كَدِيٌّ وَيَاسِرٌ فَتِيَّةٍ سَمِحٍ فَضُومٍ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض ؛ كما تقول : إنَّ اليوم زيدا منطلقٌ . ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إن) لم يقع إلى جانبها إلا معمولا فيه . ولولا أن هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع ، وتوقع (كَمْ) على مرار من الدهر ، فتكون (كم) ظرفا منصوبا ؛ لأن (كَمْ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كل معدود .

وتقول : كم رجلا جاءك ؟ فإنما تسأل بها عن عدد الرجال .

وتقول : كم يوما لقيت زيدا ؟ فتنسبها ؛ لأنها واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكذا كلُّ مُبْهَمٍ .

ولو قلت : كم يوما لقيت فيه زيدا ؟ لكانت (كم) في موضع رفع ، كأنك قلت : أعشرون يوما لقيت فيها زيدا ؟ إلا أن (كم) في هذا الموضع استفهام / . فهي في أنها اسم وأنها [الحرف] (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر (سيد) مع الفصل للضرورة .
الدسيعة : العطية ويقال هي الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور (في بنى) خبر لكم . وضخم وماجد ونفاع صفات مجرورة .
والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني إلى الفرزدق وليس في ديوانه (الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١) .

(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على الفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فان القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بين كم وتمييزها ، وانما تمييزها محذوف تقديره : مرة ونحوها .

الكمى : الشجاع ومعنى فاتنى : أفقدنيه الموت ورزئت به .
والياسر : الداخل في الميسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذى يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم (حذف أول الوند المجموع) ومعه العصب (تسكين الخمس) واذا دخل الخرم مع العصب في مفاعلتن سمى قصما ، وتحول الصيغة الى مفعولن (انظر حاشية الدمنهورى الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣) والبيت من الوافر ، ولم ينسب الى قائل فى سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافى .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أين) ، و(متى) ، و(كيف) وإن كانت المعاني مختلفة ،
لأنَّ (مَنْ) إنما هي لما يعقل خاصَّةً حيث وقعت : من خبر ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة .
و(ما) لذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أين) للمكان ، و(متى) للزمان ، و(كيف) للحال ، و(كم) للعدد ، فهي داخلة على جميع
هذا إذا سألت عن عددٍ نوعٍ منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ وكم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت
عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

(١) عرض سيبويه لبيان أعراب كم في أنها تكون ظرفا وغير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ،
ص ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ح ٢ ص ٦٢ : ليس بمعروف انتصابها الا مفعولا
بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر كان أو مفعولا ثانيا .

هذا باب

مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

تقول: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة؛ لأنها تميز، و (ستة) خبر (كم)، و (ثلاثان) بدل من (كم) (١).

فالتقدير: أي شيء من العدد ستة إلا ثلاثان؟

ولو قلت: كم لك درهم؟ وأنت تريد: كم دانقا درهم؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا، ولم ترد به إلا واحدا.

ولو قلت: كم لك درهما؟ لكان (لك) خبرا، وكان الدرهم في موضع جماعة، لأنك تريد: كم من درهم لك؟

٣
٥٥

(١) في الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٧: ذكر ما افترق فيه (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتي:

« (الا) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب (كم) من رفع أو نصب أو جر، لانه بدل منها، لان الاستفهام يبدل منه، ويستفاد من (الا) معنى التحقير والتقليل، نحو: كم عطاؤك الا الفان، وكم اعطينى الا الفين، وبكم اخذت ثوبك الا درهم، وكم مالك درهما الا عشرون، ولا يجوز أن يكون ما بعد (الا) بدلا من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من (كم)، لابهامها، لارادة ايضاحها بالبدل، ولا فادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك: هل الدنيا الاشياء فان، أي: ما الدنيا.

واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب، لانه استثناء من موجب، ولا يجوز البدل في الموجب فيقال: كم غلمان جاءوني الا زيدا.

البسيط: لضياء الدين بن العلي قال عنه السيوطي في الاشباه ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس في عدة مجلدات وقال في فهرس بغية الوعاة: لم أقف له على ترجمة. وعرف به ابو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧ فقال: وقال بعض اصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين ابو عبد الله محمد بن علي الأشبيلي ويعرف بابن العلي وكان ممن أقام باليمن وصنف بها. وصرح ابن عقيل باسمه في مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ وأخطأ الشمني في قوله: صاحب البسيط هو ابن ابي الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢.

وتقول : كم دنانيرٌ عندك؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة ؛ كما لا تقول : إلا عشرون
[درهما ، ولا يجوز عشرون دراهم] (١) .

فإن ذكرت (كم) التي تقع في الخبر جاز أن تقول : كم غلمان قد رأيت . وكم أثواب
قد لبست ؛ لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ؛ ولأنها مضارعة (رُب) وهما يقعان على
الجماعة ، ووقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها (رُب) . وتشبه من العدد مائة درهم ،
وألف درهم .

* * *

واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر ، لأنها اسم فهي مخالفة لرُب في هذا . موافقة لها
في المعنى (٢) . تقول : كم رجلٍ قد رأيت أفضل منك ، و (رُب) إنما تُضيف بها إلى ما وقعت
عليه مابعد ؛ نحو : رُبَّ رجلٍ في الدار ، و رُبَّ رجلٍ قد كَلَّمته . فهذا معناها .

* * *

ولو قلت : كم رجلٍ قد أتاني لا رجلٌ ، ولا رجلاً - كان جيِّداً ، لأنك تعطف على (كم) (٣)
ولا يجوز مثل هذا في باب (رُب) ؛ لأنها حرف . فأما قوله :

(١) تصحيح السيرافي .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ « ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك ، لأنك لا تقول :
عشرون ثيابا لك الأعلى وجه لك مائة بيضا ، و عليك راقود خلا ، فان أردت هذا المعنى قلت :
كم لك غلمانا ، ويقبح ان تقول : كم غلمانا لك » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ « واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه (رب) ،
لان المعنى واحد ، الا ان (كم) اسم و (رب) غير اسم بمنزلة (من) ، والدليل عاينه : ان العرب
تقول : كم رجل أفضل منك . تجعله خبر (كم) أخبرناه يونس عن أبي عمرو . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ « وتقول : كم قد تأتي لا رجل ولا رجلاً ، وكم عبد لك لا عبد
ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه (كم) لا على ما عمل فيه (كم) كأنك قلت : لا رجل
أتاني ولا رجلاً ، ولا عبد لك ولا عبدان وذلك لان (كم) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد
المتكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز في التي
تقع في الخبر . فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها الا ما جاز في العشرين » .

وفي الاشياء والنظائر عن البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ « وأن الخيرية يعطف عليها بلا فيقال :
كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهما ، لان المعنى كثير من المال
وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه ، ولا يجوز في الاستفهامية : كم درهما عندك
لا ثلاثة ولا اربعة ، لان (لا) لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفى عن الثاني ما ثبت للأول ،
ولم يثبت شيء في الاستفهام » .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ . وَرُبُّ قَتْلِ عَارٌ (١)

/ فعلى إضمار (هو) . لا يكون إلا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم يُنشده :

وبعض قتل عار

فأما قوله : كم من رجل قد رأيتَه ؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول : عشرون من رجل ؛ فإنما ذلك لأن (كم) استفهام ، والاستفهام يدخل فيما وقع عليه (من) توكيدا وإعلاما أنه واحد في معنى الجميع ، وذلك : هل أتاك من أحد ؟ كما تقول في المنقَى : ما أتاني من رجل . ولو قلت : ما أتاني رجل ، وهل أتاني رجل - لجاز أن تعنى واحدا ؛ والدليل على ذلك وقوع المعرفة في هذا الموضع ؛ نحو : ما أتاني زيد ، وهل أتاك زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهما : إنما هو عشرون من الدراهم ؛ لأن (عشرون) وما أشبهه

اسم عدد .

فإذا قلت : هذا العدد ، فمعناه : من ذا النوع .

فلما قلت : درهما . جئت بواحد يدل على النوع . لاستغنائك عن ذكر العدد . فلما اجتمع في (كم) الاستفهام وأنها تقع سؤالا عن واحد ؛ كما تقع سؤالا عن جمع . ولا تخص عددا دون عدد لإبهامها . ولأنها لو خصت لم تكن استفهاما ؛ لأنها كانت تكون معلومة عند السائل - دخلت (من) على الأصل ، ودخلت في التي هي خبر ؛ لأنها في العدد / والإبهام كهذه (٢) .

(١) نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : (ورب قتل عار) على إضمار هو عار ، وأنشدني المازني : (وبعض قتل عار) وهو الوجه . استدل الأخفش والكوفيون على اسمية (رب) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار . والجمهور على أن (رب) حرف جر شبيهة بالزائد و (قتل) المجرور في موضع رفع مبتدأ و (عار) خبر محذوف أي : هو عار والجملة صفة للقتل والخبر محذوف . ومن جعل رب حرف جر زائدا لا يتعلق بشيء قال : قتل مبتدأ وعار خبره وما في رب من معنى التكثر هو المخصص لابتدائية قتل .

والبيت من أبيات لثابت بن قطنه رثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (الخزاعة ج ٤ ص ٢٠١ السيوطي ص ٣٣) . والبيان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والاعناني ج ٤ ص ٢٧٩) ومهذب الاعناني ج ٣ ص ١٣٧ وفي الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في (رب) ص ٤٩٧ - ٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩١ « وتدخل (من) في مميزهما ، أما في الخبرية فكثير نحو (وكم من ملك في السموات - وكم من قرية) وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف إليه (كم) .

واعلم أن كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن (من) لا تدخله إذا كان مفردا ، لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع ؛ وذلك قولك : عشرون درهما ، ومائة درهم ، وكل رجل جائع فله درهم ، وهو خير منك عبدا ، وأقره منك دابة ، وعندى مِلءٌ قَدَحِ عسلا ، وعلى التمرة مثلها زُبدا .
 إلا أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من الغلمان ، وعليها مثلها من الزبد .
 فإن كان فيها ذكر الأول دخلت (من) في المخصوص فقلت : ويحه رجلا ، ويحه من رجل : والله دره فارسا ، ومن فارس ، وحسبك به رجلا ، ومن رجل (١) .
 ولا يكون هذا في المضمرة الذي يُقَدَّم على شريطة التفسير : لأنه مجمل ، نحو : ربه رجلا فد رأيتَه ، ونِعَمَ رجلا عبداً لله ، وقد مضى بابها مُفسراً (٢) .

= وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته ؟ » .
 ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى (سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) قال ابو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليهاام فصل عنها ، والفصل بينهما بجملته وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر في النحو » .
 واجاز الزمخشري أن تكون (كم) في الآية خبرية أو استفهامية ، ورد عليه ابو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لان جعلها خبرية هو اقتطاع للجملته التي هي فيها من جملة السؤال ، لانه يصير المعنى : سل بنى اسرائيل وما ذكر المسؤل عنه ، ثم قال : كثيرا من الآيات آتيناهم ، فيصير هذا الكلام مقلتا مما قبله ، لان جملة (كم آتيناهم) صار خبرا صرفا لا يتعلق به (سل) وانت ترى معنى الكلام ومصوب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون الا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية الى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لسل ٠٠ »
 وكم استفهامية عند العكبرى ايضا ج ١ ص ٥١ وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ والشمى ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ .
 واقال ابو حيان في البحر ج ٤ ص ٢٦٤ : « ولم يأت تمييز (كم) الخبرية في القرآن الا مجرورا بمن » .
 والظاهر من كلام سيبويه أن (من) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلى هذا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .
 وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) هاهنا لدخولها في (كم) توكيدا .. » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .
 (٢) تقدم في باب نعم وبئس ، الجزء الثانى ص ١٤٤ .

لم يتكلم المبرد عن (كائن) هنا وتحدث عنها في الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن (كذا) ايضا .

هذا باب

الأفعال التي تُسمى أفعال المقاربة

وهي مُختلفة المذاهب والتقدير، مُجمعة في المقاربة

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل، وقد تكون إيجابا، ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله.

إعلم (أنه) لا بد لها من فاعل؛ لأنه لا / يكون فعلٌ إلا وله فاعل. وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربتة. والمصدر اسم الفعل (أ). وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق، وعسيت أن أقوم، أي: دنوت من ذلك، وقاربت بالنية (ب). (وأن أقوم) في معنى القيام.

(١) يريد من الفعل الحدث، وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه.

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ «وتقول: عسيت أن تفعل، ف (أن) ههنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذاك، وبمنزلة دنوت أن تفعل».

قول المبرد هنا وخبرها مصدر، لأنها لمقاربتة. كقولك: عسى زيد أن ينطلق. وقوله: لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ «فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر، كما أنه ههنا خبر...». فقد اتفقا في الاعراب وفي تفسير المعنى أيضا.

وابن هشام والسيوطي ينسبان إلى المبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو: عسى زيد أن يقوم - مفعول به.

ويقول ابن هشام في موضع آخر: مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا.

في المعنى ج ١ ص ٢٦-٢٧ «واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم: فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل على المفعولية وأن معنى عسيت أن تفعل: قاربت أن تفعل، ونقل عن المبرد، وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب. نقله ابن مالك عن سيبويه وأن المعنى دنوت من أن تفعل، أو قاربت أن تفعل».

وفي المعنى ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ «وتستعمل على أوجه: أحدها: أن يقال: عسى زيد أن يقوم، واختلف في اعرابه على أقوال:

أحدها: وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم....

والقول الثاني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد».

ولا تقل : عسيت القيام^(١) ، وإنما ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه يخص وقتا من وقت ، (وأن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ؛ فمن ثم لم يقع القيام بعدها ، ووقع المستقبل . قال الله عز وجل : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَكُم بِالْفَتْحِ)^(٢) وقال : (فَعَسَى أَوْلَاكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ)^(٣)

ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنه دال عليه^(٤) . فمن ذلك قوله :

عسى الله يُعْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ^(٥)

= وفي الهمع ج ١ ص ١٣٠ « فأفعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسمها لها ، وتنصب الخبر خيرا لها . . ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بذل من الأول . . . وزعم المبرد أنه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة » .

والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خيرا وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا فقد عبر بذلك في باب كان أيضا . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول .

كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فملك . استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » .

(٢) المائة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب » . وانظر ص ٤٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

وأما قولهم في المثل : (عَسَى الغَوِيرُ أَبُوْسًا) (٢) فإنَّما كان التقدير : عَسَى الغَوِيرُ أن يكون أَبُوْسًا ؛ لأنَّ (عَسَى) إنَّما خَبَّرَها الفِعْلُ مع (أن) أو الفِعْلُ / مَجْرَدًا ، وَاكْنَ لَمَّا وَضَعَ القَائِلُ الاسمَ في موضع الفعل كان حَقُّه النصب ؛ لأنَّ (عَسَى) فِعْلٌ ، واسمُها فاعلُها ، وخَبَّرَها مفعولُها ؛ ألا ترى أنَّكَ تقول : كان زيد ينطلق . فموضعه نصبٌ . فإن قلت : منطلقا لم يكن إلا نصبا .

فَأَمَّا قولُهم : عَسَى أن يقوم زيد . وعَسَى أن يقوم أبواك ، وعَسَى أن تقوم جواريك فقولك : (أن يقوم) رفع ؛ لأنَّه فاعل عَسَى (٣) . فَعَسَى فِعْلٌ ومجازُها ما ذكرت لك .

* * *

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .
الكرب : الهم ، وروى أمسييت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون انما يرونه بالضميم ، والفتح أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .
واسم يكون : مستتر والخبر جملة (ورائه فرج) ، ويصح أن يكون فرج فاعلا للظرف الواقع خبرا ، كما يجوز أن يجعل (يكون) فعلا تاما والجملة حالية .
ولا يجوز أن يكون (فرج) اسم يكون ، لأن فاعل الفعل الواقع خبرا لأفعال المقاربة لا يكون الا ضميرا راجعا لاسمها .

والبيت من قصيدة لهديبة بن خشرم قالها في الحبس .
انظر الخزانة ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأمالى القالى ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطى ص ١٥٢ .
وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عسى) من (أن) ليس مقصورا على الضرورة ، وانما يجوز في النشر على قلة . وجعله الاعلم من الضرورة .
وفي الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عسى الاجود فيها أن تستعمل بان ويجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد » .

(٢) هذا المثل معا استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧ « الغوير : تصفير غار ، والأبوس : جمع بؤس وهو الشدة وأصل هذا المثل ، فيما يقال ، من قول الزباء - حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالغوير على طريقه - : عسى الغوير أبوسا ، أى لعل الشر يأتيكم من قبل الغيار .. » .

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .
وقال الأصمعى : أصله : أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم ، أو أتاهاهم فيه عدو ، فقتلهم ، فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى أن تفعل ، وعسى محمولة عليها (أن) كما تقول : دنا أن يفعلوا . . . »

فَأَمَّا قَوْلُ سَبِيوِيَّةٍ : إِنَّهَا تَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ (لَعَلَّ) مَعَ الْمَضْمَرِ فَتَقُولُ : عَسَاكَ
وَعَسَانِي - فَهُوَ غَلَطٌ . مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنْتَى إِنْكَا يَا أَبَتِي عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ (١)

= وكيونونه عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى ،
وعسيا ، وعسوا ، وعست ، وعستنا ، وعسين . فمن قال ذلك كانت (ان) فيهن بمنزلتها في
عسيت في انها منصوبة .

من هذا يتبين أن المبرد اقتصر على القول بأن عسى تامة ولو جعلت ناقصة كان الاسم
المرفوع بعلم الفعل اسما لها وفاعل الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٣ والدماميني على المغني ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٢٨٨ على أن عسى هنا محمولة على لعل فالضمير بعدها
منصوب ، واستشهد به في ج ٢ ص ٢٩٩ فقال : سمعناهم يقولون : يا أبنا علك أو عساكن .

قال أبو علي : وجه ذلك : أن عسى لما كانت في المعنى بمنزلة (لعل) ولعل وعسى طمع
واشفاق ، فتقاربا - أجرى (عسى) مجرى (لعل) إذ كانت غير متصرفة ، كما أن (لعل) كذلك ،
فوافقتهما في العمل حيث أشبهتهما في المعنى والامتناع من التصرف . فان قلت : إذا صارت
بمنزلتها لهذا الشبه فما المرفوع بها ؟ وهي إذا صارت بمنزلة لعل تقتضى مرفوعا لامحالة ، لأنه
لا يكون المنصوب في هذا النحو بلا مرفوع ؟

قيل : ان ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف ، ولم يمتنع أن تحذفه وان كان الفاعل
لا يحذف ، لأنها إذا أشبهت (لعل) جاز أن تحذف ، كما جاز حذف خبر هذه الحروف من
حيث كان الكلام في الأصل الابتداء والخبر .

في يا أبنا جمع بين عوضين ، فان التاء عوض من ياء المتكلم ، وانما جاز الألف دون ياء
المتكلم ، لان التاء عوض من ياء المتكلم ، فيمتنع الجمع بين العوض والمعوض عنه بخلاف الألف ،
فان غايته أن يذكر عوضان وهو غير ممتنع .

أنى بمعنى قرب . الانى بكسر الهمزة والقصر : الوقت . اى : حان رحيلك الى من
تلمس منه شيئا تنفقه علينا .

والأكثر على أن الرجز لرؤية بن العجاج وذكر في ديوانه ص ١٨١ على أنه مما نسب
اليه . ويعدده :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فَعَلَيْكَ ذَاكَ

انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، والخصائص ج ٢ ص ٩٦ ، والسيوطي ص ١٥١ ،
وشواهد الشافية ص ٢٤٣ والعيني ج ٤ ص ٢٥٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،
وشروح سقط الزند ص ٧١٤ .
في كل هذه المراجع (يا أبنا) بالالف .

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُخَالِفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أن (٢) المفعول مُقَدَّم . والفاعل مضمَر . كأنه قال : عساک الخیر أو الشر . وكذلك : عسانی الحديث . ولكنه حذف ؛ لعلم المخاطب به . وجعل الخبر اسما (٣) على قولهم : (عسی الغویر / أبوسا) .

* * *

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الواقية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عسای . وخبر لعل محذوف . والتقدير : اذا نازعتني نفسي في حماها على ما هو اصلح لها اقول لها : طواعيني لعلى اجسد المراد والظفر ، او قلت لها : لعلى اُفعل هذا الذي تدعونني اليه .

والبيت لعمران بن حطان الخارجي - (الخزانة ج ٢ ص ٤٣٥-٤٤١) ، العينى ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٣ ص ٢٥) .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جوب (أما) .

(٣) الذي يبدو لى أن للمبرد رأيا واحدا في نحو عساک ، وعسانی . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر .

وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه الا معنى الاضمار . لانه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع من مقتضب .

قال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .

وقال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث « ولا حذف الفاعل ، اذ كان الفعل لا يكون الا منه » .

وقال في ص ٦٧ من المطبوع : لا يكون فعل الا وله فاعل .

وقال في الجزء الرابع ص ٣٨٧ « ولم يجز حذف الفاعل ، اذ كان الفعل لا يكون الا منه » .

وجعل ابن يعيش والرضي للمبرد قولين في هذه المسألة :

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والياء في عساک وعسانی في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمَر فيها مرفوع ، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر منه اسما غير فعل كقولهم : عسى الغویر أبوسا .

وحكى عنه أيضا أنه قدم الخبر ، لانه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب . كما قالوا : ليس الا » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « ونقل عن المبرد وجهان في نحو : يا أبنا علك أو عساكا : أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمَر فيها مرفوع . وثاني الوجهين المنقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل ، فاتصل به ، كما في ضربك زيد ، والاسم اما محذوف كما في قوله : يا أبنا علك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس الا .

واما مذكور كما في قولك : عساك أن تفعل . . . »

أقول : ان أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الاول ، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح . فيكون ذهب مذهب انكسائي في جواز حذف الفاعل . »

وكذلك قول الأخفش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفعِ في (لولاى) ، فليس هذا القول بشيء (١) ، ولا قوله : أنا كَأنت ، ولا أنت كَأنا - بشيء ، ولا يجوز هذا ، وإنما يتفق ضميرُ النصب ، وضميرُ الخفضِ كاستوائهما في التثنية والجمع ، وفي حَمَلِ المخفوض الذى لايجرى على لفظِ النصب ؛ مثل قولك : مررت بعُمَرَ . استوى فيه الخفض ، والنصب وأدخلت الخفضَ على النصب ، كما أدخلت النصبَ على الخفضِ ، فهذان مُتواخيان . والرفعُ باثنٍ منهما .

وأما (لولا) فنذكر أمرها في بابها (٢) إن شاء الله .

* * *

ومن هذه الحروف (لعل) تقول : لعلَّ زيدا يقوم . و(لعل) حرف جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل كَأَنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه (٣) .

وأصله (عل) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلَّ زيدا يأتينا بخير ، ولعلَّ عمراً يزورنا - فإنما مجازُ هذا الكلامِ من القائل ، أنه لا يَأْمَنُ أن يكون هذا كذا .

والخبر يكون اسماً ؛ لأنها بمنزلة (إن) ، ويكون فعلاً . وظرفاً ؛ كما يكون في (إن) تقول : لعلَّ زيدا صديق لك ، ولعلَّ زيدا في الدار ، ولعلَّ زيدا إن أتيتَه أعطاك .

(١) في الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ « أما قوله : لولاك فان سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء ، فيقال : اذا قلت : لولاك فمما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ »

وضمير النصب كضمير الخفض فتقول : انك تقول لنفسك : لولاى ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رمانى وأعطانى ، قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِجْحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَاهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فيقال له : انضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفاً ؟ . وان كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو ان وما كان معها في الباب ؟

وزعم الاخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا المسوضع ؟

قال أبو العباس : وانذى أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنتم لكانا مؤمنين » .

ومن خالفنا يزعم أن الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده .

(٢) تكلم عنها فى باب يلى هذا .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عقد فى الانصاف مسألة لخلاف البصريين والكوفيين فى (لام) لعل الأولى ص ١٣٥ -

١٣٩ ، وقد رجح مذهب الكوفيين فى أصالة اللام .

إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أن) أحسن ؛ لأنه خبر ابتداء ، وقال الله عز وجل / : (لعل الله
يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) (١) وقال : (فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٢) .

فإن قال قائل في الشعر : لعل زيدا أن يقوم - جاز (٣) ؛ لأن المصدر يدل على الفعل ، فمجاز

المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب (عسى) . قال الشاعر :

لعلك يوماً أن تلم ملامة عليك من اللأئي يدعنك أجدعا (٤)

ومن هذه الحروف (كاد) ، وهي للمقاربة ، وهي فعل . تقول : (كاد العروس يكون

أميراً) (٥) ، و (كاد النعام يطير) (٦) .

(١) الطلاق : ١

(٢) طه : ٤٤ .

(٣) جعل المبرد هنا اقتران خبر لعل بان انما يكون في الشعر .

وقال في الكامل ان تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقتران غير الجيد ، قال في ج ٢
ص ٢٤٢ « وكذا الماضي منه (أوشك) ووقعت بان وهو أجود وبغير (أن) ، كما كان ذلك في
(لعل) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل (لعل الساعة تكون قريباً) ،
و (لعله يتذكر أو يخشى) ، و (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وقال متم بن نويرة :

لعلك يوماً أن تلم ملامة عليك من اللأئي يدعنك أجدعا

وفي المفصل للزمخشري ج ٢ ص ١٩٦ وقد جاء في الشعر :

لعلك يوماً أن تلم ملامة

قياساً على عسى

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٨٧ وقيه بعد من حيث ان (لعل) داخلة على المبتدأ والخبر
الخبر اذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى والاسم ههنا جثة ، لانه ضمير المخاطب ، وأن
الفعل حدث ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه ، وانما ساغ ههنا ، لأنها بمعنى عسى ، اذ كان
معناها الطمع والاشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز في الشعر أيضاً لعل أن أفعل بمنزلة عسيت ان

أفعل » .

وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بان كثيراً حملاً على عسى . .

وبحرف التنقيس قليلاً » .

(٤) قال التبريزي : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا أرجوك ، لان تلم

بك ملمة .

والبيت لمتم بن نويرة من قصيدة رثى بها اخاه وهي في المفضليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ ،

وفي شرحها لابن الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل ج ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب في شروح سقط

الزند ص ٥٥٧ الى منتصرة وليس في ديوانه .

(٥) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكاً » .

العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضاً ويراد ههنا الرجل ، أى : كاد يكون ملكاً

لعزته في نفسه وأهله » .

(٦) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الشيء مما يتوقع

منه ، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤١

فَأَمَّا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (إِذَا أُخْرِجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأْيَا) (١) فمعناه - والله أعلم - : لم يرها : ولم يكذب ، أى : لم يذن من رؤيتها . وكذلك : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قَلْبُ فَرِيْقٍ مِنْهُمْ) (٢) . فلا تذكر خبرها إلا فعلا (٣) ، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته .

فهى بمنزلة قوالك : جَعَلَ يَقُولُ ، وَأَخَذَ يَقُولُ ، وَكَرَبَ يَقُولُ ، إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ ، فَإِنْ اضْطَرَّ جَازَ لَهُ فِيهَا مَا جَازَ فِي (لَعَلَّ) . قال الشاعر :

قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفي كاد في المغنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجالس ثعلب ص ١٧٠ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، واما (كاد) فانهم لا يذكرون فيها (أن) وكذلك : كرب يفعل ، ومعناها واحد ...

وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بعسى «

وأجاز الرضى اقتران خبر كاد بأن ... شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .

وقال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ بعد أن ذكر جملة احاديث اقترن فيها خبر كاد بأن : « والصحيح جواز وقوعه الا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر واشهر من وقوعه مقرونا بأن ولذلك لم يقع في القرآن الا غير مقرون بأن .. »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفي الاقتضاب

لابن السيد ص ٣٩٦ « هذا البيت يروى لرؤية بن العجاج ولم أجده في ديوان شعره » ..

يصف منزلا بلى حتى كاد لا يتبين له أثر ويقال مصح الشيء يمصح ، اذا ذهب وانظر الجواليقي ص ٣٠٤ .

وقبله :

* رَبْعٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْمَحَى *

قال ابن يعيش قبله :

* رَبْعٌ عَفَا الدَّهْرُ طَوْلًا فَاْمَحَى *

وهو في ديوانه ص ١٧٢ على انه مما نسب اليه ، ولرؤية ارجوزة اخرى على هذا

الروى ، ديوانه ص ٣٣ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٣٤ :

وَقَدْتُ نَصْحًا مِنْ أَخٍ تَنْصَحًا قَدْ كَادَ يَخْشَى قَلْبُهُ أَنْ يَهْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى ربع ، و (من) تعليلية متعلقة بكاد لا ييمصح ، لانه

صلة أن .

والبلى : مصدر بلى المنزل : اذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح

الشيء مصوحا : ذهب وانقطع . وهو فعل لازم فى الغالب .

الخزانة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - العينى ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن يعيش ج ٧ ص ١٢١

والكامل ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناء عنه

وهو باب (لولا)

اعلم أنَّ الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء ، وخبره محذوف لما يدلُّ عليه . وذلك قولك : لولا عبدُ الله لأكرمتك . ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير لولا عبدُ الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمتك .

فقولك : (لأكرمتك) ، خبرٌ معلقٌ بحديث (لولا) (١) .

و(لولا) حرفٌ يُوجب امتناع الفعل لو قوع اسم (٢) .

تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا ، إنما هو لشيء لم يكن من أجل ما قبله .

و(لولا) إنما هي (لو) و(لا) ، جعلتا شيئاً واحداً ، وأوقعتا على هذا المعنى (٣) .

فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء في (لو) يَجِب لو قوع ما قبله . وذلك قولك : لو جاعني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء . وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) وأما عبد الله فإنه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعسد الف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبني عليه الذي في الاضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم اياه في الكلام ، كما حذف الكلام من امالا » .

وفي الانصاف مسألة الخلاف في رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : النفي ، فلما ركبوها بطل معنيهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واختصت بالاسم » .

ذ (لولا) في الأصل لاتفع إلا على اسم . و (لَوْ) لاتفع إلا على فِعْل (١) . فإن قدمت الاسم قبل الفِعْل فيها كان على فِعْل مُضْمَر ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُنَّ خَزَائِرَ رَحْمَةِ رَبِّي) (٢) . إِنَّمَا (أَنْتُمْ) رفع بفعل يفسره ما بعده . وكذلك .

/ فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِثْمًا (٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي) (٤) إِنَّمَا أراد : لو لطمتني ذات سوارٍ ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة (لولا) ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى ان ، نحو : لو أنك ذاهب ، ولولا تبتدا بعدها الاسماء .
و (لو) بمنزلة لولا وان لم يجر فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو أنه ذهب لفلعت وقال عز وجل (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) ، وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره » . وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .
(٢) الاسراء : ١٠٠

(٣) استشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور العرينين : أول الانف . الميسم : اسم الآلة التي يوسم بها .
يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للانف .

والبيت للمتلمس من قصيدة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومختارات ابن السجري ج ١ ص ٢٨ والخزانة ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشف ص ٢٨٥ .
(٤) رواه في كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمني ، ثم قال : أي لو لطمني رجل . . . وحدثني المازني قال : سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمني ، ويقول النحويون لطمتني . . .

ورواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمتني . . .
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سوار لطمتني ، ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتني ، والمعنى لو ظلمني من كان كفاء لهان على ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وقيل : أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولأن العرب قلما تلبس الاماء السوار . . . »

وفي الامير على المعنى ج ١ ص ٢١٢ « أصله لحاتم الطائي . أسر في حى من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : أفصه ناقة ، وكان من عادة العرب أكل دم الفصاد في المجاعة ، فنحروها ، وقال : هذا فصدى ، فظلمته جارية فقال ذلك . . . » .
وانظر مقدمة ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الأمثال .

وقال الشاعر

لَوْ غَيَّرَكُمُ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ
أَدَّى الْجَوَارِ إِلَى بَيْتِ الْعَوَامِ (١)

(فغيركم) يختار فيها النصب؛ لأنَّ سببها في موضع نصب . وقولهم: لو أنك جئت
لأكرمتك ، (٢) وقد مرَّ تفسيره في باب (إِنَّ) و(أَنَّ) .

(١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ : « فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، لانه
للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل ، نحو : الاستفهام والامر
والنهي » .

ورواه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السيوطى ص ٢٢٥ والدرر
اللوامع ج ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .

وفي عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمر يفسره قوله : علق الزبير والنصب
في (غير) أشبه ، على اضمار فعل أيضا » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبدأ بعدها الاسماء سوى أن نحو
لو أنك ذاهب » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٣ وعبث الوليد ص ١٩٨ ، والمغنى ج ١
ص ٢١٣ والكامل ج ٢ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد في باب ان وان عن فتح الهمزة . وانظر الجزء الثانى ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .

هذا باب

المقصور والممدود

فأما المقصور فكُلُّ واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١) . وذلك ؛ نحو : مغزى ؛ لأنه (مفعَل) .
فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ؛ كما تقول : غزاً ، ورعى
فتقلب (الواو) والياء ألفا ، ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إلا والفتح قبلها إذا كانت
في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأصل وقبلها فتحة لم تنقلب . وذلك ؛ نحو : قول ، وبيع ، ولا تنقلب
ألفا ؛ لأجل سكونها .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من الممدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان
آخره متحركا قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : معطى ، ومغزى ؛ لأنه
مفعَل . فهو بمنزلة مُخرج ومكرم ، وكذلك : مُستعطي ، ومُستغزى ؛ لأنه بمنزلة مُستخرج (٢) .
فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك .

* * *

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فعل يَمَعَل) ، والفاعل على فعلٍ ، وذلك قولك : فِرَق يَفِرَق
فِرَقاً ، وحذِر يحذِر حذراً . وبيطر يبيطر بظراً وهو بَطِرٌ ، وحذِرٌ .

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه في المقصور والممدود لابن ولاد
ص ١٢١ ، ٤ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو
واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب
ولا رفع ولا جر ، » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المعتل
أما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشتري ، وأشياء ذلك ، لأن معطى
مفعَل ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدلك على أنه
منقوص ، وكذلك مشتري إنما هو مفتعل ، وهو مثل معترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة
الكاف ، ومثل هذا مغزى وملهى إنما هو مفعَل ، وإنما هما بمنزلة مخرج ، » .

ونظير هذا من المعتل: هوى يهوى هوى ؛ لأن المصدر يقع على فعل ؛ ألا ترى أنك تقول :
الفرق ، والحذر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يهوى وهو هو ، وطوى يطوى طوى وهو طو (١) .

وما كان مصدرا ليفعل يفعل الذى الاسم منه أفعل أو فعلان - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أفعل) فهو أعى / ؛ لأنك تقول : عمى الرجل فهو أعى ، والعشى ؛
لأنك تقول : عشى الرجل وهو أعشى ، وكذلك القنا من قنا الأنف ، لأن الرجل أقنى (٢) .

وأما (فعالن) فنحو الصدى ، والطوى ؛ لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان ، وطوى
فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عطشان ، والمصدر هو العطش ، وظمى فهو ظمان والمصدر
الظما ، وعله فهو علهان . والمصدر العله (٣) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومما تعلم انه منقوص ان ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه
فعل ، فاذا كان الشيء كذلك عرفت ان مصدره منقوص ، لانه فعل . يدلك على ذلك نظائره من
غير المعتل ، وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل
يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر
من ان اذكره لك .

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل واذا كان فعل فهو واو أو ياء وقعت بعد فتحة
وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هو ، ورديت تردى ردى وهو رد وهو الردى ، وصديت
تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطش ، ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى .
وكرت تكرى كرى وهو كر وهو الكرى وهو النعاس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غو وهو
الغوى » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « ومما تعلم انه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل
يفعل ، وكان الاسم منه على (أفعل) ، لان ذلك فى غير بنات الياء والواو انما يجىء على مثال
فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدرر : به درر ، وللأشتر : به شتر ،
وللاقرع : به قرع ، وللأصلع : به صلح ، وهذا أكثر من ان احصيه لك .
فهذا يدلك على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص ، لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به
عشى ، وللأعمى : به عمى ، وللأقنى : به قنى . فهذا يدلك على أنه منقوص . . . » .
القنا : احديداب الأنف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأة قنواء (من المقصور والممدود
لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « واذا كان فعل يفعل والاسم (فعالن) فهو أيضا منقوص ،
ألا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فعلا وذلك قولك للعطشان : عطش يعطش عطشا وهو
عطشان ، وغرث يغرث غرثا وهو غرثان ، وظمى يظما ظما وهو ظمان ، فكذلك مصدر نظير ذا
من بنات الياء والواو ، لانه فعل ، كما أن ذا فعل حيث كان فعلا له فعل ، وكان فعلا يفعل ،
وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغرى
غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء .
عله : حيث نفسا .

ونظير الأَوَّل: عور فهو أعور، والمصدر العَوْر . وكذلك الحَوْل، والشَّتْر (١)، والصَّلَع، ونحو ذلك .

* * *

ومن المقصور كلُّ اسمٍ جَمَعَهُ (أَفْعَالٌ) ما أَوَّلَهُ مَفْتُوحٌ، أو مضمومٌ، أو مكسورٌ وذلك نحو قولك: أَقْفَاءٌ، وأَرْجَاءٌ يا فتى؛ لَأَنَّ الجَمْعَ إذا كان على (أَفْعَالٍ) وجب أن يكون واحده من المفتوح على فَعَلٍ؛ نحو: جَمَلٌ، وأَجْمَالٌ وَقَتَبٌ وأَقْتَابٌ، وَصَنَمٌ وَأَصْنَامٌ .

فإن كان مكسورا فنحو قولك في مَعَى: أَمْعَاءٌ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ ضِلَعٍ وَأَضْلَاعٍ . وقد وجب أن يكون واحد الأَمْعَاءِ مَعَى (٢) مقصور .

فَأَمَّا (نَدَى) فهو فَعَلٌ؛ وجمعه الصحيح أُنْدَاءٌ فاعلم؛ وعلى ذلك قال الشاعر:

/ إِذَا سَقَطَ الأَنْدَاءُ صِينَتْ، وَأَشْعِرَتْ حَبِيرًا ولم تُدْرَجْ عَلَيْهَا المَعَاوِزُ (٣)

فَأَمَّا قول مُرَّةَ بنِ مَحْكَانَ :

في لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ مَا يُبْصِرُ الكَابُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنْبَا (٤)

(١) الشَّتْر: انقلاب في جفن العين الأسفل، وهو مصدر فعله من باب فرح .

(٢) عقد ابن ولاد في كتابه المقصور والممدود بابا للمقصور القياسي عنون له بقوله: باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منقوص ص ١٢٤-١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذي ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه .

(٣) ذكره في الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال: المعاوز: الثياب التي يتبدل فيها الرجل، وهي دون الثياب التي يتجمل بها واحدها: معوز .

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ « ندى جمعه على القياس أندية كما قال الشماخ . . »

وفي المخصص ج ٤ ص ٦٧ ثوب حبير: موشى وأنشد . البيت .

قال أبو علي: وهو من التحبير .

والبيت من زائفة الشماخ المشهورة في صفة قوس . يريد: أن هذه القوس تغطي بالثياب النفيسة إذا سقطت الأندية خوفا عليها أن تفسد أوتارها . الديوان ص ٤٣-٥٣، وهو في معجم مقاييس اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤، وشروح سقط الزند ص ٤١٩، ص ١٥١٤ .

(٤) في الخصائص ج ٣ ص ٥٢-٥٣ « ويدلك على أن فتححة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان . . البيت فتكسيرهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فَعَسَالٍ فصار لذلك ندى وأندية كغداء وأغذية . . » =

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم : هو جمع على غير واحد ، مجازُهُ مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو : ملاح ، ومذاكير ، وليالي ؛ لأنَّ ليلةً : فَعْلَةٌ ، ولا تجمع على ليالي ، ولمحة وذَكَرَ لا يُجْمَعان على مفاعِل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إنّما أراد جمع نَدِيٍّ ، أَيْ : نَدِيُّ القوم الذي يُقيمون فيه ، فيُضيفون وَيَفْخَرُونَ ؛ كما قال الشاعر :

يَوْمَانِ يَوْمٌ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٌ وَيَوْمٌ سَبِيرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبٌ (١)
فإنَّما تَسْتَدِلُّ على المقصور بنظائره .

* * *

= وقال في ص ٢٣٧ « واجاز أبو الحسن أن يكون كسر ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفي المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أندية أن تكون جمعاً لمدود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم في جبل : جبال وفي جبل جمال ثم جمع الجمع على أفعله .. » .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل : أنه جمع الجمع كأنه جمع ندى على نداء مثل جبل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعلة وهذا بعيد في القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و (فعال) من ابنية الجمع الكثير ، وقد قيل هو جمع ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. وأقرب من ذلك أنه في معنى الرذاذ والرشاش وهما يجمعان على أفعلة » .

وقال البغدادي في شواهد الشافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا يشبه معنى البيت قد يمنع ويكون معناه في ليلة من ليالي الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لاطعام الفقراء .. »

وفي سيويوه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى وأندية فهذا شاذ » .

قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر في زمن جمود الماء ، ثم انتقل بالاهلة ، وبقي الاسم عليه وإن كان في الصيف والقيظ .

وقال ابن الأنباري : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .

الطنب : الجبل الذي تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرة بن محكان في الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها في

الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الأول في قصيدة هبيرة بن أبي وهب يوم أحد .

انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص ١٩١٢ ،

وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعيني

ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح انقضاء السبع لابن الأنباري

ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوماً في المجالس خطيباً ، ويوم سير الى الأعداء .

= والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

ومن المقصور ما كان جمعاً لفُعْلة أو فِعْلة ؛ نحو : رُقِيَة ورُقِي ، ولِحِيَة ولِحِي ، ورِشوة ورُشِي ، ومُدِيَة ومُدِي . وقد قالوا : مِدِيَة ومِدِي ؛ لَأَنَّ نظيره من غير المعتل : كِسْرَة وكِسْر ، وقِطْعَة وقِطْع ، وظُلْمَة وظَلَم . فإنما تستدلُّ على المقصور بهذا وما أشبهه (١) .

* * *

ومن المقصور كلُّ ما كان مؤنثاً لِفَعْلان ؛ نحو: غضبان / ، وعطشان ، وسكران ؛ لَأَنَّ مؤنثه سَكْرِي ، وغَضْبِي ، وعَطْشِي (٢) .

* * *

ومنه ما كان جمعاً لِفُعْلي ؛ لَأَنَّهُ يَقَعُ على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُضْيَا والقُضْيَى .

* * *

ومنه ما كان مؤنثاً في (أَفْعَل) الذي معه مِنْ كذا ؛ لَأَنَّهُ يَكُون على مثال (فُعْلي) . وذلك

= والأندية : الأفتية ، والندی والنادى : المجلس .

وتأويب : صفة سير ، وهو السرعة في السير والامعان فيه . وقيل أوب : وصل الليل بالنهار مع الامعان .
والبيت لسلامة بن جندل السعدى من قصيدة في المفضليات ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفي شرحها للأنبارى ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفي رغبة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد الشافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .
(١) في المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعاً لفُعْلة بكسر الفاء أو لفُعْلة بضمها فهو منقوص ، كقولك : عروة وعري ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .
ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .
فان كانت فعلة المكسورة الفاء من ذوات الواو فانك تضم في الجمع فتقول : كسوة وكسى ورشوة ورشى وربما كسر أوله في الجمع فيقال : كسى ورشى يجعل الجمع مكسور الاول ، كما كان الواحد .

فأما (فعلة) اذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فانك تجربها في الجمع على مجراها في الواحد ، فان كان مكسور الاول كسرت الاول في الجمع ، وان كان مضموماً ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبية وزبى .
والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الاعرف ، وقد حكى الضم في هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يقاس على ذلك .
وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعة واحدها فعلة (بكسر الفاء) أو فعلة (بضم الفاء) فهي مقصورة ، نحو : عروة وعري ، وفرية وفرى » .

(٢) في المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ « وما يعلم أنه مقصور أن ترى المؤنث على (فعلى) والمذكر على (فعلان) كقولك : غضبان وغضبي وعطشان وعطشي ووسنان ووسني » .

قولك : هذا الأكبر . وهذه الكبرى : والأصغر والصغرى . والأول والأولى : لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك

* * *

ومن المقصور ما لا يقال له : قُصِرَ لكذا ؛ كما لا يقال : إِنَّمَا سُمِّيتَ قَدَمٌ لكذا ، وقَدَالٌ لكذا (١) . ولكنك تستدلُّ على قَصْرِهِ بما هو على خِلافِهِ بنحو ما ذكرناه .

* * *

فأما الممدود فإنه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتأنيث فتبدل الثانية همزة ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، فالحذف لو وقع ها هنا لعاد الممدود مقصورا ، فحرك لما ذكرت لك (٢) .

فأما ما كان غير مؤنث ، فهمزته أصلية أو منقلبة / من ياءٍ أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بنيته على (فَعَالٍ) ؛ نحو : شَرَّابٌ ، وَقِتَالٌ ، وَحَسَانٌ ، وَكِرَامٌ ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصلية ؛ نحو : سَقَاءٌ ، وَغَزَاءٌ [يافتى (٣)] ؛ لأنه من سقيت وغزوت . وقولك : قُرَّاءٌ يافتى ؛ لأنه من قرأت ، فهذا كهذا (٤)

* * *

ومما يُعَلِّمُ منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدرا لأفعلت ؛ لأنها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أَخْطَأْتُ إِخْطَاءً ، وَأَقْرَأْتُهُ إِقْرَاءً ؛ هذا مما همزته أصلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدري أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فاذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدم لكذا . ولا قالوا : جمل لكذا ، فكذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورحى ورجا البئر وأشجابه ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقَدَالٍ إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « واعلم أن ألف حمراء وأخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حبل وسكرى إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة ، وصار الممدود مقصورا ، ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تقدر في الألف إذا حركتها على غير ذلك » .

(٣) تصحيح السيرافي .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ « وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واؤه بعد

ألف » .

وانظر تفسيريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو : أعطيته إعطاءً ، وأغزيتته إغزاءً (١) .

* * *

وكذلك كلُّ ما كان مصدرًا لاستفعلت ؛ نحو : استقصيت استقصاءً ، واستدئيت استدناءً
لأنَّ بمنزلة الاستخراج ، والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدرًا لقولك : انفعل ، وافتعل (٣) ؛ لأنَّ يأتي بمنزلة الانطلاق والافتدار ؛
لأنَّ ما قبل اللام ألفٌ زائدة ؛ نحو : اختنى اختفاءً ، وانقضى انقضاءً . وكلُّ ما لم نسّمه فقسه
على نظيره من الصحيح .

* * *

وكلُّ جمع من هذا الباب على (أَفْعِلَة) فواحدُه ممدود (٤) . نحو : رداء وأردية ، وكساء / وأكسية ،
وإناء وآنية ، ووعاء وأوعية ؛ لأنَّ نظيره حِمار وأحيرة ، وقِبَال وأقيلة (٥) .

* * *

ومن الممدود ما كان جمعًا لفَعْلَة من ذوات الواو والياء ، وذلك نحو : فَرَوَة وفِرَاء . ومن
قال : جَرَوَة قال : جراء فاعلم ، وكذلك كَوَة (٦) وكِواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء ، لأن أعطيت : أفعلت ، كما أنك إذا أردت
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من أن تجيء بعد الف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن
استسقيت : استفعلت مثل استخرجت ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه
بعد ألف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فانت تستدل على الممدود ،
كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومثل ذلك الاشتراء ، لأن اشتريت : افتعلت بمنزلة
احتقرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الراء لا بد لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يعرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثال
افعلة فواحد ممدود أبداً ، نحو أفنية فواحدتها : فناء ، وأرشية ، فواحدتها : رشاء » .

(٥) في اللسان : قبيل النعل بالكسر : زمامها وقيل : هو مثل الزمام الذي يكون في الاصبع
الوسطى والتي تليها ، وانظر اللسان أيضا في (شسع) .

(٦) الكورة - بالفتح ويضم - : الخرق في الحائط . والجروة : الصغير من كل شيء .

فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقُرَى فليس من هذا الباب ؛ لِأَنَّ قُرَى (فَعَلَ) وليس على فَعْلَةٍ وَفِعَالٍ ؛ لِأَنَّ (فِعَالًا) فِي فَعْلَةٍ هُوَ الْبَاب ؛ نَحْوُ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ ؛ وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ (١) .

* * *

ومن الممدود كلُّ مصدرٍ مضمومٍ الأوَّل في معنى الصوت . فمن ذلك الدُّعَاءُ ، وَالْعَوَاءُ ، وَالرُّغَاءُ . هذا ممدود ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ النَّبَاحُ ، وَالصُّرَاخُ ، وَالشُّحَاجُ . فَأَمَّا الْبُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ . فمن مَدَّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصَرَهُ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْحُزْنِ (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان في معنى الحركة على هذا الوزن ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّقَازِ ، وَالنَّفَاضِ (٣) وَقَدْ لَمَّا تَجَدُّ الْمَصْدَرِ مَضمومِ الأوَّلِ مَقْصُورًا ؛ لِأَنَّ (فُعَلًا) قَدْ لَمَّا يَقَعُ فِي الْمَصَادِرِ (٤) .

* * *

(١) فِي الْمَقْصُورِ لِابْنِ وَوَلَادِ ص ١٣٤ - ١٣٥ « وَمَا كَانَ جَمْعًا لِفِعْلَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَهُوَ مَمْدُودٌ ، كَقَوْلِكَ : رِكْوَةٌ وَرِكَاءٌ ، وَقَشْوَةٌ وَقَشَاءٌ ، وَشِكْوَةٌ وَشِكاءٌ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ إِلَّا أَنَّهُمْ جَمَعُوا الْكُوَّةَ كَوَى ، فَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : كُوَّةٌ بِالضَّمِّ ، فَكَانَ الْقَصْرُ إِنَّمَا أَتَى عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قُوَّةٍ وَقَوَى . فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقُرَى فَهُوَ شَازٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ » .

(٢) فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَمِمَّا تَعَلَّمَ أَنَّهُ مَمْدُودٌ : أَنَّ تَجَدُّ الْمَصْدَرِ مَضمومِ الأوَّلِ يَكُونُ لِلصَّوْتِ ، نَحْوُ : الْعَوَاءِ وَالِدُّعَاءِ وَالزَّفَاءِ ، وَكَذَلِكَ نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ نَحْوُ : الصُّرَاخِ وَالنَّبَاحِ وَالْبَغْضَامِ » .

ومن ذلك أيضا البكاء ، قال الخليل : الذين قصروه جعلوه كالْحُزْنِ » . فِي الْمَقْصُودِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ وَوَلَادِ ص ١٣٣ : « فَأَمَّا الْبُكَاءُ فَيَمْدُ وَيُقْصَرُ ، فَمِنْ مَدَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصَرَهُ جَعَلَهُ كَالْحُزْنِ » . هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ . وَقَالَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُعْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فَقَصَرَ الْأَوَّلَ ، وَمَدَّ الثَّانِي لِمَا قَرَنَهُ بِالْعَوِيلِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ » .

الرُّغَاءُ : صَوْتُ الْبَعِيرِ وَالشُّحَاجُ : صَوْتُ الْبُغْلِ .

(٣) مِثْلُ النَّظِيرِ وَلَمْ يَمِثْلِ الْمَمْدُودُ ، وَفِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١٦٣ : « وَيَكُونُ الْعِلَاجُ كَذَلِكَ نَحْوَ النَّزَاءِ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ الْقِمَاصُ » .

وَفِي الْمَخْصُصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « وَيَكُونُ فِعَالٌ أَيْضًا لِلْعِلَاجِ ، فَمَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلًا فَهُوَ مَمْدُودٌ ، نَحْوُ : النَّزَاءِ وَالْقِيَاءِ وَالْهَرَاءِ . وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ : الْقِمَاصُ وَالنَّفَاضُ » . وَانظُرْ فِيهِ ص ١٠٩ - ١١٠ فِي مَقاييسِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

النَّقَازُ كَغَرَابٍ : دَاءٌ لِلْمَاشِيَةِ شَمِيبِيهِ بِالطَّاعُونَ تَنْقِزُ مِنْهُ حَتَّى تَمُوتَ .

النَّفَاضُ : مَا سَقَطَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا نَفِضَ .

(٤) فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَقَدْ لَمَّا يَكُونُ مَا ضَمَّ أَوَّلَهُ مِنَ الْمَصْدَرِ مَنْقُوصًا ، لِأَنَّ (فُعَلًا) لَا تَكَادُ تَرَاهُ مَصْدَرًا مِنْ غَيْرِ بِنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ » .

وَفِي الْمَخْصُصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « بَلْ لِأَعْرَفٍ غَيْرِ الْهَدْيِ وَالسَّرِيِّ وَالْبُكَاءِ الْمَقْصُورِ » .

واعلم أن من الممدود ما لا يُقال له : مُدٌّ لكذا ؛ كما لا تقول : / وَقَعَ حمارٌ لكذا إِلَّا أَنْكَ /
تَسْتَدِلُّ بالنظائر (١) .

* * *

واعلم أن كلَّ ممدود تُثَنِّيهِ وكان منصرفاً - فإنَّ إقرار الهمزة فيه أجود ، نحو : كساءان ،
ورداءان ، وقد يجوز أن تُبَدِّلِ الواو من الهمزة فتقول : كساوان ، ورداوان ، وليس بالجيد .
فإن قلت : قرأوان فهو أفصح ؛ لأنَّ الهمزة أضل ، وليست مُنْقَلِبَةٌ من ياءٍ أو واو . وهذا
جائز .

فإن كان مُلْحَقاً كان أحسن ، على أن الهمزة أجود . وذلك : علباوان ، وجرباوان ؛ لأنَّ
الهمزة مُلْحَقَةٌ ، وليست بأصل ، ولا منقلبة من شيء من الأصل .
وكذلك النَّسَبُ : من قال : كساءان قال : كسائي ، ومن قال : كساوان قال : كساوي .
فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إِلَّا بالواو ؛ نحو : حمراوان ، وحمراوي (٢) .

* * *

والمقصود إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّتِ الواو والياء في التثنية ، تقول : قَفَوَان .
فإن كان من ذوات الياء قلت : رحيان ، فرُدَّتِ الياء .

فإن زاد على الثلاثة شيئاً - منصرفاً كان أو غير منصرف - لم تقل في تثنيته إِلَّا بالياء ؛
نحو : حُبَلِيَّان ، ومغزِيَّان ، وحُبَارِيَّان . وكذلك الجمع بالتاء نحو : حَبَارِيَّات ، وحُبَلِيَّات (٣) .
فأما في النَّسَبِ فما كان منه على ثلاثة انقلبت / أَلْفُهُ واوا من أيِّ البابين كان ؛ نحو : رحوي ،
وقَفَوِي . فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة (٤) إن شاء الله .

ونذكر بعد هذا مجازاً وقوع الممدود والمقصود ، ليعلم ما سبيل المدِّ والقصر فيهما إن شاء الله ؟ .
أما المقصود فإنما هو على أحد أمرين :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول :
جرباب وغراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف ،
نحو : السماء والرشاء والالاء والمقلاء .

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦
١٣٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إِذَا أَنْ يَكُونُ اسْمًا أَلْفُهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلَّهَى ، وَمَرَمَى ، وَمُسْتَعَطَى ، فَهَذَا كُلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوَهُ أَلْفًا لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَإِذَا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ زَائِدَةٌ لِالْحَاقِ أَوْ تَأْنِيثٌ :
فَالِالْحَاقِ ؛ نَحْوُ : حَبَبَطَى ، وَعَفَّرَتَى ، وَأَرْطَى .
والتأنيث نحو : حُبَلَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرَقَرَى . فهذه صيغ وقعت كما تقع الأسماء التي لا يقال لها مقصورة ولا ممدودة .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا ، فَنَحْوِ جَمَلٍ . وَمِثْلَ مَعْرَى ، وَمَلَّهَى ، مَخْرَجٍ ، وَمُدْخَلٍ .
وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَبَبَطَى فَلَا مَهْ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَبَبَطَى مَلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحْنَفَلٍ ،
وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ فَعْلَى ، / فَلَا فَعْلَهُ مَلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ ؛ فَالْمَاتُ هَذَا الضَّرْبِ
أَصْلِيَّةٌ ، وَتِلْكَ مَلْحَقَةٌ بِهَا (١) .

* * *

وَأَمَّا الْمُدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مُبَدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ،
لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلِالْحَاقِ .

فَأَمَّا سَقَاءٌ وَعَزَاءٌ ، فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقَتَالٍ .
وَأَمَّا الْمُلْحَقَةُ فَنَحْوُ : حَرَبَاءٍ ، وَعِلْبَاءٍ . وَفِعْلَاءٌ - فاعلم - تُلْحَقُ بِسَرْدَاخٍ ، وَشِمَالٍ .
وَفِعْلَاءٌ تُلْحَقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءٍ فاعلم فيمن أسكن الواو . وهو بمنزلة فُسْطَاظٍ (٢) .
وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَّأْنِيثِ فَنَحْوُ : حَمْرَاءَ ، وَصَفْرَاءَ ، وَخُنْفُسَاءَ .
إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمُقْصُورِ وَالْمُدُودِ .

- (١) تقدم لنا حديث الالحاق في الجزء الاول ص ٢٠٤-٢٠٥ .
وقرقرى : أرض باليمامة (البهتان ج ٤ ص ٣٢٦) . والعفرنى : الشديد .
(٢) تقدم حديث الالحاق في الالف الممدودة وسيعيده أيضا في الجزء الرابع ، وذكره أيضا
في كتابه المذكر والمؤنت الورقة ٨ فقال :
« كل ما كان من هذا الوزن مكسور أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا ، وما كان
مفتوح الاول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا . فالمضموم الاول نحو قولك قوباء وخشاء فاعلم
فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة ، وما كان مكسور الاول نحو علباء واخواته فملحق
بسرخان وسرداخ . والمفتوح الاول لا يكون مذكرا كما وصفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء » .
وشمال كعلباء ، وحرباء ملحقه بسرداخ لأن اللام الثانية زائدة . وجببطى وجحنفل ملحقان
بسفرجل .

هذا باب

الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون (الألف واللام)^(١)

اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام ، وهو خبر ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .
فإذا قلت : قام زيد / ، فقول لك : أخبر عن (زيد) . فإنما يقول لك : ابن من قام فاعلاً .
والحقه الألف واللام على معنى الذى ، واجعل زيدا خبرا عنه : وضع المضمرة موضعه الذى كان
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ : فتجعل الألف واللام فى معنى الذى . وصلتهما
على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ؛ لأنك
وضعتة موضع زيد فى الفعل ، و (زيد) خبر الابتداء .
وإن شئت قلته بـ (الذى) ، فقلت : الذى قام زيدٌ .
فـ (الذى) لا يمتنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة .
وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعلٍ خاصة^(٢) .

(١) أطال المبرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيهما بين يدي من كتب النحو مثل
هذه الاطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه
للكافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املا
لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البيهقلى فى
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٢ « لا تخبر بالألف واللام الا عن اسم فى الجملة
الفعلية خاصة . . . ويشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبئس
وعسى وليس ، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول . . .

ويجب ألا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه
كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام » .

وانظر ايضا حاشية يس على الألفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والهمع ج ٢ ص ١٤٦ .

ولو قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالألف واللام - لم يجز؛ لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ، ورفعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

فإن قال لك : أخبر عن (الدار) (١) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها الدار . فالهاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار؛ لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ، فهذا وجه الإخيار .

٣
٧٤

(١) يجوز الاخبار عن المجرور وحده بشرط الا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور مذ ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الاخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ج ٢ ص ٣٠٩) .

وقال الرضى ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، اذ لا يضم .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك ، وقتل عبد الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل فى قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفى (ضرب)

اسم عبد الله فاعل ؛ كما كان ذلك فى قولك : ضرب عبدُ الله ، وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة ، و(عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول ، قلت ، الضارِبُ عبدُ الله أخوك . ف(الهاء) ضمير الأَخ ، وهى مفعول كما كان مفعولا و (عبد الله) فاعل كما كان فى المسألة ، و (أخوك) خبر الابتداء ، وهو الألف واللام فى الحقيقة ؛ لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبر الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه فى الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك فى الدار ، فقيل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا أخاك فيها الدارُ .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدارُ . وقولك : (فيها) هو قولك : (فى الدار) فى المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقيل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك مُحالاً ؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا نكرة ، والمضمر لا يكون إلا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه ؛ فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلية ، والمضمر لا يكون نعتا ؛ لأنَّه لا يكون تحلية (١) .

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلا نكرة .

(١) فى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ « كالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف ، وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونه » .

ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُستعمل اسما ؛ لأنَّ الرفع لا يدخلها ، وخبرُ الابتداء لا يكون إلا رفعا .

ولا يُخبر عن الأفعال . ولا عن الحروف (٢) التي تقع لمعانٍ ؛ لأنَّها لا يكون لها ضمير .
فكلُّ ما كان ممَّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلة فيه . وكلُّ اسمٍ سوى ذلك فمخبرٌ عنه .
ولا يُخبر عن (كيف) ، و(أين) ، وما أشبهه ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ؛
لأنَّها للاستفهام (٢) .

ولا يُخبر عن أحدٍ وأخواته (٣) .

(١) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ « وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف ، إذ لا تضمير هذه الأشياء » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن .. »
ويخرج كل اسمٍ فيه معنى الشرط والاستفهام ، كمن وما وأبيهم وكذاكم الخبرية وكأين لتصدرهما » .

(٣) وفي شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسمٍ يلزمه النفي ، نحو : لا أحد ، ولا عريب .. »
وقد جمعها وشرحها البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيدا إياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه ؛ لئلا يدخل الكلام لبس وإن لم يكن ذلك في الدرهم ، ولكن قد يتبع في موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجه أن تقدم الذي أخذ ، وقد يجوز : المعطية أن زيدا درهم ؛ لأن هذا لا يلبس ؛ لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لبس ، فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

* * *

واعلم أن الفعل يتضمن ضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، أو صلة - لم يكن بد من إظهار الفاعل ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد أضربه ، وعمرو تضربه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين : فان شئت اقتضرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني ، كما تعدى الأول وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما ٠٠٠ » .

(٢) في أمالي الشجري ج ١ ص ٣١٤ : « اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خبرا أو وصفا لزمك ابراز ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفعل ، لأن ما في أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على المتكلمين والمخاطبين والغائبين وما يتصل =

فإن وضعت في موضع (تضربه) (ضاربه) - قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى خبرا على غير نفسه .

فذلك لما قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخ * عن نفسك - قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر بعد المعطى مضمرا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه . وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطى أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطى أنا زيدا إياه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفعل ، فلم تحتج إلى المضمرة المنفصلة . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيد .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهم .

٣
٧٨

= بأواخر الأفعال الماضية من الضمائر الموضوعه لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك في المضارع - إذا عنيت نفسك أو مخاطبا - : زيد أكرمه ، وجعفر تكاتبه . وفي الماضي : زيد أكرمته وجعفر كاتبته . . .

ألا ترى أن هذا كلام غير مفتقر الى ابراز الضمير الذي هو أنا وأنت . . . ولو قلت : زيد مكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) (مكاتبه) على ما دل عليه أكرمه وتكاتبه وأكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت . . .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والاشباه ج ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ .

هذا باب

الفعل المتعدى إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، وخلصت بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهن .
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني ، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .
/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .
فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر ب(الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .
فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :
الذي ظننته زيدا أخوك ؛ لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننت أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا . . » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول، لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك . . . » .

عن المعنى : نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمنعول : فإن كان المنعول
الثاني مما يصح موضعه / إن قدمته فتقديمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت في الدار زيدا . وعلمت
خلفك زيدا .

فإن قال : أخبر عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدار .
وب (الذي) تقول : التي ظننت فيها زيدا الدار .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خلفك .

وإن كان المنعول الثاني فعلا : نحو : ظننت زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك
وكذلك إن كان من الظروف التي لا تحلُّ محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

إعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت (كان) ؛ لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .
وإنما صُرِّفَ تَصَرَّفَ الأفعال لقوتهن ، وأنت تقول فيهن : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهن جميع أمثلة الفعل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ؛ كما كنت تقول فى ضرب .

فإن أخبرت عن (الأخ) فإن بعض النحويين لا يُجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ؛ فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ؛ كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِعَ موضعه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ؛ لأنك إذا قلت : زيد منطلق - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا .

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الاصل .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان ، والاصل جوازه ، لانه كخبر المبتدا » ، وانظر الأشمونى ج ٣ ص ٩٩ .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والاصح جوازه فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدا وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وقال فى ص ١٤٨ : « والاصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدا او كان او ان او ظن وقيل : يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ؛ لأنَّ معنى : (ظننت زيدا أخاك) إنَّما هو :
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : (إنَّ زيدا أخوك) إنَّما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا
وكذا .

فمن زعم أنَّه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألاَّ يُجيز الإخبارَ عن شيءٍ من هذا ، فإنَّ كان
يُخبر عن هذا أجمَع ، ويمتنع لعلَّة موجودة في هذا - فقد ناقض .
فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك .
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيد أخوك - فحسنٌ ، والأوَّل أجود ؛ لما قد ذكرته لك في باب (كان) (١)
من أنَّ الذي يقع بعدها ابتداءً وخبر . فإذا قال : الكائن ، فوصل الضمير بـ (كان) - فقد ذهب
في اللفظ ما يقوم مقامَ الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأوَّل ؛ لأنَّ له اللفظ والمعنى ،
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنُّها أو تَكُنُّه فإنه أخوها عَدَّتْهُ أُمُّه بِلِيَانِهَا (٢)

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

كَيْتَ هَذَا اللَّيْلِ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاءَكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا (٣)

(١) عقد لكان بابا في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما عقد بابا في ص ٩٦ من هذا الجزء .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن (كان) تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة الى الأهواز ، وكان
إذا مضى اليها يتناول شيئا من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًّا بِمَكَانِهَا

يريد : نبذ الزبيب .

واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بليان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بليان أمه .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعيني ج ١ ص ١ ص ٣١٠ - ٣١٢ ، وتفسير
المسائل لمشكلة للفارقي ص ٧٠ .
(٣) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٣٨١ على اتیان الضمير بعد ليس منفصلا ، لوقوعه
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لأنه فعل وان لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمراً ، فقليل : خبرٌ عن (ضارب) وحده - لم يجوز (١) ؛ لأنه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبرٌ عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرو .

فإن قيل : خبرٌ عن (ضارب عمراً) (٢) قلت : الكائن زيد ضاربٌ عمراً ، ولك / أن تقول :
إياه ضارب عمراً فتقول : الكائن زيد إياه ضاربٌ عمراً .

فإن قلت ذلك بـ (الذي) قلت : الذي كان زيد إياه ضاربٌ عمراً .

فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضاربٌ عمراً ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إياه - فإن (إياه) لا يجوز حذفها ؛ لأن المتصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و (إياه) منفصلة فلا تحذف ؛ لأن هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفارسي في كتابه ص ٧٠ : « وقد روى في (شهر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تفصينا هذا في كتابنا : تفسير أبيات كتاب سيويه » .

ويقول البغدادي في الخزانة : ولم يظهر لي وجه النصب .

وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزاين أو على تقدير أن الخبر محذوف .
نرى : من رؤية العين .

عريب : من الالفاظ الملازمة للنفي ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . وإياي : خبرها بتقدير مضاف أي : ليس عريب غيري وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه في النصب .

وجملة (لا نخشى رقيباً) معطوفة على جملة (لا نرى فيه) الواقعة خبراً ثانياً والرابط محذوف أي فيه .

ويجوز أن تكون جملة (لا نرى) صفة اشهر .

تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر .

ونسب الأعلام للشعر لعمر بن أبي ربيعة ونسبه صاحب الاغانى الى العرجي .

**

وقد ذكر البيهقي في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة في ديوان العرجي ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف في الترتيب وفي بعض الالفاظ ورواية البيت الثاني في ديوان العرجي هكذا :

غير أسماءً وجُمْلٌ ثم لا نخشى رقيباً

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ « وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر » .

(٢) في التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مررتُ زيد ؛ لأنَّ الضمير قد فصلته بالباء .

فأمَّا (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنها ليس فيها (يَفْعَل) ، ولا يُبنى منها (فَاعِل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلا قائما . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذى ليس منطلقا زيد . وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إِيَّاه منطلق . وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلا قائما - قلت : الذى ليس إلا قائما زيد .

٣
٨٤

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلا إِيَّاه قائم (١) .

وكلُّ شئٍ ليس فيه فِعْلٌ فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيد . وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيد هو أخوك . وتقول : إن زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إن زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار . تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيد . وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيد فيها الدار . وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه زيد] . فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد [٢] إِيَّاه حسن وجهه . فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجز ذلك ؛ وذلك لأنه يوضع فى / موضع (وجهه) ضميرا . فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شئٌ فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شئٌ .

٣
٨٥

(١) فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفى ، كليس وما زال وأخواتها .
(٢) ما بين المقوفين تصحيح السيرافى .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجز للعلّة التي ذكرت لك ،
وبيّن هذا أنّك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من
جهتين :

إحداهما : أنّ (هو) للأب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنّك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أردّ (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء
في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصحّ الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبيًا ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ،
وإن امتنع لم يجز ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : كان زيد حسنا / عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو
منطلق - لم يجز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنك لو قلت : كان زيد
عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى
الذي ؛ لأنّه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكل ما كان من هذا
فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب (١) ، وسنفرد باباً لمسائله بعد فراغنا منه
إن شاء الله .

(١) في شرح الرضي للكافية ج ٢ ص ٤٤-٤٥: « وكذا كل ضمير مستحق لغيره . كالضمير
في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،
فلو قلت : ائذي زيد ضربته هو : فان بقي الضمير كما كان راجعا إلى زيد لم يجز ، لانا
قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول ، وأيضا تبقى الصلة خالية من عائد
إلى الموصول وقولك : (هو) في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر للموصول ، وان جعلناه
عائدا إلى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد إلى المبتدأ وقولك : (هو) في الاخير ليس
في حيز خبر زيد . . . وأن استغنى بضمير جاز الإخبار عن ضمير آخر ، وان رجع إلى ذلك المبتدأ ،
وذلك كما في نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الإخبار عن أي ضمير شئت منهما . »

وقال الاندلسي : لا يجوز ذلك . . . » .

وانظر الفارقي ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

هذا باب

الإخبار عن الظروف والمصادر

فأما الظروف فهي : أسماء الزمان والامكانة .

وأما المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إعلم أنّ كلّ ظرف متمكّنٍ فالإخبارُ عنه جائز ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيد خلفك) - : أخبر عن (خلف) قلت : الذي زيد فيه خلفك ، فترفعه ؛ لأنّه اسم ، / وقد خرج من أن يكون ظرفا . وإنّما يكون ظرفا إذا تضمّن شيئا ؛ نحو : زيد خلفك ؛ لأنّ المعنى : زيد مستقرّ في هذا الموضع ، و (الخلف) مفعول فيه .

فإن قلت : خلفك واسع - لم يكن ظرفا ، ورفعت ؛ لأنك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيوم الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يوم الجمعة مبارك - أخبرت عن اليوم ؛ كما تخبر عن سائر الأسماء ؛ لأنّه ليس بظرف . فهو كقولك : زيد حسن ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وأمامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالشجر والشجرة والمورة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الاولى بالشئ كقوله تعالى (ماواكم النار هي مولاكم)

أى : أولى بكم .

والضمير في (فعدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : (فعدت) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدره على الالف ، لأنها مضافة الى الظاهر .

وجملة (تحسب أنه) خبرها ، والعائد الى مبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة

للفظ (كلا) .

وجملة مبتدأ وخبره (كلا الفرجين تحسب أنه) خبر (غدا) ، لأنها من أخوات صناد

أو حالية على أن (غدا) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن السجري : « (خافها) رفع على البدل من (كلا) والتقدير : فعدت وخلفها وأمامها

تحسب أنه يلى المخافة .

فكل ظرف يُستعمل اسما فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفا فلا يجوز الإخبار عنه ؛
لأنه لا يرتفع .

وكل ما خبرت عنه فلا بُد من رفعه ؛ لأنه خبر ابتداء .

فمن ذلك (عند) ، لو قلت : زيد عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجوز ؛
لأنه كان يلزمك أن تقول : الذى زيد فيه عندك ؛ فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعا أبدا .

وكذلك ذات مرة ، وسوى ، وسواء ، وبعيدات بين ، / وسحر إذا أردت به سحر يومك (١)
وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكل ما نصبته نصب الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنّ ناصبه قائم ، وإنما تُخبر عنه إذا حولته
إلى الأسماء .

* * *

وكذلك المصادر . كل ما تنصب منها نصب المصدر لم تُخبر عنه (٣) فإن نصبته نصب الأسماء ،
فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعها ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجائز .

وبعض النحويين أبدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البديل يقدر ايقاعه
في مكان المبدل منه ، وان منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين
تحسب أنه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في
ايقاع الحسبان على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبيد ، وانظر شرح المعلقات للزوزنى ص ١٠٤ - ١٠٥ ولاين الانبارى
ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزى ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبيد ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس ج ١
ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح المفضليات للانبارى ص ٦٩ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٠ ،
ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسعيد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٥ : (ويخرج أيضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف
غير التمكينة ، نحو : عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين كذا سحر وعشاء ومساء معينات .

» وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا أخبرت عن يوم الجمعة في
قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذى سرت فيه يوم الجمعة الا أن يكون الظرف متوسعا
فيه . . . »

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتى في الجزء الرابع .

وتقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، الحديث عن سوى ، سواء ، وبعيدات بين .
وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) في الفارقى ص ١٨ : « فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فهذه في صحة الإخبار
عنه .

قيل : ليس المصادر واحدة في ذلك . بل هي ثلاثة أقسام :

بزيد سيرا . ليس في قولك (سيرا) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تنعته ، أو تصيره معرفة ، أو تفرده ، أو تثني فتقول : سرت بزيد سيرا شديدا ، أو سيرة واحدة ، أو سيرتين ، أو السير الذي تعلم . فإذا وقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف .
وتقول : سير بزيد سير شديدا ، وسير بزيد سير تان .

فإن قلت : سير بزيد سيرا فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ، لأنه توكيد ، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله - عز وجل - : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لما نعت .
فإذا أخبرت عن (الصور) / قلت : المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور .
وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .
وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقام الفاعل .
فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسير بزيد فرسخ .
فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسير به فرسخ زيد .
وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصب الظروف ، ولم تقمه مقام الفاعل لم يجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

== منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبج المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبجه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .
وقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت العراك ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه ...
وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :
الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، وويله رجلا . المازني يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ..
والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازني يجيزه على قبج ، لكثرتة على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...
والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : إنما أنت ضربا ، وإنما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازني يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرتة على هذا الوجه .
وأبو بكر يرى أنه بلفظه بدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالتة .
والذي عندي في ذلك أن الصواب مذهب أبي بكر ...
وانظر الرضي ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ زاهم ج ٢ ص ١٤٧ .
(١) الحاقه : ١٣

كُلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السَّعة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأنَّ ناصبه معه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماما فإِنما هو على قولك : يسرون سيرا .

وإنما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووُلِدَ له سِتُونُ عاما . فالمعنى : ولد لزيد الولد سِتِينُ عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتَّساعُ ، وحقيقةُ اللغة غيرُ ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمِ (٢)

وقال :

* فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَى هَمِّي (٣) *

وقد استقصينا هذا في بابهِ (٤) ، وإنما نذكر منه شيئا للإخبار . فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنَّه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتِّساع قال : اليومُ سرُّته ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :

ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٥)

(١) سبأ : ٣٣ .

(٢) استشهد به سيويوه ج ١ ص ٨٠ على الإخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى : وما المطى بنائم في الليل .

أم غيلان : هى بنت جرير . السرى : سير الليل .
والمطى : اسم جمع مطيسه وهى الراحلة التى يركب ظهرها ، أى يمتطى .
والببت لجرير من قصيده طويلا يجيب بها الفرزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ .
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ .

(٣) الرجز لرؤبة من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ . وبعده : وقد تجلى كرب المحتم .

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد في الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الاصل .

(٥) استشهد به سيويوه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم .
النهال : المرتوية بالدم ، واصل النهل أول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب .
ويوم مجرور برب المحذوفة ، وقلهسل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل .

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

* * *

فإن قيل : سير بزید فرسخان يومين فانت مخير (١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت : فرسخين يومين .

والاختيار : أن تقيم أحدهما مقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظرف قلت : سير بزید / فرسخان يومين .

فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران بزید يومين فرسخان (٢) .

وقال الشجرى فى أماليه ج ١ ص ٦ : وانما جاز حذف الجار من ضمير الظرف ، كما جاز حذفه من مظهره اذ كنت تقول : قمت فى اليوم ، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ، واليوم قمته .

نسبه سيبويه الى رجل من بنى عامر .

وانظر المغنى ج ٢ ص ٢٠٨ وشموه الكشاف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكامل ج ١ ص ١٣٩ والتبريزى ج ٤ ص ١٣٢ والفارقى ص ٧٣ ، وروى فى الكامل بنصب (يوما) .

(١) هذه هى المسألة التى استطرد إليها الفارقى فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها فى التقدير والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا فى كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا تقصينا القول فيها ، فأجبنا ان نذكرها فى هذا الموضع ، وان لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففى هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجها .

ففى الأصل سبعة أوجه : منها ستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (بزید) فى موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله فى موضعه مفعولا

بحرف الجر فى تقدير النصب . ولك أيضا فى فرسخين الرقع والنصب .

ولك فى يومين أيضا الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من

فاعل واحد .

هذا حكم الأصل فى المسألة .

فان أخبرت عن أسماء المسألة فمنه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (بزید) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن معناه حرفا ، والحرف

لا يخبر عنه .

(٢) فى الفارقى ص ٧٣ : « فان أخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير بزید فيهما

يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفا . وانت اذا أخبرت عن الظرف لم يكن بد من

أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وانما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، اذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفيه . فمتى

عدمت صورته ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على الظرفية - وجب أن تجيء بحرف يدل

على أنه ظرف ، فان جعلته مفعولا على السعة جازان تحذف حينئذ حرف الجر ، لانه قد بطل .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : المسير بزید فيهما فرسخان يومان (١) .
وإن جعلتهما اسمين على السعة قلت : المسيرُ هما بزید فرسخان يومان .

فإن جعلت الإخبار عن الذي ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزید يومين فرسخان .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : اللذان سير بزید فيهما فرسخان يومان
وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان سيرهما بزید فرسخان يومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .
وتقول في الألف واللام : المسيران - إذا أخبرت عن الفرسخين - لأنَّ الفعل لهما ، وهو
مردود إلى الألف واللام .

وفي اليومين تُوحَّد ؛ لأنَّ الألف واللام لهما ، والفعل للفرسخين ، وأفردته لظهور فاعله
بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخواك ؛ لأنك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائم أبواهما
أخواك ؛ لأنك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل ؛ لظهور فاعله بعده .

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفعولات ، وليس كونه
مفعولا على السعة مما يخرجُه عن معنى الظرف ، ويقبله الى حقيقة المفعول ، وليس ذلك الا على
السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سيرهما بزید يومين فرسخان .
فرسخان : خبر اللذان . و (هما) ضمير لهما يعود الى اللذين ، وعلى هذا وجه
قول الشاعر :

ويومٍ شهدناه سُلَيْمًا وعامِراً
قليلٍ سوى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

أراد : شهدنا فيه ، ولكنه جعله مفعولا على السعة ، فحذف حرف الجر ، واضمره
كأضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سير بزید يومين فرسخان .
تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذي ضربت زيد . تريد ضربته . فان نقلته
الى الألف واللام جاز فيه الوجهان الاولان بلا خلاف .
فأما الحذف مع الالف واللام فانه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازَه قوم
وليس بالجيد . . .

واللفظ بذلك اذا أخبرت عن الفرسخين بالالف واللام على أنه ظرف . تقول : المسير
بزید فيهما يومين فرسخان . . . »

(١) في الفارقي ص ٧٣ « فان أخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب في الفرسخين،
واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما اذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره واعادته
فصار ذلك أربعة عشر وجها : عشرة منها جائزة على حسن باجماع . ووجهان على خلاف
من أجل حذف الضمير مع الالف واللام . ووجهان ممتنعان وهما الاخبار عن (بزید) » .

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران بزید يومين (١)
وإن قَدِّمَتِ اليومين قلت : اليومان المسير بزید فيهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن
جعلتهما مفعولين قلت : المسيرُ هما بزید فرسخان (٢) .

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين ، واليومين ، وجعلتِ اليومين مفعولين قلت الفرسخان اليومان
المسيراها بزیدهما (٣) . بجعل (الفرسخين) ابتداءً ، و (اليومان) ابتداءً ثانياً ، و (المسيراها)

(١) في الفارقي ص ٧٣ - ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما ظرفان قلت :
الفرسخان اللذان سير بزید فيهما يومين .
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد في فرسخين .
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :
الفرسخان اللذان سير بزید فيهما يومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو
سهلان الخبر .

فان قدمته (الفرسخين) على انه مفعول على السعة قلت :
الفرسخان اللذان سيرهما بزید يومين .

إذا جعلت اللذان خبرا .
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما بزید يومين طويلان .
جعلت (طويلان) خبر الفرسخين .
فان حذف الضمير من الصلة على قولك : الذي ضربت زيد قلت :
الفرسخان اللذان سير بزید يومين طويلان .

ترید : سيرهما ، وحذف على ما بينا أولا .

فان قدمتهما والخبر عنهما بالالف واللام دون الذي قلت :
الفرسخان المسير بزید فيهما يومين طويلان .

هذا على أنهما مفعولان على السعة ،

وعلى أنهما ظرفان قامت : الفرسخان المسير هما بزید يومين طويلان ، ولك الحذف على
مذهب من يحذف ، وهو قبيح لما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .
وانما ذكرت (طويلان) ، لأن المسير وصف ، وأو جعلته خبرا لم تحتج الى ذكر
(طويلان) « . . . » .

(٢) في الفارقي ص ٧٤ : « وان قدمت اليومين على سير ، وقد اخرجت (الفرسخان) اوجب
فيه مثل ما وجب في تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .

فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهها « .

(٣) في الفارقي ص ٧٤ : « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك (اللذان)
لليومين أيضا :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزید اياهما .

هذا إذا جعلت (اللذان) خبر اليومين . فان جعلتهما صفة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزید اياهما شديدان ، فان حاولت حذف الضمير من
صلة الذي على حد قولهم : الذي ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما البتة .

ابتداءً ثالثاً ؛ لأنَّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبراً عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنَّهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت (١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرها خبرُ اليومين ، واليومان وما بعدهما خبرُ الفرسخين .

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذى دون ما عاد الى غيره .
وأما حذف الضمير الثانى وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلأنه منفصل . . . ،
(١) فى الفاروقى ص ٧٤ ، فان قدمتهما جميعا ظرفين والذنان لليومين قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد فيهما فيهما .

وتفسيره : أن تجعل (اللذان) خبر اليومين ، لأنهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة فى موضع خبر الفرسخين .
فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :
الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان .

فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدأ ، وشديدان خبرهما ، والجملة خبر الفرسخان .

وعائد (اللذين) فى المسألتين جميعا فيهما الأخير الذى هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الأول ، وهو متصل بصفة المبتدأ .
وقال فى ص ٧٥ فان جعلت (اللذين) للفرسخين ، وقدمتهما وهما طرفان على ترتيب الفعل فى المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد فيهما فيهما هما .

لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبراً لقولك : (اللذان) ويكون (اللذان) مبتدأ ثالثاً و(هما) خبره وعائده فيهما الأول ، لأنه ضمير الفرسخين والذنان للفرسخين .

وانما لزم ذكرهما ، لأن اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن يجرى المفرد خبراً على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير (هما) لهذا المعنى خبراً له ، ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثانى .

واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : (هما) ، ولذلك لا يجوز أن يقع (شديدان) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لأنه يبقى بلا عائد ...
فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما هما .

ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجوه كلها هو ضمير الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد اياهما هما .

وهكذا أخذ الفاروقى يستعرض جميع الصور التى ذكرها وهى (١٦٦) صورة .
ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تأملت في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجارية الضارباها هما / والتقدير : اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضارباها هما ؛ لأنك أردت : التي ضربها الرجلان . ف(التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفِعْلَ جرى على غير من هو له . فعلى هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

* * *

وتقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد . وإن أخبرت عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛ لأنك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت : زيدٌ صاحبه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أباه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه صاحبه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ صاحبه عمرو أو زيد «عمرو» أبوه صلح فاعتبر هذا بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .

هذا باب

الإخبار عن البدل

وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً (١) / يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلاً منه ، فتقول : المرُّ به أنا رجل (زيد) ، فتجعله بدلاً ؛ كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنّما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنّما تُبدل منه في موضعه ، فتقول : المرُّ أنا برجلٍ به زيدٌ . تردّ الباء ؛ لأنّ ضمير المخفوض لا ينفصل ، وردّها فيما يجوز انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى - : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٢) ، فوقع البدلُ بردّ حرف الجرّ . وقال الله - عزّ وجلّ في موضع آخر : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٣) . فجاء البدلُ بلا حرف ؛ لأنّه ينفصل . فهكذا طريق البدل !

فإن قلت : رأيت رجلاً زيدا ، فخبرت عن (زيد) قلت : الرائي أنا رجلاً إياه زيدٌ ، على هذا القول ، وعلى القول الأوّل : الرائي أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأجر البدل .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيزوا الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .
قال : لأن البدل مبين كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وأيضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاءني زيد أبوك ان أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل .
وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .
فالأول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذي مررت به رجل زيد .
والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه : الذي مررت به زيد رجل .
ومخبرا عن البدل : الذي مررت برجل به زيد بإعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ، ويجوز أن يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .
والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال ، فأجازوه الأخفش اذ الضمير نفس ما بعده .

ومنع الزيادة ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول ، وانظر الهمع ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الأعراف : ٧٥

(٣) آل عمران : ٩٧

هذا باب

الإخبار في باب الفعلين

المعطوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك: ضربت ، وضربني زيد . إذا عملت الآخر فاللفظ. مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في بابه (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا . قال الله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (٢) ، وقال : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) (٣) .

فالفعلان فارغان في اللفظ ، مُعْمَلان في المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) ثم يمض حديث التنازع ، وانما سيأتي في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الأحزاب : ٣٥

(٣) الأحزاب : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على حذف خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج اليه لا يتم الكلام الا به ، وجاز هذا الحذف ، لان خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : نحن راضون وأنت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الاعلام الى قيس بن الخطيم وكذلك فعل العينى ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروى في ديوانه ص ٥٣-٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهى في الأصمعيات ص ٢٢٦-٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد .

وذكر البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠ قصيدة لعمر بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

فإذا أعملت الأوّل قلت : ضربت / وضربني زيدا ، فإنّ قدّمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر : ضربني ، وضربت زيدا قدّمت الفعل مضمراً فيه الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يخلو من من فاعل ، والذي بعده تفسير له ، وهو من المضمّر المتقدّم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يعني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإنّ أعملت الأوّل قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأوّل في المسألة الأولى : ضربني ، وضربته زيد . تريد : ضربني زيد ، وضربته . وتقول : ظنّني ، وظننت زيدا منطلقاً إيّاه . لا يكون إلّا ذلك ؛ لأنّ (ظننت) إذا تعدّى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدّ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجز أن تقول : إيّاه قبل أن تعطف ؛ لأنّك لا تضمّر المفعول قبل ذكره . وإنّما أضمرت الفاعل قبل فعله اضطراراً ؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمّ وضعت (إيّاه) موخراً لما تقدّم ما يُردّد الضمير إليه ، وهو قولك : / منطلق .

فإنّ أعملت الأوّل ، وقدّمت (ظننت) - قلت : ظننت وظنّني زيدا منطلقاً . أردت : ظننت زيدا منطلقاً ، وظنّني ، وإن شئت وظنّني إيّاه .

وتقول : ظنّنت ، وظنّاني منطلقاً أخويك منطلقين ، على إعمال الأوّل . والتقدير : ظننت أخويك منطلقين ، وظنّاني منطلقاً ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإنّ أعملت الآخر قلت : ظننت وظنّني أخواك منطلقاً . أعملت الآخر ، والأوّل فارغٌ في اللفظ . وهو في المعنى مُعَمَّلٌ لدلالة ما بعده عليه .

وإنّما يجب إذا تعدّى الظنّ إلى المفعول الأوّل أن يتّصل بالثاني ؛ لأنّ الأوّل والثاني في محلّ الابتداء ، وخبره . فالأوّل مذكور ليردّد إليه ما استقرّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من إيرادنا لهذه القوائد ما وقع من التخليط بين هذه القوائد ، كما فعل ابن السيد واللخمي في شرح أبيات الجمل وتبعهما العيني والعباسي في شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثمّ أوردوا فيها البيت الشاهد ... » وانظر الأغاني ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتعليق معاهد التنصيص ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبئس ص ١٤٥ .

ألا يرى أن فولك طنمت زيدا مطلقا وإنما وقع الشك في الإيطلاق . والتقدير : زيد منطلق
في ظني . وقد مضى هذا مفسرا في أول الكتاب (١) . وإنما ذكرنا / هاهنا منه شيئا ليصل به
الإخبار عنه إن شاء الله .

إذا قال القائل : ضربت وضربني زيدا . يريد : ضربت زيدا وضربني - فإن الإخبار عن التاء
في قول جميع النحويين : إلا أن أبا عثمان المازني يقول في هذا الباب قولاً لم يقله قبله أحد . وقوله
صحيحٌ يتبينه من سمعه : ويعلم أن ما كان اصطلاحاً -

يقول النحويون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا - : الضارب زيدا
والضاربه هو أنا ؛ لأنَّ التقدير : ضربت زيدا ، وضربني . فلما قلت : الضاربُ زيدا - كانت
الألف واللام لك . والفعل لك . فجرى الفعل صلةً لنفسه ، فلم يُحتجَّ إلى إظهار ما بعده ،
وقلت : والضاربه هو ؛ لأنَّ الألف واللام لك . والفعل لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ،
فأظهرت الفاعل .

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أول الكتاب .
(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧ : قال في التسهيل : وان كانت الجملة ذات
تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه .
فان كان ذلك ، أي : وجد الامر ان قدم المتنازع فيه معمولا لاول المتنازعين وان كان قبل
معمولا للثاني .

قال الدماميني : فتقول في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد :
الضارب زيدا والضاربه هو أنا . قدمت زيدا ، وجعلته معمولا للاول ، لانه كان يطلبه
منصوبا ، وأضمرت في الوصف الاول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم ، ليصح أن يكون
عائدا على (أل) مستترا لجريان الوصف على من هو له ، لان (أل) نفس (أنا) وفاعل
الضرب في المعنى (أنا) ، ثم جئت بموصول ثان ، لان (أل) لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن
تعطف وصفا على وصف هو صلة (أل) ، وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب ، لتعود على (أل) ،
وفصلت ضمير الفاعل ، فقلت : (هو) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه ، لأن (أل) نفس
(أنا) والذي فعل الضرب الثاني زيد . ثم قال في التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل
خير أول الموصولين غير خير الثاني .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « وتقول في ضربني وضربت زيدا عند اعمال
الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي : الذي ضربه وضرب زيدا أنا . . .
وتقول بالألف واللام : الضاربه هو ، وضرب زيدا أنا . أبرزت هو لجري الصفة على
غير صاحبها والتنازع باق .
وعلى مذهب الأخفش : الضاربه هو والضارب زيدا أنا ،
والاولى ان يقال : الضاربه زيد ، لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الأصل ، لكونه من
باب التنازع . »

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الضاربه أنا : والضاربي زيد (١) أظهرت نفسك ؛ لأنَّ الفِعْلَ لك . والألف واللام لزيد .

فإن قلت : ضربت وضربني زيد ؛ فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضاربه هو أنا ؛ فذكرت زيدا مع الفعل الأوّل . ولم يكن / الفِعْلُ من قبل الإخبار عنه متعلّيا في اللفظ . فجعلته بمنزله في المسألة الأولى .

نإن أخبرت عن (يد) فإن بين النحويين فيه اختلافا :

يقول قوم : الضاربه أنا ، والضاربي زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعدّ ، ولا بُدَّ أن نعدّيه في الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلّا لم يكن في صلة الذي ما يرجع إليه .

وقال آخرون : تقول : الضاربُ أنا ، والضاربي زيد ، فلا تذكر في الضارب شيئا . فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذي شيء .

فيقولون : نريدها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف في أنّ حذفها من صلة الألف واللام ريء جدا ، وإن كان يحذف من الذي فقد آل إلى القول الأوّل ، إلّا أنّهم حذفوا ما إثباته أجود .

فإنما كان حذفها جيّدا في الذي إذا قلت : الذي ضربت زيد ، والذي ضرب عبد الله زيد . لأنّ (الذي) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء اسما واحدا ، فلم يجز حذف (الذي) وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفِعْل وهو الصلة ، ولا حذف لفاعل ؛ إذ كان الفِعْل لا يكون إلّا منه . فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنّ الفِعْل قد يخلو منه وهو في النية ، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام في معنى (الذي) ، وليس محلّهما محلّه ؛ لأنّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلّا أنّ ضاربا وما أشبهه في معنى الفعل ، فصارتا في معنى ما يوصل

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذي قلت : الذي ضربني وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل .

وبالألف واللام : الضاربي وضربته زيد .

وعند الاحفش : الضاربي والضاربه انا زيد بابرّاز (أنا) لجرى ضاربه على غير من

هو له .

بالفِعْل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتها ،
إِلَّا أَنْ إثباتها أجود ، وليس محلها في الصلة كمحلها في الفِعْل ؛ لِأَنَّ الموصول لأبْد من أَنْ يكون
في صلته ما يرجع إليه ، والفِعْل المطلق يُسْتغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلة : كالحال
والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته. زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تُخْلِل بالكلام ؛
لِأَنَّكَ بحذفه مُسْتغنى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يَسْتغنى الفِعْل ، ولولا
الفِعْل لم يكن للاسم وَحْدَه معنى إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ في مكان الفعل بخبر .

فإذا قلت : ضرب عبدُ الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبدُ الله ، فعرفقتي أَنَّهُ قد كان
منه ضَرْب ، فصار بمنزلة : قام عبدُ الله ، إِلَّا أَنَّكَ تعلم أَنَّ الضَرْب قد تعدى إلى مضروب ، وَأَنَّ
قولك : (قام) لم يتعدَّ فاعله ، فإن قلت : ضرب عبدُ الله زيدا - أعلمتني مَنْ ذلك المفعول ؟ ، وقد
علمت أَنَّ ذلك الضَرْب لأبْد من أَنْ يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت
المكان ، فإن قلت : (يوم الجمعة) بيّنت الوقت ، وقد علمت أَنَّ لك حالا ، وللمفعول حالا .
فإن قلت : (قائما) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبنت عن حالك أو حاله .
وقد علمت أَنَّ ذلك الضَرْب إمَّا أَنْ يكون كثيرا وإمَّا قليلا ، وإمَّا شديدا ، وإمَّا يسيرا .

فإن قلت : ضَرْبًا شديدا ، أو بيّنت / فقلت : عشرين ضَرْبَةً - زدت في الفائدة .
فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضَرْبُ . فكلُّ هذا زيادةٌ
في الفوائد ، وإن حذفست استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك .
ولو قلت : وعمرو حاضر - لزدت في الفائدة كنعو ما ذكرنا .

(١) قال الفارقي ص ٦ : « وانما ضعفه (الحذف) مع الألف واللام وقواه مع الذي باجماع
أن (الذي) لما طال الكلام فيه باجماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن
حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، إذ لا يجوز حذف الفعل ، لان به تتم الصلة ولا حذف
الفاعل لان به يصح الفعل ، ولا حذف الموصول لان الغرض في اجتلابه كبير عظيم ، ولثلا يبطل
المعنى الذي دعا الى الاتيان به ، فلم يبق الا المفعول فحذف .
وليس كذلك الألف واللام ، لأنه لم تجتمع فيها هذه الأسباب من الثقل ، فيوجب تخفيفها ،
فلم يجز الحذف .

هذا مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى - أيده الله - واليه أذهب وعليه أكثر
أصحابنا من المتقدمين .

ورجحه من أجازته : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذي ، وكان
المعنى في الألف واللام وفي الذي واحدا - شبهها بالذي ، فحذف ضمير المفعول من صلتها ،
كما يحذفه من صلة الذي » .

وسنأق على مسائل من هذا الباب على ما أصله النحويون ، ثم نخبر عن فساد الباب في قولهم ، وصحة مذهب أبي عثمان المازني إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إياه أنا^(١) . تريد : الذي أعطى زيدا درهما ، والذي أعطاه زيد إياه أنا .

فقولك (والمعطيه) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأول ؛ لأنه مبنى من (أعطيت) فالألف واللام لك ، والفعل لك .

ولو أخبرت بـ (الذي) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنك / تجعل الفعلين في صلته ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذي أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إياه أنا ؛ فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنك ذكرت الفعل ، وإنما تحتج إليه في اسم الفاعل ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد أضربُه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت موضعه (ضاربه) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأن الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلا أن يجرى على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى (هو) ؛ لأنه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التي ذكرنا عن (زيد)^(٢) قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذي : الذي أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في الصورتين .
وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .
وأما المازني فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأول نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو إياه أنا .
وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول برد مفعوليه ، وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .

والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بابرار عائد اللام .
وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى إياي درهما زيد ، ويجوز المعطى أنا مراعاة للأصل . فان رددنا مفعولى الأول كما هو مذهب المازني قلنا : المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى إياه زيد » .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فإن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه .
والمعطى هو إياه درهم^(١) .

والنحويون يُجيزون : المعطيه أنا زيدا . والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يتبين لعلم
السامع بأنه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقع في مثل هذه المسألة : (أعطيت / زيدا عمرا) فيكون
(عمرو) المدفوع . فإن قدّمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا
وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرّ الشيء في موضعه ؛ ليزول اللبس . وإنما يجوز التقديم
والتأخير فيما لا يُشكل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ؛ لأن الإعراب مُبين .
فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحُبلى الحُبلى - لم يكن الفاعلُ إلاّ المتقدّم .

وإنما قلت في الإخبار عن (الدرهم) : المعطى أنا زيدا إياه ؛ والمعطى هو إياه درهم ، فأظهرت
ضميرك ، وضمير زيد ؛ لأنّ الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كلُّ ما أخبرت عنه فالألف واللام له ؛ لأنّه خبر ، والابتداء شيء هو هو ، والفعل
لك ، فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ؛ لأنّهما معطوفتان
على الابتداء ؛ ليكون خبراً عنهما جميعاً ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضميره ؛ إذ جرى على
غير نفسه . وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك
عبد الله .

فإن أخبرت ب(الذى) لم تحتج إلى إعادتها مرتين ؛ لأنّ الأفعال يُعطف بعضها على بعض
في صلة الذى .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذى أعطى وأعطاه إياه زيدا درهماً أنا^(٢) . جئت بالفعل
في الصلة ؛ كما كان قبل الإخبار عنه . يعنى من التقديم والتأخير .

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن الدرهم قلت :

الذى أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام
المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الأختس : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .

والمعطيه أو المعطى إياه زيد درهم كضربك وضربى إياك .

والمأزنى يرد المحذوف ، نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى إياه هو درهم .

(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيته درهما . وأعطانيه زيد : هذا الأحسن أن
تقدم الدرهم ، لأنه لا بد من تقديم ضمير زيد ؛ لأنك إذا قدوت على الضمير المتصل لم يجز
أن تأتى بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كئيت عن عمرو قلت : ضربه زيد . ولم تقل : ضرب زيد إياه .
فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا . وأعطانيه درهم . وإن شئت قلت :
الذى أعطيت زيدا إياه درهم^(١) . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يلبس . وفيما لا يلبس .
وتقول : كسوت . وكسوانى إياهما أخويك جبّتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبّتين . والكاسيه هما إياهما أنا . فالمسألة
كالمسألة الأولى . إلا أنك أفردت الفعل / فى الكاسى ؛ لأن الألف واللام لك . والفعل للأخوين .
فهو فعل متقدم . وأظهرت (هما) . لأنه اسم الفاعلين . ولهذا ذكرنا هذه المسألة .

فإن قلت : أعطيت وأعطاني أخواك درهمين . وكسوت وكسانى زيد جبّة . فأعملت
الأخير فى هذه المسألة . إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى . والمعطيه أخواك درهمين أنا .
فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ؛ إذ كان من
حذف يقدر فيه تقدير من أثبتته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيانى إياه أخواك . فيصيران
فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأوّل . فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويين
وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطيانى إياه درهم
وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

* * *

وتقول فى باب المفعولين اللذين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب
ظننت وعلمت . كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأوّل والثانى . وذلك نحو ظننت :
وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ زيدا ذا / قال . والظانُّ هو إياه أنا (٢) . فلا بد من
(هو) ؛ لأن الألف واللام لك . والفعل له .

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ . ١١٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن
التاء أو الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانيُّ زيد^(١) ، وإن شئت قلت : والظانيُّ إياه .

فإن أخبرت عن (ذى المال) قلت^(٢) : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظانيُّ هو إياه ذو المال ؛ فيظهر ضميرك ؛ لأنَّ الفِعْلُ لك ، والألف والأولى لذي المال ، والألف واللام الثانية لذي المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمَر . تقول : هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك : (صاحبه) و(مالكه) صلح^(٣) . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانيُّ هو إياه المال .

= وباللام : الظان وظنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولى الأول ، كما كان فى الأصل .
وعند الاخفش : الظان والظانه زيدا أخاك أنا .
والمازنى لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :
الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .
فالمتصل ضمير اللام ، والمنفصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على غير صاحبها .

(١) فى شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن زيد قلت : الذى ظننت وظننى أخاك زيد ، والظانه أنا أخاك وظننى اياه أو ظننيه زيد نحو خاتكة ، وختلك اياه .
أظهرت ضمير المفعول فى الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف . . . وأظهرت ثانى مفعولى الظانه لأن أفعال القلوب يجب فى الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر ، وأبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيه أو الظانى اياه زيد .

(٢) فى شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن (أخاك) قلت :

الذى ظننت وظننيه زيد أو ظننى اياه أخوك .
والظان أنا زيدا اياه وظننيه أو ظننى اياه أخوك .
وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ثانى المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الاخفش : الظان أنا زيدا اياه ، والظانى هو اياه أخوك أو الظانيه هو أخوك . . .
وأبرز الضمير فى الظانيه هو والظانى هو اياه ، لكون الصفة للآلف واللام التى هى الآخ والضمير لزيد ، وزيد وان كان الآخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب .

(٣) فى ابن يعيش ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن المضاف اليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لان المضمَر لا يدل على أكثر من واحد .
وقال الرضى ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف اليه اذ المضمَر لا يضاف » .

فإن أعملت الثاني فقلت : ظننت ، وظننى زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت :
الظانُّ ، والظانُّه زيد منطلقا أنا .

٣
١٠٨

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّه أنا / منطلقا ، والظاننى إياه زيد . فلم تحتج إلى (هو) ؛
لأنَّ الألف واللام الثانية والفعل لزيد .

فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظاننى هو إياه منطلق . فهذا
على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدّمت فقلت : ظننى ، وظننت زيدا منطلقا إياه ، على إعمال الأخير - خالف باب أعطيت ؛
وذلك أنك تقول : أعطانى ، وأعطانى زيد درهما ، فلم تعدد بضمير الدرهم ، وفى قولك : ظننى ،
وظننت زيدا منطلقا - لا بد من إياه ؛ وذلك لأنك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول
الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ؛ لأنَّ الشكَّ إنّما هو فى المفعول الثانى ؛ لأنَّ الثانى خبر
الأوّل ، ولا يكون أبدا إلا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطرا فى قولك : ظننى قبل ذكره ؛ لأنّه
لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يضمّر المفعول قبل ذكره مضطرا فى قولك : ظننى ؛ لأنّه مستغنى عنه ،
فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهرا حتى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثم قلنا فى باب الظنِّ
والشكِّ / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

٣
١٠٩

وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بد من (إياه) .
تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك إياه . فهذا باب واحد .

* * *

وكذلك الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتعدى إلى أكثر
من ذلك إلا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنه فى الأفعال كلها
ما يتعدى منها وما لم يتعد على طريقة واحدة .

* * *

والفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، فلما ، أعلمه ذلك
غيره صارا مفعولا بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بيان تقول : علم زيد أن عمرا خيرا
الناس ، وأعلم الله زيدا أن عمرا خيرا الناس .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الظريف ، إذا أردت برأيت معنى علمت ، لارؤية العين .
فإن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبدُ الله عمرا / زيدا خيرا الناس .
وكذلك نبأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأنَّ المعنى يُبطل العبارة عنه ؛ لأنَّ
المفعولين ابتداءً وخبر ، والمفعول الأوَّل كان فاعلا ، فالزومه ذلك الفعل غيره ، وصار كقواك :
دخل زيد في الدار ، وأدخلته إياها أنا .

فإذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدا
أخاك زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) لم يجز عندي إلا أن تقول : المعلمُ زيدا إياه خالدا أخاك عمرو .
فإن أخبرت عن (خالد) قلت : المعلمُ زيد عمرا إياه أخاك خالد . فإن أخبرت عن (الأخ)
قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدا إياه أخوك . فإن لم تفعل هذا ، وقلت : المعلمه في بعض هؤلاء
المفعولين - التيسر الكلام ، إلا أن يكون الذي تقول فيه (المعلمه) المفعول الأوَّل .
فإن كان كذاك جاز ، وإلا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريين في المفعولات كلها ،
وليس قولهم في هذا شيئا .

فإن أخبرت بـ (الذي) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خيرا الناس قلت - إذا أخبرت عن
الفاعل - : الذي أعلم خالدا عمرا خيرا الناس زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) في قول من وصل الضمير قلت : الذي أعلم زيدا خالدا خيرا
الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ، فحذفت الهاء لطول الاسم ؛ كقولك : الذي ضربتُ
زيداً ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إياه خالدا خيرا الناس عمرو ، ولا يجوز الحذف
على هذا ؛ لأنَّ الحذف يصلح في صلة (الذي) إذا وصلتها بالمفعول الذي لا ينفصل بنفسه ،
فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في اشهباب : اشهباب ، وفي مبيت : مبيت ،
وكذلك صيرورة ، وقيدودة . إنما أصلُ هذه المصادر (١) : (فيعلول) ، فالزمت التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦-١٢٧ ، ٢٢١ .

وإذا انمصل المضمر تمّ بنفسه ، فلم يجر حذفه ؛ ألا ترى أنك تقول : الذي ضربت زيد ،
ولا تقول : الذي مررت / زيد ؛ لانفصال الكناية في الثاني .

ولو قلت : الذي ضربت إياه زيدٌ - لم يجر حذف (إياه) لانفصاله . فعلى هذا يجرى
ما ذكرنا .

* * *

ثمّ نعود إلى تكثير المسائل في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر في قول النحويين
المتقدمين . فإذا انتمضى أخبرنا بفساده ، وبالصواب الذي رآه أبو عثمان وأخبر عنه ،
ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربني وضربت زيدا أضمرت الفاعل في ضربني مضطراً قبل ذكره ؛ لأنه
لا يخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويين قلت (١) : الضاربي والضاربه
أنا زيدٌ ؛ ليكون الفعل غير متعديّ : كما كان في الفعل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول . وهو أنت أيّها المتكلّم قلت : الضاربه هو ، والضارب زيدا أنا ،
فخرج من هذا الشرط ؛ لأنك عدّيت الضارب . ولم يكن متعدياً في الفعل ؛ ألا ترى أنك
إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضاربُ زيدا ، والضاربه
هو أنا . فتعدّي (ضربت) في الإخبار ولم يكن متعدياً في الفعل ؛ فهذا الذي ذكرت لك من
أنّ النحويين جرّوا فيه على الاصطلاح . وإنّما / الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، فحقّ الكلام
أن يودّي في الإخبار كما كان قبلاً ؛ فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فقليل لك : أخبر عن (زيد) قلت : القائم زيد .

وإذا قيل لك : أخبر عن (الدار) في قولك : زيد في الدار - قلت : التي زيد فيها الدارُ ،
فجملت ضمير كل شيء تخبر عنه في موضعه ، وجعلته خبراً .

وتقول في قول النحويين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت (٢)
المعطي والمعطيه زيدٌ درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيد ، وإن شئت والمعطى إياه ، فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنك عدّيت (أعطيت) ، ولم يكن متعدّيا في الفعل .

فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) - : المعطى ، والمعطية أنا درهما زيد .

فإن أخبرت عزز نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطى زيدا إياه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

* * *

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما قلت في هذا ، لا فضلَ بينهما إلا أنك في ذلك إذا عدّيت إلى واحد فلا بُدَّ أن تعدّى إلى آخر . فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانّ منطلقا ، والظانُّ أنا إياه زيد (١) . وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ هو منطلقا ، والظانُّ زيدا إياه أنا . وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التى جرت فى قولهم - قلت : الظانُّ هو إياه ، والظانُّ أنا زيدا إياه منطلق . فهكذا مجرى هذا فى كلامهم .

* * *

وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجرى على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال بما يتعدّى إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعدّى إلى ثلاثة مفعولين فى إعمال الأوّل : أعلمت وأعلمنى إياه إياه زيدا عمرا خيرا الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيه إياه زيدا عمرا خيرا الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمنى زيد عمرا خيرا الناس .

/ وإن أخبرت على إعمال الأوّل عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خيرا الناس والمعلمه ، هو إياه إياه أنا ؛ فأظهرت (هو) ؛ لأنّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

(١) أنظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ « وتقول فى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا متطلقا مخبرا عن التاء أو الياء بالذى :

الذى أعلم وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

وعند الأخفش : المعلم والمعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خير الناس ، والمعلمى هو إياه إياه ،
 زيد ، وإن شئت قلت : والمعلميه هو إياه زيد (١) . كل ذلك حسن ، لأنَّ المفعول الأول في موضعه .
 فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلم أنا زيدا إياه خير الناس والمعلمى هو إياه عمرو (٢) ؛
 فأظهرت (أنا) و (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لعمرو ، والفعل الأول لك ، والثاني لزيد . فلما
 جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إياه والمعلمى هو إياه خير (٣)

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وان أخبرت عن زيد بالذى قلت :

- الذى أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .
- وباللام : المعلمه أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .
- هذا عند من يميز الاقتصار على المفعول الأول .
- وعند سيويه : المعلمه أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه اياه زيد .
- وعند الأخفش : المعلمه أنا والمعلمى عمرا منطلقا زيد .
- إذا اقتصر على أول المفاعيل . وان لم يقتصر :
- فالمعلمه أنا عمرا منطلقا والمعلمى اياه اياه زيد .
- فاياه الأول لعمرو والثاني لمنطلقا .
- ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربى اياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وان أخبرت عن عمرو بالذى قلت :

- الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .
- وباللام : المعلم أنا زيدا اياه منطلقا وأعلمنيه اياه زيد عمرو .
- أبرزت أنا لجرى الصفه على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأن عائد اللام
 لا يحذف على الأصح ، وجعلته منقصلا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمه أنا
 لا لتلبس بالمفعول . . . وإنما ذكرت منطلقا ، لأن ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث .
- قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لثلا يلبس الثانى بالاول .
- ولقائل أن يقول : اذا ذكرت فى هذا الباب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الاول
 والثانى أحد الباقيين ، لان ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى ، فيتعين أن المفعولين هما الثانى
 والثالث .

بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الأول ، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس المفعول
 الأول .

وتقول على مذهب الأخفش :

- المعلم أنا زيدا اياه منطلقا والمعلم هو اياه عمرو .
- فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القسائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق .

(٣) قال الرضى أيضا : « وان أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :

- الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا اياه منطلقا .

الناس ، وإن شئت قلت . و (المعلمية) إلا أن الثاني من المنصوبات إياه ، وهو ضمير خير الناس :
 قَلْبِقِعْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَفْعُولَاتِ فِي مَوْضِعِهِ . فَإِنَّ وَصْلَتَهُ وَهُوَ مُتَبَاعِدُ التَّبَسُّسِ وَلَمْ يَبَيِّنْ مَوْضِعَهُ :
 أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : أَعْلَمْتَ زَيْدًا أَنَّ (زَيْدًا) هُوَ الَّذِي عَرَفْتَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ / (عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ) :
 فَإِنَّمَا عَرَفْتَهُ أَنَّ عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ .

ولو قدِّمت لصار المعنى : أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ الْمَعْرُوفِ بِذَلِكَ هُوَ عَمْرُو . وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا .
 وَصَارَ (عَمْرُو) الْفَائِدَةُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَعْطَيْتَ زَيْدًا عَمْرًا - أَنَّ (عَمْرًا) الْمَدْفُوعَ (وَزَيْدًا)
 هُوَ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ . فَضَعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا لِتَعْرِفَ مَعَانِيهَا .

وإن أعملت الآخر على قول النحويين قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خيرا الناس ،
 فخبرت عن نفسك قلت : المعلم والمعلمه زيد عمرا خيرا الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعده
 كما كان في الفعل .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمه أنا عمرا خيرا الناس ، والمعلمي إياه
 إياه زيد ، وإن شئت : والمعلمية إياه زيد ؛ فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفما
 ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

والمعلم أنا زيداً عمراً إياه وأعلمني إياه منطلق .
 أبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها . وفصلت الضمير العائد الى اللام ، أعني
 إياه الذي بعد عمرا ، لئلا ينتبس لو اتصل بالفعول الأول ، وذكرت الثاني أعني عمرا لذكرك
 الثالث ، أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور . ويجوز : أعلمنيه إياه .
 وعند الإخفش : المعلم أنا زيداً عمراً إياه . والمعلم هو إياه منطلق أو المعلمية إياه هو .
 وإنما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها ، . . .

(١) عقد ابن الشجري في أمالية ج ٢ ص ٢٠٩ محلله لقوله :

المعلم والمعلمه زيد خيرا الناس إياه أنا .

وانظر الاشباه والنظائر أيضا ج ٢ ص ٧٢ .

هذا باب

الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

٣
١١٧

إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأعملت الآخر فإن الإخبار / عنك أن تقول (أ) : الضارب أنا ، والضاربي زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره فيكون الخبر هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأن نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضاربي زيد متعدياً ؛ كما كان في الفعل ، ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هناك . فاعتبر هذا فإنه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربني ، وضربت زيدا ، فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير ، فأخبرت عن زيد قلت : الضاربي هو ، والضاربه أنا زيد . جعلت (الضاربي) مبتدأ وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ؛ لأنك احتجت إلى أن يكون مضمرا على شريطة التفسير ؛ كما كان في الفعل .

ومما يصحح هذا الباب : أنه ليس شيء يمنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول النحويين ؛ لأنك لو قلت : ظناني منطلقا ، وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمر في قولك : (ظناني) لم يجز ؛ لأنك كنت تقول في / التقدير : الظاناني منطلقا ، والظان أنا أخويك منطلقين هما . فلا يقع في قولك : والظان أنا أخويك منطلقين شيء يرجع إلى الألف واللام . فيبطل ؛ لأنه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظاناني منطلقا هما ، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمر . ثم تقول : والظان أخويك منطلقين أنا ، فتمطف الجملة على الجملة ، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه . وسنذكر من المسائل ما يوضح صحة هذا المذهب ويبطل ما سواه إن شاء الله .

وفى قول النحويين أنك إذا نت : ضربت ، وضربني زيد . - فإن الإخبار عن (الناء) في ضربت ، وعن الياء في ضربني واحد؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضارب ، والضاربه زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شيء واحد - فإنما ذلك في المعنى . فأما اللفظ . والموضع فمخالفتان له .

وفى قول أبي عثمان إن أخبرت عن (الناء) قلت : الضارب أنا والضاربي زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، / و(أنا) خبره ، ولا تُعدّه ؛ كما لم يكن في الفعل متعدياً ، وتأتى بالفعل ، والفاعل في الإخبار وهو : والضاربي زيد ؛ لأنّ الكلام إنّما كان : ضربت وضربني زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدّي متعدياً ، والممتنع ممتنعاً .

فإن أخبرت عن (الياء) في ضربني قلت : الضارب أنا ، والضاربه زيد أنا ؛ كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك في قولك : ضربني زيد : الضاربه زيد أنا (١) ، لأنّ قولك : وضربني زيد هو هذا الذي وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتماله على كلّ اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأسماء ؛ لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظنّني أخواك منطلقاً - فالتقدير في المعنى : أن يكون ظنّني بهما كظنّهما بي .

فإن أخبرت في قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظان أنا ، والظانان منطلقاً أخواك كان محالاً ؛ لأنّ قولك : (الظان أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنّهما الخبر ، وليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون في الذي ؛ لأنّهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر في أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظنّاني منطلقاً أخواك فيصير الضمير في ظنّاني يرجع إلى اللذين .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضاربه هو أنا والضارب زيدي أنا .

والأولى أن يقال : الضاربه زيد أنا .

وفى الإخبار عن الناء : الضاربي هو - مبتدأ وخبر - والضارب زيدي أنا . والأولى : والضاربي زيد » .

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان (١) وهي : ظننت ، وظنني أخواك منطا أن نقول -
إذا أخبرت عن نفسك - : الظانُّ أنا ، والظانُّان منطلقا أخواك ، فيصير الألف واللام في (الظانُّ)
لك ، وتجعل (أنا) خبر الابتداء ؛ كما كان في المسألة فاعلا ، ولا تُعده ؛ لأنَّه كان هناك
غير مُتعدِّ ، ثمَّ تعطف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .
فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تجده مستقيا إن شاء الله .

(١) قال الرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظنني زيد أخاك مخبرا عن التساء أو
الياء ٠٠ باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

- يحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .
- وعند الأخفش : الظان والظاننه زيد أخاك أنا .
- والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :
- الظان زيدا أخاك أنا والظاننه هو إياه أنا .

فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على
غير صاحبها .

هذا باب

من الذى والتى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثرها فى ذلك

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك ، فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ، فكأنك قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أن (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتى آته ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداءً ، وخبراً (١) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند انكوبيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدره بالذى ، لأنهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا . أما قوله :

وَنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمُ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيروونه : من النفر الشم الذين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظي كأنه قال : من نفر اللائى اللائى . فان تغايروا نحو الذى من فعل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجيء فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة رياضية للمتعلمين وتدريبا لهم .

وفى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « قد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : (فاستغاثه الذى من شيعته) « بفتح ميم من » .

تقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك (الذى) ابتداءً ، والثانى مبتدأً فى صلته ، وقولك (فى داره) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأوّل و (زيد) خبر الذى / الثانى ، و (أخوك) خبر الذى الأوّل ؛ لأنّ الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأوّل (١) . فهذا مجرى هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله . (فالذى) ابتداءً ، و (التى) ابتداءً فى صلة التى ، و (اللذان) ابتداءً فى صلة التى ، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقراً زيد بن على : (والذين من قبلكم) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشكّلة ، ووجهها على اشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثانى بين الأوّل وصلته تأكيداً . »

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين : زعموا أنك اذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكّد له ، لم يحتج الموصول الثانى الى صلة نحو قوله :

من نفر اللاتى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللاتى ، ولا صلة للذين ، لأنه انما أتى به للتوكيد . قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل ، لأن القياس اذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، واذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره اليه ولا يعيدونه وحده الا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأوّل .

تقديره : من نفر اللاتى هم الذين اذا وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره . فعلى هذا تتخرج قراءة زيد

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الأحوص :

إنّ الشبابَ وعيشنا اللذ الذى كنّا به زمناً نُسِرُّ ونُجذَلُ

انظر مهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : (فى داره) صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف و (عمرو) خبر الذى الاخير و (الذى) الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرد فى داره . و (زيد) خبر الذى الاول كأنك قلته : الذى ساكن داره عمرو زيد » .

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والتوجيه وكلام الرضى هنا انما أخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادي فى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جاريتهما ترجع إلى التي ، و (أخوك) خبر اللذين فتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهما أخوك على ما شرحت لك .
فإن قلت الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحبها أخته .
زيد - كان جيّدا بالغا .

تجعل (الذي) مبتدأ ، و (التي ابتداءً في صلة الذي ، و (اللذان) ابتداءً في صلة التي ، و (الذين) ابتداءً في صلة الذين ، و (التي) ابتداءً في صلة الذين ، وقولك (في الدار) صلة التي و (جاريتهم) خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ؛ لأنّ (التي) وصلتها ابتداءً ، و (جاريتهم) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمت صلة الذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) ، فقد تمت صلة اللذين ، وقولك (صاحبها) خبر (اللذين) فقد تمت صلة (التي) الأولى ، و (أخته) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و (زيد) خبر الذي فقد صحّ الكلام .

٣
١٢٣

(١) في الرضى أيضا : « وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن .
تبتدئ بالموصول الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغنائه بما في حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته .
فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التي ، والعائد التي من صلته الضمير المجرور في لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزة عنده خبره .
والجملة أعنى التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجرورة في عنده .

والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن .
وهكذا العمل ان زادت الموصولات »

ويريد المبرد بقوله : فتمت صلة الذي أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندي صلة الذي .

هذا باب

الإضافة

وهو باب النسب

إعلم أنك إذا نسبت رجلا إلى حي أو بلد أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياءً شديدة؛ ولم تُخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم^(١). وذلك قولك: هذا رجل قَيْسِيّ، وبَكْرِيّ، وكذلك كل ما نسبته إليه.

واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك.

وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه^(٢). وذلك قولك في النسب إلى سليم: سلمى، وإلى ثقيف: ثقفى، وإلى قریش: قرشى.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ «باب الإضافة وهو باب النسب - اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة.
فإن أضفته إلى بلد، فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة...»

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة في حشو الشعر من اللحن، وقد احن أبا نواس في ذلك وقال: إنما يجوز ذلك في القوافي.

انظر الموشح ص ٢٦٧، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧.

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ «قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهم على القياس.
فمن المعدول الذي هو على غير القياس قولهم في هذيل: هذلي، وفي فقيم كنانة: فقمي، وفي مليح خزاعة: ملحي، وفي ثقيف: ثقفى...»

وفي الخصائص ج ١ ص ١١٦ «وأما ما هو أكثر من باب شنئى، ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف: ثقفى، وفي قریش: قرشى، وفي سليم: سلمى.

فهذا - وإن كان أكثر من شنئى - فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجوز على هذا في سعيد: سعدى، ولا في كريم: كرمى...»

وإثباتها كقولك في نُمَيْرٍ : نُمَيْرِيٌّ ، وقُشَيْرٍ : قُشَيْرِيٌّ / ، وعَقِيلٍ : عَقِيلِيٌّ ، وتَمِيمٍ : تَمِيمِيٌّ .
فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجهُ حذفُ الياءِ ؛ لما يدخلُ الهاءُ من الحذفِ
والتغيير . وذلك قولك في ربيعة : رَبِيعِيٌّ ، وفي حنيفة : حَنْفِيٌّ ، وفي جذيمة : جَذَمِيٌّ ، وفي ضُبَيْعَةَ :
ضُبَيْعِيٌّ (١) .

فأما قولهم في الخُرَيْبَةِ : خُرَيْبِيٌّ ، وفي السَّلِيْقَةِ : سَلِيْقِيٌّ (٢) فهذا بمنزلة الذي يُبَلِّغُ به
الأَصْلُ ؛ نحو : لِحِحَتِ (٣) عينه ، و (اَسْتَحُوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (٤) . والوجه ما ذكرت لك .
فإن كانت الياءُ متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حَمِيرٍ : حَمِيرِيٌّ ، وفي عَشِيرٍ : عَشِيرِيٌّ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس .
وذلك قولك في ربيعة : رباعي ، وفي حنيفة : حنفي ، وفي جذيمة : جذمي ، وفي جهينة :
جهني ، وفي قتيبة : قتيبي . . .
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى
الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان من
كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم . . . »
جذيمة : بفتح الجيم ، ضبيعه : بضم الضاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خريبي وقالوا : سلقني للرجل يكون من
أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولست بنحوي يلوك لسانه
ولكن سلقني أقول فأعربُ

شواهد الشافية ص ١٦٢

(٣) لحت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .

هذا باب

النسب إلى كل اسم قبل آخره ياءً مشددة

واعلم أنه لا بُد من حذف إحدى الياءين؛ لاجتماع الياءات والكسرة. والتي تحذفها المتحركة؛ لأنها لو بقيت للزمها القلب والتغيير.

فأما القلب فلانفتاح ما قبلها، وأما التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة. فلو شئت لأسكنت. وذلك قولك في النسب / إلى أُسَيْدٍ: أُسَيْدِي، وإلى هَيْئٍ: هَيْئِي، وإلى مَيْتٍ: مَيْتِي. لا يكون إلا ذلك (١). وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استئقلا للإدغام في حروف اللين، فلما تواتت الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف. فأما التخفيف الأول فهو قولك في مَيْتٍ: مَيْتٌ، وكذلك في سَيْدٍ: سَيْدٌ، وفي هَيْئٍ: هَيْئٌ، ولَيْنٍ: لَيْنٌ.

ويلزم التخفيف باب صيرورة، وقَيْدُودَة، وكَيْنُونَة، لكثرة العدد. ولولا التخفيف لكان كَيْنُونَة، وصَيْرُورَة؛ لأنها فِعْلُولَة.

فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون فِعْلُولَة؟

قيل له: لو كانت فِعْلُولَة لخالفت؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموم الأول، وكنت.

تقول: كَوْنُونَة، وَقَوْدُودَة؛ لأنها من القَوْد، والكَوْن؛ ألا ترى أن (مَيْت) لو كان (فَعْل) لكان مَوْت؛ لأنه من الواو، ولكنه محذوف من فِعْلٍ. فهذا أمر واضح (٢).

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الاضافة الى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة احدهما في الاخرى.

وذلك نحو: أسيد وحمير ولييد: فإذا أضفت الى شيء من هذا تركت الياء الساكنة، وحذفت المتحركة، لتقارب الياءات مع الكسرة التي في آخر الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتواتت الكسرات التي في الياء والذال استئقلوه فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم، لانهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتسوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد، لكراهيتهم هذه المتحركات، فلم يكونوا ليفروا من الثقل الى شيء هو في الثقل مثله . . .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٣٢، وأسرار العربية ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) تقدم شرح ذلك في الجزء الأول ص ١٢٥، ٢٢٢، والجزء الثاني ص ١٢٦ - ١٢٧،

٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١.

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

فما آخره حرف لين

٣
١٢٦
/ اعلم أنّ ما كان من ذلك على فعَلٍ فإنَّ الألف مُبدَلة من يائه أو واوه . وذلك قولك : رحًا ،
وقفا ، وعصا .

واعلم أنّ النسب إلى ما كان من الياء كالنَّسب إلى ما كان من الواو . وذلك أنّك تَقَلِّب هذه
الألفَ واوا مِن أيِّ البابين كانت . تقول في قفا : قَفَوِي ، وفي عصا : عَصَوِي ، وكذلك
حَصِي ، ورحي . تقول : حَصَوِي ، ورحَوِي .

وإنَّما قَلِّبت الألفَ المنقلبة من الياء واوا ؛ لكراهيتك اجتماع الياءات والكسرات^(١) ، فصار
اللفظُ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحدا .

* * *

وكذلك إن كان على فعَلٍ ؛ نحو : عم ، وشقي . ذهبت به في النسب إلى (فَعَل) فقلت :
عموي . وشقوي ، وفي النسب إلى الشجى : شجوي ؛ فإنَّما فعلت ذلك كراهيةً لاجتماع الياءات
والكسرات . وأنت في غير المعتلِّ كنت تفعل ذلك كراهيةً لتوالي الكسرتين والياءين . فهذا
هاهنا أوجب^(٢) .

* * *

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الاضافة الى كل شيء من بنات الياء والواو التي
الياءات والواوات لاماتهن اذا كان على ثلاثة احرف ، وكان منقوصا للفتحة التي قبل اللام .
تقول في هدى : هدي ، وفي رجل اسمه حصي : حصوي ، وفي رجل اسمه رحي : رحوي ،
فانما منعهم من الياء اذا كانت مبدلة استثقالا لظهارها انهم لم يكونوا ليظهروها الى ما يستخفون
انما كانوا يظهرونها الى توالي الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبا من اميي ، فلم
يكونوا ليردوا الياء الى ما يستثقلون ، اذ كانت معتلة مبدلة فرارا مما يستثقلون . . . »
وانظر اسرار العربية ص ٣٧٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « واذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء
مكسورا فان الاضافة الى ذلك الاسم تصيره كالمضاف اليه في السباب الذي فوَّقه . وذلك
قولهم في عم : عموي ، وفي رد : ردوي ، وقالوا كلهم في الشجى : شجوي . »

فَأَمَّا غَيْرُ الْمُعْتَلِّ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي النَّيْرِ : نَمَرِي ، وَفِي شَقِيرَةٍ : شَقِيرِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ سَوَّيْتَ بَيْنَ (فَعَلٍ) ، / وَ(فَعَلٍ) . فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْكُسْرَةِ ضَمَّةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَالَ مَا تَكْرَهُ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ فِي سَمْرَةٍ : سَمْرِي لَا غَيْرُ (١) .

* * *

فَإِنْ كَانَ عَلَى (فَعَلٍ) وَ(فَعَلٍ) جَرَى مَجْرَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ كَمَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ : هَذَا ظَبْيِي ، وَدَلْوِي ، وَنِجْحِي ، وَجَرْوِي فَاعْلَمْ . عَلَى هَذَا يَجْرِي جَمِيعُ هَذَا . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ قُلْتَ : ظَبْيِي ، وَنِجْحِي ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَحَقَتْ شَيْئًا مِنْهُ الْهَاءُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ تُعَاقِبُ هَاءَ التَّائِيثِ (٢) . فَكُلُّ مَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَالْهَاءُ مُلْغَاةٌ مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ هَاءٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وَإِلَى حَمْدَةَ : حَمْدِي . فَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ فِي النِّسْبِ إِلَى ظَبْيَةٍ : ظَبْوِي فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . إِنَّمَا الْقَوْلُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ (٣) .

* * *

= وذلك لأنهم رأوا (فعل) بمنزلة (فعل) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وان أضفت الى (فعل) لم تغيره ، لانها انما هي كسرة واحدة . كلهم يقولون : سمرى » .

(٢) عرض في كتابه المذكر والمؤنث لمشابهة ياء النسبة لهاء التائيث فقال : « الهاء كياء النسب . تقول : بطة وبط وتمر وتمر ، وشعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع الا الهاء ، وكذلك تقول : زنجى وزنج وسندى وسند ، ورومى وروم ، ويهودى ويهود . فلا يكون بين الجمع والواحد الا الياء المشددة . وكذلك التصغير ، انما تصغر ما قبل الياء ثم تأتى بها فى اى وزن كان . وكذلك تفعل بالهاء .. » الورقة ١٣٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ « باب الاضافة لى كل اسم كان آخره ياء ، وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا .

وذلك نحو : ظبى ورمى وغزو ونحو . تقول : ظبى ورمى وغزوى ونحوى ، ولا تغير الياء والواو فى هذا الباب ، لانه حرف جرى مجرى غير المعتل . تقول : غزى فلا تغير الواو، كما تغير فى غد ، وكذلك الاضافة الى نحو والى العرى .

فاذا كانت هاء التائيث بعد هذه الياءات فان فيه اختلافاً :

فمن الناس من يقول فى رمية : رمىي . وفى ظبية : ظبىي . وفى دمية : دممى . وفى فتية : فتىي ، وهو القياس من قبل أنك تقول : رمى ونحو ، فتجرى مجرى ما لا يعتل ، نحو : درع وترس ومتن ، فلا يخالف هذا النحو . كأنك أضفت الى شىء وليس فيه ياء . . .

وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول فى ظبية : ظبىي ، ولا ينبغى أن يكون فى القياس

الا هذا . . .

فإن كانت الياء شديدة أصلية فإن النسب على ضربين :

الأحسن في النسب إلى حية : حيوي . تحرك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإن تركت على حالها جاز ، وفيه قبح ؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حيي .

ومن قال : حيوي قال في النسب إلى لية - وهو المصدر من لويت - : لويي ؛ لأنها لوية في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مثقلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب إلى بُحَيٍّ : بُحَيٌّ فاعلم ، وإلى بَحَاتِي : بَحَاتِي فتصرف (٢) ؛ لأن الياء الظاهرة ياء النسب . فإنما وجب حذف هاتين الياءين ليأني الإضافة ؛ لأن ياءى الإضافة تُعاقب هاء التانيث ، فتقول في النسب إلى طَلْحَةٍ : طَلْحِي ، وإلى حَنْظَلَةٍ : حَنْظَلِي .

وإنما عاقبتها ؛ لأنه يُؤتى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فإنهما يَحُلَّانَ محلاً واحداً . ألا ترى أنك تقول تمرة ، وتمر ، وبرة وبر ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء .

== أما يونس فكان يقول في طبية : طبوي وفي دمية : دموي ، وفي فتية : فتوي . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعله . . هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وسألته عن الاضافة الى حية ، فقال : حيوي كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة : حيوي ، وحركت الياء ، لانه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنة .

فان أضفت الى لية قلت : لويي ، لانك احتجت الى تحرك هذه الياء ، كما احتجت الى ان تحرك ياء حية ، قلما حركتها رددتها الى الأصل ، كما ترددها اذا حركتها في التصغير . ومن قال : أميي . قال : حيي ، وكان أبو عمرو يقول : حيي وليي ولية من لويت يده لية » . وانظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخساتي فليس بمنزلة مدائني ، لانك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد اذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في حذيرة اذا قلت : حذار » .

وفي اللسان : جمل بخني وناقاة بخنية : وهي جمال طوال الاعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتي غير مصروف .

وتقول على هذا : زَنْجِيٌّ وَزَنْجٌ وَرُومِيٌّ ، وَرُومٌ ، فلا يكون بينهما إلا الياء المشددة ؛
فلذلك حَلَّتْنا محلًّا واحدًا .

فلما كانت الهاء تُحذف لياء النسب / كان حذف الياء لها أوجب ؛ لأنك لو أقررتها كنت
تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء . فعلى هذا فاجر هذا الباب (١) .

$\frac{3}{129}$

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

هذا باب

الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره

ياءً مُشدَّدةً ، والأخيرةُ لامُ الفعل

اعلم أنك إذا نسبت إلى شيء من ذلك فإن الوجه أن تحذف من الاسم الياء الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفاً ، ثم انقلبت واوا ليأتي النسبة ؛ كما تجب في لامات الفعل .

فمن ذلك قولك في عدى : عدوى ؛ لأنك لما حذفت الياء التي تزيد في (فعيل) صارت (عد) . فاعلم على وزن عم ، فذهبت بفعيل إلى فعل لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : عدوى ؛ كما قلت : عموى .

ومثل ذلك النسب إلى أمية . تقول : أموى . تحذف ياء التصغير ، فيصير كأنك نسبت إلى (فعل) .

وكذلك قصى . تقول في النسب إليه : قصى .

فعل ما ذكرت لك فأجر هذا الباب (١)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « باب الإضافة إلى فعيل أو فعيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهم .

وذلك قولك في عدى : عدوى • وفي غنى : غنوى . وفي قصى : قصى . وفي أمية : أموى . وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استنقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفته الزائد فانما تبقى التي تصير ألفاً • كأنه أضاف إلى فعل أو فعل •
ورغم ذلك أن ناساً من العرب يقولون : أمي ، فلا يغيرون • • •

هذا باب

النسب إلى المضاف من الأسماء

إعلم أن الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفا بالثاني ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلام زيد ، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجهُ أن تنسب إلى الثاني ؛ لأنَّ الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي^(١) ، وفي غلام زيد^(٢) : زِيدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أن يكون المضاف وقع علما ، وانضاف إليه من تمامه ، فالباب النسبُ إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عِبْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار : عِبْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فاما ما يحذف منه الاول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زبيري وكراعي . تجعل ياءى الاضافة فى الاسم الذى صار به الاول معرفة ، فهو ابين وأشهر اذ كان به صار معرفة .. »

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك باين كراع غير أنه لا يكون غالبا حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالبا . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكرى ، كما اقالوا في ابن دعلج : دعلجى ، فوقعت الكنية عندهم موقع ابن فلان .

(٢) في شرح أشافيه للرضي ج ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب الى المركب الاضافى الامع العلمية كابن الزبير وامرى القيس . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذى لا يعرف بالمضاف اليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزيد ، وصار الاول بمنزلة لو كان علما مفردا ، لان المجرور لم يصير الاسم الاول به معرفة ، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة اذا سميته بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الاسماء علامات كزيد وعمرو ، فاذا أضفت قلت : عبدي وامرئي وامرئي . فكذاك هذا وأشباهه .

وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف : مناني فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا : مناني مخافة الالتباس ، ولو فصل ذلك بما جعل اسما من شيئين جاز لكرامية الالتباس .

وانظر نسب عبد الله بن دارم في جمهرة الأنساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد اشتقَّ العربُ من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسائهم مضافا . فيقولون في النسب إلى عبد القيس : عَبْقَسِيٌّ ، وإلى عبد الدر : عَبْدَرِيٌّ ، وإلى عبد شمس : عَبْشِمِيٌّ (١) . والوجه ما ذكرت لك أولا . وإنما فعل هذا لعلَّ اللبس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلون للنسب في الاضافة اسما بمنزلة جعفر ويجعلون فيه من حروف الاول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليعرف ، كما قالوا : السبط فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا . . . فمن ذلك عبشمي وعبدري ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوي وزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوي ونحو علوي ليس بقياس ، . »

هذا باب

الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

إعلم أنّك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإنما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بعلبِكَ : بعلِي ، وإلى حَضْرَمَوْت : حَضْرِي ، وإلى رامَ هُرْمَزَ : رامِي (١) . وقد يجوز أن تشتقّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ؛ كما فعلت ذلك في الإضافة . والوجه ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِي (٢) ؛ كما قلت [في عبد شمس ، وعبد الدار] (٣) : عَبْشَمِي ، وَعَبْدَرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، فجعلا اسما واحدا .

كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة حَضْرَمَوْت .

ومن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يضيف ، فإذا أضفت قلت : معدِي وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حَضْرَمِي ، كما قالوا : عَبْدَرِي ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف . »

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥ .
والمخصص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافية ج ٢ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .

هذا باب

ما يقع في النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى آتة طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي [طويل الجُمَّة] (١) : جُمَانِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَانِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَانِي ؛ فَإِنَّمَا زِدْتَ مَا أَخْبَرْتِكَ بِهِ مِنَ الْمَعْنَى فَإِنْ نَسَبْتَ رَجُلًا إِلَى رَقَبَةٍ ، أَوْ شَعْرٍ ، أَوْ جُمَّةٍ / قُلْتَ : جُمِي ، وَشَعْرِي ، وَرَقَبِي ، لِأَنَّكَ تَزِيدُ فِيهِ مَا تَزِيدُ فِي النَّسَبِ إِلَى زَيْدٍ ، وَعَمْرُو (٢) .

٣
١٣٢

* * *

(١) تصحيح السيرافي .

والجمه : مجتمع شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « باب ما يصير إذا كان عامًا في الإضافة على غير طريقته » فمن ذلك قولهم في الطويل الجمه : جماني . وفي الطويل اللحية : لحيانى . وفي الغليظ الرقبة : رقبانى .

فان سميت برقبة أو جمه أو لحية قلت : رقبى ولحيى وجمى ولحوى ، وذلك أن المعنى قد تحول انما أردت حيث قلت جماني : الطويل الجمه . وحيث قلت لحيانى : الطويل اللحية . فلما لم تعن ذلك أجرى مجرى نظائره التى ليس فيها ذلك المعنى . وقال فى ص ٧٠ : « فهذا كبحرانى وأشباهه . . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول فى الإضافة الى الملائكة والجن : روحانى . . » .

* * *

وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفا منها :
رجلنا أشعر وشعرانى كثير الشعر فى رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
سبلانى : ضخم السبلة ج ١ ص ٦٥ .
رجل شعشعانى : طويل خفيف اللحم مشبه بالخمير المشعشة ج ٢ ص ٧٠ .
رجل كلمانى : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
رجل منظرانى : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبرانى ج ٤ ص ٨٠ .
كساء منبجانى : منسوب الى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
وسيف هندوانى منسوب الى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أن أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للنس مرة ، وللاستئصال أخرى ، وللعلاقة
أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو البابُ .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زبيينة : زباني (١) .

وإنما الوجه زبني ؛ كقولك في حنيفة : حنفي ، وفي ربيعة : رباعي ، ولكنهم أبدلوا الألف
من الياء ؛ كما قالوا في بقي : بقا ، وفي رضى : رضا (٢) . والبذل كثير في الكلام ، وهو مشروح
في باب التصريف .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام ، واليمن : يمان يا فتى ، وشام يا فتى ، فجعلوا الألف
بدلا من إحدى الياءين . والوجهُ يمانى ، وشامى .

ومن قال : يمانى فهو كالنسب إلى منسوب ، وليس بالوجه .

وقالوا في النسب إلى تهامة : تهاى فاعلم ، ومن أراد العوض غير ، ففتح التاء ، وجعل تهامة
على وزن يمان فتقديره : تهم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تهاى فاعلم . ففتحة التاء تُبين لك
أن الاسم قد / غير عن حده (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي زبيينة زباني » . زبيينة : قبيلة (الاشتقاق ص ٢٠٣)

(٢) هي لغة طيء تقلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين
ياءى الاضافة قولك فى الشام : شام ، وفى تهامة : تهاى ، ومن كسر التاء قال : تهاى . وفى
اليمن : يمان .

وزعم الخليل أنهم الحقوا هذه الالفاظ عوضا من ذهاب إحدى الياءين .

فقلت : رأيت تهامة . أليس فيها الألف ؟ فقال : انهم كسروا الاسم على أن يجعلوه
فعليا أو فعليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف كأنهم بنوه تهمى أو
تهمى . فكان الذين قالوا : تهاى هذا البناء كان عندهم فى الأصل ، وفتححتهم التاء فى تهامة حيث
قالوا : تهاى يدللك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تهاى ويمانى وشامى فهذا كبحرانى مما غير بنائه فى الاضافة ، وان
شئت قلت : يمانى .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شامى .

وفى الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ « فان قلت : فان فى تهامة أننا فلم ذهبنا الى أن

الألف فى تهاى عوض من إحدى الياءين للاضافة ؟

قيل : قال الخليل فى هذا : انهم كأنهم نسبوه الى فعل أو فعل وكانهم فكوا صيغة

تيامة ، فأساروها الى تهم أو تهم ، ثم أضاعوا اليه فقالوا : تهاى .

وكلُّ شيءٍ سَمِيَتْه باسم من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلا على القياس (١) .

ألا ترى أنك تقول : تَقِيَّةٌ ، وتُكَاةٌ فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئا اسما لحذفت التاء ورُدَّت الواو ؛ لأنَّها الأَصْلُ .

فالبَدَل يقع لمعانٍ في أشياء تُرَدُّ إلى أصولها . فهذا ما ذكرت لك .

وقد قالوا في النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، فالكسر من أَجْلِ الباءِ ، والوَجْهُ : بَصْرِيٌّ ، ولو سَمِيَتْ شيئا البَصْرَةُ فنسبت إليه لم نقل إلا : بَصْرِيٌّ وهو أَجود القولين في النسب قبل التسمية (٢) .

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دُهْرِيٌّ ؛ ليفصلوا بينه وبين مَنْ يرجو الدهرَ ، ويخافه ، والقياس : دَهْرِيٌّ (٣) في جميعها . فكلُّ ما كان على نحوِّ ما ذكرت لك فالتسمية تردّه إلى القياس .

= وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا ، وهما : الشأم واليمن . وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نضا . أتشدنا أبو على . قال أنشد أحمد بن يحيى :

أرقتي الليلة بَرَقٌ بالتهم يا لك بَرَقًا مَنْ يَشُقُّهُ لَا يَنْمُ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين « . وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانة ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الأنف ج ١ ص ١١٦ والكامل ج ٨ ص ٩ . (١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « وجميع هذا اذا صار اسما في غير هذا الموضع ، فأضفت اليه جرى على القياس . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي البصرة بصرى » . وفي شرح الشافية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ « وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لأن البصرة في اللغة حجارة بيض ، وبها سميت البصرة . والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب . وقيل : كسر الباء في النسب اتباعا لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس » . (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي الدهر دهري » وقال في ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم في القديم السن دهري » .

في المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهري - بضم الدال - : قديم وافتحها لا يؤمن بالآخرة . من العين » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢ .

هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

أما ما كانت ألفه أصلا ، أو مُلْحَقَةً بالأصلِ منصرفةً في النكرة فإنَّ الوجه فيه ، والحدَّ إثباتُ
الألف ، وقلبُها واوا ؛ للتحرك الذي يلزمها ، وذلك قولك في النسب إلى مَلْهَى : مَلْهَوَى ، وإلى
مِعْزَى : مِعْزَوَى ، وإلى أَرْطَى : أَرْطَوَى (١) .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودُها ، وأحقُّها بالاختيار ، وأكثرُها ، وأصحُّها ، وأشكُلُها لمنهاج القياس حذف الألف .
فتقول في النسب إلى حُبَلَى : حُبَلَى ، وإلى دُنْيَا : دُنْيَى ، وكذلك بُشْرَى ، وسُكْرَى ، ودِفْلَى (٢) ،
وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واوا زائدة ، لأنَّك إذا فعلت ذلك فإنما تُخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له .
وذلك قولك : دُنْيَاوَى ، ودِفْلَاوَى حتى يصير بمنزلة حَمْرَاوَى ، وصحراوَى . فهذا مذهب
وليس على الحدِّ ، ولكنك وكأدته ؛ لتحقق منهاج التأنيث .
والقول الثالث : أن تقلب الألف واوا ؛ لأنَّ الألف رابعة ، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألفُ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف .

وذلك نحو ملهى ومرمى وأعشى وأعمى وأعياء . فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان آخره ألفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة ، نحو : حصى ورحى .

وسألت يونس عن معزى وذفرى فيمن تون فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة . .

.. وسمعنا من العرب من يقول في أعياء : أعيوى .

قال : فان قلت في ملهى : ملهى لم أر بذلك بأسا .

والحذف في معزى أجود إذ جاء في ملهى ، لأنها زائدة .

(٢) الدفلى : شجر مر أخضر وقيل نبت وان نون كانت ألفه لللاحاق بدرهم ، وان لم ينون

كانت ألفه للتأنيث كالف ذكرى (انظر اللسان) .

من أصله . تقول : حُبْلَوِيٌّ ، ودِفْلَوِيٌّ . فمن قال هذا فشبهه بمَلْهِيٍّ / ومِعْزِيٍّ أجاز في النَّسَبِ إلى ما الألف فيه أصلية الحذف يشبهها بألف التانيث ؛ كما شبه الألف به . تقول : مَلْهِيٌّ ، ومِعْزِيٌّ في النسب إلى مَلْهِيٍّ ، ومِعْزِيٍّ . وهو أَرْدَأُ الأَقَاوِيلِ (١) ؛ لأنَّ الفصل ما هنا لازم ؛ إذ كان أحد الألفين أصلاً ، والآخر زائداً .

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلا الحذف منصرفة كانت أو غير منصرفة . وذلك نحو : مُرَامِيٍّ ، وحُبَارِيٍّ ، وشُكَاعِيٍّ . تقول : مُرَامِيٍّ ، وحُبَارِيٍّ . وذلك لأنها كانت تحذف رابعة إذا كانت للتانيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية ، فلما زاد العدد لم يكن إلا الحذف ، وكلما ازداد كثرة كان الحذف أخرى (٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة لم يكن إلا الحذف ، ولم تكن الألف إلا للتانيث . وذلك نحو : جَمَزِيٍّ . لا يكون فيها مثل لُغَةٍ من قال : حُبْلَوِيٌّ ؛ لأنَّ الحركة أخرجه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ألفا زائدة لا تنون وكان على أربعة أحرف .
وذلك نحو : حبلى ودفلى ، فأحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودفلى ، لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف .
وقالوا في سلى : سلى .

ومنهم من يقول : دفلاوى فيفرق بينها وبين التى من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف ، فيجعله كآخر ما لا يكون آخره الا زائدا غير ممنون نحو : حمراوى وضهياوى .
فقالوا فى دهننا : دهنأوى . وقالوا فى دنيا : دنياوى .

وان شئت قلت : دنبي على قولهم : سلى .
ومنهم من يقول : حبلى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف . . . »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف .

تقول فى جبارى : جبارى وفى جمادى : جمادى وفى قرقرى : قرقرى .
وكذلك كل اسم كان آخره ألفا ، وكان على خمسة أحرف .
وسألت يونس عن مرامى فقال : مرامى جعلها بمنزلة الزيادة .
وقال : ولو قلت : مراموى لقلت : جباروى ، كما أجازوا فى حبلى : حبلى ، ولو قلت ذا لقلت فى مقولوى : مقولوى . وهذا لا يقوله أحد . . .
وانما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعدا الحذف ، لأنه حين كان رابعا فى الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازما ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا فى المنزلة الاولى ، وإذا ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم . . . »

الجبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى على شكل الاوزة .
الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك ؛ كما أخرجت قلما عن أن تنصرف / اسم امرأة ؛ كما تنصرف هند ، ودعد ؛ لأنها زادت عليها حركة (١) .

فإن كان الاسم ممدودا لم يُحذف منه شيء ، وانقلبت المدة واوا لأنها حرف حَيٌّ فلا يحذف ، ولأنها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك في حمراء : حمراوى ، وفي خنفساء : خنفساوى (٢) .

فإن كان مُنصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك في النسب إلى قرأء : قرأئى . فالهمزة أصل ، وفي رداء : ردائى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك .

وكذلك الملحقة نحو : علباء ، وحرباء ، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف ؛ نحو : علباوى ، وحرباوى . فهو في هذا الحيز أصلح ؛ لأن الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا في رداء ، وكساء وهو فيهما أجود منه في قرأء لأن الهمزة في رداء ، وكساء منقلبة وهو فيه أبعد أن تقول : قرأوى (٣) .

(١) . فى سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزاوى ولكن جمزى ، لأنها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات . ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قدما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناف ، . وقال فى ص ٧٩ : (وسترى للمتحرك قوة ليست للساكن فى مواضع كثيرة ، . جمزى : سريع العدو .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليله .

فالإضافة إليه ألا يحذف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلة ذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاه بروكاوى .

وقال فى ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف كثر عدده أو قل فإنه لا يحذف وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى . . . » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « واعلم أنك إذا أضفت الى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقرأه على حاله ، لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية غير معتلة مبدلة ،

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا . وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالأبدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو أو ياء ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قرأء ونحوه . . . » .

وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، ومنهم من يقول : حرائى لا يحذف الهمزة . . . » .

علباء : عصب العنق . حرباء : دوية . القراء : الناسك المتعبد .

هذا باب

النسب إلى الجماعة

إعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب/ على واحدها . وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض : فرَضِيٌّ ؛ لأنك رددته إلى فَرِيضَةٍ ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : حَنَفِيٌّ . فهذا هو البابُ في النسب إليها .

والتَّسَبُّ إلى مساجد : مَسْجِدِيٌّ ، وإلى أَكْلَب : كَلْبِيٌّ .

وإنما فُعل ذلك ؛ لِيُفْصَلَ بينها وهي جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسما لشيء واحد^(١) ؛ لأنها إذا سُمِّيَ واحدٌ بشيءٍ منها كان النسبُ على اللفظ ؛ لأنه قد صار واحدا . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : كِلَابِيٌّ .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبَابِيٌّ .

وتقول : رجل مَعَاْفِرِيٌّ (ومعافر بن مرّ أخو تميم) ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الاضافة الى الجمع .

اعلم أنك إذا أضفت الى جمع أبدا فانك توقع الاضافة الى واحده الذي كسر عليه ، ليفرق بينه اذا كان اسما لشيء واحد وبينه اذا لم ترد به الا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي وقبيلية للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم في ابناء فارس : بنوي . وقالوا في الرباب : ربي : وانما الرباب جماع واحده ربة ، فنسب الى الواحد وهو كالطوائف . وكذلك لو أضفت الى المساجد قلت : مسجدي . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « واذا جاء شيء من هذه الابنية التي توقع الاضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الاضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنمار : أنماري : لان انمارا اسم رجل وقالوا في كلاب : كلابي .

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغير المتحركة ، لانك لا تريد أن توقع الاضافة على الواحد .

وسألته عن قولهم : مدائني ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ، ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء : أبناوي . كأنهم جعلوه اسم الحي والحي كالبلد . . . =

وتقول في النسب إلى أكلب من خشم (١) : أكلبي ، وكذلك هذا أجمع .
ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائني ؛ لأنها اسم لبلد واحد .
وتقول في رجل من أبناء سعد . أبناوي ؛ لأنه قد صار اسماً لهم ، ولو قلت أبنائي كان جيداً ؛
كما تقول : كسائي وكساوي .

فإن نسبت إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن علي حيا له ، ثم تجمعهم / قلت :
ابني وبنوي . أي ذلك قلته فصواب : لأنه النسب إلى (ابن) .

= وقالوا في الضياب - إذا كان اسم رجل - : ضيابي . وفي معافر : معافري ، وهو فيما
يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الأنصار : انصاري . وانظر الكامل ج ٨
ص ٣ - ٤ .

وفي اللباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافري بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراء هذه
النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد

وفي اصلاح المنطق ص ١٦٢ : « وتقول : هذا ثوب معافري وهو منسوب إلى معافر حتى من
اليمن ، ولا تقل : معافري - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(١) انظر جمهرة الانساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

هذا باب

النَّسَبُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ

لِاعْلَمَ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى حَرْفَيْنِ فَإِنْ رُدَّ الْحَرْفُ الثَّلَاثُ إِلَيْهِ فِي الْجَمْعِ بِالنَّاءِ ، أَوْ التَّثْنِيَةِ فَالنَّسَبُ تَرُدُّهُ . لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَّسَبِ إِلَى أُخْتٍ : أَخَوِي ؛ لِقَوْلِكَ : أَخَوَاتُ ، وَإِلَى سَنَةٍ : سَنَوِيٌّ فَيَمُنُّ قَالَ : سَنَوَاتُ . وَمَنْ قَالَ : سَاهَتُ ، وَسُنِّيْهَةٌ فِي التَّحْتِمِيرِ قَالَ : سَنَوِيٌّ . وَفِي النَّسَبِ إِلَى أَبٍ : وَأَخٌ : أَبَوِيٌّ ، وَأَخَوِيٌّ ؛ لِقَوْلِكَ : أَبْوَانُ ، وَأَخْوَانُ . وَكَذَلِكَ هَذَا الْجَمْعُ لَا يَكُونُ غَيْرَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَإِنْ لَمْ تَرُدَّ الْحَرْفَ الثَّلَاثَ فِي تَثْنِيَةٍ ، وَلَا جَمْعَ بِالنَّاءِ فَانْتِ فِي النَّسَبِ مُخَيَّرٌ : إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَرُدَّهُ (١) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَّسَبِ إِلَى دَمٍ : دَمِيٌّ ، وَدَمَوِيٌّ ، وَفِي النَّسَبِ إِلَى يَدٍ : يَدِيٌّ ، وَيَدَوِيٌّ فِي قَوْلِ سَيْبَوِيَّةِ ، فَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيَقُولُ : يَدِيٌّ ، وَيَدِيٌّ ، وَيَقُولُ : أَصْلُ (يَدٍ) فَعْلٌ ، فَإِنْ رَدَدْتَ مَا ذَهَبَ رَجَعْتَ بِالْحَرْفِ إِلَى أَصْلِهِ . فَهَذَا قَوْلُهُ فِي كُلِّ هَذَا .

(١) فِي سَيْبَوِيَّةِ ج ٢ ص ٧٩ « بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ »

أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ ذَهَبَتْ لَامُهُ ، وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَثْنِيَتِهِ إِلَى الْأَصْلِ وَلَا فِي الْجَمْعِ بِالنَّاءِ كَانَ أَصْلُهُ فَعْلٌ أَوْ فَعْلٌ أَوْ فَعْلٌ فَانْكَ فِيهِ بِالْخِيَارِ : أَنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ عَلَى بِنَائِهِ قَبْلَ أَنْ تُضَيِّفَ إِلَيْهِ ، وَأَنْ شِئْتَ غَيَّرْتَهُ ، فَرَدَدْتَ إِلَيْهِ مَا حَذَفَ مِنْهُ ٠٠ »

وَقَالَ فِي ص ٨٠ (بَابُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ إِلَّا الرَّدُّ)

وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَبٍ : أَبَوِيٌّ وَفِي أَخٍ : أَخَوِيٌّ وَفِي حَمٍ : حَمَوِيٌّ .

وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَرُدَّ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ الَّتِي ذَهَبَتْ لَامَاتُهُنَّ إِلَى الْأَصْلِ مَا لَا يَخْرُجُ أَصْلُهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَلَا فِي الْجَمْعِ بِالنَّاءِ ، فَلَمَّا أَخْرَجْتَ التَّثْنِيَةَ الْأَصْلَ لَزِمَ الْإِضَافَةَ أَنْ تَخْرُجَ الْأَصْلُ ، إِذْ كَانَتْ تَقْوَى عَلَى الرَّدِّ فَيَمَّا لَا يَخْرُجُ لَامُهُ فِي تَثْنِيَتِهِ وَلَا فِي جَمْعِهِ بِالنَّاءِ ، فَإِنْ رَدَّ فِي الْأَضْعَفِ فِي شَيْءٍ كَانَ فِي الْأَقْوَى أَرْدُ .

وَاعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : هَذَا هَنُوكٌ ٠٠ وَيَقُولُ هَنُوانٌ ٠٠ »

فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ١٦٣ « فَإِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ رَدَّ فِي الْإِضَافَةِ وَجِبَ رَدُّهُ فِي

التَّثْنِيَةِ أَيْضًا وَهُوَ أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ وَهَنْ لَا غَيْرَ » . وَانظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ج ٢ ص ٦٣ .

وسيبويه وأصحابه يقولون: رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجهد الاسم ؛ فلا يُحذف ما كان يلزمه قبل الرد^(١) .

وسيبويه يزعم أن (دما) (فعل) في الأضلي ، وهذا خطأ ؛ لأنك تقول : دمي يذمي فهو دم .
فمصدر هذا لا يكون إلا (فعل) ؛ كما تقول : فرق يفرق ، والمصدر الفرق ، والاسم فرقة ، وكذلك الحذر ، والبطر ، وجميع هذا الباب .

ومن الدليل أنه (فعل) أن الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل) (٢) قال :

* جَرَى الدِّمْيَانِ بِالخَيْرِ اليَقِينِ (٣) *

فأما (يد) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك ؛ لأنَّ جمعها أيد (وأفعل) إنما هو جمع (فعل) ؛
نحو : أكلب ، وأفلس ، وأفرخ .

و (غد) (فعل) ؛ لأنَّ أصله غذو (٤) .

وحقُّ هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط . إلا أن تثبت الحركة ؛ لأنَّ الحركة زيادة ؛ فلا تثبت إلا بحجة ؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الردَّ ردَّ على الإسكان فقال :

* إِنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا (٥) *

وقال الشاعر :

وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلها بها يومَ حلُّوها وغدواً بلاقع (٦)

/ وإنما كانت الإضافة رادةً ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم ترده تثنية ولا جمع ؛

(١) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦ : « وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف ، وفتحت الدال ، وأبدلت من الياء واوا ، فقلت : يدري . هذا قول الخليل وسيبويه في النسب إلى هذا الضرب .

وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول : يدي . وفي غد : غدوى وفي

حر : حرعى . والخليل وسيبويه يقولان : غدوى وحرعى .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثاني ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٩

لأن الإضافة أرد ؛ وذلك أنها مُعَيَّرَةٌ أواخر الأسماء لا محالة ؛ لأن الإعراب عليها يَقَعُ ، ولأنه يلزمها الحذف من قولك : أَسِيدِي ، وَأَمَوِي ، وَحَنَفِي ، ونحو ذلك .

والتغيير في مثل بَصْرِي وما ذكرنا يَدُلُّ على ما بعده ؛ فلذلك كنت راداً في الإضافة ما يرجع في تشنية أو جمع بالتاء لا محالة ، ومخيراً فيما لم يرجع في تشنية ولا جمع .

* * *

واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا بد من الرد ؛ لأنك لما حذفت ما ليس منه لزمك أن ترد ما هو منه ؛ إذ كنت قد ترد فيما لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنه له في الحقيقة . وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابني إذا أتبع اللفظ ، فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت : بنوي (١) .

ولا تقول في أخت إلا أخوي ؛ لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب ؛ لأنها تلك في الحقيقة . وذلك قولك في طلحة : طلحي ، وفي عمرة : عمري ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أخوي ، وكذلك بنت : بنوي (٢) ؛ لأن التاء تذهب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨١ « باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .
فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف ،
وان شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له في الأصل .
وذلك ابن واسم واست واثنان واثنتان وابنة .
فإذا تركته على حاله قلت : اسمي واستي وابني واثني في اثنتين واثنتين .
وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله . وان شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ، ورددته إلى أصله ، فقلت سموي وسنوي وستهي ... » .
وقال في ص ٨٢ « وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابنم فقال : ان شئت حذفت الزوائد فقلت : بنوي . كأنك أضفت إلى ابن ، وان شئت تركته على حاله ، فقلت : ابني ، كما قلت : ابني واستي .

واعلم أنك إذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لأنه عوض وانما هي معاينة . . . » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وأما (بنت) فانك تقول : بنوي من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لانهم شبهوها بهاء التأنيث ، فلما حذفوا ، وكانت زيادة في الاسم كتاء سنينة وتاء عفريت ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء ، يدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن ، فان قلت : بني جائز . . . »

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيَّ قال في مؤنثه : بَنَوِيَّ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنسب إلى مذكَّره . تقول في النسب إلى ضارب : ضاربي ،

وكذلك هو إلى ضاربة .

وقال في ص ٨١ « وإذا أضفت إلى أخت ، قلت : أخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ . وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس » .

هذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه
مَوْضِعُ الْفَاءِ

وذلك قولك : عِدَّة ، وَزِنَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ وَعْدَةٌ ، وَوَزْنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَعَدْتُ ، وَوَزَنْتُ ،
وَكذلك رِثَةٌ مِنْ قَوْلِكَ : وَرِثْتَهُ رِثَةً ، وَجِدَّةٌ .

وكلُّ مصدرٍ على (فِعْلَةٌ) مِمَّا فَاوَهُ وَآوَ فَهَذِهِ سَبِيلُهُ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي حَذْفِ هَذِهِ الْوَائِي فِي مَوْضِعِهِ (١)
فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِبَعْدِهِ مِنْ يَاءِ النَّسَبِ . تَقُولُ : عِدِيٌّ ، وَزِنِيٌّ (٢) .
فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ فَلَا بَدَأَ مِنَ الرَّدِّ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفُ لَيْنٍ ، وَلَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ
عَلَى ذَلِكَ . فَإِنَّمَا صَلَحَ قَبْلَ النَّسَبِ مِنْ أَجْلِ هَاءِ التَّائِيثِ . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ حَذَفْتَ الْهَاءَ . وَكَانَ
سَبَبِيَّةً يَسُونَ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ : وَشَوِيٌّ عَلَى أَصْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَدَّ لَمْ يَغَيِّرِ الْحَرْفَ عَنْ حَرَكَتِهِ . هَذَا
مَذْهَبُهُ ، وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِنَا حَيْثُ ذَكَرْنَا (يَدَا) وَقَوْلِهِ فِيهَا : / يَدَوِيٌّ فَيَمْنُ رَدٌّ ،
وَعَدَوِيٌّ فِي غَدِّ فَيَمْنُ رَدٌّ .

وَكَانَ أَهْلُ الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهَا : وَشَيْبِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا رَدَدْتَ مَا ذَهَبَ

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ ، والجزء الثاني ص ١٢٩ .

(٢) في سببويه ج ٢ ص ٨٥ « باب الإضافة إلى ما ذهب فَاوَهُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ » . وَذَلِكَ
عِدَّةٌ وَزِنَةٌ .

فَإِذَا أَضَفْتَ قُلْتَ : عِدِيٌّ وَزِنِيٌّ ، وَلَا تَرُدُّهُ الْإِضَافَةُ إِلَى أَصْلِهِ ، لِبَعْدِهَا مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ
لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ لَمْ يَلْزَمْهَا مَا يَلْزَمُ اللَّامَ لَوْ ظَهَرَتْ مِنَ التَّغْيِيرِ ، لَوْ قَوَّعَ الْيَاءُ عَلَيْهَا ، وَلَا تَقُولُ :
عَدَوِيٌّ فَتَلْحَقُ بَعْدَ اللَّامِ شَيْئًا لَيْسَ مِنَ الْحَرْفِ

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ؛ كما تقول في النسب إلى ظبي : ظبي^(١) .
وقد مضى ذِكرُ القولين في موضعه^(٢)

واعلم أنه من ردّ في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في تثنية ولا جمع بالتاء نحو :
دموى ، ويدوي فإنه لا يرُدّ في عدة ؛ لأنّ الذهاب منه ليس مما تغييره الإضافة .
وكذلك ما ذهب منه موضع العين فغير مردود ، نحو : (مُدّ) لو سميت بها رجلا لم تقل :
مُنْدَى ولكن مُدَيّ فاعلم .
فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يرُدّ لها ما كان على حرفين إلا موضع اللام ؛ لأنها لا تُغيّر
غير اللام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « وتقول في الإضافة الى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم
تسكن الميم اذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وانما الحقت
الواو ههنا ، كما الحقتها في (عه) حين جعلتها اسما ليشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على
مثال الاسماء في كلام العرب .
وانما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يحدفوا الواو ، كما لم
يحدفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها . . فانما القوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على
العينات ، وحدفوا الفاء . . . »

قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم تسكن الشين كما
لم تسكن الميم اذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لان الشين انما تحركت بحركة الواو ،
وحذفت الواو ، ولم يجوز أن يبتدأ بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين الى السكون وهذا
قول أبي الحسن الأخفش »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« وأما قوله في شية انه اذا رد الواو اليها أسكن الشين ، فتحريك الشين أولى من تحريك
الدال في يد ، لاننا انما حركنا في يد اذا قلنا : يدوي تعويضا من حركة الاعراب التي كانت في
الدال ، وحركة الاعراب ليست بلازمة على كل حال انما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف .
وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم أولى ، وليس كونها في الأصل
لواو بمانع لان يعوض منها اذا لزم الشين وجبت لها بعلة من العلل . .
ولما لم يكن تركنا الاعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب الى يد لم يكن
رد حركة الواو اليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض . »

انظر الانتصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٣٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زِيدِي ، فكسرت الدال من أجل الياء ، ولم تُقَرَّها على الإعراب ؛ لأنَّ الإعراب في الياء ، ولا يكون في اسم إعرابان .
فأما قوله :

هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِيِ أَشَدُّ رِجَامٍ (١)

فإنَّما (فم) أصله : فَوْه ؛ لأنَّه من تَفَوَّهت بكذا ، وجمعه أفواه على / الأَصْل ، فإذا قلت : هذا فُو زيد ، فقد حذف موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن تشبث في الإضافة ؛ لأنها تمنعه التنوين .

٣
١٤٣

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنت تقول : رأيت فزيد . ومررت ببنو زيد ، فإن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأنَّ التنوين يُدب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول في الإفراد (فم) فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنَّهما من مخرج واحد . وإنَّما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأنَّ الواو من الشفة . ثمَّ تَهَوَّى إلى الفم ؛ لما فيها من المد واللين ، حتَّى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تَهَوَّى في الفم حتَّى تتصل بالخياشيم ؛ لا فيها من الغنة . والباء لازمة لموضعها .

فأما قوله : (فَمَوِيَّهِمَا) فإنه جعل الواو بدلًا من الهاء اخفائها للين وأنَّ الهاء خفية .
فمن قال (فمان) قال في النسب : فَمِيٌّ . وفَدَوِيٌّ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٨٣ على أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره في ص ٢٠٢ .

نفثا : ألقيا على لساني ، من : نفث الله الشيء في القلب : ألقاه .

وروى في الديوان تفللا ، وألف الاثنين لابليس وابنه .

وأزاد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله في الكلب .

الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أى : رماه .

وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجملة الهاجى كالكلب النابح .

والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائبًا الى الله عز وجل مما فرط من من مهاجراته الناس وقذف المحصنات ، وذم ابليس لاغوائه اياه في شبابه .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٣ ص ٣٤٦ وشواهد الشافية ص ١١٥ ،

شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافى

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا حموى (١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبهه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والاضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله اذا اُضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد الى (دم) اللام رد الى (فم) العين فجعلها مكان اللام . . .

وقالوا : فموان فانما ترد في الاضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم ، كما تنى به الا أن الاضافة أقوى على الرد .

فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : فموى ، وان شاء قال : فمى ، ومن قال : فموان قال : فموى على كل حال . .

هذا باب

النسبة إلى التثنية والجمع

٣
١٤٤

اعلم أنك إذا نسبت إلى مثني حذفت منه الألف / والنون، وحذفتها لأمرين .
أحدهما : أنهما زيदा معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء (١) .
والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياؤها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم
رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان .
فإن أضفت إلى جمع مذكر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مُسْلِمِيّ ،
وإلى رَجُلَيْنِ : رَجُلِيّ ؛ كما يُنسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين
الواحد المسمّى بجماعة (٢) .
وتقول في النسب إلى مسلمات : مُسْلِمِيّ ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذفت الألف والنون ؛
والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التثنية إذا قلت في طَلْحَةٍ : طَلْحِيّ (٣) .

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتي في ص ٢٩٤ وأشار إلى ذلك في الجزء الأول ص ٦٤ ، ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »
وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فأضفت
إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان
وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف أعراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهما
زيدتا معا ، ولا تثبتان الا معا وذلك قولك : رجل ومسلمي ٠٠٠ »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الاضافة الى كل اسم لحقته التاء للجمع »
وذلك مسلمات وتمرث ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت إليه قلت :
مسلمتي وتمرثي ، وتحذف ، كما حذفت الياء ، وصارت كالياء في الاضافة ٠٠٠ »

هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة

لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّابٌ ، ولصاحب العِطْر : عَطَّارٌ ، ولصاحب البَزِّ : بَزَّازٌ .

وإنما أَضُلُّ هذا لتكرير الفعل كقولك / : هذا رجل ضَرَّابٌ ، ورجل قَتَّالٌ ، أى : يكثر هذا منه ، وكذلك خِيَّاطٌ ، فلَمَّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصَّنْفِ فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه فِعْلٌ ؛ نحو : بَزَّازٌ ، وعَطَّارٌ

فإن كان ذا شَيْءٍ ، أى : صاحب شَيْءٍ بُنى على (فاعِلٍ) ؛ كما بُنى الأوَّل على (فَعَّالٍ) (١) ، فقلت :

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩٠ « باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعلته صاحب شىء يزاوله او ذا شىء . »

أما ما يكون صاحب شىء يعالجه فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لصاحب الثياب : ثواب ولصاحب العاج : عواج ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جمال . ولصاحب الحمر التى يعمل عليها : حمار .

وللذى يعالج الصرف : صراف ، وذا أكثر من أن يحصى . .
وأما ما يكون ذا شىء ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى الدرع : دارع ، ولذى النبيل : نابيل ، ولذى النشاب : ناشب ، ولذى التمر : تامر ، ولذى اللبن : لابن . »

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :
« وليس فى كل شىء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دقاق . »

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :
« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : برار حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره . »

ورد ابن ولاد المبرد بقوله :
« قال أحمد : ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك أنه رد دعوى

رجل فارس ، أئ : صاحب فرس ، ورجل دارع ، ونايل ، وناشب ، أئ : هذا آله . قال الشاعر :

وَعَرَّرْتَنِي ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ (١)

فأما قوله :

وليس بذي رُمحٍ فيطعُنني بهِ وليس بذي سيفٍ وليس بِنَبالٍ (٢)

فإنه كان حقّه أن يقول : وليس بنايل ، ولكنّه كثر ذلك منه ومعه .

* * *

بدعوى ، لان سيبويه قال : لا يقال هذا . كانه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يأت بحجة ، وادعى ذلك في زمن لا ترتضى لغته ، ولا يحتج بقوله ، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه .
فالنفس الى الدعوى الأولى أسكن ، وبها أوثق . لا سيما اذا أضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد : ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متبوع القول نسب بانع البر فيقول :
برار ولو سمعته في هذا الوقت لما كان سماعه حجة ..

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى عن عالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .
وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكحة : فكاه . وهذا مستعمل في أكثر الأمصار التي شأهدناها ، وليس ذلك بحجة

الانتصار ص ٣٥١ - ٢٥٢ .

(١) البيت للحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر وكان الزبرقان ضمن له ان يحسن جواره ، فحفته امرأة الزبرقان في غيبته ، فتحول عنه الى بنى أنفا الناقة . والمعنى : أنك وعدتني بأن توسع على اللب واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايتي ، فلم أجد ذلك كما وصفت .
وروى أن الأصمعي صحفه فأنشد . . لا تنى بالصيف تامر .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٨٢ والاقطصاب ص ٣٧٣ وشرح أدب الكاتب للجسواليقي ص ٢٧٢ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .
واقصيدة في ديوان الحطيئة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذي النبل ، والكثير فيه نابل .
يريد أنه ليس من أهل السلاح في الحرب ، فلا أبالي وعيده .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .
انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح سقط الزند ص ١٦٤ .

واعلم أنَّ قولهم : (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) (١) ، ورجل طاعِمٌ كاسٍ (٢) . إنما هو على ذا . معناه :
عيشة فيها رضا ، ورجل له طعام وكسوة .
وكذلك هم ناصِبٌ . إنما هو : فيه نَصَبٌ .

* * *

وكذلك كلُّ مؤنَّثٍ نعت بغير هاءٍ ؛ نحو : طامِثٌ (٣) ، وحائِضٌ ، ومُثْتَمٌ ، وطالِقٌ .

فما كان من هذا مبنياً على فِعْلٍ فهو كقولك : ضربتُ / فهي ضاربة ، وجلستُ فهي جالسة .
قال الله - عزَّ وجلَّ - : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْكُلُ كُلُّ مِرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) ، لأنَّه جاءَ مبنياً على
(أَرْضَعَتْ) .

(١) في عيشة راضية ، آيتان . الحاقة : ٢١ - القارعة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠
(٢) يشير الى قول الحطيئة :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

على أن الكاسي يراد منه المكسو . وفي اللسان : أن كسى تكون بمعنى اكتسى ، فعلى هذا
لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللازم .
قال ابن بري : يقال : كسى يكسى ضد عرى يعرى . قال سعيد الشيباني :

وَأَنْ يَعْزِينَ إِنْ كَبِيَ الْجَوَارِي فتنبو العين عن كرمٍ عجافٍ

(٣) الطامث : الحائض فعله كنصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

* * *

ذكر ابن سيده في المخصص كثيراً من الفاظ النسب التي جاءت على (فاعل) والتي جاءت
على (فعال) أذكر طرفاً منها :

أرسته لحا باصراً . المخصص ج ١ ص ١١٤ - الاقتضاب ص ١١٩ - اصلاح المنطق
ص ٣٦٢ .

- نسي فؤادي به فاتنيا . المخصص ج ٤ ص ٦٢ .
- رجل ناعل ٤ : ١١١ شاحم ٥ : ٤ . مكان غاسل ٥ : ١٤ .
- رجل لاء ولال : صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .
- قطن حليج : محلوج وصانعه الحلاج ٤ : ٧٠ .
- رجل نجاد : الذي يعالج الفرش والوسائد بحشوها ويخيطها ٤ : ٧٥ .
- لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الرؤوس ٤ : ١٤٣ .
- شحام : يبيع الشحم ٥ : ٤ . الخباز ٥ : ٦ .
- قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .
- معاز . بقار . فيال . فهاد . ٧ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .
- الكلاب : الذي يعلم الكلاب . الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .
- رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .
- السفان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فعلٍ فعلي معنى النسب الذي ذكرت لك . وذلك أنك تريد : لها حَيْضٌ ،
ومعها طلاق . وتأويلُهُ : هي ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى
الفصل فليس بشيء^(١) ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقِر ، وناقَة ضامر ، وبكر ضامر .

= الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانية ١٠ : ٥٨ .
الخشب : بائع الخشب . الحنط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .
الخلال : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج . انخواس : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ١٠٦ ، ٨٦ .
الطساس : بائع الطسوس وحرفته الطساسة ١٢ : ٢٥ .
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، آلاء : يبيع الآلية ١٢ : ٣٦٢ .
رجل تمار . لبان . سمان . فكاه ١٢ : ٢٦٢ .
الطحان وحرفته الطحانة : الذي يلي الطحين ١٣ : ٥٠ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .
وذلك قولك : امرأة حائض ؛ وهذه طامث ، كما قالوا : ناقَة ضامر . يوصف به المؤنث
وهو مذكر .

فانما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء ، وانشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا
شيء حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .
فزعم الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع
لم يخرج على فعل ، وكأنه قال : درعى .
فانما أراد ذات حيض ، ولم يجيء على الفعل .
وكذلك قوله : مرضع - اذا أردت ذات رضاع - ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع .
فان أراد ذلك قال : مرضعة .

وتقول : هي حائضة غدا . لا يكون الا ذلك ؛ لأنك انما أجريتها على الفعل ، على هي
تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل « .
وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « اما ما كان من المذكر نعتا لمؤنث فهو قولك :
امرأة طالق ، وبكر ضامر ؛ وامرأة متئم : اذا جاءت بائنتين ، وكذلك طبية مطفل ومشدن ومتمل
وامرأة مرضع . . . وانما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجازه النسب . . . فان كان
شيء من هذا انذى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن الا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله ، وذلك
قولك : أشدنت الطبية فهي مشدنة ، وأثلت فهي متلية ، وطلقت المرأة فهي طالقة . من ذلك
قول الله عز وجل : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) لأنه جاء على الفعل لذكرك أرضعت
وعلى ذلك قال الاعشى :

يا جارتي بيني فإنك طالقة كذاك أمور الناس غادر وطارقه

وقال الخليل في قول الله تعالى : (السماء منفطر به) قال : هو كقورك للدجاجة : معضل .

المعضل : التي قد نشبت بيضتها في جوفها . . . الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .

انظر تفصيل الخلاف في ذلك في الانصاف ص ٤٥٢ - ٤٥٨ .

وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعيش ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١ والمخصص

ج ١٦ ص ١٢٠ - ١٢١

وكذلك امرأة قَتول ، ورجل قَتول (١) ، وامرأة مِعْطَار ، ورجل مِعْطَار فهذا على ما وصفت لك .
فأمّا قولهم : بغير عاضِه (٢) ، وبغير حامِض فهو على هذا إنّما معناه : أنّه معتاد لأكل
الحمض (٣) ولأكل العِضاه . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بابه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفيين أبو بكر بن الانباري في كتابه (المذكر
والمؤنث) فقال :

« قال سيويوه في قولهم : امرأة حائض وطالق وطامث : هي نعوت مذكرة وصف بهن
الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون الا لمذكر ، كقولهم : رجل نكحة ، وكان يذهب الى أنهم
ذكروا هذه النعوت ، لأنها نعت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص
حائض . . . واذا قالوا زيد نكحة ؛ فهو في معنى : زيد نسمة نكحة . هذه ترجمة محمد بن
يزيد البصرى .

قال ابو بكر : وهذا كله عندي خطأ ، لأننا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص
حائض ، وشيء حائض - للزمنا ان نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص
قائم ، وجمل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .

قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء ان يقول : هذه امرأة جالس ، ولا يقول :
هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه ان يقول : الحائض يحيض على معنى : الشخص
يحيض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهبا .

وقال الاخفش وغيره من البصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضا ؛
لأنهم ارادوا : هند ذات حيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو أردت
هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التانيث ؛ كما تدخلها في قائمة وقاعدة . . . وهذا القول عندي
غلط لأنه يلزم قائله ان يقولوا : هند قائم ، وجمل امرأة جالس على معنى : هي ذات قيام
وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان . . . ومما يدل على صحة
قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امرأة قاعدة بالهاء ، اذا ارادوا
الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا النعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛
ويقولون : امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض ، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت ، لانه لا حظ
للرجال فيه . . . » وانظر ص ٤٦ - ٥٠ .

(١) فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العِضاه من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : اعظم الشجر .

الواحد : عِضاهة ، وعِضهة وعِضفة ، وعِضفة وينسب اليها ، فيقال : بغير عِضهى :

للذى يرعاها ، وبغير عِضاهى ، ويقال : ناقة عِضاهة ، وعِضاهه ، ترعى العِضاه .

(٣) الحمض : ما ملح ، وامر من النبات وهي كفاكهة الابل .

هذا باب

المحذوف والمزید فيه

وتفسير ما أوجب ذلك فيهما

فمن المحذوف ما يكون حذفه قياسا ؛ لأنَّ العلة جارية فيه وذلك ما كان من باب وعد ، ووزن ، وقد مضى قولنا في ذلك (١) .

* * *

ومن ذلك / ما كان آخره ألفا أو ياءً أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُذهب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حذف الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحرِّكا حذفت الحركة ، وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف ، وبقي ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يَغزُ . ولم يخشَ . ولم يَرْمِ ؛ فإذا وصلت قلت : لم يخشَ يا فتى . ولم يرمِ يا فتى . ولم يَغزُ يا فتى . تدعُ الحركة على ما كانت عليه ، لأنَّك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيل ؛ كما أنَّك لما حذفت الحركة من يضرب ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيل ، فبقي كهيئته . فما كان من حذف لعلَّة تشمله فذلك جامع لبابه (٢) .

* * *

ومن المحذوف ما يُحذف استخفافا من الشيء ؛ لأنَّه لا يكون أضلا في بابيه ، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرها الحذف ، أو مضارعا لها .

(١) الجزء الاول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثاني ص ١٢٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر اذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو في الرفع ساكن الآخر . تقول : هو يرمى ، ويغزو ؛ ويخشى ، .

فمن ذلك قولهم : لم أبَلْ ، ولم يَكْ ، ولا أذر (١) .

أما قولهم : (لم يَكْ) فإنَّ الحذفَ (لم يَكُنْ) وهو الوجهُ ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو
لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : لم أقلْ ، ولم أبعْ .

فأما من قال : لم أكُ فإنه لما رأى/ النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بأنَّها ؛
تُدغمُ فيهما ، وتزادُ حيثُ تزدان ، فتكون للصرْف ، كما تكونان للإعراب ، وتُبدلُ الألفُ منهما ،
كما تُبدلُ منها في قولك : اضربا ، إذا أردت النون الخفيفة ، وفي قولك : رأيت زيدا ، وتحلُّ
محلَّ الواو في قولك : بهرائي ، وصنعائي ، وتحذفُ النونُ الخفيفة ؛ كما تُحذفُ الياءُ والواو
لالتقاء الساكنين .

وكانت تكون الأضلَّ فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد؟ فتقول : قد كان ذلك .
وتقول : يقوم زيد ، فتقول : يكونُ . فكانت العبارة دُونَ غيرها من الأفعال . فقد بانَّت بعلة
ليست في غيرها من أنها عبارة وترجمة ، فحذفت لسكونها استخفافا ، فإن تحركت النون
لم يَجز حذفُها . تقول : لم يكُ زيد منطلقا ، ولا تقول : لم يكُ الرجل ؛ لأنَّها تتحرك هاهنا لالتقاء
الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل (٢) .

* * *

وأما (لم أبَلْ) فإنه كثر في كلامهم ، وكان الأضلُّ في كلِّ مطرَح ، وكان يقول في الوقف :
لم أبال ، فيلتقي ساكنان : الألفُ . واللامُ ، فحذفت الألفُ لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه
الحروف . ولولا كثرته لم يُحذف ؛ لأنه يلتقي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه جـ ١ ص ٨ « فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أذر ، واشبيهاه
ذلك كثيرة » .

وقال في ص ٣١٠ : « الا ترى انك تقول : لم أك ، ولا تقول : لم أق اذا أردت أقل .
وتقول : لا أذر ، كما تقول : هذا قاض .

وتقول : لم أبل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .

فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره ،
وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النون من مضارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المضارع مجزوما بالسكون لم يتصل به ضمير نصب .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشرح الانفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإن لم تَكُ المرأةُ أبدتُ وسامةً فقد أبدتِ المرأةُ جبهةً ضيغمُ

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الاول ص ٢١٩

/ومنهم من يقول: لم أبليه؛ فيحذف الألف؛ لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف.
فأما قولهم:

وَبِهَا فِدَاءٌ لَكَ يَافِضَالَهُ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تَهَالَةَ (١)

فإنه حرك اللام للالتقاء الساكنين؛ لأنه قد علم أنه لا بُدَّ من حذف، أو تحريك، فكان الباب هاهنا الحذف، فيقول: لا تهأل، ولكن للقافية حرك؛ لأن الحد لا تهأل، فتسكن اللام للجزم، ثم تحذف الألف للالتقاء الساكنين. فهذا حرك اللام من أجل القافية حركة اعتلال، وحركها

(١) في كتاب شرح الأبيات المشككة الاعراب ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ :

رواه : نفسى فداء لك يافضاله . . ثم قال :

« فداء مصدر فديته فداء ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام تجعل نفسى ابتداء وفداء خبره .
وأما من كسر فداء فانه أراد الأمر (يريد اسم فعل أمر) ، ولحق التنوين بعد الكسر علما
على التنكير يريد : اقد فداء ، ولو كسر بلا تنوين لقصد المعرفة كانه قال : اقد الفداء .

أجره الرمح ، يريد : اطعنه في فيه ، لأن الاجراء : الطعن في الفم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس (تهله) بسكون اللام للجزم ، وحذف الألف قبلها للالتقاء الساكنين ، فأثبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :
أما أن يكون أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها .

وأما أن يكون حرك اللام للالتقاء الساكنين هي والألف ، ولم يحذف الألف ، لأنه جعل التحريك بدلا من حذفها ، واستحب الفتحة اتباعا للألف ، وهذا قول كثير من النحويين ؛ وكلاهما جيد والوجه الأول اشبه «

وفى المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد الفدى يمد يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قصره كتبه بالياء . . . وقال آخر فى مده .

مهلا فداء لك يافضاله أجره الرمح ولا تهاله

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره « .

وأنشده أبو الفتح فى كتابه : التمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٤ ، ٦١ شاهدا على بناء فداء على الكسر ، وأنشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر . الهاء فى تهاله للسكت - هالنى الأمر يهولنى هولا : أفرغنى .

وذكره اللسان فى (هول ، فدى ، ويه) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣ ، والاشتقاق ص ٢٣١ ، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر شرح الفضليات للانبارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسالت الخليل عن قوله: فداء لك ؛ فقال : بمنزلة أمس ، لأنها كثرت فى كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثر استعمالهم اياه ، وشبهوه بأمس ، ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان يشبهوا الشئ بالشئ وان كان ليس مثله فى جميع الأشياء »

بالفتح ؛ لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهي الألف ؛ كما تقول : عَضُّ (١) يا فتى ، وانطلقَ (٢) يا فتى فيمن أسكن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

وقولهم : (لا أذر) ردئ . وإنما كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياس سبباً ، وكلّلاً ، ونحوهما . وقد مضى القول في هذا مفسراً في موضع الوقف (٣) .

فأما ما يُزادُ في مثل قولهم : أمهات وهي في الأفراد : أمٌ ، وكذلك قولهم : يا أمّتي ، ويا أبت [في النداء] (٤) فإنّ الهاء في يا أمّتي ، ويا أبت بدل من ياء الإضافة ؛ لأنّه من قال : يا أبا لا تفعل ، ويا أمّي لا تفعل ، لم يقل : يا أمٌ ، ويا أب ، ولكن يقول : يا أبة لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلا من الياء ، ويُلبّسها الكسر ؛ لتدلّ على الياء ؛ لأنّ هاء التانيث لا تكون ساكنة ؛ لأنّها كاسم ضمّ إلى اسم .

فأما (أمهات) فالهاء زائدة ؛ لأنها من حروف الزوائد (٥) . تُزادُ لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أمّات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يُستعمل (أمهات) في الإنس ، و(أمّات) في البهائم . فكانها زيدت للفرق ، ولو وضع كل واحد في موضع الأخرى لجاز . ولكن الوجه ما ذكرت لك .

والآخر إنّما يجوز في شعر . تردّه إلى الأصل فتقول : كل واحد منهما أمٌ (٦) .
فما جاز من زيادة في هذا أو حمل على الأصل فهو في الآخر جائز .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٤ - ١٨٥
(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبهه (طلق) بكتف في لغة تميم فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثاني بالفتحة . وانظر شرح الرضى للشافية ج ٢ ص ٢٣٨ .
(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف في المقتضب . وفي الكلمتين الوقف بالتضعيف .
(٤) تصحيح السيرافي .

(٥) انظر الجزء الأول ص ٦٠ وما نسب إلى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .
(٦) استعمل (أمّات) في الإنسان مروان بن الحكم في قوله :

إذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الوجوهَ
فرجّت الظلامَ بأماماتِكا

شواهد الشافية ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ ، وَفَعَالِيهِ عَقَّارٍ مَثْنَى أَمَهَاتِ الرَّبَاعِ (١)
واعلم أن (لا أدري) ، و(لم يكن) ، و(لم أبال) يافتى الوجه ، والحد والاختيار : الإتمام ؛
وإنما ذكرنا الحذف لما فيه من العلل .

فأما باب عدة وزنة ، فحذف ذلك الحد والقياس .

* * *

والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أن ينقص منها/ شيء إلا ما كانت لامه ياءً أو واوا ؛
لأنها تعتل ، أو تكون من المضاعف ، فتُحذف للاستثقال ، أو يكون خفيًا ، فيُحذف لخفائه .
وحرف الخفاء هو الهاء .

فأما ما حُذِفَتْ منه الياءُ والواو فنحو : (يد) ، وأصله : يدى . والمحذوف ياء . يَدُكَ
على ذلك قولهم : يديت إليه يدا . وتقول في الجمع : أيدي .
وكذلك (دم) من دميت .

فأما ما حُذِفَتْ الهاءُ منه (فشفة) ؛ لأنها من شافهت . وكذلك (سنة) فيمن قال سُنَيْهَةٌ ،
وسانته ، ومن قال : سُنِيَّةٌ جعل المحذوف واوا من قولك : سنوات . فاعتبر هذا بهذا الضرب .
فإن قلت : (مُد) قد حذفت النون منه (٢) ؛ فإنما ذلك لمضارعتها حروف اللين ، وقد ذكرنا
دخولها في مداخلهن ، وبيناه تبيينًا واضحًا ، وذكرنا حروف الزوائد ، ومواقع زيادتهن ، وبيناه
تبيينًا يُغْنِي عن إعادته (٣) .

(١) قوال معروف وفعاله ٠٠ عقار : الأوصاف الثلاثة بالجر على الوصفية لسيد أو فارس في
البيت قلبه . وضبطت في أصل المقتضب بالرفع على قطع النعت .
والرباع بالكسر : جمع ربع يضم ففتح وهو ما ينتج في أول نتاج الأبل ، وخض أمهات
الرباع ، لأنها أصبر الأبل .
ومثنى : أى واحدة بعد أخرى .

والبيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة في المفضليات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها
للانباري ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .
والخزانه جـ ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافية ص ٣٠٨ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧
(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٦-٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) في الجزء الأول
ص ٢٣٢ والجزء الثاني ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٣

وعن المحذوف من (دم) في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧ والثالث ١٥٣
وعن المحذوف من (شفة) في الجزء الثاني ص ٢٤١
وعن المحذوف من (سنة) في الجزء الثاني ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

هذا باب

ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

اعلم أنَّ حَقَّ الأَسْمَاءِ أَنْ تُعَرَّبَ جُمَعٌ وتُصَرَّفَ . فما امتنع منها / من الصَّرْفِ فلمضارعته الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرْفَ إِنَّمَا هو التَّنْوِينُ ، والأَفْعَالُ لاتنوين فيها ولا خَفْضَ . فمن ثَمَّ لا يُخَفِّضُ ما لا ينصرف إِلَّا أَنْ تُضَيِّفَهُ أو تُدْخِلَ عَلَيْهِ أَلْفًا ولامًا ، فتُذْهِبُ بِذَلِكَ عَنْهُ شَبَهَ الأَفْعَالِ ، فتردُّه إلى أَصْلِهِ ؛ لأنَّ الَّذِي كان يُوجِبُ فِيهِ تَرْكَ الصَّرْفِ قد زال (١) .

وكلُّ ما لا يُعَرَّبُ من الأَسْمَاءِ فمضارعٌ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّه لا إعرابَ فيها .

وسنذكر من هذه الأَسْمَاءِ جُمْلَةً تدلُّ على جَمِيعِها . ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأنَّنا قد أَحْكَمْنَا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو اضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور ، كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ، لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .

وصريح كلام المبرد هنا يفيد أن المنوع من الصرف معرب في كل أحواله ، لأنه أشبه الفعل ، فمنع انصرف ، ولم يشبه الحرف فيبنى .

ويشهد لذلك أيضا قوله : لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه في حالة الجر لقباً من ألقاب الاعراب . والمبرد كما تقدم في أول كتابه يمنع من أن تطلق ألقاب الاعراب على ألقاب البناء والعكس أيضا .

والرضي وابن يعيش ينسبان إلى المبرد القول بأن ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح .

في شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح ، لخفته وذلك لأن مشابهته للمبني أي الفعل ضعيفة ، فحذف علامة الاعراب مطنقا ، أي التنوين ، وبني في حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء في حالة الجر ، ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من انجر » .

وقال ابن يعيش ج ١ ص ٥٨ « على أن أبا الحسن وأبا العباس - رحمهما الله - ذهبوا إلى أن غير المنصرف مبني في حالة فتحه إذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأى سيبويه » .

فمن تلك الأسماء: «كَمْ»، و«أَبْن» و«كَيْفَ»، و«مَا»، و«مَتَى»، وهذا، وهؤلاء، وجميع

المبهمة،

ومنها: الذى والذى، ومنها: «حَيْثُ».

واعلم أن الدليل على أن ما ذكرنا أسماء- وقوعها في مواضع الأسماء، وتأديتها ما يؤدّيه سائر الأسماء.

أما (مَنْ) فتكون فاعلة، ومفعولة، وغير ذلك. تقول: جاءني مَنْ في الدار، وضربت مَنْ في الدار، وضربت مَنْ عندك، ومررت بمنْ أكرمك.

وموقعها في الكلام في ثلاثة مواضع:

تكون خبراً فتكون معرفة إذا وُصِلت، ونكرة إذا نِعِيت، وتكون استفهاماً، وجزاء.

وتقول في الاستفهام: مَنْ ضربك؟؛ كما تقول: أزيدُ ضَرْبِكَ؟ وتقول: مَنْ ضربت؟؛

وبمن مررت؟ كما تقول في زيد.

وكذلك الجزاء. تقول: مَنْ يَأْتِكَ تَأْتِيهِ. ف«مَنْ» مرفوعة على تقدير: إن يَأْتِكَ زيدُ تَأْتِيهِ،

وتقول: مَنْ تُعْطِي يُكْرِمُكَ على تقدير: زيدا تُضْرِبُ، وكذلك بمن تَمَرُّرُ أَمْرُهُ به. فهذا قد أَوْصَح

لك أنّها اسم.

فأما ما بُنِيَتْ من أَجْلِهِ، ومُنِعَت الإعراب لمضارعه - فإنها ضارعت في الجزاء (إن) التي هي

حرف الجزاء، وفي الاستفهام تضارع الألف (هَلْ).

فأما في الخَبَرِ فلا يجب أن تُعْرَب، لِعِلَلِ منها:

وقوعها في الاستفهام والجزاء، ومنها أنّها في الخَبَرِ لا تَمُّ إِلَّا بِصِلَةٍ فَإِنَّمَا تَمَامُهَا صِلَتُهَا،

والإعراب بأواخر الأسماء (١).

(١) في أسرار العربية ص ٣٠ «فأما (من) فانها بنيت، لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية

او شرطية او اسما موصولا او نكرة موصوفة .

فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .

وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط .

وان كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني .

وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة .

وتكلم المبرد عن معاني (من) في الجزء الاول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثاني ص ٥٠ ،

ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعتها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضحت لك ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ، حُرِّكَتْ بالفتح للياء التي قبل أواخرها .

٣
١٥٤

فكذلك : (حَيْثُ) / في قول من فتح . فَأَمَّا من ضَمَّ آخرها فَإِنَّمَا أَجْرَاهَا مُجْرَى الْغَايَاتِ ؛ إِذْ كَانَتْ غَايَةً . وتفسير هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله .

وكلُّ مَبْنِيٍّ مُسَكَّنٍ آخِرُهُ إِنْ وُلِيَ حَرْفًا مَتَحَرِّكًا ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَاتَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَصْلِ لِلْإِعْرَابِ ، فَإِنْ سَكَّنَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِ آخِرِهِ ؛ لِثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ . فهذه حالُ المبنيةِ إِلَّا مَا ضَارَعَ مِنْهَا الْمُتَمَكِّنَةُ ، أَوْ جُعِلَ فِي مَوْضِعٍ لَعَلَّةً بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْكِتَابِ (١) وَسُنَّعِيدهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُهُ .

* * *

ومن المبنيات (أَمْسٍ) . تقول : مضى أَمْسٍ بما فيه ، ولقيتكَ أَمْسٍ يا فتى .

وإنَّمَا بُنِيَ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَخُصُّ يَوْمًا بَعِيْنَهُ ، وَقَدْ ضَارَعَ الْحُرُوفُ .

وذلك أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : فَعَلْتَ هَذَا أَمْسٍ يَا فَتَى فَإِنَّمَا تَعْنِي الْيَوْمَ الَّذِي يَلِي يَوْمَكَ ، فَإِذَا انْتَقَلْتَ :

عَنْ يَوْمِكَ انْتَقَلَ اسْمُ (أَمْسٍ) عَنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ ؛ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) الَّتِي لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِيهَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ ، وَتَنْتَقِلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَلَيْسَ حَدُّ الْأَسْمَاءِ إِلَّا لَزُومَ مَا وُضِعَتْ عَلَامَاتُ عَلَيْهِ .

٣
١٥٥

وحيث زيدٌ جالسٌ . فحيث انتقل زيد/ (فحيث) مُنْتَقِلٌ مَعَهُ . فَأَمَّا كَسْرُ آخِرِ (أَمْسٍ) :

فَلِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ : الميم ، والسين (٢) .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٢ ، ٣

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٣ « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع :

ذهب أمس بما فيه ، وما رأيتَه مذ أمس ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل

الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس .

ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع

في النصب والجر . . . »

وفي أسرار العربية ص ٣٢ « وأما (أمس) فانما بنيت ، لأنها تضمنت معنى لام التعريف ،

لأن الأصل في أمس : الأمس ، فلما تضمنت معنى السلام تضمنت معنى الحرف ، فوجب

أن تبني .

وانما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وانما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل في

التحريك لالتقاء الساكنين . . . »

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٣٦٠ .

وإنما كان الحَدُّ الكُسْرُ لما أذكره لك : وهو أَنَّهُ إِذَا كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي تُحْرَكُهُ فِي الْفِعْلِ كَسْرَتَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَتَحْتَهُ لِالتَّبْسِ بِالْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ ، وَلَوْ ضَمَمْتَهُ لِالتَّبْسِ بِالْفِعْلِ الْمَرْفُوعِ ، فَإِذَا كَسْرَتَهُ عُلِمَ أَنَّهُ عَارِضٌ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ لَيْسَ مِنْ إِعْرَابِهِ .

وإن كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي تُحْرَكُهُ فِي اسْمٍ كَسْرَتَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَتَحْتَهُ لِالتَّبْسِ بِالْمَنْصُوبِ غَيْرِ الْمَنْصُوفِ ، وَإِنْ ضَمَمْتِ التَّبْسِ بِالْمَرْفُوعِ غَيْرِ الْمَنْصُوفِ ، فَكَسْرَتَهُ لَثَلًا يَلْتَبِسُ بِالْمَخْفُوضِ ؛ إِذْ كَانَ الْمَخْفُوضُ الْعَرَبُ يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ لَا مَحَالَةَ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْكُسْرُ اللَّازِمَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

* * *

فَأَمَّا الْغَايَاتُ فَمَصْرُوفَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا مَّا تَقْدِيرُهُ الْإِضَافَةُ ؛ [لِأَنَّ الْإِضَافَةَ] (١) تَعْرِفُهَا وَتُحْتَمَقُ أَوْقَاتُهَا ، فَإِذَا حَذَفْتَ مِنْهَا ، وَتَرَكْتَ نِيَّاتُهَا فِيهَا - كَانَتْ مُخَالِفَةً لِلْبَابِ مَعْرِفَةً بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ، فَصَرَفْتَ عَنْ وُجُوهِهَا ، وَكَانَ مَحَلُّهَا مِنَ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا أَوْ خَفْضًا .

فَلَمَّا أُزِيلَتْ عَنْ مَوَاضِعِهَا أُلْزِمَتْ الضَّمُّ ، وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَحْوِيلِهَا ، وَأَنَّ مَوْضِعَهَا مَعْرِفَةٌ (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٤٤ « فَأَمَّا مَا كَانَ غَايَةً ، نَحْوُ : قَبْلَ وَبَعْدَ وَحَيْثُ ، فَانْهَمَ يَحْرُكُونَهُ بِالضَّمَّةِ . وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ حَيْثُ . شَبَّهُوهُ بِأَيْنَ .

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قَبْلَ وَبَعْدَ غَيْرِ مُتَمَكِّنِينَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِمَا مَفْرَدِينَ مَا يَكُونُ فِيهِمَا مُضَافِينَ . لَا تَقُولُ : قَبْلَ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَبْنِيَ عَلَيْهَا كَلَامًا ، وَلَا تَقُولُ : هَذَا قَبْلَ ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا قَبْلَ الْعَتَمَةِ ، فَلَمَّا كَانَتْ لَا تَمَكَّنُ ، وَكَانَتْ تَقَعُ عَلَى كُلِّ حِينٍ شَبَّهَتْ بِالْأَصْوَاتِ » .

يَرِيدُ سَبْيُوِيَه بِقَوْلِهِ : « لَا تَقُولُ : هَذَا قَبْلَ » : أَنَّ الظُّرُوفَ الْمُقَطَّوعَةَ عَنِ الْإِضَافَةِ الْمَبْنِيَةِ لَا تَقَعُ خَبْرًا ، كَمَا لَا تَقَعُ حَالًا وَلَا صِفَةً .

فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣١ « وَأَمَّا قَبْلَ وَبَعْدَ فَانْمَا بِنْيَا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا أَنْ يَسْتَعْمَلَا مُضَافِينَ إِلَى مَا بَعْدَهُمَا ، فَلَمَّا اقْتَطَعَا عَنِ الْإِضَافَةِ - وَالْمُضَافُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - تَنْزِلَا مَنْزِلَةَ بَعْضِ الْكَلِمَةِ ، وَبَعْضُ الْكَلِمَةِ مَبْنِيٌّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) .

وَأَمَّا بِنْيَا عَلَى حَرَكَةٍ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ لَهُ حَالَةٌ إِعْرَابٍ قَبْلَ الْبِنَاءِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْنِيَا عَلَى حَرَكَةٍ تَمَيِّزًا لِهَمَا عَلَى مَا بَنِيَ وَلَيْسَ لَهُ حَالَةٌ إِعْرَابٍ نَحْوَ مَنْ وَكَمْ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا بِنْيَا عَلَى حَرَكَةٍ ، لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَالْقَوْلِ الصَّحِيحِ هُوَ الْأَوَّلُ .

قَانَ قِيلَ : فَلَمْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً ، قِيلَ : لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِنْيَا عَلَى أَوَّلَى الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ تَعْوِيضًا عَنِ الْمَحذُوفِ وَتَقْوِيَةً لِهَمَا .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : إِنَّمَا بَنُوهُمَا عَلَى الضَّمَّةِ ، لِأَنَّ النِّصْبَ وَالْجَرَ يَدْخُلُهُمَا ، نَحْوُ : جَنَّتِ قَيْلِكَ وَمِنْ قَيْلِكَ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَا يَدْخُلُهُمَا الْبِتَّةُ ، فَلَوْ بَنُوهُمَا عَلَى الْفَتْحِ أَوْ الْكُسْرِ لِالتَّبَسُّتِ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ .

وَأَنْظُرْ شَرْحَ انْكَافِيَّةِ ج ٢ ص ٩٥ ، وَابْنَ يَعِيْشَ ج ٤ ص ٨٨ ، أَمَالِي الشُّجْرَى ج ١ ص ٣٢٨ ، ح ٢ ص ٢٦٠ .

وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب/ وذلك قولك : جئت قبلك ، وبعثك ، ومن قبلك
ومن بعثك . وجئت قبلاً وبعثاً : كما تقول أولاً وآخراً .

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبل وبعث ، وجئت من قبل
ومن بعث . قال الله عز وجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (١) وقال : (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ
فِي يُوسُفَ) (٢) .

وقال في الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (٣) و(مَنْ بَعْدَ أَنْ أظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) (٤)
وكذلك جئت من علو ، وصب عليهم من فوق ، ومن تحت يا فتى إذا أردت المعرفة .
وكذلك من دون يا فتى .

* * *

و(حيث) فيمن ضم وهي اللغة الفاشية (٥) . والقراءة المختارة (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
لَا يَعْلَمُونَ) (٦) . فهي غاية ، والذي يُعَرِّفُها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .

وإنما حق هذا وبابه للظروف من الزمان ، و(حيث) ظرف من المكان (٧) . ولكن ظروف الزمان
دلائل على الأفعال ، والأفعال توضح معانيها .

ولو أفردت (حيث) لم يصح معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛
كما تفعل بظروف الزمان ؛ لمضارعتها ، ومشاركتها إياها بالإبهام ؛ فلذلك تقول : قمت حيث

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف : ٨٠

(٣) آل عمران : ١١

(٤) الفتح : ٢٤

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ (وقد قال بعضهم : حيث . شبهوه بأين ،

(٦) الاعراف : ١٨٢

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه
زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفًا ،

قمت ، / وقمت حيثُ زيدُ قائم (١) ؛ كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدُ أميرٌ ، والغاياتُ كُلُّها بمنزلة ما ذكرناه .

* * *

وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعلِ أولى ؛ لأنها إنما بُنيت لما مضى منه ، ولما لم يأت .
تقول : جئت وذهبت ، فيعلمُ أنَّ هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قات : سأجىء وسأذهب ،
علمُ أنه فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنه ثابت لا يزول ، ومرئى
مميز : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالفعلِ : إنما هو مُضَى الليل والنهار . فإذا قلت : هذا يومُ زيد . فمعناه :
الذي فعل فيه ، أو عُرِف فيه ، أو حَدَث له فيه حادث ، أو حَدَث (٢) به .

فإذا قلت : هذا يومُ يخرج زيد ، فقد أضفته إلى هذه الجملة ، فاتصل بالفعل لما فيه من
شبهه ، وأتبعه الفاعل ؛ لأنه لا يخلو منه . وهو معرفة ؛ لأنَّ قولك : هذا يومُ يخرج زيد : هذا
يوم خروج زيد في المعنى ، و (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٣) : هذا يومٌ مَنَعِهِم من النطق . واتصل
بالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ؛ كما يكون ذلك في (إذ) .

* * *

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومما يقبحُ بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده اذا
أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : (اذا) و (حيث) » . تقول : اذا عبد الله تلقاه
فآكرمه ، وحيث زيدا تجده فآكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح ابتداء
الاسم بعدهما اذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد
يجلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله
جالس ، واجلس اذا عبد الله جلس . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « وانما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بنى لما مضى منه
وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ،
والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة ، فالأماكن الى الاناسي
ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ،
ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادى والبحر ، والدهر ليس كذلك ،
والأماكن لها جثة ، وانما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب » .

وفى الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها الا الى مصدر ، أو
جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ، ويوم حليلة هو على
حذف مضاف ، أى يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٥ .
(٣) المرسلات : ٣٥

و (إِذَا) يقع بعدها الفِعْلُ والفاعل ، والابتداء والخبر (١) .

و (إِذَا) لا يقع بعدها إِلَّا الفِعْلُ ، نحو : آتيتك / إذا جاء زيد . وكنت في (إِذَا) تقول :
أتيتك إِذْ زيدٌ أميرٌ ، وأتيتك إِذْ جاء زيد .

فَأَمَّا جَوَازُ الوَجْهَيْنِ فِي (إِذَا) ؛ فَلِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرَ كَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُمَا جَمَلَتَانِ .
فَأَمَّا امْتِنَاعُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرَ مِنْ (إِذَا) فَلِأَنَّ (إِذَا) فِي مَعْنَى الْجَزَاءِ ، وَالْجَزَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا
بِالْفِعْلِ .

أَلَا تَرَاهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ ؛ كَمَا تَحْتَاجُ حُرُوفُ الْجَزَاءِ (٢) .

تقول : إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَعْطِهِ ، وَإِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتِكَ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَكْرَمْتُكَ إِذَا جِئْتَنِي : (فَأَكْرَمْتُكَ) فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي حُرُوفِ
الْجَزَاءِ : أَكْرَمْتُكَ إِنْ جِئْتَنِي .

فَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ فِي مَعْنَى (إِذَا) فَهُوَ مُضَافٌ إِلَى مَا يُضَافُ إِلَيْهِ (إِذَا) مِنَ الْإِبْتِدَاءِ
وَالْخَبَرِ . وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ .

وَمَا كَانَ فِي مَعْنَى (إِذَا) وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَأْتِ فَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الفِعْلِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ . تقول :
جِئْتِكَ يَوْمَ زَيْدٌ أَمِيرٌ ، وَأَتَيْتِكَ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ .

وتقول في المستقبل : أتيتك يَوْمَ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ : يَوْمَ زَيْدٌ أَمِيرٌ لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ (٣) .

(١) فِي سَبِيوِيَه ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « وَأَمَّا (إِذ) فِيحْسِنُ ابْتِدَاءَ الْاسْمِ بَعْدَهَا فَتَقُولُ :
جِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ ، وَجِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُومُ ، إِلَّا إِذَا فِي (فِعْلٍ) قَبِيحَةٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : جِئْتُ إِذْ
عَبْدُ اللَّهِ قَامَ » .

(٢) سَبِيوِيَه يَرَى أَنَّ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ يَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ إِذَا كَانَ خَبَرَ
الْمَبْتَدَأِ بَعْدَهَا جُمْلَةً فَعْلِيَّةً ؛ قَالَ فِي ج ١ ص ٥٤ :
« وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا (إِذَا وَحَيْث) جَائِزٌ ، لِأَنَّكَ قَدْ تَبْتَدِئُ الْأَسْمَاءَ بَعْدَهُمَا ، فَتَقُولُ : اجْلِسْ
حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ جَالِسٌ ، وَاجْلِسْ إِذَا عَبْدُ اللَّهِ جَالِسٌ » .

والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في
ذلك وقدمنا كلامه في الجزء الثاني ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) فِي سَبِيوِيَه ج ٣ ص ٤٦٠ « بَابُ مَا يُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ » .
يُضَافُ إِلَيْهَا أَسْمَاءُ الدَّهْرِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَأَتَيْتُكَ يَوْمٌ يَقُومُ ذَاكَ ،
وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) ، وَ (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ) .
وَجَازَ هَذَا فِي الْأَزْمَنَةِ ، وَاطْرَدَ فِيهَا ، كَمَا جَازَ لِلْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ، وَتَوَسَّعُوا بِذَلِكَ فِي
الدَّهْرِ ، لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ ، فَلَمْ يَخْرُجُوا مِنَ الْفِعْلِ مِنْ هَذَا ، كَمَا لَمْ يَخْرُجُوا مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْ أَلْفِ
الْوَصْلِ نَحْوَ : ابْنِ ، وَأَمَّا أَسْلُهُ لِلْفِعْلِ وَتَصْرِيْفُهُ .
وَسَيَكْرُرُ الْمَبْرَدُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٦٢٨ مِنَ الْأَصْلِ .

قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) . وقال : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٢) .

* * *

فَأَمَّا (إِذَا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تَسُدُّ مَسَدَ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ / وذلك قولك : جئتك فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك . وتأويلُ هذا : جئت ، ففاجأني زيد ، وكلمتك ، ففاجأني أخوك ، وهذه تُغني عن الفاء ، وتكون جوابا للجزاء ؛ نحو : إن تَأْتَنِي إِذَا أَنَا أَفْرَحُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : فَأَنَا أَفْرَحُ (٣) . قال الله عز وجل : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْتَبِطُونَ) (٤) [فَمَوْلَهُ : (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)] (٥) في موضع : يَقْنَطُوا .

وقوله : إِنْ تَأْتَنِي فَلِكِ دَرَاهِمٍ فِي مَوْضِعٍ إِنْ تَأْتَنِي أُعْطِكَ دَرَاهِمًا ؛ كما أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (٦) في موضع : (أَمْ صَمَمْتُمْ) . فمن جعل (حَيْثُ) مضمومة - وهو أجود القولين - فَإِنَّمَا أَلْحَقَهَا بِالغَايَاتِ ؛ نحو : مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ ، وَمَنْ عَلَّ يَا فَتَى ، وَابْدَأْ هَذَا أَوَّلُ يَا فَتَى ، وَنَحْوَهُ . ومن فتح فلياء التي قبل آخره ، وَأَنَّهُ ظَرَفَ بِمَنْزَلَةِ (أَيْنَ) وَ(كَيْفَ) (٧) .

* * *

(١) المائدة : ١١٩

(٢) المرسلات : ٣٥

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ « ولاذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها . تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت إذا زيد يذهب لحسن » . وقال في ص ٤٣٥ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ها هنا في موضع قنطوا ، كما أن الجواب بالفاء في موضع الفعل » وانظر المقتضب . ٥٨ : ٢ .

(٤) انزوم : ٣٦

(٥) تصحيح السيرافي .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ قال : « ونظير ذلك قوله (سواء عليكم ادعوتموهم أم انتم صامتون) بمنزلة أم صمتم » . والآية في سورة الاعراف : ١٩٣

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : « فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث فانهم يحركونه بالضممة . وقد قال بعضهم : حيث شبهوه بأين . . . » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا زَيْدُ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي النَّدَاءِ ، فَمَقْدُ مَضْتِ الْعَلَّةِ فِيهِ (١) فِي مَوْضِعِهَا ، وَالْمَبْنِيَّاتُ كَثِيرَةٌ ،
وَفِيهَا ذَكَرْنَا دَلِيلَ عَلَى مَا تَرَكْنَا .

* * *

وَبَابِ (حَدَامٍ) ، وَتَرَكَ . وَحَلَّاقٍ ، / وَبَدَادٍ ، وَنَزَالٍ ، قَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا يَجْرِي وَمَا لَا يَجْرِي .

* * *

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ سِوَى ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ؛ نَحْوُ : صَهْ ، وَمَهْ ، وَإِيهْ ، وَإِيهَا ،
وَمَهْلَا يَا فَتَى ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ :

• أَمَّا (صَهْ) ، وَ(مَهْ) ، وَ(قَدْ) الَّتِي بِمَعْنَى حَسْبُ ، فَمَبْنِيَّاتٌ عَلَى السُّكُونِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ
أَوَاخِرِهَا ، وَأَنَّهَا فِي مَعْنَى (أَفْعَلُ) .

وَأَمَّا (إِيهْ) يَا فَتَى فَحَرَّكَتِ الْهَاءَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَتَرَكَ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ إِذَا
كَانَتْ مَعْرِفَةً لَمْ تَنْوُنْ (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَفْنَا وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهْ عَنِّ أُمَّ سَالِمٍ
وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَّاقِ (٣)

(١) أَشَارَ إِلَى عِلْتِهِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣ وَسَيَتَكَلَّمُ عَنْهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٥١٣ مِنَ الْأَصْلِ
(٢) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٥٣ : « زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ : غَاقُ غَاقُ وَعَاءُ وَحَاءُ ، فَلَا
يَنْوِنُونَ فِيهَا وَلَا فِي أَشْبَاهِهَا أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ . . »

وَكَانَهُ قَالَ : قَالَ الْغَرَابُ هَذَا النَّحْوُ . وَنَ الَّذِينَ قَالُوا : عَاءُ وَحَاءُ وَغَاقُ جَعَلُوهَا نَكْرَةً
وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : صَهْ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينِ أَرَادُوا النُّكْرَةَ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : سَكُوتًا .
وَكَذَلِكَ إِيهْ وَوِيهْ وَوِيهَا . . »

(٣) فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٢٩١ : وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ عَمَلٍ : إِيهْ فَا ن
وَصَلْتَ قُلْتَ : إِيهْ حَدَّثْنَا .

وَقَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ : وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهْ . . فَلَمْ يَنْوِنْ وَقَدْ وَصَلَ ، لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ ، وَكَذَلِكَ
قَالَ ثَعْلَبُ فِي مَجَالِسِهِ ص ٢٧٥

وَقَالَ ابْنُ جَنِيٍّ : « فَاذَا نَوْنْتَ وَقُلْتَ : إِيهْ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : اسْتَزَدْتُ ، وَإِذَا قُلْتَ : إِيهْ فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ : اسْتَزَدْتُ فَصَارَ التَّنْوِينُ عِلْمَ التَّنْكِيرِ وَتَرَكَهَ عِلْمَ التَّعْرِيفِ . . وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْبَيْتَ
عَلَى ذِي الرِّمَّةِ فَانْمَا خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ » .

فِي الْمَخْصَبِ ج ١٤ ص ٨١ « وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَخْطِئُ ذَا الرِّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَيَزْعَمُ أَنَّ
الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا إِيهْ بِالتَّنْوِينِ وَالنَّحْوِيِّونَ الْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرِّمَّةِ . . »
الْبَالُ : الشَّأْنُ وَالْحَالُ . (مَا) اسْتِفْهَامُ انْكَارِيٍّ أَي لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا الْكَلَامُ .
وَالدِّيَارُ الْبَلَّاقِعُ : الَّتِي ارْتَحَلَ سَكَانُهَا فَهِيَ خَالِيَةٌ .

ولو جملة نكرة لقال : إِيهِ يَا فُتَى ؛ كما يقول : إِيهَا يَا فُتَى : إِذَا أَمَرْتَهُ بِالْكَفِّ ، وَوَيْهَا : إِذَا أَغْرَيْتَهُ (١) .

قال الشاعر :

وَيْهَا فِدَاءٌ لَكُمْ أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ حَامُوا عَلَيَّ مَجْدِكُمْ وَانْكُفُوا مِنِّي اتَّكَلًا (٢)
وكذلك قولهم : قال الغراب : غَاقِي يَا فُتَى ، فَإِن جَعَلْتَهُ نَكْرَةً نَوَّنت ، وكذلك ما كان مثله .

= طلب الحديث من الطفل أولاً ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلّيه في استخياره مما لا يعقل ، ثم أفاق ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبصار عن السواكن .

انظر الخزانة ج ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .

والبيت لدى الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .

(١) في إصلاح المنطق ص ٢٩١ فإذا أغرَيْتَهُ بِالشَّيْءِ قُلْتَ : وَيهَا يَا فُلَان . ومثله في مجالس ثعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لعاتم الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٩ ، ١٠٨ . وَيهَا فِدَاؤُكُمْ أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ

وروى في اللسان (ويه) وَيهَا فِدَى لَكُمْ أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ

وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسألت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة أمس .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

هذا باب

/ الاسم الذي تلججه صوتا أعجميا

نحو : عمرويه ، وحمْدويه ، وما أشبهه ، والاختلاف في هيهات ، وذية وذيت ، وكية وكيت

اعلم أن الاسم الأعجمي الذي يلحق الصدر مجراه مجرى الأصوات . فحقه أن يكون مكسورا بغير تنوين ما كان معرفة .

فإن جعلته نكرة نوتته على لفظه ؛ كما تفعل ذلك بالأصوات ، نحو قولك : إيه يا فتى في المعرفة ، وإيه ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاق . وغاق^(١) في النكرة .

وتأويل ترك التنوين فيه : أنه قال الشيء الذي كنت تعرفه به ؛ والنكرة إنما هو قال صوتا هذا مثاله .

فأما الصدر فلا يكون إلا مفتوحا ؛ كقولك : حضر موت يا فتى ، وخمسة عشر ، وما يفتح قبل هاء التانيث ؛ نحو : حمدة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عمرويه ، وحمْدويه^(٢) ؛ كما قال الشاعر :

/ يا عمرويه انطلق الرفاقُ / مالك لا تبكي ولا تشناق^(٣)

(١) غاق غاق : حكاية صوت الغراب .

(٢) في سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : « واما عمرويه فانه زعم انه اعجمي وانه ضرب من الاسماء الاعجمية ، والزموا آخره شيئا لم يلزم الاعجمية ، فكما تركوا صرف الاعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ، لانهم قد راوه قد جمع امرين فحطوه بدرجة عن اسماعيل وأشباهه ، وجعلوه في النكرة بمنزلة غاق منونة مكسورة في كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حزموت في انه ضم الاخر الى الاول . وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير ممنون وفي النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر (بكسر الهاء وتنوينها) » .

وسيعيد المبرد حديثه في الجزء الرابع .

(٣) لم أعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسّرناه أنّ العرب إذا ضمّت عربيًّا إلى عربيٍّ ممَّا يلزمه البناء ألزمته أخفّ الحركات ، وهي الفتحة ، فقالوا : خمسة عشر يا فتى ، وهو جاري بيت بيت يا فتى ، ولقيته كنة كنة ، و (يا ابن أم لا تأخذ) (١) .
وإذا بنوا أعجيبًا مع ما قبله حطوه عن ذلك ، فالزموه الكسر ، وهذا مُطرد في كلامهم .

* * *

فأمَّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها : في البُعد ، وهي ظَرْفٌ غير مُتمكّن ؛ لإيهامها (٢) ، ولأنّها بمنزلة الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحدا كقولك : (عَلَقَاة) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣) فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه وترك التنوين للبناء .
ومنهم من يجعلها جمعا كبيضات فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجمع للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهاه فقال : أما من قال : هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت : هيهاه .
ومن قال : هيهات ، فهي عنده كبيضات ، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء .
فإذا لم يكن هيهات ولاهيهاه علما لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ،
لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » .
وفي الخصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو علي - رحمه الله - يقول في هيهات :
أنا أفتى مرة بكونها اسما سمي به الفعل كصه ومه ، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفا على قدر ما يحضرنى في الحال .
وقال مرة أخرى : انها وإن كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسما سمي به الفعل ،
كعندك ودونك » .

وقال في ج ٣ ص ٤١ - ٤٢ « ومنها هيهات : وهي عندنا من مضاعف الفاء في ذوات الأربعة ووزنها : فعلله وأصلها هيهية ٠٠٠ ، فانقلبت اللام ألفا ، فصارت هيهاه ، والتاء فيها للتأنيث .
والوقوف عليها بالهاء وهي مفتوحة فتحة المبنيات .
ومن كسر التاء فقال : هيهات فان التاء جماعه التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة في الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات .
لكنها حذفت ، لأنها في آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مخالفا لجمع المتمكن ٠٠ » ثم أخذ يذكر لغاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما - النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاق ص ٣١٨ وفيها من الشوادقراءات كثيرة . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وابن جالويه ص ٩٧ - ٩٨ .

ومن جعلها نكرة في الجميع نون فقال : هيهات يا فتى . وقال / قوم : بل نون وهي معرفة ؛ لأنَّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين . قال : والدليل على ذلك أنَّ معناه في البعد كمعناه ، فلو جاز أن تنكره وهو جمع لجاز أن تنكره وهو واحد ، وهذا قول قوى .
ويُشدد هذا البيتُ على وجهين ، قال :

ها أَنَذَا آمُلُ الحَيَاةَ وَقَدْ أَدْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِدِي حُجْرًا

أَبَا امرئِ القَيْسِ ، هَلْ سَمِعْتَ بِهِ ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ طَالَ ذَا عُمْرًا (١)

بعض يفتح ، وبعض يكسر .

* * *

فأما ذَيْتَ وَذَيْتَ ، وَذِيَّةٌ فَإِنَّمَا هِيَ كنايةات عن الخَبِيرِ ؛ كما يُكنى عن الاسم المعروف بفلان ، وعن العدد بأن يقول : كذا وكذا .

ولم يُوضَع على الأفراد ؛ فلذلك بُنيت ، والتاء متحركة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين من حيث حركت آخر (أَيْنَ) ، و(كَيْفَ) ، وما أشبه ذلك (٢) .

* * *

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الفزاري من المعمرين ، عاش كما قيل ، أربعين وثلاثمائة سنة ، والقصيدة في كتاب المعمرين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأمالى القالى ج ٢ ص ١٨٥ ، وحماسة البحرى ص ٣٢٢ ، وأمالى الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقتضاب ص ١٠٢ والف باللوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمرًا : مثقل عمر ، وذلك لغة فصيحة جاءت في القراءات السبعية في الفاظ كثيرة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « ومثل هيهات ذية إذا لم يكن اسما ، وذلك قولك : كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحة الهاء ثم ، وذلك أنها ليست أسماء متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت .

فان قلت : لم لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى أنها تبدل في الصلة تاء ، وليست زيادة في الاسم ، ففكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ، لان ما قبل هاء التانيث مفتوح أبدا ، فجعلوا حررتها كحركة ما قبلها ، لقبها منها ، ولزوم الفتح ، وامتنعت أن تكون ساكنة ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لانها مثلها . . .

وكل اسمين أزيلا فحكُمهما إذا بُنِيا كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً (١) ، وبيئت بيت (٢) .
فقد تجوز فيهما الإضافة وترك / البناء للمعنى .

وذلك أن معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةً . أى : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن تقول : لقيته
كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .

وكذلك هو جارى بيئت بيئت يا فتى ؛ لأنَّ المعنى : بيئته إلى بيتي . فعلى ما ذكرت لك تصأحُ
الإضافة . وتمتنع .

فأما (شَغَرَ بَغَرَ) فاسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما
وفيما أشبههما إلا البناء (٣) . وفيما ذكرت لك من المبنيات ما يدلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة
كفة .

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كعشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن روبة
كان يقول : لقيته كفة عن كفة يا فتى .
وانما جعل هذا هكذا في الظرف والحال « .
وفي اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك اذا استقبلته مواجهة .
ولقيته كفة كفة وكفة كفة على الاضافة ، أى فجاءة ومواجهة .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لانه ليس من اسـم ما قبله ،
ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمى دنيا وهو جارى بيت بيت فهذه احوال « .
وقال في ج ٢ ص ٥٣ « وأما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فان الحرب
تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول الى الآخر ، ولا يجعله
اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد الا فى الحال او الظرف « .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل آيادى سبا وبأدى بدا قوله : ذهب شجر بفر ، ولابد
من أن يحرك آخره ، كما ألزموا التحريك الهاء فى ذية ونحوها ، لشبه الهاء بالشئ الذى ضم
الى الشئ » .

وقال في ص ٥١ « ونحو هذا فى كلامهم حيص بيص مفتوحة ، لأنها ليست متمكنة « .
فى اللسان : تفرق القوم شسفر بفر ، وشذر مذر ، أى فى كل وجه .
وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

هذا باب

الأسماء واختلاف مخارجها

إعلم أنَّ الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، وجبل ، وكل ما كان مثل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعرف بلاسم منه إلا أنه واحد من جنس .
ومن الأسماء ما يكون مشتقاً نعمّاً ، ومشتقاً غير نعمت .
فأمّا النعت فمثل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعاقل ، والأحمق ، فهذه كلها نُعوتٌ جارية على أفعالها : / لأنَّ معنى الجاهل : المعروف بأنه يجهل ، والطويل : المعروف بأنه طال .
فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حليّة له .

* * *

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ؛ وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته . يقال : رجل أحنف لما في رجليه ، ودين حنيف أى : مخالف لخطأ الأديان .
ولو كان على الفعل فكان من تحنّف لكان الفاعل متحنّفاً .
وكذلك (مُضَر) إنما هو مشتق من قولك : مَضَرَ اللبنُ ، إذا حمض (١) .
كما أنَّ (عيلان) من العيلة (٢) ، و (قحطان) من القحط (٣) ، وليست على أفعالها .

* * *

- (١) فى الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه سميت المضيرة » .
(٢) فى الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعيل : اذا افتقر .
وقال قوم : بل كان عيلان فقيراً ، فكان يسأل آتاه الياس فقال له : انما انت عيال على ، فسمى عيلان .
وقال قوم : حضنه عبد أسود يقال له : عيلان » .
(٣) فى الاشتقاق أيضا ص ٣٦١ « قحطان : فعلان من قولهم : شئ قحيط ، أى شديد . »

ومن الأسماء المبهمة ، وهي التي تقع للإشارة ، ولا تخص شيئاً دون شيء ، وهي :
هذا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

* * *

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هي ألقاب مُحدثة ؛ نحو : زيد ، وعمرو .

* * *

ومن الأسماء المضمرة ، وهي التي لا تكون إلا بعد ذكر ، نحو : الهاء في به ، والواو في فعلوا ،
والآلف في فعلاً .

* * *

فإنكرُ الأسماء قول القائل : شيء ؛ لأنه مُبهم في الأشياء كلها . فإن قلت جسم فهو نكرة ،
وهو أخص من شيء ؛ / كما أن حيواناً أخص من جسم ، وإنساناً أخص من حيوان ، ورجلاً
أخص من إنسان .

والعرفة : ما وُضع على شيء دون ما كان مثله ، نحو : زيد وعبد الله فإن أشكَلَ زيد من زيد
فرقت بينهما الصفة . وقد ذكرنا هذا مُفسراً في باب المعرفة والنكرة (١) .

٣
١٦٦

هذا باب

مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاخْتِلَافُ أَحْوَالِهَا

وهي عشرة أنحاء

فمنها : النِّفْعُ الحَتْمِيُّ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَجَلَسَ عَمْرُو ، وَتَكَلَّمَ خَالِدٌ . فَكُلُّ هَذَا وَمَا كَانَ مِثْلَهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ .

وَكَأَنَّ فِعْلًا تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ فَهُوَ مُتَعَدٌّ إِلَى اسْمِ الزَّمَانِ ، وَاسْمِ الْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ ، وَالْحَالِ (١) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ضَاحِكًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَكَ قِيَامًا حَسَنًا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ . فَقَوْلُكَ : قَامَ زَيْدٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَحْدَثَ قِيَامًا ، وَتَعَلَّمَ أَنَّ ذَلِكَ فِيهِ مَضَى مِنَ الدَّهْرِ ، وَأَنَّ لِلْحَدِيثِ مَكَانًا ، وَأَنَّهُ كَانَ عَلَى هَيْئَةٍ .

وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، فَجِئْتَ بِالْعِلَّةِ الَّتِي لَهَا وَقَعَ الْقِيَامُ .

وَكَأَنَّ مَا كَانَ / فِعْلُهُ عَلَى (فَعَلَّ) فَغَيْرُ مُتَعَدِّ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ الْفَاعِلُ إِلَى حَالٍ عَنْ حَالٍ ؛ فَلَا مَعْنَى

٣
١٦٧

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ١ ص ١٥ « وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُذَكَّرُ ، لِيَدُلَّ عَلَى الْحَدِيثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : قَدْ ذَهَبَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : قَدْ كَانَ مِنْهُ ذَهَابٌ . . .

لِأَنَّ عَمَلَ فِي الْحَدِيثِ عَمَلٌ فِي الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْنِ وَمَا يَكُونُ ضَرْبًا مِنْهُ .

فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرِيُّ ، لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ .

وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَعَدَ شَهْرَيْنِ ، وَسَيَقَعِدُ شَهْرَيْنِ ، وَتَقُولُ : ذَهَبَتْ أَمْسٌ ، وَسَأَذْهَبُ غَدًا . . .

وَيَتَعَدَّى هَذَا الْفِعْلُ إِلَى كُلِّ مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ اسْمًا لِلْمَكَانِ وَالْإِلَى الْمَكَانِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : ذَهَبَ ، أَوْ قَعَدَ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِلْحَدِيثِ مَكَانًا وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ ، كَمَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَهَابًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبَتْ الْمَذْهَبُ الْبَعِيدُ ، وَجَلَسْتَ مَجْلِسًا حَسَنًا ، وَقَعَدْتَ مَقْعِدًا كَرِيمًا ، وَقَعَدْتَ الْمَكَانَ الَّذِي رَأَيْتَ . . . وَانظُرْ ص ١٩ مِنْهُ . وَهَذَا الْجُزْءُ ص ١١٦ .

للتعدي ، وذلك قولك : كرم زيد ، وشرف عبد الله . والتقدير : ما كان كريما ولقد كرم ، وما كان شريفا ولقد شرف . فهذا نحو من الفعل .

ونحو آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة . ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط . ، وطال عبد الله ، وأنت تعلم أنهما لم يفعا على الحقيقة شيئا . فهذا ضرب .

والضرب الثاني الذي يُسميه النحويون فعل المطاوعة . وذلك قولك : كسرتك فأنكسر ، وشويتك فانشوى ، وقطعتك فانقطع ، وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أردت ، وانتهيت منه إلى ما أحببت ؛ لا أن له فعلا (١) .

ومن الأفعال ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء يا فتى (٢) .

فأما المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فعل البتة . ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشتت عمرا ، وأضحكت / خالدا . فهذا نوع آخر .

٣
١٦٨

ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جبّة (٣) .

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحسبت زيدا ذا الحفاظ . وخلت عبد الله يقوم في حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة في الجزء الثاني ص ١٠٤ - ١٠٦ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول .. » . وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتصر على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني .. » وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .
(٤) في سيبويه ج ١ ص ٦٨ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .. » وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفصل بين هذا والأول أن الأول فعل حقيقي يقع مفعولاه مختلفين . تقول : أعطيت زيدا ، فتخير أنه كان منك عطاءً ، وإن شئت أن تذكره بعد ذكرته .

فأما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأنَّ الشكَّ إنما وقع في المفعول الثاني (١) . فالثاني خبر عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق في ظني ، إلا أن تريد بظننت : أتهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول ؛ كما قال عز وجل : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) (٢) إنما هو : لانعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) (٣) .

٣
١٦٩ / ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولاً بآته كان يعلم ، فجعل غيره أعلمه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيراً الناس ، ونبتانك عبد الله صاحب ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله (٤) .
ومنها ما يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وليست أفعالاً حقيقية ، ولكنها في وزن الأفعال ، ودخلت لمعان على الابتداء والخبر ؛ كما أن مفعولي ظننت إنما هما ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أحاك ، وأمسى عبد الله ظريفاً يا في (٥) .
وكذلك ليس ، وما زال ، وما دام . فهذه ثمانية أفعال متصرفة .

- (١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠ والثالث ص ١١٣ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل (لاتعلمونهم الله يعلمهم) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم » والآية في الانفصال : ٦٠ .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الاول ، فمن ذلك قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) وقال سبحانه (وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم) فهي هاهنا بمنزلة عرفت . » ، وانظر ص ١٢١ منه .
والآية الأولى في البقرة : ٦٥ .
(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٩ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشراً أباك . ونبتات عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيراً منك » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .
وللمبرد مناقشة مع سيبويه في قوله ج ١ ص ١٧ « ونبتت زيدا ، أي عن زيد » نكتفي بالإشارة إليها .
(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأنه وقع لمعنى ؛ فحتى صرف زال المعنى . وكذلك كلُّ شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يلزم ذلك اللفظ . لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أحسن زيدا ؛ وما أظرف أخاك . وقد مضى تفسيره (١) في بابه وهو فعل صحيح .

* * *

والعاشر : ما أُجْرِيَ مُجْرَى الْفِعْلِ وليس بفِعْلٍ ، ولكنّه يُشَبِّه الْفِعْلَ بِلَفْظٍ / ، أو معنى . فأمّا ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مثل دلالاته فد (ما) النافية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقا ؛ لأنّ المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه في اللفظ . ودخل على الابتداء والخبر دخول (كان) ، و (إنّ) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها (٢) .

٣
١٧٠

(١) لم يتقدم ذكره ، وسيدكره في الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل .
(٢) سيأتي بابها في الجزء الرابع ص ٤٩٩ .

هذا باب

الصلة والموصول في مسأله

فأما أصوله فقد ذكرناها

ثقول : رأيت الذى أبوه منطلق . فـ (الذى) مرئى ، و (أبوه منطلق) صلته .

* * *

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان - لم يعجز ؛ لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذنين ، واللذان فى صلة الذى . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تتم الصلة .

* * *

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى الدار - لم يعجز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ؛ لأنه ليس فى صلة الذى ما يرجع إليه .

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صححت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخواك عنده .

* * *

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يعجز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ، و (إليه) متصل بمنطقتين ، فكأنك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداء لا خبر له . فعلى هذا فتمس .

* * *

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه - فهو غير جائز ؛ لأن قولك : (الذى قاما إليه) ابتداء لاخبر له .

وتصحیح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك (١) . فترجع الألف فى (قاما) إلى اللذين والهاء فى (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمت صلة اللذين ، وصحح الكلام . ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها - لم يعجز ، وإن تمت الصلة ؛ لأن (الذى) ابتداء

(١) عقد فيما سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنونه بقوله : « هذا باب من الذى والتى ألفه النحويون فأدخلوا الذى فى صلة الذى » وأكثروا فى ذلك . . . »

و(تكرمه) صلتها ، و(يضرها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذى بصلته ؛ وإنما فسد الكلام ؛ لأنّك لم تأتِ بمفعول (ظننت) الثانى . فإن أتيت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صحّ الكلام .

* * *

وتقول : ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذى المكرمه عبد الله (١) فتجعل (الذى) منصوبا ، وإن جعلته مرفوعا نصبت اللذين .
/وتقول : رأيت الراكب الشاتمه فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذى ركب الرجل الذى شتمه فرسك .

٣
١٧٢

* * *

وتقول : مررت بالدار الهاديه المصلح داره عبد الله .
فقولك : (الهاديه) فى معنى التى هدمها الرجل الذى أصلح داره عبد الله .

* * *

وتقول : رأيت الحامل المطعمه طعامك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذى حمل الرجل الذى أطعمه طعامك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهاء فى (المطعمه) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

* * *

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيّدا . رفعت الضرب بانه الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أن ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل .
فهذا جيّد .

وإنما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أن فعل) أو يفعل . فأما إذا قلت : ضربت ضربا - فليس المصدر ممّا يحتاج إلى الصلة (٢) .

فإذا قلت : أعجبنى ضرب زيد عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذ قلت : ضرب زيد عمرو فمعناه : أن ضرب زيدا عمرو .

* * *

(١) صلة اللذان جملة القائمان الى زيد اخوهما ، وعبد الله فاعل المكرمه
(٢) فى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٨١ «واعلم أن المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل ، اذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا : ضربت أن ضربت . . .»

وإذا قلت: قيام القائم إليه زيد/مُعْجِبُ الشارب ماعه الأكل طعامك - صار معناه: أن قام
الذي قام إليه زيد معجب الذي شرب ماعه الرجل الذي أكل طعامك .

* * *

وتقول: أعجب حُسْنُ حذاء نعلك حذاؤها لا يس نعل أخيك ، وإن شئت قلت : لابسا
نعل أخيك .

* * *

وهذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة
أو قصيرة معمّاة الاستخراج .

* * *

تقول: أعجب المدخلُ السجنَ المدخله الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبدَ الله زيدا .

أردت : أعجب زيدا المدخلُ السجنَ المدخله الرجلَ الذي ضرب الرجل الذي شتم الرجل
الذي أكرم أخاه عبدَ الله^(١) إن شئت نصبت (عبد الله) بآئه الأخ فبيئته به ، وإن شئت جعلته
بدلاً ، وأبدلته من بعض المنصوبات^(٢) التي لم تذكر أسماءها إذا كان إلى جانبه من الصلة ،
فإن فصلت بين ما في الصلة وبين ما تبدله منها لم يجوز : لأنك إذا أبدلت شيئاً مما في الصلة
أو نعت به ما في الصلة صار / في الصلة^(٣) ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ؛ لأنه اسم واحد .

(١) بيان هذه المسألة وكشف اعرابها :

المدخل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسجن : مفعول به للمدخل ، و (المدخله) : نعت للسجن و (الضارب) فاعله .

والشاتم : مفعول للضارب ، والمكرم : مفعول للشاتم .

(٢) لو جعل عبد الله بدلا من الشاتم أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل ، لان المكرم مفعول للشاتم
وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صلة الشاتم ، وتقديم بعض أجزاء الصلة على بعض جائز .

(٣) في الفارقي ص ٢ « صفة ما في الصلة من الصلة » .

إذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب في الصلة فصفته في الصلة
أيضاً .

وكذلك العطف على ما في الصلة من الصلة إذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت :
الضارب بكرًا وخالداً زيد ، فعطفت بعمرو على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالدًا المعطوف على
بكرًا ، فصارا من الصلة ، لأنك عطفتها على ما في الصلة . كأنك قلت : الضارب البكرين زيد .
والضارب الخالدين زيد .

لو قلت : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ،
ويخاطب حالا للذى أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يعجز (١) . فإن جعلت
(يخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ؛ لأنه كله
فى الصلة .

* * *

وتقول : سرَّ ما إنَّ زيدا يحبه من هند جاريتيه . فوصلت (ما) وهى فى معنى الذى بلان ،
وما عملت فيه لأنَّ (إنَّ) إنَّما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها .
قال الله عزَّ وجلَّ : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (٢) .
وتقول على هذا : جاعنى الذى كانَّ زيدا أخوه ، ورأيت الذى ليته عندنا (٣) وكذلك
كلُّ شىءٍ يكون جملة .

* * *

فكذلك البدل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت
زيدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لأنه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا
عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . « وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء .
(١) نقل أبو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والبدل منه
بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسألتنا ،
لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبل ان تتم صلته ، فان البدل من الصلة صلة كما
قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز ان يكون عمرا بدلا من أخاك وجملة يخاطب هى
المفعول الثانى فأصلها خبر المبتدأ .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وقال الله عز وجل (وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة اولى القوة) ف (ان) صلة ل (ما) . « وتكسر همزة ان الواقعة فى بدء جملة
الصلة .

الآية فى القصص : ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدره بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟
قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :
وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق
« قيل : ذا فيه زائدة لا موصولة . اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر ، وهذا
يلزمهم فى خبر المبتدأ ايضا .
فان قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى (بل انتم لا مرحبا بكم) وزيد اضربه
قيل : الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله :

وإِنِّى لَرَأَجِ نَظْرَةً قَبِلَ التِّى لَعَالَى - وَإِنَّ شَطَطَ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وعسى و لعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للمنازع أن يقدره فى خبر المبتدأ . =

تقول : الذى إن تأته يأتك زيد ، ورأيت الذى من يأتته يكرمه .

فإن قلت : رأيت الذى من يأتته يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكأنك قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلته : يأتته ، وخبرها : يكرمه .

فأما قول الله / عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فإن (من) الأولى فى معنى الذى ، ولا يكون الفعل بعدها إلا مرفوعا .

فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء ، ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيدا ؛ لأن تصييرها على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنك تقول : الذى يأتيك فله درهم . فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجوز دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمنطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

= وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ « قال أبو على فى التذكرة القصرية : قول الفرزدق :

وانى لراج نظرة قبل التى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .

كانه قال : التى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة اذا كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح . وقال أبو على فى الايضاح ايضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون الا خبرا ، كما أن الصلة كذلك .

فإن قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بغير الخبر نحو ما قالوه :

كتبت اليه أن قم وبأن قم .

قلت : ذلك وان جاء فى (أن) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لأن (الذى) يقتضى الايضاح بصلته ، وليست (أن) كذلك ، ألا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع اليها ذكر من الصلة .

وهذا وان جاء فى هذا البيت فان النحويين يجعلون لعل كليت فى أن الفاء لا تدخل على خبرها ، فلا يجيئون : لعل الذى فى الدار فمنطلق ، كما لا يجيئون ذلك فى ليت .

فإن قلت : أحمل لعل على المعنى ، لأنه طمع كأنه قال : أطمع فى زيارتها .

قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى أتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى استفهم . فهذا لا يستقيم . . .

جعل ابن هشام فى اللفنى ج ٢ ص ٥٠ الصلة فى البيت جملة (أزورها) وما قبلها اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضممار القول أو أن الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٢٨

(٢) لاقتراح خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يعيش ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١).

فقد علمت أن الأجر إنما وجب بالإنفاق . فإذا قلت : الذي يأتيك له درهم لم تجعل الدرهم له بالإتيان .

فإذا كانت في معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (من) و (ما) ، قال الله عز وجل : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ) (٢) . فهذا لكل من فعل ، ولذلك قال : (فأولئك هم المتقون) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣
١٧٦

* * *

تقول : محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافقت أخاك ، أردت في ذلك : أن أحببت أن اشتهى زيد طعام عبد الله وافقت هذه المحبة أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت إرادتك قيام زيد إلى المعجبه ضرب أخيه أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ما ض على ما كان عليه مما شرحت لك .

فالأسماء الموصولة المصادر إذا كانت في معنى : (أن فعلت) ، والألف واللام إذا كانت في معنى الذي ، والتي ، ومن ، وما ، وأى في الخبر ، وألى التي في معنى الذين .

* * *

فأما ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضارب زيدا - فليس قول من يقول من النحويين

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ ، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنما يحسن في الذي ، لأنه جعل الآخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا ، كما دخلت في الجزاء إذا قال : ان يأتني فله درهمان ، وان شاء قال : الذي يأتيني له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء ، لتكون العطفية مع وقوع الاتيان . .

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) «

البقرة : ٢٧٤ .

(٢) الزمر : ٣٣ .

في البحر المحيظ ج ٧ ص ٤٢٨ و (الذي) جنس كانه قال : والفريق الذي جاء بالصلق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفي قراءة عبد الله والذي جاءوا بالصدق وصدقوا به) .

وقيل : أراد : والذين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح . . «

(٣) محبتك : مبتدا خبره جملة وافقت أخاك . (شهوة) مفعول به لمحبه وهي مصدر اضعيف

الى فاعله ومفعوله قوله : طعام .

إنَّ زيدا من صلة الضارب بشيء ؛ لأنَّ ضاربا في معنى (يضرب) . يتقدّم زيد فيه ويتأخّر (١)
فتقول : هذا زيدا ضاربٌ ، وزيدا عبد الله شاتمٌ .
فإنّما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدّم بعضه بعضا ، فهذا القول الصحيح الذى لا يجوز
في القياس غيره .

* * *

$\frac{3}{177}$ واعلم أنّ الصلة موضحة للاسم ؛ فلذلك كانت في / هذه الأسماء المبهمة ، وما شاكلها في المعنى ؛
ألا ترى أنّك لو قلت : جاعنى الذى ، أو مررت بالذى لم يدلّلك ذلك على شيء حتى تقول :
مررت بالذى قام ، أو مررت بالذى منّ حاله [كذا وكذا] ، أو بالذى أبوه منطلق . فإذا قلت :
هذا وما أشبهه وضعت اليد عليه .

فإذا قلت : أريد أن تقوم يا فتى ، (فتقوم) من صلة (أن) حتى تمّ مصدرا ، فصار المعنى :
أريد قيامك ، وكذلك يسرّنى أن تقوم يا فتى . (تقوم) من صلة (أن) حتى تمّ مصدرا ، فصار
المعنى : يسرّنى قيامك . قال الله عزّ وجلّ : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَهُنَّ) (٢) ، (وَأَنْ تَصُومُوا
خَيْرٌ لَكُمْ) (٣) فهذا على ما وصفت لك .
وكذلك (أن) الثقيلة . تكون مع صلتها مصدرا . تقول : بلغنى أنّكم منطلقون ، أى :
بلغنى انطلاقكم .

وكذلك (ما) بصلتها تكون مصدرا . تقول : سرّنى ما صنعت ، أى : سرّنى صنيعك .
فأما قولهم : أنا مقيم ما أقمت ، وجالس ما جلست - فهو هذا الذى ذكرنا من المصدر ؛
ألا ترى أنّك تقول : آتيك مقدّم الحاجّ ، وأتيتك إمرة فلان . إنّما تريد / : وقت إمرة فلان ،
ووقت قدوم الحاجّ (٤) .

$\frac{3}{178}$

(١) لا يتقدم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان اسم الفاعل محلى بال وانظر الاشباه ج ٣ ص ١٩٥

(٢) النور : ٦٠

(٣) البقرة : ١٨٤

- (٤) آتيك امره فلان : مصدر ناب عن ظرف الزمان بتقدير مضاف محذوف .
وأما آتيك مقدم الحاج فمقدم اسم زمان فلإداعى لتقدير مضاف
هذا هو الراجح ، وإن ذهب سيبويه والمبرد إلى تقدير المضاف .
وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨ ، والمقتضب ج ٢ ص ١٢٢ .

فإذا قلت : أقيم ما أقيمتَ - فإنما تقديره : أقيم وقتَ مقامك ، ومقدارَ مقامك .

واعلم أنك إذا أدخلت شيئاً في الصلة - فنعته وفعله والبدلُ منه داخلات في الصلة (١) .

ولو قلت : جاءني الذي ضرب عبد الله زيدا الظريفَ يومَ الجمعة قائماً في داره - لكان هذا أجمعُ في صلة الذي ، ويعلّقُ بها الهاءُ التي في قولك : داره ، ودخل الظريف في الصلة ؛ لأنه نعت زيد وهو في الصلة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

تقول : رأيتَ المتطعمَ المكرمَ المعطيَ درهماً عبدُ الله .

فهذه مسألةٌ صحيحة ، وتأويلُها : رأيتَ الرجلَ الذي أطعمه الرجلَ الذي أكرمه الرجلَ الذي أعطاه درهماً عبدُ الله .

فعبدُ الله هو المعطى ، والمعطى هو المكرم ، والمكرم هو المطعم .

* * *

ولو قلت : طعاماً طيباً عند قولك : رأيتَ المطعمَ أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين شيءٍ من هذا وبين صلته لم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول .

* * *

ولو قلت : رأيتَ المعطى أخاك الشاتمَ ، درهماً زيدا / لم يجز ؛ لأنك فصلت بين زيد وبين شاتمِه ، وقلت (درهماً) بعد الشاتمِه ، ففصلت بالشاتمِه بينه وبين المعطى (٢) .

ولكن رأيتَ المعطى أخاك درهماً الشاتمَ زيد : إذا نصبت الشاتمِه بالنعت للمعطى ، أو جعلت (رأيت) من رؤية القلب : فجعلت الشاتمِه مفعولاً ثانياً .

فإن أردت أن ترفع الشاتمِ لأنه المعطى لم يكن بُدُّ من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام في المعطى .

فتقول : رأيتَ المعطى أخاك درهماً الشاتمِه أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيتَ الضارب زيدا أخوه ، فإنما رأيت رجلاً ضرب أخوه زيدا

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قنعناه

من تداخل الكلام وتخليطه » .

ولن ترى أنت الضارب ؛ لأنَّ الضارب هو الأخ ، وإنَّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

* * *

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيّد ؛ لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ/ فى صلة الذى ، والتى مبتدأة فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده ظرف داخل فى الصلة [وحقّه أن يقال : وعنده خبر التى] (١) وقولك : أخواك خبر اللذين . فتَمَّت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

ولو قلت : جاءنى الذى التى اللتان اللذان الذى يحبُّهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك كان جيّدا ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير . فكلّ ما زدت من هذا فهذا قياسه (٢) .

* * *

واعلم أنّ (أنّ) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها . وكذلك (أنّ) الثقيلة ؛ لأنَّهما حرفان ، وليسا باسمين . وإنَّما يستحقُّ الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده (٣) ، والذى و(مَنْ) و(أى) أسماء ، فلا بُدَّ فى صلاتها بما يرجع إليها ؛ ألا ترى أنّك تقول : جاءنى اللذان فى الدار ، فيعرف . وتقول : أيهم يأتيتك تضربه ، وأيهم يأتيتك فاضرب .

* * *

(١) تصحيح السيرافى

(٢) عاد لمسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الالف واللام وصلة أن : ان صلة (ان) لا يعود اليها

شئ من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم ، ولا يرجع اليه ضمير » .

وكذلك (ما) اذا كانت بمعنى المصدر لاتحتاج الى ضمير ، لأنها حرف ، وقد جعل قوم فيها

ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم .

والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ولا خلاف أن (أن) لاتضم .

ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى (ما) ، لأنها بمنزلتها فى دخولها على الفعل

وكونها فى تاويل المصدر ، .

و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرًا بمنزلة (أن) (١) / والأخفش يراها بمنزلة الذي مصدرًا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحًا بيّنًا شافيا إن شاء الله .
وتقول : أن تأتيني خيرٌ لك ، فليس في تأتيني ذكرٌ لأن . ولو قلت : رأيت الذي تقوم لم يجز ؛ لأنك لم ترددُ إلى الذي شيئًا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذي تقوم إليه .
ولو قلت : بلغني أنك منطلق لم تردد إلى (أن) شيئًا . ولو قلت : جاءني من إنك منطلق لم يجز حتى تقول : إنك منطلق إليه أو عنده .
فهذا أمرُ الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الأخفش ، وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرًا فإن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبنى ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبنى أن قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبنى ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبنى أن ضربت زيدا ، وكان يقوله .
والأخفش يقول : أعجبنى ما صنعت ، أى : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبنى الذى صنعته ، ولا يُجيز : أعجبنى ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد / خلط . ، فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد الا ما نقص ، وما نفع الا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (الا) فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) .
وقال فى ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : اثنتى بعد ما تفرغ فـ (ما) وتفرغ بمنزلة انفرغ ، وتفرغ صلة . .
وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول : أتانى القوم ما عدا زيدا ، وأتونى ما خلا زيدا فـ (ما) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له . .
ويريد سيبويه بقوله : و (ما) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهى حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنيعك . . »
(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كل الوضوح فى انه يرى أن (ما) المصدرية حـرف لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الاخفش ، ثم رماه بالتخليط . .
والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى و السيوطى الى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الاخفش .

فإن أردت بـ (ما) معنى الذى ، فذاك ما ليس فيه كلام ؛ لأنه البابُ والأكثرُ ، وهو الأضلُّ ،
وإنما خرُوجُها إلى المصدرِ قرع .

في شرح الكافية ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الأخفش
والرمانى والمبرد »

وفى الهمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : (ما) خلفا لقوم منهم المبرد والمازنى والسهيلي وابن
السراج والأخفش فى قولهم : انها اسم مفتقرة الى ضمير « نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨
فاذا قلت : ماعدا ، وماخلا لم يكن الا النصب وذاك لأن ما اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما
صنعت أى صنيعك . وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر كما قال بذلك
سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

وليس بفعل ولا مصدر

ولكنها أسماءٌ وُضِعَتْ لِلْفِعْلِ تَدَلُّ عَلَيْهِ ، فَأَجْرِيَتْ مُجْرَاهُ مَا كَانَتْ فِي مَوَاضِعِهَا ؛ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصْرَفُ تَصْرَفَ الْفِعْلِ ؛ كَمَا لَمْ تَصْرَفْ (إِنَّ) تَصْرَفَ الْفِعْلِ ، فَأُزِمَتْ مَوْضِعًا وَاحِدًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَهْ وَمَهْ ، فَهَذَا إِنَّمَا مَعْنَاهُ : اسْكُتْ ، وَاسْكُفْ ، فَلَيْسَ بِمَتَعَدٍّ ، وَكَذَلِكَ : وَرَاءَكَ وَإِلَيْكَ ، إِذَا حَذَّرْتَهُ شَيْئًا مُقْبِلًا عَلَيْهِ ، وَأَمَرْتَهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ . فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَهُوَ غَيْرُ مَتَعَدٍّ .

ومنها ما يتعدى (١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إذا أغريته .

وكذلك : هلمَّ زيدا ، إذا أردت : هات زيدا فهذه اللغة الحجازية : / يقع (هلمَّ) فيها موقع ما ذكرنا من الحروف ، فيكون للواحد وللثنين والجمع على لفظ واحد ، كأخواتها المتقدّمات (٢) قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٢ . باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث .

وموضعها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور .

ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .

أما ما يتعدى فقولك : رويد زيدا ، فانما هو اسم أروود زيدا .

ومنها (هلم) زيدا ومنها قول العرب : حيهل الثريد .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهى عنه فنحو قولك : مه وصه

وآه وآيه وما أشبه ذلك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ «باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .

وذلك الحروف التي للأمر والنهي ، وليست بفعل ، وذلك نحو آيه وصه ومه وأشباها وهلم

في لغة الحجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد وللثنين والجمع والذكر والأنثى ، وقد تدخل

الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد ، واردة ، كما تقول : هلمنا وهلمى

وهلمن .

والهاء فضل وإنما هي ها التي للتثنية ، ولكنهم حذفوا الألف ، لكثرة استعمالهم هذا في

كلامهم » وانظر ص ٦٧ : ج ١ ص ١٢٧ ، وهذا الجزء ص ٢٥

(٣) الأحزاب ١٨

فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجْعَلُونَهَا فِعْلاً صَحِيحاً ، وَيَجْعَلُونَ الْهَاءَ زَائِدَةً ، فَيَقُولُونَ : هَلُمَّ يَا رَجُلٌ ،
وَاللَّائِنِينَ : هَلُمَّ ، وَاللَّجَاعَةَ : هَلِّمُوا ، وَالنِّسَاءَ : هَلِّمْنَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : الْمَعْنَى ، وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ .

* * *

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (١) ، فَلَمْ يَنْتَسِبْ (كِتَابَ) بِقَوْلِهِ (عَلَيْكُمْ) ،
وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ) أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ ، فَنَسَبَ (كِتَابَ اللَّهِ)
لِلْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَكُتِبَ
عَلَيْكُمْ .

وَنظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ) (٢) ؛
لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَكَ بِقَوْلِهِ : (وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) أَنَّ ثَمَّ فِعْلاً ، فَنَسَبَ مَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى
مَجْرَى : صُنِعَ اللَّهُ .

وكذلك : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) (٣) . قال الشاعر :

(١) النساء : ٢٤

وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ « كتاب الله : انتصب باضمار فعل ، وهو فعل مؤكّد
لمضمون الجملة السابقة من قوله (حرمت عليكم) ، وكانه قيل : كتب الله عليكم تحريم
ذلك كتاباً . »

وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظروف والمجرورات
مستندلاً بهذه الآية ، اذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أي : « الزموا كتاب الله لا يتم
دليله ، لاحتماله أن يكون مصدراً مؤكداً ، ويؤكد هذا التأييل قراءة ابي حيوة ومحمد بن
السميع اليماني : (كتب الله عليكم) . جملة فعلا ماضيا رافعا ما بعده . »

(٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « باب ما يكون المصدر فيه توكيدا

لنفسه نصيباً . »

فأما المضاف فقوله الله عز وجل : (وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب .
صنع الله) وقال : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم .
وعد الله) وقال : (الذى احسن كل شئ خلقه) وقال تعالى (والمحصنات من النساء الا ما
ملكتم ايما نكم كتاب الله عليكم) . . لأنه لما قال : (مر السحاب) وقال (احسن كل شئ)
علم انه خلق ، وصنع ، ولكنه وكسد وثبت للعباد .

ولما قال : (حرمت عليكم امهاتكم) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب
عليهم مثبت ، فقال الله (كتاب الله) توكيداً ، كما قال صنع الله . .

وقد زعم قوم أن كتاب الله نصب على قوله: عليكم كتاب الله . . ،

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ١٩٩ « قرأ الجمهور خلقه بفتح اللام فعلا ماضيا صفة لكل
شئ وقرأ العربيان وابن كثير بسكون اللام . »

/ ما إن يمسّ الأرض إلا منكبٌ منه وحرفُ الساقِ طىَّ المحمّل (١)

لأنه ذكر ما يدلُّ على أنه طَيَّان من الطيِّ ، فكان بدلا من قوله (طوى) ، وكذلك قوله :

إذا رأنتى سقطتْ أبصارها إذا رأنتى سقطتْ أبصارها (٢)

لأنَّ قوله : (إذا رأنتى) معناه : كلَّما رأنتى ، فقد خبر أنَّ ذلك دأبها ، فكأنه قال : تدأبُّ

دأبُّ بكارٍ ؛ لأنه بدلٌ منه .

ومثلهذا - إلا أن اللفظ مشتقٌّ من فعل المصدر ، ولكنهما يشتبهان في الدلالة - قوله عزَّ وجلَّ :

(وتبتلُّ إليه تبتيلاً) على : وتبتلُّ إليه ، ولو كان على تبتلُّ لكان تبتُّلا .

وكذلك : (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) . لو كان على أنبت لكان إنباتا . واكنَّ المعنى - والله أعلم - :

أنه إذا أنبتكم نبتم نباتا .

وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل آى : احسن خلق كل شيء فالضمير في خلقه عائد على كل .

وقيل الضمير في خلقه عائد على الله فيكون انتصابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، كقوله (صبغة الله) وهو قول سيبويه أى خلقه خلقا ، ورجح على بدل الاشتمال بأن فيه اضافة المصدر الى الفاعل ، وهو أكثر من اضافته الى المفعول وبأنه ابلغ في الامتنان . . » وانظر النشر ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة والتقدير : طوى طى المحمّل .

يقول : اذا اضطلع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن ؛ فلا يصيب بطنه الأرض .

والمحمّل : محمل السيف شبهه فى طى كشحه بحمالة السيف .

والبيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠

وفى ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٣ - ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ - ٦٥٤ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والعينى ج ٣ ص ٥٥٨ وسيعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهى .

البكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت والمشيح من الرجال : الجاد الماضى . والمعنى : كلما رأنتى سقطت أبصارها ، وخشعت هيبه لى ، كما تفعل البكار من الابل اذا وجدت فحولها فى اعتراضها .

وقيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد . وقال الله تبارك وتعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) لأنه اذا قال أنبته فكأنه قال : قد نبت

وقال عز وجل (وتبتلُّ إليه تبتيلاً) لأنه اذا قال : تبتلُّ فكأنه قال : بتل .

ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وان نسب اليه غير ذلك

انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأَنَّ تَتَّبَعَهُ اتِّبَاعًا (١)

وهذا كثير جدًا .

٣
١٨٥

ومن الحروف التي تَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ ما يكون / أَشَدُّ تَمَكُّنًا من غيره ، وذلك أَنَّكَ تقول للرجل- إذا أردت تَبَاعُدَهُ - : (إِلَيْكَ) فيقول : (إِلَى) . كَأَنَّكَ قلت : تَبَاعُدْ ، فقال : اتَّبَاعِد . وتقول : عَلَيَّ زَيْدًا ، فمعناه : أَوْلِنِي زَيْدًا ، وتقول : عَلَيْكَ زَيْدًا ، أَي : خُذْ زَيْدًا . (٢)

فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعدى ، ومنها ما لا يتعدى ، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين .

* * *

ومن هذه الحروف : (حَيْهَل) فَإِنَّمَا هي اسمان جُعِلَا اسما واحدا ، وفيه أقاويل : فَأَجْرُهَا : حَيْهَلٌ بِعُمَرٍ . فإذا وقفت قلت : حَيْهَلًا ، فجعلت الألف لبيان الحركة . وجائزٌ أَنْ تجعله نكرة فتقول : حَيْهَلًا يَا فَتَى ، وجائزٌ أَنْ تُثَبِّتَ الألف ، وتجعلها معرفة ، فلا تَتَوْنُ والألف زيادة ، ومعناه : قَرِيبُهُ ، وتقديره في العربية : بَادِرٌ بِذِكْرِهِ ، وَإِنَّمَا (حَى) في معنى : (هَلُمَّ) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتباعا) وهو مصدر اتبع بعد تتبع ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟
وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعته أواخره بالنظر .

والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانه ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشاف ص ١٦٧ ، وشرح المفضليات للأنباري ص ٣٥٢ والفاائق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ « باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة . .

أما ما يتعدى المأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عَلَيْكَ زَيْدًا ، ودونك زَيْدًا ، وعندك زَيْدًا . تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب . .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى فقولك : مكانك وبعدهك إذا قلت : تأخر ، وحذرته شيئًا خلفه ، وكذلك عندك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئًا . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ « وأما حيهل التي للأمر فمن شيئين يدل ذلك على : حى على الصلاة .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حى هل الصلاة .

والدليل على أنهما جعلتا اسما واحدا قول الشاعر :

وهِجَّ الحَيِّ مِنْ دَارِ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه . . . =

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قال الشاعر :
وَمَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلَةٌ (١)
/ وقال فيما أثبت فيه الألف :

بَحْيَهَلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سِيرُهَا مُتَقَاذِفٌ (٢)
وأدخل الباء عليه ؛ لآنه اسم في موضع المصدر .

* * *

ومن أسماء الفِعْلِ (رُويِدَ) ولها باب تُفَرِّدُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .
ومن المصادر ويح ، وويل ، ووَيْبٌ ، وإِنَّمَا هِيَ إِذَا قَات : وَيَلُّ لَزِيدٌ فِي مَوْضِعٍ : قُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حيهلا ، ومن العرب من يقول : حيهل اذا وصل ،
وقال في ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب : حيهل الشريد ، وزعم ابو الخطاب ان بعض العرب
يقول : حيهل الصلاة فهذا اسم : آلت الصلاة ، أى : اتوا الشريد ، واتوا الصلاة » .
وانظر لغاتها في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جعله اسما واحدا وأعربه .
هيج : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيج ضمير غراب البين
وقد ذكر قبل .

ويجوز أن يكون هيج وظل متوجهين الى يوم وتنازعا فيه
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .
والتنادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخزائنة ج ٣
ص ٤٢ - ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حيهلا وتركه على لفظه
الاجزاء السوق . المطية : الدابة
المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضا كان كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها الى سير آخر .
وقيل : القذاف : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف
الذى يرمى بعضه بعضا لسرعته .

يريد أنهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لتسرع فى سيرها وقال : امام
المطايا ، لانه اذا سبقت الاولى تبعها مابعدا .
ورواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز ان يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية
وان يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتماده على موصوف و (المتقاذف) صفة لسيرها ،
ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه
الى النابتة الجعدى .

ونسبة ابن المستوفى لمزاحم بن الحارث العقيلي وكذلك فى اللسان (حى) .
انظر الخزائنة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ ، ج ١٤ ص ٨٩

لزيد (١) . ولكن لم يجز أن يكون منها أفعال لعلَّ مشروحة في التصريف (٢) .
وكذلك أُمَّةٌ وَتُفَّةٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي مَوْضِعٍ : نَتْنَا وَدَفْرَا (٣) .
ومنها : سَبْحَانَ اللَّهِ ، وَرَيْحَانَهُ ، وَمَعَادَ اللَّهِ ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ فِي النَّدَاءِ (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : « وأما قوله سبحانه (ويل يومئذ للمكذبين)
و (ويل للمطففين) فإنه لا ينبغي أن يقول : انه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك ، واللفظ به
قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم فكأنه : - والله أعلم - قيل لهم : ويل
للمطففين ، ويل للمكذبين . أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم . .
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ،

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) سيأتي في ص ١٩٨ من الاصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثاني ص ٣٢٦ - ٣٢٩

هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

٣
١٨٧

المدعوا بها من غير المصادر ؛ نحو : تُرْبًا وَجَنْدَلًا ، وما أشبه ذلك .
أما (رُوَيْدٌ) زيدا ، فاسمٌ لِلنَّعْلِ (١) ، وليس بمصدر ، وُئِي على الفتح ؛ لأنه غير متصرف / كما
فعلت بأخواته المبنيات ، نحو : صه ، ومه ، ولم يُسَكَّنْ آخِرُهُ ؛ لَأَنَّ قَبْلَهُ حرفا ساكنا ، واخترت
له الفتح للياء التي قبله ؛ كما فعلت في (أين) ، و (كيف) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :
رُوَيْدٌ عَلِيًّا جُدًّا مَا تَدَى أُمَّهُمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُهُمُ مَتَمَّائِنٌ (٢)
فإن قلت : أروده كان المصدر إروادا ، وتصرف تصرف جميع المصادر . فإن حذف الزوائد
على هذه الشريطة صرفت (رُوَيْدٌ) فقلت : رُوَيْدًا يا فتى .

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ « باب متصرف رويد .
تقول : رويدا زيدا ؛ وانما تريد : أروود زيدا . قال الهذلي :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جُدًّا مَا تَدَى أُمَّهُمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مَتَمَّائِنٌ

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر . يريد : أروود
الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن
(رويد) في موضع الفعل ، .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكذب .

ويقول الأعلام في مناه : أمهلم حتى يؤوبوا إلينا بودهم ، ويرجعوا عما هم عليه من قطعهم
وبغضهم ، فقضيتهم لنا على غير أصل ، وبغضهم إيانا لا حقيقة له .
والبيت من قصيدة للمعطل الهذلي وهي في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في
المختصر ج ١٤ ص ٨٩ واللسان (رود)

ورواه في (مان) برواية : متمان وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءني الأمر
وما مانت فيه مائة ؛ أي ما طلبته ولا أطلت هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل
وهذا معنى القدم وقد روى : متمان بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى
متيامن أي مائل إلى اليمين .

والعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الاشموني ج ٢ ص ٤٢٤

وإن نعت به قلت : ضعه وضعا رويدا ، وتفرده وتضيفه ؛ لأنه كسائر المصادر .
وتقول : رويدا زيدا (١) ؛ كما قال الله عز وجل : (فصرَب الرقاب) (٢) ، ورويدا
زيدا ؛ كما تقول : ضربا زيدا في الأمر .

فأما قولك : رويدك زيدا - فإن الكاف زائدة ، وإنما زيدت للمخاطبة ، وليست باسم (٣) ،
وإنما هي بمنزلة قولك : النجاءك (٤) يا فتى ، وأريتك (٥) زيدا ما فعل ؟ ، وكقولك :

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وحدثننا من لانتمم أنه سمع من العرب من يقول : رويد
نفسه جعله مصدرا كقوله (فصرَب الرقاب) » وقال في ص ١٢٤ « ويكون (رويدا) أيضا
صفة كقولك : ساروا سيرا رويدا ويقولون أيضا : ساروا رويدا فيحذفون الميم ، ويجملونه
حالا . . . »

(٢) سورة محمد : ٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٤ « واعلم أن (رويدا) تلحقها الكاف ، وهى فى موضع (افعل)
وذلك قولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا .

وهذه الكاف التى لحقت انما لحقت ، لتبين المخاطب المخصوص ، لأن (رويدا) تقع للواحد
والجمع والذكر والأنثى ، فانما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى ، وانما
حذفها فى الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره .

فلحاق الكاف كقولك : يا فلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : أنت تفعل
إذا كان مقبلا عليك بوجهه، منصتا لك ، فتركت يا فلان حين قلت : أنت تفعل استغناء باقباله
عليه .

وقد تقول أيضا : رويدك لمن يخاف أن يلتبس بسواه توكيدا، كما تقول للمقبل عليك ،
المنصت لك : أنت تفعل ذاك يا فلان توكيدا . . . »

(٤) - فى سيبويه ج ١ ص ١٢٤ « وكقولهم : النجاءك فهذه الكاف لم تجيء علما للمأمورين
والمنهيين المضميرين ، ولو كانت علما للمضميرين لكان خطأ ، لأن المضميرين هاهنا فاعلون ، وعلامة
المضميرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا ، وانما جاءت هذه الكاف توكيدا وتخصيصا ، ولو
كانت اسما لكان النجاءك محالا ، لأنه لا يضاف الاسم الذى فيه الألف واللام ؛ وينبغى لمن زعم
أنهن أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم » .

وفى اللسان : وقالوا : النجاءك ، فادخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ولا موضع لها من
الاعراب لأن الألف واللام معاقبة للاضافة .

وفى ابن يعيش ج ٣ ص ٩٢ « نحو قولهم : النجاءك الكاف حرف لمجرد الخطاب ، ولا يجوز
أن يكون اسما ، لأنه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب ، وليس له موضع من الاعراب،
لأنه لو كان له موضع من الاعراب لم يخل اما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .
لا يجوز أن يكون مرفوعا ، لأنه لا رافع هناك ، ولا يجوز أن يكون منصوبا لعدم الناصب أيضا ،
ولا يجوز أن يكون مخفوضا ، لأن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف الا فى باب الحسن الوجه .
وليس ذلك منه ، وقال فى ص ١٣٤ هو بمعنى انج وانظر ج ٨ ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ج ٢
ص ٢٦٢

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « ومما يدل على أنه ليس باسم قول العرب : أرايتك فلانا ما
حاله ؟ فالتا علامة المضمير المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيا كاستغنائك =

أَبْصِرْكَ (١) زيدا . إِنَّمَا الكافُ زائدةٌ للمخاطبة ، ولولا ذلك لكان النَّجاءُكَ مُحالاً ؛ لأنَّكَ لا تُضَيِّفُ الاسمَ وفيه / الألفُ واللامُ . وقوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) (٢) قد أَوْضَحَ لك أَنَّ الكافَ زائدةٌ .

ولو كانت في رُوَيْدَكَ علامةً للفاعلين لكان خطأً إذا قلت : (رويدكم) ؛ لأنَّ علامةَ الفاعلين الواو ؛ كقولك : أَرُوْدُوا .

• • •

واعلم أنَّ هذه الأسماءُ ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضع المصدر - فإنَّ فيه الفاعل مُضمرا ؛ لأنَّه كالفِعْلُ المأمور به . تقول : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زيدا ، وَعَلَيْكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَخاك . فإنَّ حذفَ التوكيدِ قُبْحٌ ، وإعرابه الرُّفْعُ على كلِّ حال ؛ ألا ترى أَنَّكَ لو قلت : قم وَعَبْدُ اللَّهِ كان جائزا على قُبْحٍ حتَّى تقول : قم أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، و(فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبِّكَ فَقَاتِلَا) (٣) ، و(اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٤) .

فإنَّ طال الكلام حَسَنَ حَذْفِ التوكيدِ ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٥) وقد مضى هذا مُفسِّرا في موضعه (٦) .

وكذلك ما نَعَتَهُ (٧) بالنفس في المرفوع . إِنَّمَا يَجْرِي على توكيدِ فإنَّ لم تُؤكِّدْ جاز على قُبْحٍ . وهو قولك : قم أَنْتَ نَفْسُكَ . فإنَّ قلت : قم نَفْسُكَ جاز . وذلك قولك : رُوَيْدَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكافِ كقولك : يا زيد لمن لو لم تقل له : يا زيد استغنيت ، فانما جاءت الكاف في أرايت والنداء في هذا الموضع توكيدا . وما يجيء في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير .

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ « وكذلك قولهم : أنظر كزيد الكاف حرف خطاب ، لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل . وقال في ج ٨ ص ١٢٦ ومثله : أنظر كزيد ، لأنك لا تقول : أضربك زيدا » .

وفي الشمني على المعنى ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق ألفاظا أخرى شذوذا كقولك : أبصر كزيدا وليس كزيد قائما ونعمك الرجل زيد .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقد تلحق الكاف الحرفية بلي وأبصر وأنظر وكلا وليس ونعم وبئس

بسط القول في أرايتك . أرايتكم أبوحيان في البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ، ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ومجالس ثعلب ص ٢٥٩ - ٢٦٠ وسعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى في هذا الجزء .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الأنعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيدكره في الجزء الرابع ص ٤٣٤ (٧) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمرة في النية =

زيدا ، وعليك أنت نفسك زيدا ، ودونك أنت نفسك زيدا ، والحذف جائز قبيح إذا قلت :
رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ زَيْدَا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ففي (عليك) اسمان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والآخر :
هذه الكاف المخفوضة . تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجعل قولك (أجمعون) للفاعل :
وتجعل قولك : (أنفسكم) للكاف .

وإن شئت أجرىتهما جميعا على الكاف فخنضته ، وإن شئت أكدت ، ورفعتهما لما ذكرت
لك من قبْح مجرَى النفس في المرفوع إلا بتوكيد ، وإن شئت رفعت بغير توكيد على قبْح (١)
وإن قلت : رُوَيْدَ نَفْسِكَ ، أو رُوَيْدِكَ - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد : كما قال الله
عَزَّ وَجَلَّ : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ) (٢) .

= وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .
أما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبد الله ، لأن
المضمر في النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذي ثنيت علامته في الفعل .
فإن قلت : رويدكم فعبد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبْح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله
كان فيه قبْح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك في القرآن (فإذهب أنت
وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك) .
وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . كأنك قلت : افعلوا أنتم وأنفسكم .
فإن قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبْح ، لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها
قبْح ، فإذا قلت : أنتم أنفسكم حسن الكلام .
وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن
والمبرد هنا أطلق على التوكيد نعنا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفي مواضع من كتابه .
انظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ١٤٠ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ « واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء
المقردة في العطف والصفات وفيما قبْح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهى في
هذا الباب مضمران في النية ، ولا يجوز أن تقول رويده زيدا . . .
وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير المجرور الذي
ذكرته للمخاطبه . . .

ويدلك على أنك إذا قلت : عليك فقد اضمرت فاعلا في النية ، وإنما الكاف للمخاطبة
قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكأنه قال له : أنت زيدا ، ألا ترى أن للمأمور اسمين ، أسما
للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر في النية . . .
فإذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما
لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك . . .

هذا باب

إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

اعلم أنَّ (إِيَّاكَ) اسم المكنى عنه في النصب ؛ كما أنَّ (أنت) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان .
لا تقول : إِيَّاكَ إذا قدَّرت على الكاف في رأيتك وأخواتها ؛ نحو : ضربته ، وضربني . وكذلك
(أنت) لا تقع / مَوْقِعِ النَّاءِ وأخواتها في ضربت وضربنا ، وزيد قام يا فتى ، فيقع الضمير
في النية ، وقد مضى القول في هذا (١) .

٣
١٩٠

فلما كانت (إِيَّاكَ) لا تقع إلا اسما لمنصوب كانت بدلا من الفعل ، دالة عليه ، ولم تقع
هذه الهيئة إلا في الأمر ؛ لأنَّ الأمر كله لا يكون إلا بفعل . وذلك قواك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ يَا فتى
وإنما التأويل : أتقِ نفسك والأسد . و(إِيَّاكَ) منصوب بالفعل ؛ لأنه والأسد مُتَّقِيَانِ . وكذلك :
إِيَّاكَ وَالصَّبِيَّ ، وإِيَّاكَ ومكروه عبد الله (٢) ، وإن أكَّدت رفعت إن شئت ، فقالت : إِيَّاكَ أُنْتِ
وزيد ؛ لأنَّ مع (إِيَّاكَ) ضميراً ، وهو الضمير الذي في الفعل الذي نصبها .

ألا ترى أنَّ معنى (إِيَّاكَ) إنما هو : احذرْ ، وأتقِ ، ونحو ذلك ، وإن شئت قلت : إِيَّاكَ
أنت وزيدا ، فجعلت (أنت) توكيدا لذلك المضمَر ، فإن قلت : إِيَّاكَ وزيد فهو قبيح وهو
على قبحه جائزٌ كجرازه في قَمُ وزيد (٣) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦١ ، وهذا الجزء ص ١١٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « ومن ذلك أيضا قولك : اياك والاسد ، واياى والشر .
كانه قال : اياك فاتقين والاسد .
وكانه قال : اياى لاتقين والشر . فاياك متقى ، والاسد والشر متقيان فكلاهما مفعول
ومفعول منه » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ « باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمَر
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمَر في النية .
وذلك قولك : اياك أنت نفسك أن تفعل ، واياك نفسك أن تفعل ، فان عنيت الفاعل
المضمَر في النية قلت : اياك أنت نفسك .

كانك قلت : اياك نَحْ أنت نفسك ، وحملته على الاسم المضمَر في نَحْ .
فان قلت : اياك نفسك . تريد الاسم المضمَر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ،
ويدلك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول : أنت ، فمن ثم كان
النصب أحسن ، لأنك اذا وصفت بنفسك المضمَر المنصوب بغير أنت جار

والبَيْتُ يَسْتَوِي فِيهِ الْوَجْهَانِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَوْكِيدٌ وَهُوَ قَوْلُهُ :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبَدَ الْمَسِيحَ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

ولا يجوز أن تقول: إِيَّاكَ زيدا؛ كما لا يجوز أن تقول: زيدا اضربَ عمرا/حتى تقول (وعمرا).
وأما قوله: إِيَّاكَ أَنْ تَقْرَبَ الْأَسَدَ فَجَيِّدٌ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُحَذَفُ مَعَهَا اللَّامُ لِطَوْلِهَا بِالصَّلَةِ.
تقول: أَكْرَمْتُكَ أَنْ اجْتَرَّ مَوْدَةَ زَيْدٍ. فالعنى: إِيَّاكَ احذر من أَجْلِ كَذَا، فهذا جائز، وإن
أدخلت الواو فجيدٌ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وصلتها مصدر.

فَأَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبَ) فلا يجوز في الكلام؛ كما لا يجوز: إِيَّاكَ زيدا (٢).

فإن اضطرَّ شاعرٌ جاز؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ لِلضَّرُورَةِ بقوله: «أَنْ تقربا». وعلى هذا:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٣)

فَأَضْمُرُ بَعْدَ قَوْلِهِ: إِيَّاكَ فِعْلًا آخَرَ عَلَى كَلَامَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: إِيَّاكَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَزْجُرُهُ،

فَأَضْمُرُ فِعْلًا. يريد: اتَّقِ الْمِرَاءَ يَا قَتِي.

• • •

= تقول: رأيتك نفسك، ولا تقول: انطلقت نفسك.

وإذا عطفت قلت: إياك وزيدا والأسد.

فإن حملت الثناني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح، لأنك لو قلت: اذهب وزيد

كان قبيحا حتى تقول: اذهب أنت وزيد.

فإن قلت: إياك أنت وزيد فانت بالخيار: إن شئت حملته على المنصوب، وإن شئت على

المضمر المرفوع.

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على إياك فقد أنشده

بنصب المعطوف.

البيت لجريير يخاطب الفرزدق لميله مع الاخطل، فيقول له: لا تقرب المسجد، فلست على

الملة لميلك إلى النصرارى ومداخلتك لهم.

وفى ديوان جريير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ - ١٣٢ وليس فيها الشاهد

ويظهر أنه سقط منها. ورواية سيبويه: إياك أيضا، فيكون قد دخله الخرم.

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيدا؛ كما أنه

لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار.

وكذلك أن تفعل إذا أردت إياك والفعل.

فاذا قلت: إياك أن تفعل تريد: إياك أعظ مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل جاز،

لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول كأنك قلت: إياك نوح لمكان كذا وكذا.

ولو قلت: إياك الأسد تريد من الأسد لم يجز، كما جاز فى أن «.

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤١ «زعموا أن ابن أبى اسحق أجاز هذا البيت فى شعر:

إياك إياك المرء... كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد «إياك» فعلا آخر فقال: اتق المرء.

والفَضْلُ بين المصدر نحو: الضرب والقتل ، وبين (أن يضرب) ، و(أن يقتل) في المعنى -
 أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك : أن
 نفعلا لا يكون إلا لما يأتي (١) . فإن قلت : أن فعلت ، فلا يكون إلا للماضي ولا يقع للحال البتة .
 وقراءة من قرأ : (وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) (٢) معناه : المضى .

وإن قرأ : (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه : متى كان ذا ؛ لأنها / (إن) التي للجزاء
 والحذف مع (أن) وصلتها مُستعمل في الكلام لما ذكرت لك من أنها علّة لوقوع الشيء .
 فعلى هذا يكون ، وهذا بين واضح .

وَأَمَّا قول الله عزَّ وجلَّ : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ
 فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣) .

المراء : مصدر ماريته مماراة ومراء ، أى : جادلته .
 ويقال : ماريته أيضا : اذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقائل ، ولا يكون المراء
 اعتراضا بخلاف الجدل فانه يكون ابتداء واعتراضا .
 ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .
 ورأى المبرد في اعراب البيت صريح فى أن المراء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين ،
 كما يراه سيبويه .
 والبغدادى فى الخزانة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه ، قال : « وسيبويه
 يقدر فيه : اتق المراء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب اياك .
 وعند المبرد المراء بتقدير أن تمارى كما تقول : اياك أن تمارى ، أى : مخافة أن تمارى » .

(١) عقد السيوطى فى الأشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ج ٢ ص
 ١٩٤ - ١٩٨ ، ومما ذكره من الفروق :

أن المصدر المؤول لا ينعى ، ولا يقع مؤكدا ، ولا ينوب عن ظرف الزمان . .
 (٢) الأحزاب : ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاتحاف
 ص ٣٥٦ وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ « وعن الحسن ان بفتح الهمزة بدل اشتغال
 من امرأة أو على حذف لام العلة » .

(٣) البقرة : ٢٨٢ . القراءتان بفتح همزة أن وكسرها من السبعة .
 انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاتحاف
 ص ١٦٦ وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ « وأما (أن تضل) بفتح الهمزة فهو فى موضع
 المفعول من أجله ، أى : لأن تضلل على تنزيل السبب وهو الضلال منزلة المسبب عنه وهو
 الاذكار ، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما ، فهو كلام محمول على
 المعنى ، أى : لأن تذكر احدهما الآخري ان ضلت ، ونظيره : اعددت الخشبة ان يميل
 الحائط فادعاه ، واعددت السلاح ان يطرق العدو ، فادفعه .

ليس اعداد الخشبة لأجل الميل انما اعدادها لادعام الحائط اذا مال ، ولا يجوز ان يكون
 التقدير : مخافة أن تضل لأجل عطف فتذكر عليه .

إِنْ تَضِلَّ قَائِلٌ : قوله : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) لما ذكر . وهو لم يُعِدِدِ الإِشْهَادَ ؛ لِأَنَّ تَضِلَّ

إِحْدَاهُمَا .

فالجواب في ذلك : أَنَّهُ إِنَّمَا أَعَدَّ الإِشْهَادَ لِلتَّذْكِيرِ ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَتْ (أَنْ تَضِلَّ) ؛ لِتَوْقَعِ سَبَبِ التَّذْكِيرِ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الْكَلَامِ : أَعَدَدْتَ هَذَا أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ . فَادَّعَمَهُ ، وَلَمْ يُعَدِّدْهُ طَلِبًا لِأَنَّ يَمِيلُ الْحَائِطُ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بَعْلَةَ الدِّعْمِ ، فَاسْتَمْتَصَاءُ الْمَعْنَى : إِنَّمَا هُوَ : أَعَدَدْتَ هَذَا لِأَنَّ إِنْ مَالِ الْحَائِطُ . دَعَمْتَهُ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى هِيَ الثَّانِيَةُ .

* * *

وقد يحذف الفعل في التكرير [وفي العطف] وذلك قولك : رأسك والحائط ، ورأسه والسيف يافتى . فَإِنَّمَا حُذِفَ الْفِعْلُ لِلإِطَالَةِ / وَالتَّكْرِيرِ ، وَدَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ بِمَا يُشَاهِدُ مِنَ الْحَالِ (١) .
ومن أمثال العرب : «رَأْسُكَ وَالسِّيفُ» ، ومن أمثالهم : «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ» (٢) « وقد دلَّ هذا على أَنَّهُ يَرِيدُ : بَادِرْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ .

وَالأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ : نَحَّ رَأْسُكَ مِنَ السِّيفِ . وَتَقْدِيرُهُ فِي الْفِعْلِ : اتَّقِ رَأْسُكَ وَالسِّيفَ ،

= وَقَالَ النَّحَّاسُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ يَحْكِي عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ التَّقْدِيرَ : كَرَاهَهُ أَنْ تَضِلَّ .
قال أبو جعفر : وهذا غلط ، اذ يصير المعنى كراهة أن تذكر ،

وما نقله النحاس عن الاخفش عن المبرد لا يتفق مع كلام المبرد هنا .

وفي كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) فَانْتَصَبَ ، لِأَنَّهُ أَمْرُهُ بِالْإِشْهَادِ ، لِأَنَّ تَذْكَرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَمِنْ أَجْلِ أَنْ تَذْكَرَ . فَاهُ قَالَ إِنْسَانٌ : كَيْفَ جَازَ أَنْ تَقُولَ : أَنْ تَضِلَّ وَلَمْ يَعِدْ هَذَا لِلضَّلَالِ وَلِلانْتِصَابِ ؟ فَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنْ تَضِلَّ ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ : أَعَدَدْتَهُ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَادَّعَمَهُ ، وَهُوَ لَا يَطْلُبُ بِأَعْدَادِ ذَلِكَ مِيلَانَ الْحَائِطِ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بَعْلَةَ الدِّعْمِ وَبِسَبَبِهِ » وَانظُرْ ص ٤٧٦ .

(١) فِي سَبَبِيَّةِ ج ١ ص ١٣٨ « وَمِنْ ذَلِكَ رَأْسُهُ وَالْحَائِطُ . كَأَنَّهُ قَالَ : خَلَّ ، أَوْ دَعَّ رَأْسَهُ مَعَ الْحَائِطِ ، فَالرَّأْسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِطُ مَفْعُولٌ مَعَهُ فَانْتَصَبَا جَمِيعًا . . . » .

(٢) فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ج ١ ص ٥٢ « أَي : اذْكَرْ أَهْلَكَ وَبَعْدَهُمْ عَنكَ ، وَاحْذَرِ اللَّيْلَ وَظَلَمْتَهُ ، فَهَمَا مَنْصُوبَانِ بِأَضْمَارِ فِعْلٍ .

يَضْرِبُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْأَمْرِ بِالْحَزْمِ . »

وفي الخصائص ج ١ ص ٢٧٩ باب في الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى . . .
وذلك كقولهم في تفسير قولنا (اهلك والليل) معناه : الحق اهلك قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لادربة له ان يقول : اهلك والليل فيجره ، وانما تقديره : الحق اهلك وسابق الليل »

وفي سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « ومثل ذلك : اهلك والليل ، كأنه قال : بادر اهلك قبل الليل ، وانما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل والليل محذر منه . . .

ومن ذلك قولهم : ماز رأسك والسيف ، كما تقول : رأسك والحائط وهو يحذره » .

وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ في الحديث عن تقدير سيبويه =

فلو أفردت لم يجز حذف الفعل إلا وعليه دليل . نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يدر ما الفعل المحذوف^(١) ؟

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ؛ لأن المعنى : أوقع ضربك بزيدا]^(٢) .

فإن كان مصدرا فتعد دل على فعل ، فمن ذلك : ضرباً ضرباً ، إذا كنت تأمر .

وإنما كان الحذف في الأمر جائزا ؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . قال الله عز وجل :

(فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ) وقال : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به يكون زكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كل ذلك مطرد في الأمر ، وكل شيء كان في معنى المصدر فمجره مجرى المصدر ، وسنبين ذلك^(٣) إن شاء الله .

فأما قولك : الحمد لله في الخبر ، وسقياً / لزيد ، ورعياً له - فله باب يفرد به إن شاء الله .

٣
١٩٤

= : « وسيبويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيّل من لا خبرة له انه قد جاء بتقدير الاعراب ، فيحمله في الاعراب عليه ، وهو لا يدرى ، فيكون مخطئا ، وعنده انه مصيب فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره . واذا تلفنت لهذا في الكتاب وجدته كثيرا ، وأكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لأنه موضع مشكل ، وقلما يهتدى له ، وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ماز رأسك والسيف .

قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان يطلب المأسور بذحل فقال له : ماز أي يا مازن رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ « باب ما يضم فيه الفعل المستعمل اظهاره من غير الأمر والنهي .

وذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت انه يريد مكة . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسدد سهمها قبل القرطاس ، فقلت : القرطاس والله ، أي : أصاب القرطاس

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) سيأتي ذلك قريبا في هذا الجزء فنرجى التعليق الى موضعه .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى المصادر

وليس بمتصرف من فعل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وقولهم : أُمَّةٌ ، وَتُفَّةٌ ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ،
وسلامٌ على زيد ، وويلٌ لزيد ، وَوَيْحٌ له ، وَتُرْبًا له .
كلُّ هذا معناه في النَّصْبِ واحدٌ ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النَّصْبُ^(١) ، ومنه مالا يجوز فيه إِلَّا الرفع لِغَلَلِ نَذْرِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
ومنه قولك : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلَةً ، وَوَعَوْلَةً .
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : سُبْحَانَ اللَّهِ فَتَأْوِيلُهُ : بَرَاءَةٌ لِلَّهِ مِنَ السُّوءِ ، وهو في موضع المصدر ، وليس
منه فِعْلٌ . فَإِنَّمَا حُدِّثَ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديره - إِذَا مَثَلْتَهُ فِعْلًا :
تسبيحًا لله .

فإن حذف المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ؛ لأنه معرفة (٢) ، وإِنَّمَا نَكَّرْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ؛
ليكون معرفة بالمضاف إليه . فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ سُبْحَانَهُ تُمْ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبِيحَ الْجُودِيِّ وَالْجُمُودِ^(٣)

٣
١٩٥

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ،
ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها
أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام .
وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه وعمرك الله . . .
كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن
معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبج الله تسبيحا . . .
وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أسبجك . . . »

(٢) اسم مصدر علم جنس .
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشعر ، لأنه علم
جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والتون .
الجودي : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان
ج ٢ ص ١٧٩ .

الجمد : بضمين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .
نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عدنا بعظمته ، وسبحنا حتى يمصمنا من
الضلال .
وروي نعوذ له بالبدال المهملة وباللام ، أي نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف
تقديره : سبحه .

ونسب البيت الأعلم لامية بن الصلت ، وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلي
في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ إلى ورقة بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم
البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها إلى زيد بن عمرو أو إلى ورقة بن نوفل .
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

• فى رواية : « نعوذ به » [. فإنما نون مضطرا ، ولو لم يضطر لكان كقول الآخر :

أقولُ لما جاءني فخره : سبحان من علقمة الفأخري (١)

فهذا فى موضع : براءة منه .

و (معاذ الله) كذلك لا يكون إلا مضافا . وتقديره تقدير : عياذ الله ، أى : عُدت بالله عيادا . فهذا موضع هذا .

ومثل ذلك : حجرا ، إنما معناه : حراما . فهو فى موضعه لو تكلمت به . فمن ذلك قول الله عز وجل : (حجرا محررا) (٢) أى : حراما محررا .

وأما قولهم : مرحبا وأهلا - فهو فى موضع قولهم : رحبت بلادك رُحبا ، وأهلت أهلا ، ومعناه : الدعاء . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حجرا ، ومرحبا - لصلح ، تريد : أمرك هذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلمية وزيادة الالف والنون .

وسبحان فى البيت للتعجب و (من) داخلة على المتعجب منه ، والأصل فيه أن يسبح الله تعالى عند رؤية العجيب من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه .

والمعنى : أعجب من علقمة ، إذ فخر عامر بن الطفيل .
والبيت من قصيدة للاعشى . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢
وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللراغب الأصفهاني رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٢٥ واللسان (سبح) .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ « ومثل هذا قوله (ويقولون حجرا محجورا) ، أى : حراما محرما . يريد البراءة من الأمر ، ويبعد عن نفسه أمرا . فكأنه قال : أحرم ذلك حراما محرما .

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : أتفعل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترا وبراءة من هذا ، فهذا ينتصب على اضمار الفعل ، ولم يرد أن يجعله مبتدأ لخبر بعده ولا مبنيا على اسم مضمرة .

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا . . . فانما رأيت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : ادركت ذلك ، وأصبحت . فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه . فكأنه صار بدلا من رحبت بلادك ، وأهلت ، كما كان الحذر بدلا من احذر .

ويقول الراى : وبك وأهلا وسهلا . . . وانظر ص ١٥٧ منه

وَأَمَّا (سُبْحَانَ) وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافا - فلا يصلح فيه إلا النصب. وهذا البيت

يُنشد على وجهين : على الرفع والنصب وهو :

وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لَمُلْتَمِيسِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ (١)

وقال الآخر :

إِذَا جِئْتُ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَإِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ (٢)

٣ / فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : سَلَامًا . وَسَلَامٌ يَا فَتَى - فَإِنَّ مَعْنَاهُ : الْمُبَارَاةُ وَالْمُتَارَكَةُ . فَمَنْ قَالَ : لَا تَكُنْ مِنْ
١٩٦ فُلَانٍ إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ فَمَعْنَاهُ : لَا تَكُنْ إِلَّا وَأَمْرُكَ وَأَمْرُهُ الْمُبَارَكَةُ وَالْمُبَارَاةُ . وَإِنَّمَا رَفَعْتَ ؛
لَأَنَّكَ جَعَلْتَهُ ابْتِدَاءً وَخَبْرًا فِي مَوْضِعِ خَيْرٍ (كَانَ) .

ولو نصبته كان جيدا بالغا . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا
سَلَامًا) تأويله : المُتَارَكَةُ ، أى : لَا خَيْرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ وَلَا شَرٌّ (٣) .

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع اهل ومرحب .
السهب : بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره باء موحدة : الفلاة الواسعة ، وسبخة بين الحميتين ،
والمضيعة تبيض بها النعام

قال طفيل الغنصوى : وبالسهب ميمون الخليفة . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨ .
ونسب البيت لطفيل أيضا فى سيبويه وقال الاعلم . يرثى رجلا دفن بهذا المكان .
وأهل خبر لمبتدا محذوف التقدير : هذا أهل ، أو مبتدا والخبر محذوف ، أى لك أهل .
القصيد فى الوحشيات لأبى تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .
(٢) استشهد به سيبويه أيضا على رفع مرحب فى قوله : ألا مرحب .

وقال الاعلم : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف . فيتلقاهم مستبشرا بهم ، لما عرف من
حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن
حله .

ونسبه سيبويه الى أبى الأسود . وهو فى شرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ١٨٩ غير
منسوب .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ « وزعم أبو الخطاب أن مثل قولك للرجل : سَلَامًا
تريد : تسَلَّمًا منك . كما قلت : براءة منسك تريد : لا التبس بشئ من أمرك ، وزعم أن ابا
ربيعه كان يقول : إذا لقيت فلانا فقل له : سَلَامًا فزعم أنه سألته ، ففسره له بمعنى براءة منك .
وزعم أن هذه الآية مفعول بها (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سَلَامًا) بمنزلة ذلك ، لأن الآية
فيما زعم مكة ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة
منكم وتسَلَّمًا . لا خير بيننا وبينكم ولا شر

واعلم أن من العرب من يرفع سلام إذا أراد معنى المباراة كما رفعوا حنان .
سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكون منى فى شئ الا سلام بسَلَام ، أى : امرى
وأمرك المتاركة ، وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه
بمنزلة لفظك بانفعل .

والآية فى الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحان الله ، ورِيحَانَهُ . فتأويل (ريحان) في هذا الموضع : الرزق . وتقديره في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديق هذا في قوله عز وجل : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (٢) .

فأما قولهم : ويل لزيد ، وويح لزيد ، وتب لزيد ، وويس له . فإن أضفت لم يكن إلا النصب فقلت : ويحه ، وويله (٣) . فإنما ذلك لأن هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِف - فأنت مُخَيَّر بين النصب والرفع . نقول : ويل لزيد ، وويلا لزيد فأما النصب فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ؛ لأنه شيء مستقر . فويل مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو :

كسا اللؤم تيمًا خضرة في جلودها / فويل لتيم من سرايلها الخضِر (٤)

٣
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبغ الله تسبيحا ، وأسترزق الله استرزاقا ٠٠٠ ، وانظر المخصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .

وانما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام اذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك ٠٠ » .
وقال في ص ١٦٦ « باب من النكرة تجرى مجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك ٠٠ وويل لك وويح لك وويس لك ٠٠٠ .
فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك ٠٠ » .

وقال في ص ١٦٧ « وأعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلة له ، يجريها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويلا له ، والكثير ويل له .

سرايل : جمع سرايل : وهو القميص .

وفى اللسان : والخضرة فى ألوان الناس السمرة ، قال اللهبى :

وأنا الأخضر من يعرفنى ٠٠

وقال الأعلام : جعل لهم سرايل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم يقولون فى الكرم

النقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السرايل .

ولم ينسبه الأعلام . وهو من قصيدة لجرير فى هجاء التيم فى ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته

هناك :

كسا اللؤم تيمًا خضرة فى جلودها / فيا خزى تيم من سرايلها الخضِر

انظر شرح الحماسة ج ٢ ص ١٣٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيَلُّ لِلْمُطَّفِّينَ) (١) وَقَوْلُهُ : (وَيَلُّ يَوْمِئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) (٢) .
فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ ؛ إِذْ كَانَ لَا يُقَالُ : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنَّهُ إِخْبَارٌ بَأَنَّ هَذَا قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ .
فَإِنْ أَضْفَتِ فَقُلْتُ : وَوَيْحَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الرَّفْعِ قَدْ بَطَلَ بِأَنَّهُ لَا خَبَرَ
لَهُ ، فَكَذَا هَذِهِ الَّتِي فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ .

فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا صَحِيحًا يَجْرِي عَلَى فِعْلِهِ فَالْوَجْهُ النَّصْبُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَبًّا لَزَيْدٍ ، وَجَوْعًا
لَزَيْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِكَ : جَاعَ يَجْرِعُ ، وَتَبًّا يَتَبُّ (٣) . وَكَذَلِكَ سَقِيًّا ، وَرَعِيًّا . وَالرَّفْعُ
يَجْرُزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِنَكْرَةٍ ، وَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا خَبْرَهَا .
فَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ فَاسْمٌ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَلَامٍ لَكَانَ تَسْلِيمًا .

• • •

فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مَعَارِفَ فَالْوَجْهُ الرَّفْعُ ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ يُخْتَارُ الرَّفْعُ ؛
لِأَنَّهُ كَالْمَعْرِفَةِ . وَحَقُّ الْمَعْرِفَةِ الْإِبْتِدَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَ (لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
الظَّالِمِينَ) . وَالنَّصْبُ / يَجْرُزُ (٤) . وَإِنَّمَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَى مَعَانِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ
بَعْدَهَا أَمْرًا أَوْ دَعَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

٣
١٩٨

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ • وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيَلُّ يَوْمِئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) وَ (وَيَلُّ
لِلْمُطَّفِّينَ) فَانَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ دَعَاءٌ هَاهُنَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ وَاللَّفْظَ بِهِ قَبِيحٌ ،
وَلَكِنْ الْعِبَادَةُ كَلِمًا بِكَلَامِهِمْ • وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى لَفْظِهِمْ عَلَى مَا يَعْنُونَ • فَكَانَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ
لَهُمْ : وَيَلُّ لِلْمُطَّفِّينَ ، وَيَلُّ لِلْمُكَذِّبِينَ ، أَيْ : هُوَ لَا مَمْنُ وَجِبَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُمْ • لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ
أَمَّا يُقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هُوَ لَا مَمْنُ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَوَجِبَ لَهُمْ هَذَا •
وَالْآيَةُ أَوَّلُ الْمَطْفُوفِينَ •

(٢) فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ •

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ • بَابُ اسْتِكْرَاهِ النَّحْوِيِّينَ وَهُوَ قَبِيحٌ ، فَوَضَعُوا
الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتْ الْعَرَبُ •
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَيَحُ لَه ، وَتَب ، وَتَبَا لَكَ ، وَوَيْحًا • فَجَعَلُوا التَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَيْحِ ، وَجَعَلُوا
وَيْحَ بِمَنْزِلَةِ التَّبِّ ، فَوَضَعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعْتَهُ الْعَرَبُ •
فَإِذَا قُلْتَ : وَيَحُ لَه ، ثُمَّ أَحَقَّقْتَهَا التَّبَّ فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَبَا إِذَا نَصَبْتَهَا فَهِيَ
مُسْتَفْنِيَةٌ عَنِ لَكَ ••

وَلَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي نَصْبِ التَّبِّ إِذَا قُلْتَ : وَيَحُ لَه وَتَبَا لَه فَهَذَا يَدْرِكُ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ
فِي تَبَا فِيمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ •••

(٤) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٦٥ • بَابُ يَخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مَبْتَدِئَاتٍ مَبْنِيَا عَلَيْهَا
مَا بَعْدَهَا ••

وإن كان لما قد استقرَّ لم يكن إلا رفعاً .
وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصبُ والرفعُ .

فمما يُدعى به أسماءٌ ليست من الفعل ، ولكنّها مفعولات . وذلك قولك : تُرباً ، وجندلاً (١) .
إنما تريد : أطعمه الله ، ولقاه الله ، ونحو ذلك .
فإن أخبرت أنه مما قد ثبتت رفعت . قال الشاعر :

نقدَّ ألب الواشون ألباً لبينهم فتربُّ لأفواه الوشاة وجندلُ (٢)

* * *

فأما قوله : أفةٌ وتُفةٌ فإنما تقديره من المصادر : نتننا ، ودقرا (٣) فإن أفردت (أف) =

وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وانما استحجوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فسوى في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء انما هو خبر ، واحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالاعرف ، وهو أصل الكلام . . .

فلما ادخلت فيه الألف واللام وكان خبراً حسن الابتداء
وقال في ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وان ابتدأت به ففيه معنى المنسوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : احمد الله »

لعنة الله على الظالمين : الاعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥٨ « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها .
وذلك قولك : ترباً وجندلاً وما أشبه هذا ، فان أدخلت لك فقلت : ترباً لك ، فان تفسيرها ما هنا كتفسيرها في الباب الأول . كأنه قال : ألزمك الله ، وأطعمك الله ترباً وجندلاً وما أشبه هذا من الفعل ، فاخترزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت .
وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتداً مبنياً عليه ما بعده
وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنسوب .

الترب والجندل : كناية عن الخيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظفر بشيء ينتفع به .
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعاونين على افساد ما بينه وبين من يحب فخببهم الله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والاعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره .

بغير هاءٍ فهو مبنى ؛ لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث عظفت عليه ؛ لأنك أجريته مُجرى الأسماء المتمكنة في العطف . فإذا أفردته بُنى على الفتح والكسر والضم ، وتُنونه إن جعلته نكرة (١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) .

وقال : (أَفٌ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ) (٢) كلُّ هذا جائزٌ جيدٌ .

وهذه المبنيات إذا جعلت شيئاً منها نكرةً نُونت ، نحو : إيه يا فتى ، وقال الغراب : غاقٍ

غاقٍ يا فتى / كذا تأويلها .

• • •

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يُوضَع موضعُ المصادر ما يكون مشئياً لمبالغة . وذلك قولك : لبيك وسعديك ، وحنانيك - إنما أراد : حناناً بعد حنان ، أى : كلما

وذلك قولك : سقيا ورعيا ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا • أفة وتفة

وبعدا وسحقا •••

وانما اختزل الفعل ها هنا ، لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من

احذر وكذلك هذا ••• •

وفى اللسان : انتف : وسخ الأظفار •• وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ •

والأف : وسخ الأذن •

قولهم : أف وأفة وتف وتفة •• فكان ذلك يقال عند الشيء يستقذر ، ثم كثر حتى صاروا

يستعملونه عند كل ما يتأذون •

وقيل : أف معناه قلة له ؛ وتف اتباع ما خوذ من الأفف وهو الشيء القليل •

(١) فى المخصص ج ١٤ ص ٨١ « ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاق وغاق وايه

وايه وكنحو قولهم : أف وأف وأف وهى كلمة للضجر غير مثونة فى المعرفة •

وفى النكرة : أف وأفا وأف •

فمن قال : أف فضم أتبع الحركة الحركة ، كما تقول : مد ،

ومن قال : أف كسر لالتقاء الساكنين •

ومن قال : أف ففتح استنقلا لتضعيف وضمة الهمزة كما تقول : مد يا هذا •

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات ••• وانظر اللسان فقد جعلها

عشرا •••

(٢) الاسراء : ٢٣ - والانبياء : ٦٧ •

وفى ثلاث قراءات سبعية : (أف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الفاء مع التنوين

وأف بكسر الفاء من غير تنوين ••

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص ٢٨٣ •

وانظر القراءات الأخرى فى البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ •

كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حنانيك : إنما هو رحمة بعد رحمة .
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رحمه (١) . قال الشاعر :

تَحْنَنُ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا (٢)

وقال الآخر :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَيْتَ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (٣)
فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فأنت مُحَيَّرٌ : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .
فإذا ثنيت لم يكن إلا منصوبا ؛ لأنه وُضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتِمُّكَ ؛ نحو : لبيك وسعديك .
وقال الشاعر فيما أفرد فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمْجِي بْنِ جَرْمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَانِكَ ذَا الْحَنَانِ (٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على اضمار
الفعل المتروك اظهاره .

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم
حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى الا في حال الاضافة ، كما لم يكن
سبحان الله ، ومعاذ الله الا مضافين .

فحنانيك لا يتصرف ، كما تم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك . . .
وزعم الخليل أن معنى التثنية انه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في
رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .
ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحان الله ، وحنانيه . . .
وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله ، وهو أيضا بمنزلة
قولك - اذا اخبرت - : سمعا وطاعة الا أن لبيك لا تتصرف . . .
والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان
الله غير مستعمل

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان (حن) الى الحطيئة
وللحطيئة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح قيها سيدنا عمر ص ٥٠ -
٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثنى لقصد
المبالغة والتكثير .

والبيت لطفه بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في
السجن . الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .
وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شمجى بن جرم : بطن ضخ من طيء . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ . والاشتقاق
ص ٣٩٤ .

/ وقال الآخر ، فرجع :

فقلت : حَنَانٌ ما أتى بك هَهُنَا ؟ أذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ (١)

والفصل بين الرفع والنصب أن الناصب دعا له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة .

وقوله :

• حَنَانٌ ما أتى بك هَاهُنَا ؟ •

إِنَّمَا أَرَادَ : أَمَرْنَا حَنَانَ ؛ كقولهِ عزَّ وجلَّ : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) (٢) فالتقديرُ :

فبِأَيِّ يُؤْتَى عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ قَالَ : فِيهَا ، وَفِيهَا .

ومن قال : إِنَّمَا مَعْنَاهُ : صِفَةُ الْجَنَّةِ فَتَمَدَّ أَسْطًى ؛ لِأَنَّ (مَثَل) لَا يُرْضَعُ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ .

إِنَّمَا يُقَالُ : صِفَةُ زَيْدٍ أَنَّهُ ظَرِيفٌ ، وَأَنَّهُ عَاقِلٌ . وَيُقَالُ : مَثَلُ زَيْدٍ مَثَلُ فُلَانٍ . وَإِنَّمَا الْمَثَلُ

مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَثَالِ وَالْحَذْوِ ، وَالصِّفَةُ تَحْلِيَةٌ وَنَعْتٌ .

• • •

فَأَمَّا تَأْوِيلُ قَوْلِهِمْ : لَبَّيْكَ فَإِنَّمَا يُقَالُ : أَلَبُّ فُلَانٌ عَلَى الْأَمْرِ : إِذَا لَزِمَهُ وَدَامَ عَلَيْهِ .

فمَعْنَاهُ : مُدَاوِمَةٌ عَلَى إِجَابَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى حَقِّكَ . فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَبِّهِ : لَبَّيْكَ فمَعْنَاهُ : مُلَازِمَةٌ

لِطَاعَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى أَمْرِكَ .

= والبیت لامریء انقیس قال شارحه الوزیر ابو بکر ص ١٥٦

وجدته فی النسخة الصحیحة : (ویمنعها) وهو أشبه بالبیت

وانظر الديران ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ اذ رواه برواية أخرى .

(١) استشهد به سيبيويه في موضعين ج ١ ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حنان خبرا لمبتدأ

محذوف . قال : سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقلت حنان . . .

لم ترد تخنن ، ولكنها قانت : امرنا حنان ، او ما يصيينا حنان ، وفي هذا المعنى كله

معنى النصب .

والبيت لمنذر بن درهم الكلبي وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥

وانظر الخزانه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفي سيبيويه ج ١ ص ٧١ « وأما قوله عز وجل (الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا لم يبين على

الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالي (مثل الجنة التي وعد المتقون) ثم قال بعد : فيها

كذا وكذا ، فانما وضع المثل للحديث الذي بعده وذكر بعد اخبار وأحاديث فكانه على قوله : ومن

القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه

والله أعلم .

وقولك : سَعْدَيْكَ . إِنَّمَا معناه من قولك : قد أسعد فلان فلانا على أمره ، وساعده / عليه .
فإذا قال : اللَّهُمَّ لَبِّيكِ وَسَعْدَيْكِ ، فَإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لِأَمْرِكِ ، وَمُسَاعَدَةً لِأَوْلِيائِكَ ،
وَمُتَابَعَةً عَلَى طَاعَتِكَ .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصَرِّفًا ؛ لِأَنَّهُ بمنزلة الضَّرْب من ضربت ، ولكنَّهُما مشتقان
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعادَ الله ؛ فلذلك أُلزِمَا طريقةً واحدة .

فَأَمَّا (حَنَانٌ) فممنفردٌ ؛ لِأَنَّهُ من حننت ، مثل قولك : ذهبت ذهابًا ، ويتصرف في الكلام
في غير الدعاء (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) (١) وتقول : تَحَنَّنْ عَلَيَّ . فهذا وجه ما جاء على فعله ، وما لم
يأت عليه فعل .

فَأَمَّا قولهم : شُكْرَانِكَ لَا كُفْرَانِكَ - فهما مصدران لِحِقَّتَهُمَا الزيادة . وَإِنَّمَا التقدير : شُكْرًا
لَا كُفْرًا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة (٢)

“ “ “

واعلم أَنَّ المصدر كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسمٌ لِلْفِعْلِ ، فإذا نصبت فعلى إضمار الفِعْلِ
فمن المصادر ما يَكْثُر استعمالُهُ ، فيكون بدلًا من فعله
ومنها ما لا يكون له حقُّ الاسم .

فَأَمَّا ما كَثُر استعمالُهُ حَتَّى صارَ بدلًا من الفِعْلِ فقولك : حَمْدًا وَشُكْرًا ، لَا كُفْرًا ، وَعَجَبًا (٣)
إِنَّمَا أردت : أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا . فلو لا / الاستعمالُ الذي أبان عن ضميرك لم يَجُزْ أَنْ تُضْمِرَ ؛
لِأَنَّهُ موضعُ خبرٍ . وَإِنَّمَا يَحْسُنُ الإضمارُ ويَطَّرِدُ في موضعِ الأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لا يكون
إِلَّا بِفِعْلِ . نحو قولك : ضَرَبًا زِيدًا . إِنَّمَا أردت : إِضْرِبْ ضَرْبًا . وكذلك ضَرَبَ زَيْدٌ .

(١) مریم : ١٣

(٢) فی سیبویه ج ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى : غفران ، لأن بعض
العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارًا لا كفرًا » .

(٣) فی سیبویه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره من
المصادر في غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة .

فانما ينتصب هذا على اضممار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمدا ، وأشكر الله شكرا ،

وكانك قلت : أعجب عجبا . . .

وانما اختزل الفعل هنا هنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلًا من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في

باب الدعاء : كان قولهم : (حمدا) في موضع : أحمد الله ، وقوله : عجبًا منك في موضع : أعجب

مسحه . . .

نصبت الضرب باضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حذف التنوين ؛ كما تقول : هذا ضاربُ زيد غدا . والأصل إثباتُ التنوين ، وحذفه استخافُ لعلمِ المخاطب .

ألا ترى أن الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة ؛ لأنَّ التنوين في النية ، نحو قوله عزَّ وجلَّ : (هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا) (١) و (هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ) (٢) . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه (رَبٌّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في بابه (٣) .

قال الشاعر :

يا رَبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٤)

يريد : غابط. لنا . ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (٣) وإنما التقدير - والله أعلم - : فضرباً الرقاب . فهذا يدلُّ على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظائره .

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن إضافة غابطنا لا تفيد تعريفاً بدليل دخول

رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .

قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يغطني بمحيتي لك ، ويظن أنك تجازيني .

بها ، ولو كان مكنى للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمات . وانظر شرح الاعلم له .

والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨ .

وانظر السيوطي ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤

وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

هذا باب

المصادر في الاستفهام على جهة

التقدير وعلى المسألة

لأوذلك قولك : أقياما وقد قعد الناس (١) . لم تُقل هذا سائلا ، ولكن قلته موبِّخا مُنكِّرا لما هو عليه ، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار ؛ لأنَّ الفِعْلَ إِنَّمَا يُضْمَرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَالٌّ ، كما أَنَّ الاسمَ لَا يُضْمَرُ حَتَّى يَذَكَرَ ، وَإِنَّمَا رَأَيْتَهُ فِي حَالِ قِيَامٍ فِي وَقْتٍ يَجِبُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَقُلْتَ لَهُ مُنْكَرًا .

ومثله : أعودا وقد صار الناس ، كما قال :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيُّ (٢) •

فإنَّما قال إنكارا على نفسه الطرب وهو على غير حينه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٩ « وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياما يا فلان واناس قعود ، واجنوسا والناس يفرون . لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على حذف الفعل قال : فانما أراد : أظرب ، أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل . وبعده : والدهر بالانسان دوازي الطرب : خفه من حزن كما يدل عليه السياق . وبخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال الشيخوخة على ديار أحبته الخالية .

والهمزة للاستفهام الانكاري التوبيخي ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٦ .

وانتصب طربا بفعل مضمر دل عليه الاستفهام ، لأنه بانفعل أولى . القنسرى : الكبير المسن . قال أبو علي : لم أسمع بالقنسرى الا في شعر العجساج . (المخصص ج ١ ص ٤٥) وكذلك قال الأعلام .

الدوازي : مبانغة دائر والياء لتأكيد المبانغة ، ويريد به الدهر يدور بالانسان أحوالا . والبيت من قصيدة للعجاج من مشطور السريع وفي كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك في السيرطى ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ ودويوانه ص ٦٦ - ٦٧ ، والتمام ص ١٢١ .

وكذلك إن خبّرت على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجُلوسا والناس

يسيرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائما وقد قعد الناس . فإنما جاز ذلك ؛ لأنه حال . والتقدير : أتثبت قائما^(١) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا ضربا^(٢) ، وكذلك : زيد سيرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال .. وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب .. وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ؛ وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » .

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقائما وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أتثبت . وفي تعليق السيرافي : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا .
والرضي في شرح الكافية ينسب إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهما مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أتقوم قياما .

السيوطي ينسب إلى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل .
قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ « ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب .

فهو عند السيرافي حال مؤكدة .

وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أتقوم قياما .
وفي الهمع ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ « أنابوا عن المصدر اللزم اضممار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك ، وأقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المنتزعة اضمماره والتقدير : أعوذ ، وأتقوم ، وأتقعد .. وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل .. ،
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الالف والنون أو لم يكن على اضممار الفعل المتروك اظهاره ..
وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وإنما أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ،
وما أنت إلا قتلا قتلا ..

وزيد أبداً قياماً . وإنما جاز الإضمار ؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا/ لا يكون إلاً بالفعل ، وأنَّ المصدر
إنَّما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلاً تقوم قياماً ، وإن شئت
قلت : زيد سَيرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيدٌ صاحبُ سيرٍ ، فأقمت المضاف إليه مُقامَ المضافِ ؛ لما يدلُّ عليه ؛
كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) (١) إنما هو : أهل القرية ؛
كما قال الشاعر :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ (٢)

أى ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنَّه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها . وكذلك

فكانه قال في هذا كله : ما أنت الا تفعل فعلا ، وما أنت الا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا
الفعل لما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأن الفعل يقع ههنا كما
يقع فيهما وان كان الأمر والنهى أقوى

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبراً على السعة ، كقولك :
نهارك صائم ، وليامك قائم .

وفى الكامل ج ٣ ص ١٥٣ « يكون سماها بالمصدر ، كما قالت الخنساء .
فانما هي اقبال وادبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون
أرادت ذات اقبال وادبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه ، كما قال عز وجل
(ولكن البر من آمن بالله) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر
من آمن بالله . والمعنى يؤول الى شئ واحد » .

فظاهر كلام المبرد فى الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة توجيهات : أن يكون من المجاز
النعلى أو المصدر فى تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر هنا الوجهين
وقال بتأويل المصدر باسم فاعل فى الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد فى هذا البيت . ذكره فى دلائل الاعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨
وهذا نصه : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة ،
وانما تجوزت فى أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم
يكن لها حال غيرهما - كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار . وانما يكون المجاز فى نفس
الكلمة لو أنها قد استعارت الاقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذى وضعا له فى اللغة » .

يقال : رتعت الابل وأرتعتها : تركتها ترعى .

ادكرت : تذكرت ، أى : تذكرت ولدها .

قوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) (١) . الْوَجْهُ : ولكن البرُّ من آمن بالله .

ويجوز أن يوضع البرُّ في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل ، والرفع في هذا أبعد؛ لأنه إذا قال : ما أنت إلا سيرٌ . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سيرٍ ؛ لأن السير له . فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب شرباً مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب شرب كشر الإبل ، فهذا ضعيف خبيث (٢) .

ومثل الأول قوله :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَضْبَحَتْ خِلَالَهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ (٣)

يريد : كخلالة أبي مرحب . فهذا كقوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافِي عَلَى وَعَلِي فِي ذِي الْفَقَارَةِ عَاقِلٍ (٤)

* * *

= والبيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان ص ٥٧ - ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٢٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣
وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله إنما هو : ولكن البر من آمن بالله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شرب الإبل ، وما أنت إلا ضرب الناس ، وما أنت إلا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشرب الإبل ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل » .

استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلاله أبي مرحب .
الخلاة : الصداقة مصدر .

يقول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .
وفي اللسان : الخلاة مثلثة ، وقال : أبو مرحب : كنية الظل أو كنية عرقوب .
والبيت للنايفة الجعدى .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى القالى ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحرى ص ٢٤١ فيها أبيات من القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القوائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أى : على مخافة وعل وفي أمالى الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد الى تشبيهه =

واعلم أن المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدل عليها ، أو كان بالحضرة ما يدل على ذلك . وقياسها^(١) قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها ، إلا أنها تبدل من أفعالها .

ألا ترى قوله عز وجل : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ)^(٢) أن قوله (أربعة) قد دل على أنها قد تمت . فكأنه قال : استوت استواء . ومثله : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ)^(٣) ؛ [لَأَنَّ فِعْلَهُ خَلَقَ]^(٤) فقوله (أحسن) ؛ أى خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : (وَعَدَّ اللَّهُ)^(٥) ؛ لأنه لما قال : (وَيَوْمَئِذٍ يَنفِرُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَضْرِ اللَّهِ) علم أن ذلك وعد منه ، / فصار بمنزلة : وعدم وعدا ، ثم أضافه . وكذلك : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٦) . لما قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أعلمهم أن ذلك مكتوب عليهم ، فكأنه قال : كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ . ومن زعم أن قوله : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) نصب بقوله : عليكم كتاب الله - فليس يدرى ما العربية ؛ لأن الأسماء الموضوعه موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال ، فتنصب ما قبلها . فمن ذلك قوله :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَرْجَبٌ مِّنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَىِّ السَّحْمَلِ^(٧)
وذلك أنه دل هذا الوصف على أنه منطوق فأراد : طَوَى طَىِّ السَّحْمَلِ . فهذه أوصاف تبدل من الفعل ، لدلالاتها عليه .

- = حدث بحدث . وانظر ص ٣٢٤ من الامالى أيضا .
 وذكره ياقوت فى معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :
 مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو .
 قال الأصمعى : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه فقلب الوعل : تيس الجبل . عاقل : متحصن بوزره عن الصيد .
 والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩
 وانظر الانصاف ٢٣٠ ، واملال المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح المفضليات للانبارى ص ٦٩٣
 (١) فى الأصل : وقياسه .
 (٢) فى اعراب العكبرى ج ٢ ص ١١٥ « سواء بانصب مصدر ، أى : فاستوت استواء ، ويكون فى موضع الحال من الضمير فى أقواتها أو فيها أو من الأرض » .
 وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - وآية فى فصلت : ١٠
 (٣) تقدمت فى ص ٢٠٣
 (٤) تصحيح السيرافى
 (٥) الروم : ٦
 (٦) تقدمت فى ص ٢٠٣
 (٧) تقدم فى ص ٢٠٣

هذا باب

ما يكون من المصادر توكيدا

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كأنك قلت : أقول قولًا حَقًّا ؛ لأن قولك : لا إله إلا الله هو حَقٌّ ، وكذلك : لأضربنك قَسَمًا حَقًّا ؛ لأنه بَدَلٌ من قولك : أقسم ، وكذلك : لأقومن قَسَمًا / لأن قولك : لأقومن فيه لام القسم (١) . ومثله :

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ (٢)

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ؛ لأن قولك : والله لأفعلن مُتَّصِلٌ ، ولو أقسم مُقْسِمٌ على فِعْلٍ لم يقع - لم يكن ليتصل به إلا اللام والنون ، فإنما حقه القسم ذِكْرٌ أو حُدِيفٌ ، وكذلك ما كان مِثْلَ الكُمَيْتِ يعنى البلبل ، والجُمَيْلِ - إنما هو مُصَغَّرٌ ، وإن كان تكبيره غير مُستعمل لعلَّة قد ذكرناها في باب التصغير (٣) . ألا ترى أنه يُرَدُّ إلى الأصل في جَمْعِهِ . فيُجْمَعُ على تكبيره ، وذلك قولك في جمع كُمَيْتٍ : كُنْتُمْ ؛ كما تَمْرُلُ : أَشْتَمَرُ وَشُقْرٌ ؛ لأنَّ الأصلَ أَكْمَتٌ ، وإنما هو مُصَغَّرٌ تصغيرَ الترخيم .

وكذلك تَمْرُلُ : كِرْوَانٌ ، وجِمْلَانٌ ؛ لأنَّ تكبيره : فُعَلٌ ؛ كما تَمْرُلُ في النُّغْرُ ، والصُّرْدُ ، والجُمَلُ : جِمْلَانٌ ، ونِغْرَانٌ ، وصِرْدَانٌ (٤) ..

(١) مثل له سيبويه بقوله : له على ألف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكد لما قيله فقال : « وحين قال : لاميل علم أنه بعد حلف » .

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جنى : « انتصاب (قسما) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله : انى لأمنحك الصدود أو من جملة : اننى اليك لاميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم ان وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى اليك لاميل ، أى : أقسم قسما ، وأضمر هذا الفعل » .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهي معارضة لقصيدة أخرى بأثية . انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النغر : طير كالصافير . الجعل : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان

ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فيمثل ذلك كرمي، وقمري. إنما هو فعل، والياء ياء النسب / وإن لم يستعمل غير منسوب،
وليس فيه نسب إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك..

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسُدُّ مسدّه، فيكون حالا، لأنه قد ناب عن اسم
الفاعل، وأغوى غناه، وذلك قولهم: قتلته صبرا. إنما تأويله: صابرا أو مضبرا، وكذلك:
جئته مشيا؛ لأن المعنى: جئته ما مشيا. فالتقدير: أمشى مشيا، لأن المجيء على حالات، والمصدر
قد دل على فعله من تلك الحال.

ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته معيا، فهذا
جيد؛ لأن المجيء يكون سعيا^(١). قال الله عز وجل: (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًا)^(٢).
فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجرى مع كل صنف منها.

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٦ «باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال ..
وذلك قولك: قتلته صبرا، ولقيته فجاءة، ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا،
وكلمته مشافهة، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا .
وليس كل مصدر - وإن كان في القياس مثل ماضى من هذا الباب - يوضع هذا الموضع
لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالا، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ..»
(٢) البقرة: ٣٦٠

كلام المبرد هنا صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله وكرر
هذا في ص ٢٢٦ من الأصل في هذا الجزء كما ذكره في الجزء الرابع ص ٥٩٩ .
وكذلك نسبه إليه الزمخشري في المفصل والرضى في شرح الكافية وابن هشام في التوضيح .
ولكن الخضرى في تعليقه على شرح ابن عقيل ينسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر
المنكر حالا مطلقا .

أما السيوطى في الهمع فيقول: اختلف النقل عن المبرد: هل أجازة مطلقا؟ أو فيما كان
نوعا لعامله . وكذنتك فى الأشمونى .
فى حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ « لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا ، كما نقل
عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا ، كاطراده خبرا فان الحال أشبه به من
التمت ..» .

فى الهمع ج ١ ص ٢٢٨ « وشذ المبرد فقال : يجوز القياس واختلف النقل عنه : فنقل
عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخرون أنه أجازة فيما هو نوع من الفعل » .
وانظر الأشمونى ج ٢ ص ٦١

بقي أن نبين اعراب هذا المصدر عند المبرد :
ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك
قوله : قتلته صبيرا انما تأويله صابرا . . . وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا .
وقوله فيما يأتى ص ٢٣٥ : واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال ، وتغنى
غناه ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جثتك مشيا وقد
أدى عن معنى قولك : جثتك ماشيا . . . والفاعل يحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه .
تقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله فى الجزء الرابع ص ٥٩٨ - ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال
وذلك قولك : جاء زيد مشيا انما معناه : ماشيا . . .

كل هذه النصوص تشير الى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف .
وقد جاء فى كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف

قال هنا :

وكذلك جثته مشيا . لأن المعنى : جثته ماشيا فالتقدير : أمشى مشيا ، وقال فى الجزء
الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا انما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا .
فالعبارتان صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر
مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن يعيش وابن عقيسل والسيوطى وغيرهم ينسبون الى المبرد أنه يعرب
المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ .
وابن عقييل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٢٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمخصص

ج ١٤ ص ٢٢٦ .

هذا باب

الأسماء التي توضع موضع المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد . فإنما انتصب ؛ لأنه أراد : كلمته
مُشافهةً ، وبايعته نقداً ، فوضع قوله : (فاه إلى في) / موضع مُشافهةً ، ووضع قوله : (يدا بيد)
في موضع نقداً . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ؛ لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في .
وأما بايعته يدا بيد فلا يجوز غيره ؛ لأنَّ المعنى : بايعته نقداً ، أي : أخذتُ منه ، وأعطيت ،
ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد ؛ كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يده
فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أي : وهذه حاله ؛ لأنَّ هذا ليس من نعت المبايعه ؛
كما كان قولك : مشافهةً ونقداً من نعت الفعل ، فكذلك بايعته ويده في يدي^(١) .

* * *

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ٢٩٦ . باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة
ولا مصادر لانه حال . . .

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته
نقداً ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في . كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته
وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ،
فانتصب لانه حال وقع فيه الفعل .

وأما يدا بيد فليس فيه الا النصب ، لانه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم
يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالي أقریباً
كان أم بعيداً ؟ . وإذا قال : كلمته فوه إلى في فإنا يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ،
ولم يكن بينهما أحد . . .

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ١٥٤ « فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في ، فنصبوا
المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر . . .

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر وذلك المحذوف كان هو الحال
في الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلا فاه إلى في

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ « (فاه) نصب على الحال ، وجعلوه نائباً عن مشافهة ،
ومعناه : مشافهاً ، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل . . .

والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافهاً ، وليس ثم
ضمائر عامل آخر ، فيكون من الشاذ ، لانه معرفة . . .

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دل على موضعه ،
 وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا . وذلك قولك : أرسلها العراك (١) .
 وفعل ذلك جهده وطاقته (١) ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها معتركة ؛ لأن المعنى :
 أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى أرسلها ؛ لتعترك قال الشاعر :

فَأرسلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَدُذِّهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ (٢)

= هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيين ينصبون فاه الى في باضمار جاعلا او
 ملاصقا . . . والمذهب الأول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضمار (جاعلا) لما كان من الشاذ .
 وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١
 ص ٥٢٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ « جعل العراك في موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان
 في تأويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لان
 لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز
 دخول الألف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال .
 والتحقيق : أن هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ،
 ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشايبته له ، فصار تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ،
 لدلالته عليه .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أوردهما جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا في المعرك ، .

= وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمخصص ج ١٤
 ص ٢٢٧ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ ، وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .
 وذلك قولك : طلبته جهدا . كانه قال اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقتك
 وفي المخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ (واما ما جاء منه مضافا معرفة ، فكقولك : طلبته جهدا
 وطاقتك ، وفعنته جهدى وطاقتى ، وهى في موضع الحال ، لان معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل
 هذا الا مضافا . لا تقل : فعلته طاقة ولا جهدا . . .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع العراك - وهو مصدر معرف بال -
 حالا . . .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أورها جميعا الماء كما فى قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا فى المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . الذود : الطرد .

الدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضعفه كان
 ضعفه منه من الرى فى الشرب الأول ، فينغص عليهما شربهما بدخاله بينهما .

وروى على نغض بالضاد المعجمة ، ذكره ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .
 وانظر فى تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ .
 البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول :

واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ،
وموضوعة في مواضع غيرها ؛ لوقوعها معه في المعنى .

وكذلك : جاءني القوم قاطبةً ، وطراً .

إنما معناه : جاءني القوم جميعا ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ؛ كما تقول : جاءني
القوم جميعا إذا أخذته من قولك : جُمِعوا جمعا .

وقد يكون الجمع اسما للجماعة . قال الله عز وجل : (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ) (١) .
فأما قولك : (طراً) فتمد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلا حالا . ويقال :
طَرَرْتُ القومَ ، أى : مررت بهم جميعا . وقال النحويون سوى يونس : إنه في موضع المصدر الذي
يكون حالا (٢) .

أورد العير آتنة الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتنفس عند الشرب ،
ولم يذدها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يدبرون أمر الابل فانهم اذا أوردوا الابل
جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى .

والقصيدة في الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .
والمخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان (عرك ، نغص ،

دخل) .

(١) القمر ٤٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبة وطراً اذا لم يكونا اسمين بمنزله الجميع
وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة .

وكذلك طرا وقاطبة (عند يونس) بمنزلة وحده يجعل المضاف بمنزلة : كلمته فاه الى في .
وأما طرا وقاطبه فأشبهه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالا غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن
يكون حالا غير المصادر الا نكرة ، والذي نأخذ به الأول » .

وفي المخصص ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم
طرا فعلى مذهب سيبويه والخليل هما في موضع مصدرين وان كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وان
كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وما أشبه ذلك (وطرا) وان كان لفظها لفظ صفرا
وشهبا وما أشبه ذلك فانه لا يجوز حملهما الا على المصدر » .

وقال في ج ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومذهبه أنه لا يستعمل
الا حالا ، وقد حكى عن خصيب المتطرب النصراني وكان من أفصح الناس أن أبا عمرو بن
العلاء قال له : كيف حالك لا

فقال : أحمد الله الى طر خلقه ، فاستعمله غير حالة » .

وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الاسماء الحالية ، نحو كافة
وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كائنة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا
فيه » .

وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ وكليات أبي البقاء ص ٢٩٤ .

هذا باب

٣
٢١١

الاسماء الموضوعية في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك /

أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وخذته ، ومررت بأخويك وخذتهما ، ومررت بالقوم خمستهم ، ومررت بهم ثلاثتهم ، وأتاه القوم قضهم بقضيتهم .

أما قولك : مررت بزيد وخذته فتأويله : أوحده بمرورى إباحادا ، كقولك : أفردته بمرورى إفرادا . وقولك : (وخذته) فى معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم خمستهم فجاز أن تجريه على الأول فتقول : مررت بالقوم خمستهم ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثلاثتهم ، وأربعتهم ، والمعنى مختلف لأنك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فمعناه : هؤلاء تخميسا ؛ كقولك : مررت به وخذته ؛ أى : لم أخلط معه أحدا .

فكذلك قولك فى الجماعة إنما هو خصصتهم .

وإذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فهو على أنه قد علم أنهم خمسة ، وإنما أجرى مجرى

الكل . أراد : مررت بالقوم كلهم ، أى : لم أبق من هؤلاء الخمسة أحدا . فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أنك إذا قلت : مررت بإخوتك كلهم جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضا (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ما جعل من الأسماء مصدرا . . . وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده » .

وفى المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيح وحده ، وجحيش وحده ، وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأى » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ؛ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الرفدة فى معنى وحده انظرها فى الأشباه ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨ (٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك فى لفة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك الى العشرة » .

وزعم الخليل انه اذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه اذا قال : (وحده) فانما يريد مررت به فقط لم أجازه .

وأما قولك : مررت بالقوم قُضهم بقضيضهم فعلى هذا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم
وجماعتهم .

ومن قال : قُضهم بقضيضهم أراد : انقضاضا ، أى : انقضَّ أولهم على آخرهم (١) .

= وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ،
وان كان رفعا فرعا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم
أدع منهم أحدا .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ « وأما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم
وأربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء اثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم
منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أى مجتمعين فى المجيء ، وبنو
تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها توكيده ، وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب
نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم ، . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية أيضا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ « ومثل خمستهم قول الشماخ :

أَتَنَى سَلِيمٌ قَضًّا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوَلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا

كانه قال : انقضاضهم - أى انقضاضا - ومررت بهم قضهم بقضيضهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضاضا . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا
تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضاض فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق
من معنى الانقضاض ، لأنه كأنه يقول : انقضَّ آخرهم على أولهم ، .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم ، أى جميعا ، فلما
كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشماخ . . فقضاها منصوب على انحال وقد استعمل
على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجهول فى موضع
الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل قضا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجره مجرى كلهم ، فيقول : أتتنى سليم
قضاها بقضيضها ، ورأيت سليما قضاها بقضيضها ، ومررت بسليم قضاها بقضيضها ، ومعناه
أجمعين . وهو مأخوذ من انقض وهو الكسر ، وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشئ
بسرعة .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ « أما قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم فالأولى أن
نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيضهم ، أى مع مقضوضهم ، أى
كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والأصل فيه أن يكون
قضيضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى . .

ثم انحى عن الجملتين أعنى قضهم بقضيضهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام
لما فهم منهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيضهم :
كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد : أدت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو انجزء الاول
اعراب المفرد الذى قامت مقامه . .

وقد يستعمل قُضهم تابعا لما قبله . . .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٥

ولا يجوز مررت بزيد كله (١) ؛ لأن (كلاً) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت
بأخويك اثنيهما ؛ لأن الاثنين هما الهاء والميم ، والشئ لا يُضاف إلى نفسه .

وإنما قلت : خَمَسْتَهُمْ ؛ لأن (هم) لكل جَمْع ، فاقتطعت من الجمع شيئاً ، فأضفته
إلى جميعه ، فصار مختصاً به .

و(هما) لا يكون إلا تثنية .

فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق فـ (كلاً) لا يكون إلا لاثنيين ؛ فليَم أَصَفْتَهُ إلى ضميرهما؟

فالجواب في ذلك : أن (كلاً) اسم واحد فيه معنى التثنية ، فإنما أَصَفْتَهُ واحداً إلى
اثنيين . ألا ترى أنك تقول : الاثنان منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكِلَانَا كَفَيْلِ ضَاوِنِ
عن صاحبه . فإنما تأويله : كُلُّ واحدٍ / مِنَّا (٢) ؛ كما قال الشاعر :

أَكْثَرُهُ وَأَعْمَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصٌ (٣)

٣
٢١٣

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ٤٤ « ولو قلت : جاء زيد ، أو أقبل محمد كله أو أجمع لم
يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما ، فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد
منها شيء نحو اليدين ، والرجلين لم يبعد جوازه » .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩

(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلاً) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، كما أن
(كلاً) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى
أنه اسم مثنى لفظاً ومعنى .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً .

ومما يدل على أفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتهما إلى المثنى كقولك : جاءني كلا
أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ،
ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما
اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له
في أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١
ص ٦٣ والمغني ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيوريه ج ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) المخففة اسمها ضمير الشسان ،
والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به الشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كلانا اسماً مفرداً وهو
حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظاً ، وكذلك ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف
ص ١٢٦ ، ٢٦١ .

ومع هذا إن الثننية إنما تخرج عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجه أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وحده ، قلت للثنتين : مررت بهما وحدهما . فذا بين جدا .

* * *

فأما قولهم : هذا نسيجٌ وحده فلا معنى له إلا الإضافة : لأنه يُخبر أنه ليس في مثاله أحد ، فلو لم يُضف إليه لقال : هذا نسيجٌ أفرادا . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك عيبرٌ وحده ، وجحيشٌ وحده . ولو قال : جحيشٌ نفسه . وعيبرٌ نفسه وحدها لصلح ؛ لأنه الرجل الذي يخدم نفسه وحدها (١) . فهذا بين جدا .

وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما (٢) ،

= أكاشرة : أضاحكه . وما مصدرية و (حريص) خبر كلا .

ولم ينسب البيت الى قائل معين .

اجتمع الاخبار عن (كلا) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق :

كلاهما حين جند السير بينهما قد أقلعا وكلا انفيهما رابي

(١) في المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيجٌ وحده ، وجحيشٌ وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأي » .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « قالوا : هو نسيجٌ وحده ، عيبرٌ وحده وجحيشٌ وحده . وأما نسيجٌ وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا ، فلا ينسج على منواله معه غيره . فكانه قال : نسيجٌ أفراده ، يقال هذا للرجل : اذا أفرد بالفضل . وأما عيبرٌ وحده وجحيشٌ وحده فهو تصغير عيبر وهو الحمار ، يقال للوحشى والأهلى ، وجحيشٌ وحده وهو ولد الحمار فهو ذم . يقال : للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا في رأى . ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه » .

وانظروا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ ، والجواليقي ص ١٥٩

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيبرٌ وحده : يضرب لمن لا يخالط الناس ، وقال بعضهم : أى يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جحيشٌ وحده ويقال جحيشٌ نفسه » .

(٢) نسب أيضا الى الأخفش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصبيان في تعليقه على الأشموني ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز ، كما قال الدماميني .

ولكن الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأخفش الجواز قال : « لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص ، اذ هو لا يكون الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع » .

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جائني أخواك كلاهما ؛ لأخلم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جائني إخوتك كلهم ؛ لأعلم أنني لم أبق/منهم واحدا ، فقليل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن (كلاهما) يُكثَرُ به ، ولا يُقلَّلُ به . وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حدّد . وذلك أن (كُلًّا) عموم ؛ لأن الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فتقول : جاءني بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكل^(١) فإذا قلت : كلهم دخلت لتدلّ على العموم . و(كِلَا) ليس كذلك . إنما تقع على الاثنين وأنت تريد كُلاً واحدا منهما . فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأن جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فتقول : تكثير أو تقليل . ومن قول الأخفش أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما : لأن الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب اقتتل ، واختصم ، ونحوه .

وإنما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

واعلم أن من الأسماء أسماء محتملة لا تنفصل بأنفسها . فمعي ما سَمِعَ منها شيء علم أن صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاءني رجل آخر^(٢) لا يجوز هذا إلا أن

(١) يرى الأصمعي أن دخول ال على كل وبعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :

لا يعرف البعض من ديتي فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضيني

انظر الأغصاني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبث الو ليد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم

عبد بنى الحساس قال :

« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون ادخال الألف واللام على كل وبعض . ويسروى عن الأصمعي انه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنا الا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من آت يحاط بكله فخذوا البعض . وكان أبو على الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز ادخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد انشده بعض الناس قول سحيم عبد بنى الحساس :

رأيت الغني والفقير كليهما إلى الموت ، يأتي الموت لكل معدا »

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١

والجزء الأول من المقتضب ص ٣١ ففيه ادخال ال على بعض .

(٢) في اللسان : « والآخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر .

واصله : أفعل من التأخر ، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا فابدلنا الثانية

الفا ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها . »

تكون قد ذكرت قبْلَه رجلا ، فتقول : جاءني فلان ورجل آخر ، أو يقول القائل : هل جاءك فلان ؟ فتقول : جاءني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا^(١) . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد ذُكِرَ بَعْضُهُ . تقول : رأيت الأمير دون سائر الأمراء ، وجاءني عبد الله . وتأخر عنّي سائر إخوتي ، إذا كان عبد الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أتتني جاريتك وامرأة أخرى [كان جائزا ، ولو قلت : أتتني جاريتك ورجل آخر لم يجز ، وكذلك لو قلت : أتاني إخوتك ، وامرأة أخرى كان]^(٢) غير جائز .
فإن قلت : أتاني أخوك ، وإنسان آخر جاز وإن عُنيتَ بالإنسان امرأة ؛ لأنّ الباب الذي ذكرتها به يجمعها .

وكذلك : جاءني جاريتك وإنسان آخر ، وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .
فأما قوله :

صَلَّى عَلَى عِزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخِرِ^(٣)
فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : (فَعِدَّةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٣٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أي باقيه . والسائر مهموز : الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح .

وفي المزهج ج ١ ص ٨١ - ٨٢ « قال الجوهري في الصحاح : سائر الناس : جميعهم . قال ابن انصلاح في شرح مشكلات الوسيط قال الأزهرى في تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولا آتفت إلى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .
وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : إن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظمه وجله .

وقال ابن بري : يدل على صحة قول الجوهري قول مضرس :

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْلِمَ الرَّءُ نَفْسَهُ وَكَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في الخزانة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعتان للراعي النيميري ولنقتال الكلابي فيهما

بيتان مشتركان وهما :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر

هن الحرائر لا ربات أحمره سود المحاجر لا يقران بالسور

وفي بيت اقتال مكان عزة (عمرة) وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٥٣ .

مِنْ أَيَّامٍ آخَرَ (١) لما قَدِمَ من ذكر الأَيَّامِ . وكذلك : (مِنَ آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ
وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٍ) (٢) . فهذا بابٌ هذا .

وكان حَدُّ (آخَرَ) أن يكون معه (من كذا ، وكذا) إِلَّا أَنْ / (أَفْعَل) يقع على وجهين :

أحدهما : أن يكون نعتا قائما في المنعوت ، نحو : أَحْمَر ، وَأَصْفَر ، وَأَعْوَر .

والوجه الآخر : أن يكون للترفضيل ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبد الله فإن

أردت هذا الوجه لم يكن إِلَّا أن تقول : مِنْ كَذَا وَكَذَا ، أو بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ نحو : هذا
الأصغر ، والأكبر .

فَأَمَّا قوله في الآذان : الله أكبر - فتأويله : كبير ؛ كما قال عز وجل : (وَهُوَ أَهْوَنُ

عَلَيْهِ) (٣) . فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ : وهو عليه هيِّن ؛ لَأَنَّهُ لَا يُقَالُ : شَيْءٌ أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ . وَنَضِيرُ
ذلك قوله :

= والصلاة من الله بمعنى الرحمة ، وانظر اللسان (صلى) فقد ذكر البيت ونسبه للراعي
وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ ، وآخر الذى مفرده أخرى مؤنثة آخر التى لا تنصرف
بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآ من جنس ما قبله ، تقول : مررت بك وبرجل آخر ،
ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحمارا آخر لأن الحمار ليس من جنس الفرس . فأما قوله :
صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر
فانه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجوز

وفى البحر المحيط أيضا ج ٤ ص ٤١ ، وقال أبو جعفر النحاس : « هذا ينبى على
معنى غامض فى العربية وذلك أن معنى آخر فى العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكريم
وكريم آخر ، فقوله : آخر يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت
بكريم وخسيس آخر ولا مررت برجل وحمار آخر ، فوجب من هذا أن يكون معنى قوله
(أو آخران من غيركم) ، أى : عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا .

وما ذكره فى المثل صحيح الا أن الذى فى الآية مخائف للمثل التى ذكرها النحاس فى
التركيب ، لأنه مثل بأخر وجعله صفة لغير جنس الأول .

وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر فى الجنس الذى قبله ،
ولا يعتبر جنس وصف الأول . تقول : جاءنى رجل مسلم وأخر كافر ، ومررت برجل قائم
وأخر قاعد ، واشتريت فرسا سابقا وأخر مبطئا ، فلو أخرجت (آخر) فى هذه المثل لم تجز
المسألة لو قلت : جاءنى رجل مسلم وتافر آخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر

(١) فى آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

فى البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٩ ، وليست (أهون) أفعل تفضيل ، لانه لا تقاوت عند الله
فى النشأتين : الإبداء والإعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هيِّن .
وكذا هو فى مصحف عبد الله .

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي - وَإِنِّي لَأَوْجِلُ - عَلَيَّ أَيْنَا تَعَدُّو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ (١) ؟

أى : إِنِّي لَوَجِلُ .

فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أَوْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرٌ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : آخِرُ مِنْهُ . وَلَكِنْ عُلِمَ أَنَّ الْآخَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَذْكُورٍ أَوْ بَعْدَ أَوَّلٍ ، فَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى (مِنْهُ) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي مُؤَنَّثِهِ : أُخْرَى ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا أَوَّلُ مِنْكَ ، وَهَذَا الْأَوَّلَى ، وَالْأَوْسَطُ . ، وَالْوَسْطَى ، وَالْأَكْبَرُ وَالْكُبْرَى .

فَلَوْلَا أَنَّ (آخَرَ) قَدْ اسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ ذِكْرِ (مِنْ كَذَا) لَكَانَ لَازِمًا ؛ كَمَا يَلْزِمُ قَوْلَكَ : / هَذَا أَوَّلُ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَلِذَلِكَ قُلْتُ فِي آخِرِ بَغْيَرِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهَا مَحْدُودَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لَا يُسْتَعْمَلُ

٣
٢١٧

وقيل : (أهون) أفعال تفضيل وذلك بحسب معتقد البشر وما يعطيهم النظر في المشاهد من أن الاعادة في كثير من الاشياء أهون من البداءة للاستغناء عن الروية التي كانت في البداءة ، وهذا وان كان الائتان عنده تعالى من اليسر في حيز واحد
وفي الكامل ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فَأَمَّا قَوْلُهُ - جَل تَنَاوُهُ - : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) فَفِيهِ قَوْلَانُ :

أحدهما : وَهُوَ الْمَرْضَى عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ : وَهُوَ عَلَيْهِ هَيْبٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ - جَل وَعِزُّ - لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَهْوَنَ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ . . .
والقول الثاني في الآية : وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ ، لِأَنَّ اعَادَةَ الشَّيْءِ عِنْدَ النَّاسِ أَهْوَنُ مِنْ ابْتِدَائِهِ

(١) استشهد به في الكامل ج ٦ ص ٩٧ على أن (أوجل) بمعنى وجل ، كما أن أكبر في الأذان بمعنى كبير ، واستشهد به ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٣ على بناء أول على الضم .

وعمرک مبتدأ خبره محذوف وجوبا أى : قسمى ، والكاف مضاف إليه .
وجملة (ما أدرى) جواب القسم ، وجملة (واني لأوجل) معترضة بين أدرى وبين السادة عن مفعوليتها . أوجل : خائف .

وتعدو : بالعین المهملة من عدا عليه بمعنى ظلم ، وتجاوز الحد .
ورى بالغين المعجمة من غدا غدوا أى : ذهب غدوة وهى ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس وهذا أصله ، ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والانطلاق أى وقت كان .

وأول : بنى على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه ، والأصل : أول أوقات عدوها .
المعنى : أقسم ببقاتك ما أعلم أينما يكون المقدم فى عدو الموت عليه .
والبیت مطلع قصيدة لمعن بن أوس وهى فى ديوانه ص ٥٧ - ٦٠ .
وفى الحماسة ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٦ ، والخزانة ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ .
وحماسة البحترى ص ٨٥ - ٩٠ .

إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا (١) . فَلَمَّا سَقَطَ (مِنْ كَذَا) سَقَطَ مَا يَعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرَفْ
قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ (وَأَخْرَجْتُ مُتَشَابِهَاتٌ) (٢) فَلَمْ يَصْرَفْ . وَقَالَ : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) ،
فَلَمْ يَصْرَفْ . فَهَذَا دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَفْعَلَ) إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَضَعَهُ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ فَمَطَّرِدْ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

قُبْحُكُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلَّامُ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا (٤)

يُرِيدُ : صَغِيرًا وَكَبِيرًا . فَهَذَا سَبِيلُ هَذَا الْبَابِ

- (١) سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ عَدَلٍ أُخْرَى فِي الْمَنْوُوعِ مِنَ الصَّرْفِ فَنَرْجِيءُ التَّعْلِيْقَ عَلَيْهِ .
- (٢) آلَ عِمْرَانَ : ٧
- (٣) الْبَقْرَةَ : ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (٤) اسْتَشْهَدُ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنْ أَصْغَرَ وَأَكْبَرَ بِمَعْنَى صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ .
وَالْتَفْضِيلُ فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مَرَادٍ ، فَإِنَّ أَصْغَرَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْأَمِّ ، وَالْمَعْنَى نَسَبَتُهُمْ
إِلَى أَشَدِّ اللَّؤْمِ فِي حَالِ صَغَرِهِمْ وَفِي حَالِ كِبَرِهِمْ ، وَالتَّفْضِيلُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
التَّقْدِيرُ : أَصْغَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْبَرَ مِنْهُ ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ .
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْغَرَ صِفَةً لِلْأَمِّ لِتَعْظِيمِ فَيَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْحَالِيَةِ .
وَالْأَمُّ : مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ نَفَرًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ
مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْتُمْ الْأَمُّ قَوْمٌ وَالْقَطْعُ لِلذَّمِّ أَيْضًا .
اللَّؤْمُ : ضِدُّ الْكَرَمِ . يُقَالُ : قُبِحَ اللَّهُ ، أَي نَحَاهُ عَنِ الْخَيْرِ ، وَالْجُمْلَةُ دَعَائِيَّةٌ .
نَفَرًا : تَمْيِيزٌ مَحْوُولٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : قُبِحَ نَفَرَكُمْ .
النَّفَرُ : جَمَاعَةُ الرِّجَالِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ وَقِيلَ إِلَى سَبْعَةٍ ، وَلَا يُقْسَلُ نَفَرٌ فِيمَا زَادَ عَلَى
العَشْرَةِ .

وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلُ الْبَيْتِ . أَنْظَرَ الْخَزَانَةَ ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .
وَفِي الْيَجْرِ الْمَحِيطِ ج ١ ص ١٤٤ « وَأَجَازَ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْمَهْدِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنْ يَكُونَ
(أَعْلَمُ) هُنَا اسْمًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ . . وَمَا أَجَازَهُ مَكِّيُّ مَبْنِيٌّ عَلَى أَمْرَيْنِ غَيْرِ صَحِيحَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : ادْعَاءُ أَنْ (أَفْعَلَ) يَأْتِي بِمَعْنَى ذَاعِلٍ وَهَذَا قَالَ بِهِ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ،
وَخَالَفَهُ النُّحَوِيُّونَ ، وَرَدُّوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ ، وَقَالُوا : لَا يَخْلُو (أَفْعَلَ) مِنَ التَّفْضِيلِ وَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ
فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ (أَفْعَلَ) قَدْ يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ . . حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ ذَكَرَ فِي جَوَازِ
اِقْتِيَاسِهِ خِلَافًا تَسْلِيمًا مِنْهُ أَنْ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ : وَاسْتِعْمَالُهُ عَارِيًا دُونَ (مِنْ)
مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ مُؤَوَّلًا بِاسْمِ فَاعِلٍ أَوْ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ مَطَّرِدٌ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ، وَالْأَصَحُّ
قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ .

الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّهُ إِذَا سَلِمَ وَجُودُ (أَفْعَلَ) عَارِيًا مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ فَهَلْ يَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ
الْفَاعِلِ أَمْ لَا ؟ وَالْقَائِلُونَ بِوُجُودِ ذَلِكَ لَا يَقُولُونَ بِاعْمَالِهِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَّا بَعْضُهُمْ فَاجَازَ ذَلِكَ .
وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ كَوْنِ (أَفْعَلَ) لَا يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ وَلَا
مِبَالَاةً بِخِلَافِ أَبِي عُبَيْدَةَ لِأَنَّهُ كَانَ يُضَعْفُ فِي النُّحُوِّ . . «

وَأَنْظَرَ ابْنَ يَعِيشَ ج ٦ ص ١٠٣ وَشَرَحَ الرِّضَى الْمَكَافِيَةَ ج ٢ ص ٢٠٢ وَالرُّوْضَ الْأَنْفَ

ج ١ ص ٣١ - ٣٢ وَالْكَامِلَ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

هذا باب

مسائل (أفعل) مُسْتَقْصَمَةٌ

بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَصُولِهِ

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءني رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلاً أفضلُ منك أخوه . يُختار في هذا الرفعُ والانقطاع من الأول^(١) ؛ لأنه ليس اسمُ الفاعل الذي يجرى على الفعلِ ؛ نحو : فاعِلٌ وما أشبه ذلك مما هو اسمُ الفاعل ، نحو : مررت برجل حَسَنٍ أبوه ؛ لأنه اسمٌ من حَسَنٍ يَحْسُنُ ، ومررت برجل كريمٍ أبوه / لأنه من كَرُمٍ كضاربٍ من ضرب .
(وَأَفْضَلُ) فيه معنى الفعلِ ، فإن أجريته على الأولِ فبذلك المعنى ، كأنك قلت : يَفْضُلُهُ أبوه .
وإن لم تُجره فليما ذكرت لك ، وهو الباب .

فإن جرى على الأولِ أتبعته ؛ لأنه نَعَتٌ له خاصَّةٌ ، وذلك قولك : مررت برجل خَيْرٍ منك ، ومررت بـدرهمٍ سَوَاءٍ يا فتى ، ومررت برجلٍ سَوَاءٍ درهمه .

فإن قلت : برجلٍ سَوَاءٍ هو والعدمُ خَفِضْتُ ؛ لأنَّ (سَوَاءً) له خاصَّةٌ . فعلى هذا يجرى هذا الباب^(٢) .

• • •

ثم نذكر المسائل ، ونقول : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ عنده زيدٌ من عمرو . فَجَرِيَتْ (أَحْسَنَ) على الأولِ خلافاً لما ذكرت أنه المختار ، ولم يجزها هنا غيرُه ؛ وذلك أنك إذا قلت : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ، فأردت أن ترفع (أَحْسَنَ) كنت قد أضمرت قَبْلَ الذِّكْرِ ، وذلك لأنَّ الهاءَ في قولك (منه) إنما هي الكُحْلُ .

ولو قلت : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ - كنت قد فصّلت

(١) في التصريح ج ٢ ص ١٠٦ « مررت برجل أفضل منه أبوه . أكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ « ألا ترى أنك لا تقول : مررت بخير منه أبوه وأما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواء اسماً مضمرًا مرفوعاً » .

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضعت في / غير موضعه . فإن أخرت الكحل ، فقلت : ما وأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تُقدّر أن (أحسن) هو الابتداء - كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ « وتقول : ما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه اليك ، وما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ؛ ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم انذى في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكانك قلت : ما رأيت رجلا عاملا في عينه الكحل كعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغضا إليه الشر كما بغض الي زيد . ويدل على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء انتى تكون في من هي الكحل والشر ، كما أن الاضمار انذى في عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه مجال أنك لو قلت : أبغض إليه منه الشر - لم يجوز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز .
في كلام سيبويه وتعليقه شيء من الغموض ، واستعين على توضيحه بما ذكره بعض النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلا بأنه لو رفع (أحسن) على أن يكون خبرا للكحل للزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فان منه متعلقة بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتدأ .
وقد بسط الرضى هذا التعليل ، وقال عنه :

انه تعليل سيبويه ، كما قال أيضا : ان انفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي لا يجوز ، وانما يجوز ذلك في العامل القوى ، نحو : زيدا كان عمرو ضاربا .
ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور .
وكذلك قال الرضى .

وعلق العصام على كلام الرضى بقوله :
فيه أن المرجع وان آخر لفظا يقدم حكما ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا .
انظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجاهلي ص ٢٠٠ وشرح العصام ص ٢٤٩ .

وفي الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .
الثاني من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع اما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقسدم عليه لزم منه أمر ممتنع وهو الفصل بين أفعال ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .
والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لانهما كالكلمة الواحدة . قيل : ولان أفعال مع من كالتضائفيين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا بغيره الا ضرورة .
وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل انما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر (منه) أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر (منه) بأن يقال : ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .
وأجاب بدر الدين بن مالك بان في تقديم الكحل تقديم غير الأهم .

وإن قدرت أن يكون (الكحل) هو الابتداء فيجيدٌ بالغ ، وتأخيرُهُ كتقديمه . فكأنك قلت ما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسنُ منه في عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة (١) [كان هو الوجه إلا أن تقدّم فتقول : ما من أيام الصوم أحبُّ إلى الله فيها منه في عشر ذي الحجة] (٢) أو تؤخر الصوم ، ومعناه التقديم ، فيكون كتأخيرك الكحل في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أفضلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أفضلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا عبدُ الله أفضلُ منه ، فتجعله ابتداء وخبراً في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون ، ومررت برجلٍ خَيْرٍ ما يكونُ خَيْرٍ منك خَيْرٍ ما تكون .

فهذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان (٣) ، واحتمل / الضمير ؛ لأنَّ المعنى يدلُّ عليه . والتقدير : مررت برجلٍ خَيْرٍ منك إذا كان خَيْرَ ما يكون إذا كنت خَيْرَ ما تكون .

٣
٢٢٠

(١) الأشموني في شرحه على الألفية ج ٢ ص ٢٦٤ جعله حديثاً فقال :

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : (ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم من أيام العشر) .
والرواية في كتب الحديث : (البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي)
ليس فيها (أحب) رافعا للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في الأشباه ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبة مما ذكره المبرد وهي : زيد شر ما يكون خير منك خير ما تكون . يرى المازني أن خير ما تكون منصوب بخير منك .
وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ « باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .
وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطباً ، فان شئت جعلته حينئذ ماضياً ، وان شئت جعلته حينئذ مستقبلاً .

وانما قال الناس : هذا منصوب على اضممار إذا كان فيينا يستقبل ، واذ كان فيما مضى ، لأنَّ ذا لما كان معناه ذا أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان واذ كان ، ولو كان على اضممار (كان) لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لان (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون وبرجلٍ خير ما يكون خير منك خير ما تكون . . . وهو أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون .

فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .

وان شئت قلت : مررت برجلٍ خير ما يكون خير منك .

كأنه يريد برجلٍ خير أحواله خير منك ، أي : خير من أحوالك ، وجاز أن يقول خير منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليك قائم ، .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرًا أَطِيبُ منه تَمْرًا . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرًا أَطِيبُ منه إذا صار تَمْرًا ، وإن أومأت إليه وهو تَمْرٌ قلت : هذا بُسْرًا أَطِيبُ منه تَمْرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرًا أَطِيبُ منه إذ صار تَمْرًا . فإنما على هذا يُوَجَّهُ ؛ لأنَّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عنب قلت : هذا عنبٌ أَطِيبُ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلا الرفع ؛ لأنه لا يتنقل فتقول : هذا عنبٌ أَطِيبُ منه بُسْرٌ ، تريد : هذا عنبُ البسرِ أَطِيبُ منه (١) .
فإنما هذا البيت فيُنشَدُ على ضروب :

الْحَرْبُ أَوْلُ مَا تَكُونُ فُتِيَّةً تَسْعَى بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جُهُولٍ (٢)

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ . وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكن في زمنين ، لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ، ويجوز ان يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز ان يكون مستقبلا ، ولا بد من اضمار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فان كان زمانا ماضيا اضمرت اذ ، وان كان زمانا مستقبلا اضمرت اذا . . . والعامل في الحال (كان) المضمره ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كان التامة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر اطيب منه التمر ، لأن (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم انها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى (افعل) وجاز ان تعمل في الطرفين ؛ لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر .
الا ترى أنك اذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل .

وذهب أبو علي الى أن العامل في الحال الاول ما في (هذا) من معنى الاشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني (افعل) . . .

وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر ، نحو : هذا عنباً أَطِيبُ منه زبيباً ، لأن العنب يتحول زبيباً . ولو قُلت : هذا عنباً أَطِيبُ منه تَمْرًا لم يجز ، لأن العنب لا يتحول تَمْرًا ، واذا كان كذلك لم يجز فيه الا الرفع فتقول : هذا عنبٌ أَطِيبُ منه تَمْرٌ ، فيكون (هذا) مبتدأ و (عنب) الخبر و (اطيب) مبتدأ آخر و (تمر) الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب . . . وللسيوطي رساله ختم بها الأشباه سماها تحفة النجباء في تولهم : هذا بسرا أَطِيبُ منه رطباً ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات ج ١ ص ٢٠٠ :

(أ) أول ما تكون فتية . برفع أول ورفع فتية على أن يكونا مبتدأ وخبراً ، وأنت الخبر لاكتساب أول التانيث باضافته الى مؤنث ، والتقدير : أول احوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه أنت الاول كما تقول : ذهبت بعض أصابعه .

والجملة من المبدأ وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعمش أن يكون (أول) بدلا من الحرب .
(ب) بنصب أول ورفع فتية . فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفارقي أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً يجعلُ (أول) ابتداءً ثانياً ، ويجعلُ الحالَ يَسُدُّ مَسدَّ الخبرِ وهو فتيةٌ / فيكونُ هذا كقولك : الأميرُ أَخَطَبُ ما يكونُ قائماً ، وقد بينا نَصَبَ هذا في قول سيبويه ، ودلنا على موضع الغلط. في مذاهبيهم^(١) وما كان الأخصش يختار ، وهو الذي لا يجوز غيره .

فأما تصديره (فتية) حالاً لأول ، أولُ مذكر ، وفتيةٌ مؤنثاً - ذلأن المبنى مُشتملٌ على ما . فخرج هذا مَخْرَجَ قول الله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٢) ؛ لَأَنَّ (مَنْ) وإن كان مُوحِّدَ اللفظ. فَإِنَّ معناه هاهنا الجَمْعُ ، وكذلك : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)^(٣) ،

= يكونُ حالاً ، ويضعفه أنه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة ، وفتية خبر الحرب .

ج (برفع أول ونصب فتية (الحرب) مبتداً و (أول) مبتداً ثانٍ و (فتية) حال سد مسد الخبر والجملة خبر المبتدأ الأول وهو الحرب .
وزاد الأعلام والفارقي نصبهما فأول ظسرف وفتية حال والتقدير : الحرب في أول احوالها إذا كانت نية .

وجعل الأعلام جملة تسعى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سدت مسد الخبر .
والبيت لعمر بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تغر من لم يجربها حتى يدخل فيها فهلكه .

انظر تفسير المسائل المشكلة ص ٢٣٠ - ٢٢١ والتمام في تفسير اشعار هذيل لابن جنى ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسعى ببزتها لكل جهول . . . ورواية الفارقي تبدو بزيتها . . . ورواية العقد الفريد كرواية المقتضب . . . وروى (فتية) بفتح الفاء وكسر التاء .
البيت مطلع قطعة في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب .
وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الأنف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .

(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤ .
(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ : « والظاهر في حاجزين ان يكون خبراً ل (ما) على لغة الحجاز ، لان (حاجزين) هو مخط الغائدة ، ويكون (منكم) لو تأخر لكان صفة لاحد ، فلما تقدم صار حالاً وفي جوابه هذا نظير ، او يكون للبيان ، او تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر (ما) وقال الحوفي والزمخشري : (حاجزين) نعت لاحد على اللفظ ، وجمع على المعنى لانه في معنى انجماعة . يقع في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث . . . واذا كان (حاجزين) نعتاً فمن أحد مبتدأ والخبر (منكم) .

ويضعف هذا القول ان النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط على الحجز ، واذا كان (حاجزين) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك ، .
وانظر اعراب المكبري ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جداً . ومنه قول الشاعر :

تَعَمَّسُ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَأَتَخُونَنِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئِبُ بِضَطْحِيانٍ^(١)

أراد مثل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القراء : (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) .
وأما أبو عمرو فقرأ : (وَمَنْ يَتَقَنَّتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا)^(٢) ، فحمل ما يلي
على اللفظ . وما تباعدَ منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) فهذا على لفظ . (مَنْ) ، ثم قال : / (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٣) على المعنى . وهذا كثير جداً .

ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً - يريد : الحربُ فتيةً في هذا الوقت .

ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :

أولُ ما تكونُ فتيةً ، فقدم الحال .

ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . أراد : الحربُ فتيةً وهي أولُ ما تكونُ

ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . فخبّر أنها أولُ شيء في هذه الحال . فهذه

الوجوه تدل على ما بعدها .

ولو قال قائل : معناه : أنها أولُ ما تكونُ إذا كانت فتية ، على قياس : هذا بُسراً أطيب منه

تمرا - كان مُجيداً .

فأما قولهم : البرُّ أرخصُ ما يكونُ قفيزاً بدرهم ، والزيتُ أرخصُ ما يكونُ منونٍ بدرهم^(٤)

فعلى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة (ومن يقنت منكن) بالياء واختلفوا في (وتعمل صالحاً) : فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقر بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .

وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ « قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح
ان أحدا يقرا (ومن يقنت) الا بالياء » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : « وقرأ الجحدري والاساوارى
ريعقوب في رواية (ومن تقنت) بالتاء حملا على المعنى » .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٠ « وتقول : البر أرخص ما يكون قفيزان ، أى : البر أرخص

أحواله التي يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البر أرخصه قفيزان .»

وقولهم : أرخص ما يكون البرُّ بستين ، تأويله : الكريستين (١) ولكنهم حذفوا (الكرُّ)
 لعلمهم بأنَّ التسعير عليه يقع .
 فكلُّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز / لعلم المخاطب .
 فعلى هذا فأجره .

٣
 ٢٢٣

= ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب
 الفتية ، ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين ،
 و (قفيزا) في كلام المبرد حال وجاء اسماً جامداً في مسألة التسعير ، ويجوز رفعه
 على أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أى : منه .
 (١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما
 في صدورهم من علمه ، وبعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكأنه انما سئل ها هنا عن
 ثمن الكر .

قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ « عن البر الكر بستين :

« الضمير الرابط (للخبر) يجوز حذفه قياساً وسماعاً .

فالقياص: فى موضع : وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ،
 والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول ، نحو : البر الكر بستين ، أى : الكر منه ، لأن جزئيته
 تشعر بالضمير ، فيحذف انجار والمجرور معا .

فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم ، وكذا ان
 كان معرفاً باللام كما فى البر الكر منه بستين ، لان التعريف غير مقصود . . . ويجوز أن يكون
 حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر ، أى البر الكر كائن بستين كائناً منه .

هذا باب

من التسعير

تقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدهمين فزائدا .
لم تُردِّد : أنك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما ثَمَّناً ، ولكنَّ التقدير : أنك أخذته
بدرهم ، ثمَّ زدت صاعداً ؛ فمنَّ ثمَّ دخلت الفاء ، ولو أدخلت (ثمَّ) لكان جائزاً ؛ نحو :
أخذته بدرهم ثمَّ صاعداً ، ولكنَّ الفاء أجود ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشرَّحهُ على الحقيقة : أخذته
بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

- (١) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ • باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره
وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائداً .
حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولا نهم أمنوا أن يكون على الباء .
لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحاً ، لأنه صفة ، ولا يكون فى موضع الاسم . . . كأنه
قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ،
لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت
بأدنى الثمن ، فجعلته أولاً ، ثم قررت شيئاً بعد شيء لاثمان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا
المعنى ، ولم تلزم الواو الشيتين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد
وعمر ولم يكن فى هذا دليل على أنك مررت بعمر بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد .
وتم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، إلا أن الفاء أكثر فى كلامهم .
فى الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ • ومنه (الحال المؤكدة) قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً .
هذه أيضاً حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن
لم يكن إلا صاعداً . . . وصاعداً ناب فى اللفظ عن الفعل الذى هو زاد .
وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٣ • ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بضم
لجاء ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .
وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ • وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً
والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . . . كأنه ابتاع متاعاً بأثمان مختلفة ، فأخبر
بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها يتلو بعضاً فى الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلاً بدرهم
وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ، ولا يحسن عطف على
الباء فى قولك بدرهم لوجوه :
منها أن صاعداً وزائداً صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
والوجه الثانى : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لأنه لا يتقدم بعضه على
بعض ، إنما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . إنما ذلك بالواو ،
لأنها للجمع بين الشيتين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بعتُ الشاةَ شاةً ودرهما (١) . إنما تأويلُهُ على الحقيقة : بعتُ الشاةَ مُسَعَّرًا شاةً بدرهم .

فإن قلت : لك الشاةُ شاةً ودرها - كنت بالخيار : إن شئت رفعت ، لأنَّ لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فإنما خبرت عن قيامه .

وإن قلت (قائما) فإنما خبرت عن كونه في هذا المحلِّ ، فاستغنى الكلام / به .

ومن قال : في الدار عبد الله - وهو يريد أن يرفع القائم - ، فليس بكلام تامٍّ ؛ لأنَّه لم يأت بخبر . وإنما (قائم) هو الخبر ، ففي الدار) ظرف للقائم لا يزيد .

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمنا في موضع الاسم الموصوف « .
وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٦ « يقال هذا في ذي أجزاء يبيع بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أي : ذهبت انقراءة زائدة ، أي : كانت كل يوم في الزيادة » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : بعت الشاةَ شاةً ودرهما ... »

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده .. ولا يجوز أن تقول : بعت شاتي شاةً شاةً وأنت تريد بدرهم ... »

وزعم الخليل أنه يجوز بعت انشاء شاة ودرهم انما يريد شاة بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته في معنى مع .. »

وإذا قال : شاة بدرهم فان (بدرهم) ليس بمبنى على اسم قبته وانما جاء ليبيِّن به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة الى « .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وأما قولهم : بعت الشاةَ شاةً ودرهما فشاة نصب على الحال ، وصاحب الحال انشاء ، والعامل الفعل الذي هو بعت ، وانشاء وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فاذا قلت : بعت انشاء شاة ودرهما ، فمعناه : بعت الشاة مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه .

وأجاز الخليل : بعت انشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد : شاة بدرهم ، فشاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة في موضع الحال . فأما اذا قال : شاة ودرهم فتقديره : شاة ودرهم مقرونان فالخبر معذوف ، كما تقول : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك .

وكذلك بعت الشاة شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان ، .

« انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والأشباه ج ٤ ص ١٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (في الدار) خبراً فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .
وتقدير قولك : الشاء شاةً ودرهما : وجب لك الشاء مسعراً شاةً بدرهم ؛ كما أنه إذا قال :
زيد في الدار قائماً - فمعناه : استقر زيد في الدار قائماً ؛ وإذا قال : لك الشاء شاةً ودرهم (٢)
فإنما المعنى : الشاء شاةً بدرهم ، ثم خبر أنه له بهذا السعر ، فعلى هذا يجرى هذا الباب .

(١) مضى في ص ٥٦ وكان حديثاً موجزاً وسيكرره مرتين في الجزء الرابع بتفصيل .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر
وان كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر » .
وذلك قولك : لك الشاء شاةً بدرهم شاةً بدرهم وان شئت ألغيت لك فقلت : لك الشاء
شاةً بدرهم شاةً بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، واذا قلت : الشاء لك ، فان شئت
رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاء اذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كمان كان فيها
زيد قائماً بمنزلة استقر زيد قائماً » .

هذا باب

ما يقع في التسعير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعونا

تقول: مررت ببر قفيز بدرهم؛ لأنك لو قلت: مررت ببر قفيز كنت ناعنا بالجواهر وهذا لا يكون؛ لأن النعوت تحلية، والجواهر هي المنعوتات. وتقول: العجب من بر مررنا به قفيزا بدرهم.

فإن قلت: فكيف أجعله حالا للمعرفة، ولا أجعله / صفة للنكرة؟ فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت تحلية وأن الحال مفعول فيها، وهذا على مذهبه صحيح بين الصحة.

وشرحه وإن لم يذكره سيبويه (١): إنما هو موضوع في موضع قولك: مسعرا. فالتقدير: العجب من بر مررنا به مسعرا على هذه الحال.

وإذا قال: مررت ببر قفيز بدرهم فتأويله: قفيز منه بدرهم، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل بالأول (٢) ويكون في موضع نعته ولا راجع إليه منه. وإنما هذا كقولك: مررت برجل غلام له قائم.

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ «باب يختار فيه الرفع والنصب لقبه أن يكون صفة. وذلك قولك: مررت ببر قبل قفيز بدرهم، وسمنا العرب الموثوق بهم ينصبونه... سمعناهم يقولون: العجب من بر مررنا به قبل قفيزا بدرهم، فحملوه على المعرفة، وتركوا النكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد. ألا ترى أنك تقول: هذا مالك درهما، وهذا خاتمك حديدا، ولا يحسن أن تجعله صفة. فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقبيحا إذا كان صفة.»
وأما الذين رفعوه، فقالوا: مررت ببر قبل قفيز بدرهم، فجعلوا القفيز مبتدا، وقولك بدرهم مبني عليه.

سيبويه يسمى الحال خبرا كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١.

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط، وقد ذكرنا كلام الرضى في أن حذف الرابط هنا مقيس مطرد. انظر تعليق ١ ص ٢٥٤.

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ^(١) . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فسادَه على النعت ، وجوازه في الإتياع لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هذا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رفّعه غير مدفوع ، وتأويله : البدل ؛ لأنّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رفّعه على البدل والإيضاح .

فأمّا ادّعاؤك أنّه نعت ، وقد ذكرت أنّ النعت إنّما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلّة أنت ذكرتها ، وإنّما حقّ هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلّاً على التبيين . فهذا حقّ هذا .

فإن اعتلّ بقوله : مررت برجل فضّة خاتمته ، ومررت برجل أسد أبوه ، على قبّحه فيما ذكره ويُعده - فإنّ هذا في قوالك : فضّة خاتمة غير جائز ، إلّا أن تريد : شبيه بالفضّة ، ويكون الخاتم غير فضّة . فهذا ما ذكرت لك أنّ النعت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجل أسد أبوه ؛ لأنّه وضعه في موضع شديد أبوه . ألا ترى أنّ سيبويه لم يُجز : مررت بدابة أسد أبوها إذا أراد السبع بعينه ، فإذا أراد الشدّة جاز على ما وصفت^(٢) ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ (باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة .

وذلك قولك : هذا راقود خلا ، وعليه نحى سمنّا ؛ وإن شئت شئت قلت : راقودخل . وراقود من خل . وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقود خل : وهذه صفة خز وهذا قبيح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبني على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خزاً والمبني على المبتدأ قولك : جبتك خز ، ولا يكون صفة ، فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل ، .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣١ . وبعض العرب يجره ، كما يجر الخز حين يقول : مررت برجل خز صفته .

ومنهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررت برجل مثل الأسود أبوه إذا كنت تشبهه .
فإن قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع ، لأنك إنما تخبر أن أباه هذا السبع . . .

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجل أسد على معنى شديد .
وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال :

وليس كجواز : مررت برجل قائم أبود . لأن لهذا اللفظ والمعنى ، وذلك محمول على معناه .
فحقُّ الجواهر أن تكون منوعة ؛ ليعرف بعضها من بعض . وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال
أن تكون /نعوتا لما وصفت لك .

فإن قلت : مررت ببرِّ قفيزٍ بدرهم - جاز على البدل ، ويُجيزه على النعت من عينا قوله ،
وأوضحنا فساده .

فإن قيل : معناه مُسعر - فحقُّ هذا النصب ؛ لأنَّ التسعير يعمل فيه . فعلى هذا فأجر هذا
الباب .

فأمَّا قولهم : هذا خاتمٌ حديدا على الحال^(١) فتأويله : أنك نبهت له في هذه الحال .
بإن قلت : الحال بابها الانتقال ؛ نحو : مررت بزريد قائما .

قيل : الحال على ضريين :

فأحدهما : التَّنْقُلُ ، والآخر : الحال اللازمة . وإنما هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها ،
لا لما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٢) فالخلود معناه :
اببقاءً . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٣) فهذا الاسم لا لما عمل فيه .

وكذلك أربع انما هو اسم للعدد ، وان نعت به في قولك : هؤلاء نسوة أربع ٠٠ وانما
جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لأن معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لأن
معناه شديد ٠٠

ونسب اليه الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذى سوغ الوصف فى نحو مررت
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :
قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز ٠٠
وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسد ،
أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز فى نحو مررت برجل أسد شدة على هذا
التأويل » .

نعم ان المبرد قال فى ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد
فقد حذف المثل وأنت تريده ، ولولا تقدير المثل لم يكن كلاما » . فعلى هذا يكون للمبرد فى
المسألة رأيان .

(١) سيأتى قريبا أنه يختار فى نحو هذا خاتمك حديدا أن يكون تمييزا لا حالا .

(٢) الحشر : ١٧

(٣) هود : ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

هذا باب

ما يجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا ، ولما تحمل كل واحد منهما عليه

٣
٢٢٨

/ وذلك قولك : مررت بامرأة معها رجلٌ قائمةٌ يافتي ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة ، وإن حملته على الهاء في (معها) قلت : رجلٌ قائمةٌ . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها في حال قيامها ، فكانت المقارنة في هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابةٌ تشتدُّ مكسورا سرجُها . إن حملته على الضمير في تشتدُّ ، وإن حملته على دابةٍ رفعت ، فيكون نعتاً كأنك قلت : هذه دابةٌ مكسورٌ سرجُها ، وفي الباب الآخر أنها تشتدُّ في هذه الحال .

وتقول : نحن قومٌ ننطلقُ عامدين بَلَدَ كذا . وكذا فتنصب (عامدين) لما في قوالك (ننطلق) فإن أردت أن تجريه على قوم رفعت^(١) . وقد قرأوا هذه الآية (ويُخرجُ له يومَ القيامةِ كتاباً يلقاهُ منشوراً)^(٢) ، أى يُخرج له طائره كتاباً .
ومن هذا الباب : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به ، وصائداً به^(٣) .

(١) في سيبويه ب ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن ، ومثله نحن قوم ننطلق عامدون الى بلد كذا ان جعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت . كأنه قال : نحن ننطلق عامدين » .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفي النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلفوا في (ونخرج له) : فقرأ أبو جعفر بالياء وضمها وفتح الراء .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء . اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، قيل : ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر . . فهو مفعول به والأحسن أن يكون حالا أى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتنفق القراءتان في التوجيه على الصحيح الفصيح الذي لا يختلف فيه « انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فأما ما استويا فيه فقوله : مررت برجلٍ معه صقر صائد به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضموم المعروف نصبته ، فقلت : مررت برجلٍ معه صقر صائداً به . كأنه قال : معه باز صائداً به حين لم يرد أن يحمله على الأول » .

فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها ضاربتُه كان جيِّداً ، وأجودُ منه أن تقول :

مررت برجل معه امرأة ضاربتُه ضاربها ، فيجربى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت : ضاربها للهاء في معه .

وتقول : مررت برجل معه فرس راكبا برذونا ، وراكبٍ على ما وصفت لك (١) .

وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو (٢) لا يكون إلا كذلك ؛ لأنك أجريت النعت عليها ، والفعل له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربتُه هي . لم يكن من إظهار الفاعل بد (٣) ؟ لأنه الفعل جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه الإضمار ، وأنه محمول على الفعل .

فإن كان فعلا لم تحتج فيه إلى إظهار (٤) . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربتُه ؛ لأنَّ الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :

إن شئت جعلت زيدا ابتداءً ، و (هندا) ابتداءً ثانياً ، و (ضاربها) خبر عنن هند ، والهاء والراجعة إليها ، و (هر) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ « وكذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . ان لم ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ولا يكون الا خبرا ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ « فان قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ، ونصبت على ما فسرت له لك : وان شئت قلت : ضاربا بها هو فنصبت ، وان شئت جررت ، ويكون (هو) وصف المضمر ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وان شئت جعلت (هو) منفصلا ؛ فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو ، فكأنك قلت : معه امرأة ضاربها زيد » .

(٣) الكوفيون لا يوجبون ابراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي ابرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث قال : « ويكون هو وصفت المضمر في ضاربها » .
وكثيرا ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب توكيد ضميره ألبس أو لم يلبس » . وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء .

وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداءً ثالثاً ، وجعلت/ هو خبره ، وجعلتهما خبراً عن هند ، وجعلت هنداً وما بعدها خبراً عن زيد .

وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعها موضع الحال بمنزلة قولك : كلمت زيدا ، وعمرو عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إذ) ؛ كما قال الله عز وجل : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) أي : إذ طائفة في هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ؛ لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأً بَعْدَهُ ، وضاربه لك ، فكان مبتدأً ثالثاً ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبراً عن زيد ، وأنت فاعله .

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيّره عن لفظه ، إلا أنك تجعل (زيداً) مرفوعاً بكان . ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لُنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ؛ لأنه

قد عمل بعضه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإن زيدا أبوه منطلق .

واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أن أباه ومنطلقاً في موضع نصب ، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنه فعلٌ وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال .

ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً مما لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جارياً على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأصل ما وقفنك عليه [فقس] تُصَبِّبُ إن شاء الله .

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله - عز وجل - : « يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم » فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كانه قال : إذ طائفة في هذه الحال . » .

هذا باب

المصادر التي تَشْرِكُهَا أسماءُ الفاعلين ، ولا تكون واقعة

هذا الموقع إلا ومعها دليل من مُشاهدة ، فهي منصوبة

على ذلك ، خبرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أقيما يا فلان وقد قعد الناس (١) ، وذلك أنه رآه في حال قيام ، فوبّخه بذلك . فالتقدير : أثبتت قائما وقد قعد الناس (٢) ، وليس يُخْبِر عن قيامٍ مُنْقِضٍ ، ولا عن قيام تستأنفه .

وكذلك لو قال : أقيما وقد قعد الناس ، وأجلوسا والناس يسرون ، ومثله : أتخلفنا عن زيد مع برّه بك وفضله . ومن ذلك قول الشاعر :

* أطرباً وأنت قَسْرِيٌّ (٣) *

إنما رأى نفسه في حال طرب / مع سنّه ، فوبّخها بذلك .

ولو لم تستفهم لقلت مُنْكِراً : قاعدا علم الله - وقد سار الناس ، قائما كما يرى والناس قعودٌ . فهذا لا يكون إلا لما تُشاهد من الحال ؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل .

* * *

واعلم أن الأسماء التي لم تُؤخذ من الأفعال تجرى هذا المجرى . وذلك أن ترى الرجل في حال تلون وتنقل ، فتقول : أتميميا مرة ، وقيسياً أخرى ، تريد : أتحوّل وتتلون ، وأغناه عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم » .

وذلك قولك : أقيما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم . تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكانه لفظ بقوله : أتقوم قائما ، وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » .

(٢) تقدم في ص ٢٢٩ .

(٣) تقدم في ص ٢٢٨ .

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميميا مرة - علم الله - وقيسيا أخرى (١) .

ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ (٢)

وقال الآخر :

أَفِي الوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً وفي العِيَادَةِ أَوْلَادًا العِلَّاتِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ « باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وانما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى . كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه اياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . » . وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب أعياراً على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

نسبه ابن هشام في السيرة الى هند بنت عتبة (والدة معاوية) قالت له للمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٨٣ يقال : عركت المرأة ودرست وطمنت : اذا حاضت

ونصب أعياراً على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لأنه أقام الأعيار مقام اسم مشتق فكانه قال : أفي السلم بلداء جفأة مثل الأعيار .

ونصب جفء وغلظة نصب المصدر الموضوع موضع الحال وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الأعيار من معنى الفعل : فكانها قالت :

أفي السلم تتبدون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز اظهاره .

الهمزة للاستفهام التوبيخي . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤنث . الأعيار : جمع غير بالفتح : الحمار أهليا كان أم وحشيا .

وبختهم قائلة لهم : أنجفون الناس ، وتغلظون عليهم في السلم فاذا أقبلت الحرب ضعفتكم كالنساء الحيض .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٥٦ . والعيني ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ . العلات : الأمهات الثستى ، والواحدة علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض . ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان (علل) .

هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

وذلك قولك : هذا زيدٌ حقًا ؛ لأنك لما قلت : هذا زيدٌ فخبّرت - إنما / خبّرت بما هو عندك حقٌ ، فاستغنيت عن قولك : أحقُّ ذاك ، وكذلك هذا زيدٌ الحقُّ لا الباطل ؛ لأنَّ ما قبله صار بدلًا من الفعل .

ولو قلت : هذا زيدٌ الحقُّ - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، واكنُّ على أن تجعل (زيدا) هو الحقُّ ، وعلى أنك قلت : هذا زيد ، ثم قلت : الحقُّ ، تريد : قولي هو الحقُّ ، لأنَّ (هذا زيد) إنما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله عز وجل : (ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ) ، و(قولُ الحقِّ) (٢) .

وتقول : هذا القول لاقولك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويلُ هذا : أن قولك بمنزلة هذا القول حقًا ، وهذا القول غير قيلٍ باطل ؛ لأنَّه توكيدٌ للأول .

(١) سبق فى ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنونه بقوله :

- هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .
- (٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفع من السبعة .

انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيث النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف

ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان فى البحر ج ٦ ص ١٨٩ « وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ،

أى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها . . . كما تقول : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصلح وهو من اضافة الموصوف الى صفته ، أى القول الحق كما قال : (وعد الصدق) ، أى : الوعد الصدق .

وان عنى به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة ، كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه

على المدح . .

وقرأ الجمهور برفع « قول » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته الى امه

فقط قول الحق ، فتتفق اذ ذاك قراءة النصب وقراءة الرفع فى المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو بدل . وهذا الذى ذكر لا يكون الا على المجاز فى قول وهو أن يراد به كلمة الله لان اللفظ لا يكون الذات ، .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ؛ لأنك إنما تؤكد الأول بشيء تحقّقه ، فإذا قلت : غير قبيل باطل ، فقد أوجبت أنه حقّ [فإذا قلت : لاقولك - فقد دلت على أنه قول باطل ، فعلى] (١) هذا تؤكد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

/إني لأمنحك الصدودَ وإنني قسماً إليك مع الصدودِ لأميلُ (٢)

لما قال : إني لأمنحك الصدود ، وإنني إليك لأميل - علم أنه مُقِيم ، فكان هذا بدلاً من قوله : أقسم قسماً .

•••

واعلم أن المصادر كسائر الأسماء ، إلا أنها تدلّ على أفعالها فأما في الإضمار والإظهار والإخبار عنها والاستفهام ، فهي بمنزلة غيرها .

تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضرب : زيدا . تريد : زيدا ضرب ، واستغنيت عن قولك :

(إضرب) بما كان فيه من الذّكر ، فعلى هذا إذا ذكر فعلاً . فقال : لأضربن ،

قلت : نعم ، ضرباً شديداً .

فإن لم يكن ذكر ، ولا حال دالة - لم يكن من الإظهار بُد ، إلا أن يكون موضع أمر ، فتضمير ،

وتصير المصدر بدلاً من اللفظ . بالفعل ، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة ؛ لأنهما لا

يكونان إلا بفعل ، فتأمر بالمصدر نكرة ، ومعرفة بالألف واللام والإضافة ، ولذلك موضع

آخر : وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى علم ما يراد به .

/ومن ذلك سقياً لزيد ؛ لأنّ الدعاء كالأمر ، والنهي وإنما أردت : سقى الله زيدا سقياً .

فإن قلت ذلك لم تجتج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سقياً قلت بعده : لفلان ؛ لتبين ما تعنى ، وإن علم من تعنى . فإن شئت

أن تحذفه حذفته (٣) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) تقدم في ص ٢٣٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ . باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير

المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقياً ورعياً .

وانما ينصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور ، فدعوت له أو عليه على اضممار الفعل

كانك قلت : سقاك الله سقياً ، وراعك الله رعياً .

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) إنما هو : فاضربوا الرقاب ضرباً ، ثم أضاف .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) إنما تقديره : فإما منتم منَّا ، وإما فاديتم فداءً (١) .

وكذلك (وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و (صُنِعَ اللَّهُ) (٣) .

* * *

واعلم أنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتُغنى غنائها ، فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله ...

وأما ذكرهم (لك) بعد سقيا فانما هو ليبيّنوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء اذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا .
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٤ :

مثال المبنية للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للعامل لضعفة بالفرعية . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . ولا وهى ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه .

وانما هى لام مبيّنة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادته لزيد . . .

وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٠٥ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انتصب قول الله - عز وجل - : (فاما منا بعد واما فداء) فانما انتصب على : فاما تمنون منا ، واما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

فى البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم (مصدر مؤكد لغيره)
وحقا مؤكدا لوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتكَ مَشِيًّا ، وقد أدى عن معنى قولك : جئتكَ ماشيا ، وكذلك قوله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا) (١) .

ومنه : قتله صَبْرًا . وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضرب زيدِ عمرا - أن ضربا في معنى : (أن ضرب) فيحتاج ما / بعدها إلى الفاعل والمفعول . فإذا قلت : عجبت من ضارب عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنما بقي المفعول ، والفاعل يُحمَل على المصدر ؛ كما حُمِل المصدر عليه . تقول : قم قائما (٢) فالمعنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

إنما أراد : لا أشتم ، ولا يخرج من في زور كلام ؛ فأراد : ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يأبى ما فسرنا ويقول : إنما قال :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ « فعلى هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع في موضع قولك : قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .
وقال في ج ٤ ص ٣٨ « ولما يجيء المصدر على فاعل ... » .

(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٣ على أن قوله (خارجا) مصدر حذف عامله : أى لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهى (لا أشتم) .
وقد تحدث عنهما المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .
وعند سيبويه والمبرد جملة (لا أشتم) جواب القسم لقوله : عاهدت وقوله (ولا خارجا) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم .
وفسر المبرد في الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذى عاهد عليه .

قال السيرافي : وكلام سيبويه الذى حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل فى الحال عاهدت كان عاملها (ألم ترنى) كأنه قال : ألم ترنى لا شاتما مسلما ولا خارجا من فى زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت فى موضع المفعول الثانى ، فقد تم المفعولان بعاهدت .

يريد : عاهدت ربِّي على أمور وأنا في هاتين الحاليتين : لاشأما ، ولاخارجا من في
مكروه .

= وذهب الفراء في تفسيره الى انهما حالان والعامل (عاهدت) .
ورجع ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذي عليه المحققون أن
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأتاب الوصف عن المصدر
لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ، ولا
يتكلم بزور لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر .
(واننى لبين رتاج) كسرت همزة ان ، لأنها في صدر الجملة الحالية واقتران خبرها
باللام وخبر ان الظرف .
(قائما) حال من الضمير المستقر في الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان :
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أى : مغلق .
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها في آخر عمره حين تعلق باستار
الكعبة ، وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك في أمالي المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر
شواهد الشافية ص ٧٢ - ٧٩ . والقصيدة في الديسوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ . وذكر في سبب
انشادها كلام آخر .
ولعللى بن حمزة في التنبيهات مناقشة للمبرد في قصة هذه القصيدة

هذا باب

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لعلّ دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأوّل فالأوّل ، وادخلوا رجلا رجلا . تأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد .

فأما الأوّل فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود ، فجزيا مجزى سائر الزوائد .

ألا ترى أنك لو قلت : الأوّل فالأوّل أتونا - لم يجوز ؛ لأنك لست تقصد إلى شيء بعينه ، ولو قلت : الرجال أتونا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دخلوا الأوّل فالأوّل (١) على البدل . كأنك قلت : دخل الأوّل فالأوّل . وكذلك لو قلت : دخلوا رجل فرجل ، فأبدلت النكرة من المعرفة ؛ كما قال الله « عز وجل : بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه الألف واللام » .

وهو قولك : دخلوا الأوّل فالأوّل . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ، وإن شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأوّل فالأوّل جعلته بدلا ، وحملته على الفصل . كأنه قال : دخل الأوّل فالأوّل ، وإن شئت قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا ، كما قال - عز وجل - (بالناصية ناصية كاذبة) .

فإن قلت : ادخلوا فأمرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لأنك لو قلت : ادخل الأوّل فالأوّل ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأوّل فالأوّل أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به . لو قلت : قومك الأوّل فالأوّل أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم وكان عيسى يقول : ادخلوا الأوّل فالأوّل ، لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى وليس بأبعد من :

لييك يزيد ضارع لخصومة

فإن قلت : ادخلوا الأوّل والآخِر والصغير والكبير فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم . كأنه قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجوز أن تدخل الفاء ، لأنك لو قلت : مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجوز

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩

فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول . فلا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنَّ البَدَلَّ لا يكون من المخاطب ؛ لأنَّك لو قدرته بحذف الضمير لم يعجز . فأما عيسى بن عُمر فكان يُجيزه . ويقول : معناه : ليدخل الأول فالأول . ولا أراه إلا جائزا على المعنى ؛ لأنَّ قولك : / (ادخل) إنما هو : (لِتَدْخُلْ) في المعنى .

وقرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (فَبَدَّلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخِرُ . والصغيرُ . والكبيرُ - فالرفع ؛ لأنَّ معناه : ادخلوا كلُّكم . فهذا لا يكون إلا مرفوعا ، ولا يكون إلا بالواو ؛ لأنَّ الفاء تجعل شيئا بعدَ شيءٍ . والواو تتصل على معنى قولك : كلُّكم . ألا ترى أنَّك تقول : مررت بزید أخيك ، وصاحبك : فتدخل الواو على حدِّ قولك : زید العاقلُ الكريمُ . وكذلك زید العاقلُ . والكريمُ . ولو قلت : العاقلُ فالكريمُ . أو العاقلُ ثمَّ الكريمُ - لخبرت أنه استوجب شيئا بعد شيءٍ .

وكان سيبويه يقول : جيدٌ أن تقول : هذا خاتمك حديدا . وهذا سرُّجك خزا (٢) ، ولا تقول على النعت : هذا خاتمٌ حديدٌ إلا مُستكرها - إلا أن تريد البَدَلَّ ؛ وذلك لأنَّ حديدا وفضةٌ وما أشبه ذلك جواهر . فلا يُنعت بها ؛ لأنَّ النعت تحلية . وإنما يكون هذا نعتا مُستكرها إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتمٌ مثلُ الحديد . أي في لونه وصلابته . وهذا رجلٌ أسدٌ / أي : شديد . فإنَّ أردت السُّع بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ . وإنما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديدا . وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأنَّ الحال مفعول فيها . والأسماء تكون مفعولة . ولا تكون نعوتا حتى تكون تحلية .

وهذا في تقدير العربية كما قال . ولكن لا أرى المعنى يصحُّ إلا بما اشتقَّ من الفعل ، نحو : هذا زید قائما ؛ لأنَّ المعنى أنبَهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديدا ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بيِّن . ولا أرى نَصَبَ هذا إلا على التبيين ؛ لأنَّ التبيين إنما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه . وقد قال سيبويه ما حكيت لك .

(١) انظر الجزء الثاني ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزید رجلاً صالحاً^(١) لصاححت الحال لقولك (صالحاً) إلا أن يكون
 علم أنك مررت بزید وهو بالغ فتقول : مررت بزید رجلاً ، أى فى حال بلوغه . فقد دلتك
 بهذا على معنى الحال .

* * *

$\frac{3}{240}$ ومن الحالات قولك : ماشئناك قائماً^(٢) / والتقدير : ما أمرُك فى هذه الحال . فهذا التقدير ،
 والمعنى : لِمَ قمت ؟ كما أنك تقول : غفر الله لزید . واللفظ . لفظ . الإخبار ، والمعنى معنى
 الدعاء ، وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ . لفظ . (يذهب زيد) والمعنى القسم .

ومثل هذا : مالك قائماً ؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك ؟ والمعنى : لِمَ قمت ؟ قال الله
 جل ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ)^(٣) . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون ؟
 أى : لِمَ أعرضوا ؟

ولو قلت : من زید قائماً ؟ لم يجز ؛ لأن قولك : من زید ؟ سؤال يقتضى أن تعرف : أبْنُ
 عمرو هو أم ابنُ خالد ؟ التميمى هو أم القيسى ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ، فليس
 للحال ما هنا مريض .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ « ومن عطل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم
 الكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيراً فى جعل تلك النكرة - ان
 شئت حالا وان شئت بدلاً فتقول على هذا : مررت بزید رجل صالح . على البديل ، وان شئت
 قلت : مررت بزید رجلاً صالحاً ، على الحال » .
 (٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ « باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول
 والمسئول عنه » .

وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زید قائماً ؟ وما لأخيك قائماً .. فهذا حال
 قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائماً فى قولك : هذا عبد الله قائماً
 بما قبله ..

وفيه معنى لم قمت ؟ فى ما شأنك . وما لك ؟ قال الله تعالى (فما لهم عن التذكرة
 معرضين) ، ومثل ذلك من ذا قائماً .. « والعامل فى الحال المصدر » .
 والاستفهام لا يعمل فى الحال . انظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢
 ص ١٨٤ .

(٣) المدثر : ٤٩ .

ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحال لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى ، ويستحيل في تقدير العربية مع اسحاله في المعنى ؛ لأنَّ الفِعْل ينصب الحال .
ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيِّدا . المعنى : يُصادقك في هذه الحال .
وكلُّ شَيْءٍ كان فيه فِعْلٌ مجردٌ أو معنى فِعْلٍ ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما . أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيدٌ أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فِعْلٌ فيه .
وظروف الزمان لا تضمُّن الجُثْثَ . وكلُّ ما كان فِعْلا أو في معنى الفِعْل فِعْله في ظروف الزمان كعمله في الحال .
فأما قولهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحدوث . ولولا ذلك لم يجوز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .



وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ (٢) . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما - كان جيِّدا - لأنَّ معنى فإذا زيد . أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع .
(٢) انظر الجزء الثاني ص ٥٧-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

هذا باب

المخاطبة

فَأَوَّلُ كَلَامِكَ مَا تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَآخِرُهُ لِمَنْ تَسْأَلُهُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ - :
كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ فَتَحَتَ الْكَافَ ؛ لِأَنَّهَا لِلذِّي تُكَلِّمُ . وَقَوْلُكَ (ذَاكَ) إِنَّمَا زِدْتَ الْكَافَ عَلَى
(ذَا) ، وَكَانَتْ لِمَا تُؤَمِّي إِلَيْهِ بِالْقُرْبِ .

$\frac{3}{242}$

فَإِنْ قُلْتَ (هَذَا) فِيهَا) لِلتَّنْبِيهِ ، وَ (ذَا) هِيَ / الْاسْمُ ، فَإِذَا خَاطَبْتَ زِدْتَ الْكَافَ لِلذِّي تُكَلِّمُهُ
وَدَلَّ الْكَلَامُ بِوُقُوعِهَا عَلَى أَنَّ الَّذِي تُؤَمِّي إِلَيْهِ بَعِيدٌ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا أَرَدْتَ
التَّرَاخِي زِدْتَ كَافًا لِلْمَخَاطَبَةِ ؛ لِأَنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَنْبِئَ بِهَا الْمَخَاطَبُ عَلَى بُعْدِ مَا تُؤَمِّي إِلَيْهِ .
فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ . تَكْسِرُ الْكَافَ ؛ لِأَنَّهَا لِمُوْنَّثٍ . قَالَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) (١) .

وَتَقُولُ - إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ امْرَأَةٍ - : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ بِفَتْحِ الْكَافِ ؛ لِأَنَّهَا لِمُدَكَّرٍ .

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ، بِكَسْرِ الْكَافِ مِنْ أَجْلِ الْمَخَاطَبَةِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ ذَانِكُمَا الرَّجُلَانِ ؟ .

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ تَانِكُمَا الْمَرْأَتَانِ ؟ .

[وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ .

وَإِنْ سَأَلْتَ] (٢) امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكُمَا الرَّجُلُ ؟ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ذَلِكُمَا ، تُدْخِلُ اللَّامَ زَائِدَةً ، فَمِنْ قَالَ فِي الرَّجُلِ (ذَاكَ) قَالَ فِي الْاِثْنَيْنِ

(ذَانِكَ) .

$\frac{3}{243}$

وَمَنْ قَالَ فِي الرَّجُلِ (ذَلِكَ) قَالَ فِي الْاِثْنَيْنِ (ذَانِكَ) بِتَشْدِيدِ النَّونِ . / تُبَدَّلُ مِنَ اللَّامِ نونًا ،

وَتُدْخَلُ إِحْدَى النَّونَيْنِ فِي الْأُخْرَى ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) (٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) القصص : ٣٢ ، وقراءة تشديد النون من « فذانك » سبعية .

النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجالا عن نساءٍ قلت : كيف أوأئكم النساء ؟
وإن سألت نساءً عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟
وإن سألت نساءً عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟
وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عز وجل : (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) (١)

* * *

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ؛ إذ كان يجوز أن تُخاطب واحداً عن الجماعة ، فيكون الكلام له ، والمعنى يرجع إليهم (٢) ؛ كما قال الله تبارك وتعالى : (ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا) (٣) . ولم يقل (ذلكم) ؛ لأنَّ المخاطب النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فما ورد من هذا الباب فقتسه على ما ذكرت لك تُصِيبُ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) فى ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهى أفراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تفلبيبا لجانب الواحد المذكور . وفى التنزيل : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)

وقياس اللغة الأخرى : وكذلك ، لأن الخطاب لجماعة . . . » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ .

(٣) النساء : ٣ .

هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل.

/نحو : رويدك وأرأيتك زيدا ما حاله ؟ ، وقولك : أبصرك زيدا (١)

٣
٢٤٤

اعلم أنّ هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنّك إذا قلت : أرأيتك زيدا فإنّما هي أرأيت زيدا ؛ لأنّ الكاف لو كانت اسما استحال أن تُعدّي (رأيت) إلى مفعولين : الأوّل والثاني هو الأوّل .

وإن أردت رؤية العين لم يتعدّ إلا إلى مفعول واحد ، ومع ذلك أنّ فعل الرجل لا يتعدّى إلى نفسه . فيتصل ضميرُهُ إلا في باب ظننت وعلمت ، لما قد ذكرنا في موضعه .
فأمّا (ضربتني) . و (ضربتك) يا رجل فلا يكون .

وكذلك (أبصرك) زيدا يا فلان ، إنّما هو : أبصر زيدا ، ودخلت الكاف للإغراء توكيدا للمخاطبة .

وكذلك (رؤيد) . يدلّك أنّك إذا قلت : رويدك زيدا ، إنّما تريد : أروذ زيدا ، والكاف للمخاطبة .

ألا ترى أنّها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأنّ الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل . وإن كان الفعل لاثنين أو ثلاثة قلت : رويدكما ، ورؤيدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفا في التثنية ، وواو في الجمع ؛ كما تقول : اذهبا . واذهبوا .

وقد تقول : رؤيد زيدا إذا لم ترد أن تبين /المخاطبة ؛ كما تقول : أرأيت زيدا ، وأبصر زيدا .

٣
٢٤٥

وزعم سيبويه أنّ قولك : رؤيدك زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيدا للتنبية ولن هو غير مقبل عليك لتعطفه بالنداء . فكذلك تنبّه بالمخاطبة ، وتركها كتركك (يا فلان) (٢) استغناءً بإقبالك عليه ، وإنّما القول بغير الكاف : رويد زيدا ؛ لأنّ رؤيد في موضع المصدر وهو غير متمكّن ؛ لأنّ المصدر من أرودت إنّما هو الإرواد .

(١) الحديث عن رويدك ، وأرأيتك ، وأبصرك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ وهذا الباب يعتبر تكريرا لما هناك بأسلوب آخر .
(٢) في الاصل : يا بافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدًا) مصدرا محذوف الزوائد جاز له ذلك فقال: رويدًا زيدًا .
فنظير الأول قوله :

رُوَيْدًا عَلِيًّا جُدًّا مَا تَدْنَى أُمَّهَمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَائِنٌ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويدًا زيدًا ، ورويدَ زيدٍ ؛ كما تقول : (ضَرَبَ الرَّقَابِ) .
وإن كان نعنا فهو مصروف مُنَوَّن على كلِّ حال ، وذلك قولك : ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ؛ كما
قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أُمَّهَلُهُمْ رُوَيْدًا) (٢) . وإنما صرفنا هذا المصدر عند ما
جرى من ذكره مع كاف المخاطبة .

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطارق : ١٧

هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

٣ / إعلم أنك إذا قلت : رُوَيْدَكَ وَعَبْدُ اللَّهِ فَهُوَ جَائِزٌ وَفِيهِ قُبْحٌ حَتَّى تَقُولَ : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ
٢٤٦ وقد تقدم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمحل (١) .

فإن جعلت (رُوَيْدًا) متصرفة قلت : رويد عبد الله ، وزيد . ولا تقول : رويدك ، ورويد
زيد إذا جعلت (رُوَيْدًا) غير متصرفة والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم ، و (رويد)
اسم ، ولا يقع العطف على استواءٍ إلاَّ أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول ، فذلك
جائز متى أردته .

وكلُّ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فَعَطْفُهَا عَلَيْهَا جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا ؛ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَانْطَلَقَ
عَبْدُ اللَّهِ . وَأَخْوَكُ قَائِمٌ ، وَإِنْ تَأْتَى آتَكَ . فَهَذَا عَلَى ذَا .

ولو قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ، لَمْ تَقَعْ (رويد) المحذوفة التنوين هذا الموضع ؛ لأنَّ تلك
لا تقع إلاَّ في الأمر على معنى : أَرُوِدُ زَيْدًا .

واعلم أنَّ الكَافَ فِي قَوْلِكَ : (النَّجَاءُكَ) إِنَّمَا هِيَ لِلْمَخَاطَبَةِ بِمَنْزِلَةِ كَافِ رُوَيْدَكَ وَالِدَلِيلِ عَلَى
ذَلِكَ (٢) لِحَاقِهَا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلَوْ كَانَتْ اسْمًا كَانَ هَذَا مُحَالًا ؛ لِأَنَّكَ لَا تُضَيِّفُ مَا فِيهِ الْأَلْفَ
وَاللَّامَ . فَهَذَا بَيِّنٌ جَدًّا .

* * *

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل ، تقول : النَّجَاءُكَ نَفْسُكَ ، وَالنَّجَاءُكُمْ

كَلِّكُمْ / وَالخَفْضُ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ الكَافَ لَيْسَتْ بِاسْمٍ .

فَأَمَّا عَلَيْكَ ، وَدُونِكَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّ الكَافَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ وَلَهُ ضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ الَّذِي

يكون به فاعلا ، وإن شئت أتبعته التوكيد مرفوعا ، وإن شئت كان مخفوضا .

تقول : عَلَيْكَ نَفْسُكَ زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ نَفْسِكَ ، لِأَنَّكَ تَرِيدُ : أَنْظِرْ نَفْسَكَ .

(١) تقدم في باب رويد ص ٢٠٩ وسيعيده في الجزء الرابع .

(٢) تقدم في ص ٢٠٩ .

والدليل على أَنَّ الكاف لها موضع (١) أَنَّ حروف الإضافة لا تعلق (٢) ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

* * *

وكلُّ شيء كان في موضع الفعل ولم يكن فعلاً فلا يجوز أن تأمر به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : علي زيدِ عمرا ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخر ، فتقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أن قول الله عزَّ وجلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما نصبه بعليكم فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإنما قالوا : عليه رجلا ليسني (٣) ، لأنَّ هذا مثل . والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرا (٤) .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية أيضا في ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٢ .

(٢) في الأصل : لا تعلق .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ : وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسني .

وهذا قليل شبهوه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجعه الأصول كما في الضرائر الشعرية .

هذا باب /

ما يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمَلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجْوَدُ

إِعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ ،
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ (١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٍ . رَفَعْتَ الْعَاقِلَ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .
وَإِنَّمَا جَازَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) (٢) .
لَمَّا قَالَ : قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ — تَمَّ الْكَلَامُ ، فَقَالَ : شُرَكَاءَهُمْ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّزْيِينِ
مُزِينًا فَالْمَعْنَى : زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ .

(١) فِي سَيْبُوِيَه ج ١ ص ٢٧٥ « بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ »
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ
غَيْرُ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَايِدَا

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَانَكَ قَدْ قُلْتَ : الْإِزِيدُ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْأَعْمَرُو ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي
الْإِزِيدُ وَالْأَعْمَرُو » .

(٢) الْأَنْعَامُ : ١٢٧ « وَقِرَاءَةُ زَيْنٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتَلَ وَرَفْعُ شُرَكَاءَهُمْ مِنَ الشُّوَاذِ
(ابن خَالُوِيَه ص ٤٠ - ٤١ - الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ج ٤ ص ٢٢٩) .
قَالَ أَبُو حِيَّانٍ : « وَقُرَّاتٌ فَرَقَهُ مِنْهُمْ السَّلَامِيُّ وَالْحَسَنُ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ
عَامِرٍ زَيْنٌ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . قَتَلَ مَرْفُوعًا مِثْلَ مِثْلِ مَرْفُوعًا عَلَى أَوْلَادِهِمْ . شُرَكَاءَهُمْ . مَرْفُوعًا عَلَى إِضْمَارِ
فَعَلٍ ، أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَيْبُوِيَه .
أَوْ فَاعِلًا بِالْمَصْدَرِ أَيْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبِبٌ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ
هَكَذَا . . أَخْرَجَهُ قَطْرِبُ .

فَعَلِي تَوْجِيهِ سَيْبُوِيَه الشُّرَكَاءُ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ
الشُّرَكَاءُ قَاتِلُونَ . وَمَجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مَزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُوا هُمُ الْقَاتِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَبْشَرِي
الْقَتْلِ » .

وَفِي سَيْبُوِيَه ج ١ ص ١٤٦ « وَمِثْلُ لَيْبِكُ يَزِيدُ قِرَاءَةٌ بَعْضُهُمْ (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنْ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ) رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ » .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ جَمِيلٍ :

سَبَبْتَنِي بَعِيْنِي جُوْدُرٌ وَسَطٌ رُبْرَبٌ وَصَدْرٌ كَفَاثُوْرٌ اللَّجْبِيْنُ وَجِيْدٌ

التَّقْدِيرُ : وَسَبَابِي جِيْدَهَا .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (١)

لما قال : (لَيْبِكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أَنَّ لَهُ بَاكِيَا . فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْبِكَ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٤٥ و ١٨٣ و ١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف . وهذا على رواية لبيك بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف في الكلام واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة ، والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه التصحيف : ومما قلبوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر لبيك يزيد ضارع . البيت .

وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله في كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى لجواز أن يكون (يزيد) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيتته : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .

الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .

المختبِط : الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة . وأصله من خبطت الشجرة : إذا ضربتها بالعصا ، ليستقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطني فلان . وقيل هو بمعنى السؤال ، فيتعدى لاثنتين يقال : اختبطني معروفي .

فعلى الأول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبِط الناس أموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى ثلاثية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .

وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات عند غيره .

الطوائج : بمعنى المطيحات . يقال : طوحته الطوائج ، أطاحتها ، أى : ذهبت به ، ولا يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .

وحكى الأصمعي أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده فعلى هذا - ان ثبت - تكون الطوائج جمع طائحة من المتعدى قياسا لا شذوذا .

لخصومة : متعلق بضارع . واللام للتعليل أو بمعنى عند .

ومما تطيح : متعلق بمختبِط أى : يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله .

و (ما) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائج .

وقيل صفة لمختبِط أوله وضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من للسببية .

والبيت من قصيدة لنهشل بن حرى . ونسبت للبيد (وليست فى ديوانه) ، ونسبت

لمزرد بن ضرار (وليست فى ديوانه) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل ونسبها سيبويه وغيره للحرث بن نهيك .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ .

ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢

ص ٣٥٣ وشواهد الكشاف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيما أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا (١)

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أن القدم مسألة ؛ كما أنها مسألمة ، فكأنه قال : قد سألت

القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) (٢) .

زعم الخليل أنه لما قال : « انتهوا » علم أنه يدفعهم عن أمر ، ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه ، فكان التقدير : انتوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يُضمر الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر (ايتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه ، وكذلك انته يا فلان أمرا قاصدا . وقد مر من ذكر المضمرات ما يُغنى عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان . . فقال :

« فانما نصب الأفعوان والشجاع ، لانه قد علم أن القدم ها هنا مسألمة ، كما انها مسألمة ، فحمل الكلام على انها مسألمة » .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٤٣ « رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ، فحذف النون » . رواية ابن الأبارى فى المذكر والمؤث ص ٦ كرواية سيبويه والمبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسألمة انما تكون من اثنين فصاعدا ، فلما اضطر الى النصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات أن تؤثر فيهما . . ونسب هذا الرجز فى سيبويه الى عبد بنى عيس ونسبه الأعلام للعجاج وهو فى ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العيسى .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والعينى ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطى ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزى للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان (شجع ، شجعم) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفى سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل المتروك

اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال فى ص ١٤٦ : « ولا يجوز أن تقول : ينتهى خيرا له ولا أنتهى خيرا لى ؛ ، لانك

إذا نهيت ، فانت تزجيه الى أمر ، وإذا أخبرت ، أو استفهمت فانت لست تريد شيئا من ذلك

انما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا » .

ومن ذلك قولُ الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا^(١)

فنصبهما ؛ لأنَّ الوجودان في المعنى واقعٌ عليهما . ومثُل ذلك :

لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ، والتقدير : وجدنا لهم جنات . . قال : « لان الوجودان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء . . لجاز » .

وكان الظاهر والتبادر رفع جنات وما بعده عظما على جزاء .

السلسبيل : قال الراغب : السهل العذب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا . . وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية . ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا ، وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدره الناصبه لطيبا قلبية لا بصرية لثلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل ورأى المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « وأعمري ان الرؤية اذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيثان :

أحدهما : أن الرؤية وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب في مفارقتها ، اللهم الا أن تكون جاسرة غير مقنعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفرات ولا المشققات . . واذ كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حمله على الرؤية وينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها هي واو الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرا عنه » .

وفى الابيات المشكلة ص ٣٤ « حملة على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى فبانه أن يأتي بعد التمام ، لانه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا . ألا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام . أراد بمفارق مفرق قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع ثم قاوا المفارق كأنهم سموا كل موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شاب المفارقُ واكتسين قتييرا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى روية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد منها . .

وانظر - رعاك الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل ، لكي يناسب المعنى عصر الشاعر . .

٢٥٠ لأنَّ الرؤية قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أبعد ما مرَّ ؛ / لأنَّه ذكَّره من قبل الاستغناء . وإنَّما جاز نصبه على رأيت ؛ لأنَّ المعنى : لَن تراها إلَّا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبا . فهذا على الإضمار .
فأمَّا قوله :

* تَوَاهَقُ رِجَالَهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ (١)

فمن أنشده برفع اليدين فتمدَّ أخطأ (٢) ؛ لأنَّ الكلام لم يَسْتَعْنِ ، ولو جاز لجاز : ضاربُ عبدُ الله زيد (٣) ؛ لأنَّ من كلِّ واحدٍ منهما ضربا .

(١) تَمَاهِه : * لها قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقْمِيَّةِ رَادِفٌ *

ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى ج ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعلام كلام المبرد فقال : وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأنَّ الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى .
ورواه أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : « أراد تواهق رجلاها يديها فحذف المفعول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن يداها رجليها ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تواهق رجلاها يداها ، فعلى هذه الصنعة التي وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر . . . »

التواهق : الموافقة في السير والتبارى فيه .

يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء أتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمها .
يداه أى متقدمتى قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها فى سيره ، فرأسه كأنه قتب لها خلف حقيبتها ، أى : عجزها .

وقد روى فى سيبويه يداها بضمير الغائبة وكذلك فى الخصائص وفى الروض الأنف ج ٢ ص ١٨٢ والأجود يداه بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار فى تعليقه على الخصائص .

وكذلك روى فى المقتضب وفى اللسان (وهق) والديوان .

والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر فى الديوان ص ٦٣-٧٤ ورواية الديوان كرواية المقتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا فى الأمالى ج ٢ ص ٦٥ والسلمط ص ٧٠٠ مع خلاف يسير فى بعض الألفاظ .

وفى المخصص ج ٧ ص ١١٣ « وكذلك المواهقة . قال أبو على ولذلك جاز الرفع فى الاسمين من قول أوس بن حجر : تواهق رجلاها يداه ورأسه » .

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الأبيات التى فيها مخالفة للقياس .

(٣) فى مجالس ثعلب ص ٤٨٥ « اذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما . يقال : خصم

زيد عمرو » .

وقد ذكرت كلام ابن جنى فى أن رقع الثانى بفعل محذوف .

هذا باب

أَم ، وَأَوْ (١)

فَأَمَّا (أَم) فلا تكون إلا استفهاما ، وتقع من الاستفهام في موضعين :
أحدهما : أن تقع عَدِيْلَةٌ للألف على معنى (أَى) ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو؟
وكذلك : أأعطيت زيدا أم حرمة (٢) ؟ .

فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نَعَمْ) ؛ كما أنه إذا قال : أيهما لقيت؟ أو : أَى الأمرين
فعلت؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ؛ لأنَّ المتكلم مُدْعٍ أَنَّ أَحَدَ الأمرين قد وقع ، لا يدرى
أيُّهما هو .

فالجواب أن تقول : زيد أم عمرو (٣) .

فإن كان الأمر على غير دَعَوَاهِ [فالجواب] أن تقول : لم ألقَ واحدا ، أو كليهما .
فمن ذلك قولُ الله / عز وجل : (أَتَمَخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ) (٤) . وقوله :

٣
٢٥١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون الكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام
بها في الاستفهام على وجهين :

على معنى أيهم ، وأيها .. » .

وفى أصل المقتضب : أعطيت زيدا أم حملته .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) اذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ،

وأيهم) .

وذلك قولك . أزيد عندك ام عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرا فأنت الآن مسدع أن عنده
أحدهما ، لأنك اذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فأنت مدع ان المسؤل قد لقي أحدهما ،
أو أن عنده أحدهما الا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو ؟

والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : انك لو قلت :

أزيد عندك أم بشر ، فقال المسؤل : لا كان محالا ، كما أنه اذا قال : ايهما عندك فقال : لا فقد اُحال

(٤) سورة ص : ٦٣ قرء في السبعة (اتخذناهم ، بهمزة الاستفهام وبدونها ، فتكون

همزة وصل مكسورة . انظر النشر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان في

البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و « أم » ان كان اتخذناهم استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ

كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصلة لتقدم الهمزة ،

والمعنى : أَى الفعلين فعلنا بهم : الاستسخبار منهم ، أم ازدرأهم وتحقيرهم ، وان أبصارنا

كانت تعلقو عنهم ، وتقتحم ..

(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّيِّئَاتُ بَنَاهَا) (١) ومثله: (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبَعِّعُ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التَّوْقِيفِ والتَّوْبِيخِ : وَمَخْرَجُهُ مِنَ النَّاسِ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَيَكُونُ تَوْبِيخًا .
فَهَذَا أَحَدٌ وَجْهَيْهَا .

* * *

ويدخل في باب التسوية مثل قولك : سواء علي أذهبت أم جئت . وما أبالي أقبلت أم أدبرت ، وليت شعري أزيد في الدار أم عمرو (٣) ؟ .

فقولك : (سواء علي) تُخْبِرُ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ وَاحِدٌ : فَأَدْخَلْتَ حُرُوفَ اسْتِفْهَامٍ هَاهُنَا ؛ لِإِجَابَتِهَا التَّسْوِيَةَ .

= ويكون استفهاما على معنى الإنكار على أنفسهم للاستسخار والزيغ جميعا . . .
وان كان (اتخذناهم) ليس استفهاما فأم منقطعة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضا مع تقدم الاستفهام يكون كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو . استفهمت عن زيد ، ثم أضربت عن ذلك ، واستفهمت عن عمرو . . . فالتقدير : بل أزاعت عنهم الأبصار . . .
وانظر الكشف ج ٣ ص ٣٣٣ ومعاني القرآن للمفراء ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .

(١) النازعات : ٢٧

(٢) الدخان : ٣٧ - في ابن يعيش ج ٨ ص ٩٨ قال عن الآية : « فهو من الناس استفهام ومن القديم - سبحانه - توقيف ، وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام ولا خير في واحد منهم إنما هو على ادعائهم أن هناك خيرا . ففرعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلم » .
(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٨٣ : « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا . وسواء علي : أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي : أيهما لقيت ، وانمسا جاز حرف الاستفهام هاهنا . لأنك سويت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيها العصابة .

وانما لزمتم (أم) هاهنا ، لأنك تريد معنى أيهما .

ألا ترى أنك تقول : ما أبالي أي ذلك كان ، وسواء على أي ذلك كان فالمعنى واحد (وأي) ها هنا تحسن ، وتجاوز كما جازت في المسألة .

ومثل ذلك ما أدرى : أزيد ثم أم عمرو ؟ وليت شعري : أزيد عندك أم عمرو ؟ فانمسا أوقعت (أم) ها هنا كما أوقعت في الذي قبله ، لأن ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما ، كما جرى الأول . ألا ترى أنك تقول : ليت شعري : أيهما ثم ؟ وما أدرى ؟ أيهما ثم ؟ فيجوز أيهما ويحسن . . .

وانظر في ذلك أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . العكبري ج ١ ص ٧ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ والمفنى ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو ، أنهما في علمك مُستويان ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ لأنهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأولان في علمك .

و(أى) داخلة في كل موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيهما في الدار؟ تريد : إذا أم ذا . قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١) . وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٢) ؛ لأن المعنى : إذا أم ذا؟ وعلى ذلك / قول الشاعر :

سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيُّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسٍ جِئْتَهُ أَمْ بِأَسْعَدِ (٣)
فمقس (أيًا) بالألف وأم ؛ كما تقول : أي الرجلين أفضل أزيد أم عمرو ؟ وسنمرد بابا للمسائل بعد فراغنا من الأصول ، فهذا أحد موضعها .

* * *

والموضع الثاني : أن تكون منقطعة مما قبلها . خيرا كان أو استفهاما . وذلك قولك فيما كان خيرا : إن هذا لزيد أم عمرو (٤) يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهي في الديوان ص ٢١٩ - ٢٢٦ وروايته : أساعة نحس تقى .

وفى شرح الديوان ص ٢٣٢ « أي ليس يتشاءم بشيء إن أتيت به بنحس أو بسعد . قال أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعا كان الاستفهام أو منصوبا أو محفوضا . والنحويون يجيزون في اعراب (سواء) في مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير : جيئتمك في ساعة نحس وجميئتمك في ساعة سعد مستويان .

ب - سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج الى رابط لانها نفس المبتدأ في المعنى

ج - سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : الأمران سواء . ثم بينهما بقوله أساعة نحس جئته أم بأسعد .

وانظر في اعراب سواء شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسيبويه ج ١

ص ٤٩٠ ، الكشاف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، العكبري ج ١ ص ٨ ، البحر المحيط ج ١ ص ٤٦

- ٤٧ ، المغنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٧ « (المتصلة) يليها المفرد والجملة بخلاف

المنقطعة ، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقدرًا =

وذلك أنك نظرت إلى شخصين . فتوهمت زيدا . فقلت على ما سبق إليك . ثم أدركك الظن أنه عمرو . فانصرفت عن الأول . فقلت : أم عمرو مستفهما . فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بَلْ) ، إلا أن ما يقع بعد (بَلْ) يقين ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أنك تقول : ضريت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثم تذكر أو تُنبئه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مثبتا للثاني ، تاركا للأول . ف (بَلْ) تخرج من غلط . إلى استثبات ، ومن نسيان إلى ذِكْرٍ . و (أَمْ) معها ظنٌ أو استفهام ، وإضراب/ عما كان قبله .

٣
٢٥٣

ومن ذلك : هل زيدٌ منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجعل السؤال عن عمرو . فهذا مَجْرَى هذا ، وليس على منهاج قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؟ لأن (أَمْ) عديلة الألف ، و (هل) إنما تقع مُستأنفةً .
ألا ترى أنك تقول : أما زيد في الدار على التقرير ، وتقول : يا زيد ، أسكوتا والناس يتكلمون . توبّخه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هل) في هذا الموضع (١) .
ألا ترى إلى قوله :

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيُّ (٢) *

وإنما هو : أتطرب وهو في حالِ طَرَبٍ ؟ .
وذلك لأن الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه . ولا يخرجان منه . وليس كذا سائر حروف الاستفهام ؛ لأن كل حرف منها لضرب لا يتعدى ذلك إلى غيره ، ألا ترى أن (أَيْنَ) إنما هي سؤال عن المكان لا يقع إلا عليه .
و (مَتَى) سؤال عن زمان . و (كَيْفَ) سؤال عن حال . و (كَمْ) سؤال عن عدد .
و (هَلْ) تخرج من حدّ المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ) (٣) . نحو : قوله عز وجل - : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا) .

٣
٢٥٤

فالألف (وَأَمْ) لا يُنْقَلان عن الاستفهام ؛ كما تُنْقَل هذه الحروف . فتكون جزاءً . ويكون أحدهما نحو : انها لابل أم شاء ، أى أم هي شاء . قال جار الله : لا يجوز حذف أحد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ، ويجوز فى الخبر اذا لا يلتبس .
أقول : اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة .
و يؤيد كلام الرضى ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟
(١) الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انفردت بها وانظر المنى ج ١ ص ١٦ .
(٢) تقدم فى ص ٢٢٨ : ٢٦٤ .
(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما كان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : (مَنْ) ، و (ما) ، و (أَيْ) كذلك ، ويكون في معنى الذي .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه : الألف و (أم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .

ألا ترى أن القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ؟

وتقول : كيف صنعت أم كيف صنع أخوك ؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام

لممكنهما وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكنوم أم حبّلها إذ نأتك اليوم مضروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحية يوم البين مشكوم (١)

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول (أم) المنقطعة على (هل) .
(وأم) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أم) المنقطعة فتدخل عليها إلا ألف الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ ج ١ ص ٤٩١ .
وفي الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي (هل) بعد (أم) وليس فيه جمع بين استفهامين . فان (أم) مجردة عن الاستفهام اذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت أم اسما . . .

قال المرادي في الجنى الداني : ان قلت : (أم) المنقطعة هل هي عاطفة ، او ليست بعاطفة . قلت : المغاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة .
وذكر ابن مالك انها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لابل أم شاء قال : ف (أم) هنا لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها .
وقال ابن هشام في المعنى : ح ١ ص ٤٤-٤٥ لا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد ؛ ولهذا قدروا في : انها لابل أم شاء ، وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير مبتدأ . . . وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، واستدل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء . . .

وممن ذهب الى أن (أم) عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في البيت .
وفي الخزانة أيضا ص ٥١٩ : (أم) اذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز الا يعاد بخلاف (أم) اذا جاءت بعد اسم استفهام فانه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد اجتمع في البيتين اعادة (هل) وتركها ، فان (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ولم تعد (هل) معها . وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني « وفي القرآن الكريم : « هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .

مكتوم خبر (ما) الموصولة والتعلان بالخطاب الأول بالبناء للمعلوم ، والثاني بالبناء للمجهول - والمكتوم : المستور .

وجملة : (حبّلها مضروم) استئنافية ، و (إذ) تعليلية متعلقة بمضروم بمعنى مقطوع .
والحبل : استعارة للموصل والمحبة .
نأتك : أصله : نأت عنك ، فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل .

فأدخل (أم) على (هل) ، وقال :

سائل فوارس يربزع يشدتنا
أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم (١)

/ وقال :

كيف القرار ببطن مكة بعدما
أم كيف صبرك إذ تويت معالجا
هم الذين تحب بالإنجاد
سقما خلافهم وسقمك بادى (٢)

وتدخل حروف الاستفهام على (من) ، و (ما) ، و (أى) إذا صرن في معنى الذى بصلاتهن .

وكذلك (أم) ، كقول الله عز وجل : (أم من يجيب المضطر إذا دعاه) (٣) ، وكقوله : (أفمن يلقى فى النار خيرا أم من يأتى آمنا يوم القيامة) (٤) ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكتم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودعها لك وما استودعته منها من قولها : أنا على العهد أم انصرم حبلا منك لبعدها عنك .

وتقدر (أم) هنا بيل ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .

أم هل كبير بكى (أم) منقطعة بمعنى (بل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .
و (كبير) مبتدأ ، و (بكى) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة (بكى) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بعد (هل) فى الاختيار .

المشكوم : المجزى وقال الشجرى : مشكوم : مثاب مجازى .

اثر الإحبة : بكسر الهمزة وسكون المثناة وفتحها لفة .

البين : الفراق ، واثر ، ويوم متعلقان ببكى .
لم يقض عبرته : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدعة ، أى لم يشتف من البكاء ، لأن فى ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفائى عبرة لو صببتها

البيتان مطلع قصيدة لعلمقة بن عبدة فى ختام ديوانه ص ١٢ .

وفى المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأنبارى ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص

٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ . وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٣

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كيف الثواء ببطن مكة بعدما
هم الذين تحب بالإنجاد

هموا ببعد عنك غير تقرب
شتان بين القرب والإبعاد

لا كيف قلبك إن تويت مخامرا
سقما خلافهم وحزنك بادى

وهى فى طبعة اليمينية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٥١

فَمَا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (اَلَمْ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . اَمْ يَقُولُونَ
اِفْتَرَاهُ) (١) وقوله : (اَمْ تَسْأَلُهُمْ اَجْرًا) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عز وجل : (اَمْ
اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَخْبِرَ غَيْرُ عَالِمٍ ، وَإِنَّمَا
يَتَوَقَّعُ الْجَوَابَ فَيَعْلَمُ بِهِ . وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مُنِيُّ عَنْهُ ذَلِكَ . وَإِنَّمَا تَخْرُجُ هَذِهِ الْحُرُوفُ
فِي الْقُرْآنِ مَخْرَجَ التَّوْبِيخِ وَالتَّقْرِيرِ . وَلَكِنَّهَا لِتَكْرِيرِ تَوْبِيخٍ بَعْدَ تَوْبِيخٍ عَلَيْهِمْ .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : (اَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ اَمْ مَنْ يَأْتِي اَمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤)

/- وقد علم المستمعون كيف ذلك - لِيَزَجُرَّهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ :
السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ اَمْ الشَّقَاءُ ؛ لِتُوقِفَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصَيِّرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمَنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُ : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (٥) . كَمَا قَالَ :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَزْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ (٦)

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهَمْ ، وَلَكِنْ قَرَّرَهُمْ بِأَنَّهَمْ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ : فَجَازَ هَذِهِ
الْآيَاتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيَقُولُونَ اِفْتَرَاهُ ؛ عَلَى التَّوْبِيخِ لَهُمْ ، وَأَنَّهَمْ قَالُوا ، فَنَبِّهَ الرَّسُولَ
وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى إِفْكِهِمْ ، وَتَرَكْ خَبْرًا إِلَى خَبْرٍ لَا عَلَى جِهَةِ الْإِضْرَابِ . وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ
خَبْرٍ بَعْدَ خَبْرٍ : كَمَا يَقَعُ أَمْرٌ بَعْدَ زَجْرٍ ، وَأَمْرٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّرغِيبِ ، وَالتَّرْهيبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) القلم : ٤٦

(٣) الزخرف : ١٦

في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومثل ذلك قوله تعالى : (اَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكِمُ
بِالْبَنِينَ) . فَقَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْمُسْلِمُونَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ
يَتَّخِذْ وَلَدًا ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ ، لِيَبْصُرُوا ضَلَالَتَهُمْ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ اَمْ الشَّقَاءُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّعَادَةَ
أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّقَاءِ ، وَأَنَّ الْمَسْئُولَ يَقُولُ : السَّعَادَةُ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبْصُرَ صَاحِبَهُ وَأَنْ يَعْلَمَهُ ، .
وانظر البرهان ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصلت : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهزرة في قوله : (أَلَسْتُمْ) لِلانْكَارِ الْإِبْطَالِي ، فَتَقْتَضِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ وَاقِعٍ ، وَإِنْ
كَانَ مَا بَعْدَهَا مُنْفِيًا لَزِمَ ثَبُوتُهُ ، لِأَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ اثْبَاتٌ .
قال ابن هشام : ولهذا كان قول جرير : أَلَسْتُمْ . . مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته
العرب ؛ ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة .
الراح : اسم جمع لراحة وهي الكف .

والبيت من قصيدة لجرير في مدح عبد الملك بن مروان وهي في الديوان ص ٩٦ - ٩٩
وانظر السيوطي ص ١٥ - ١٨ ، والمفني ج ١ ص ١٦

هذا باب

من مسائل (أم) في البابين المتقدمين

لنوضح كل باب على حياله ، ونبيّنه من صاحبه إن شاء الله

$\frac{3}{257}$ تقول : أعندك / زيدٌ أم عمرو ، فإذا أردت : أيهما عندك - فهذا عربيٌّ حسن ، والأجود :
أزيدٌ عندك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمره ، فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف
الاستفهام ، وجعلت الذي لاتسأل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك .

وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا . أزيدٌ قام أم عمرو (١) .
ولو قلت : أقام زيدٌ أم عمرو ؟ وأزيدٌ أم عمرو قام ؟ وأزيدٌ أم عمرو عندك ؟ ، وأزيدا
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا . والوجه ما وصفت لك ، وكل هذا غير بعيد .
فإن أردت أن تُجريه على استفهامين قلت : أزيدٌ عندك . أم عندك عمرو يا فتى . استفهم
أولا عن زيد . ثم أدركه الشك في عمرو ، فأضرب عن زيد ، ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :
أزيدٌ عندك بل أعندك عمرو ؟ . فهذا تمثيل ذلك . ومثله قولٌ كثير :

$\frac{3}{258}$ أليس أبي بالنضر أم ليس والدي لكل نجيبٍ من خزاعةٍ أزهرًا (٢)
/ترك استفهام الأول . وما ل إلى الثاني . وإنما أخرجه مُخرج التقرير في اللفظ . كالاستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ،
لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدري أيهما هو فبدأت بالاسم ،
لأنك تقصد قصد أن يبين لك : أي الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، وصار
الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : القيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم هنا أحسن ، ولم يجز للأخسر إلا أن يكون مؤخرا ؛ لأنه قصد
قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لايسأل عنها ،
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، فأنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ، ثم يعدله بالثاني .

(٢) استشهد به سيبويه لام المنقطعة ج ١ ص ٤٨٥ .

الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كأن له
بريقا ونورا يزهر ، كما يزهر النجم ، والسراج . من اللسان .

و (أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار أم لا (١) ؟ ليس معنى هذا : معنى (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ، ثم أدركك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إضغارها منه . فإما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - بسبع رمين الجمر أم بثمان (٢)
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أيسع ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أم)
دليلا على إرادته إياه ؛ إذ كان المعنى على ذلك ، كما قال الشاعر :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر (٣)
بريد : أشعيت ؟ .

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة .
وفي جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك . .
والصلت بن مالك وان ولد الصلت هذا دخل في بني مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد
الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش » وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت
ابن النضر فان من بني مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبد الرحمن الشاعر
يذكر ذلك (وقال مصعب : بنس الرجل كثير)

ليس أبي بالصلت أم ليس أسرتي بكل هجان من بني النضر أزهر
وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضا : عندك زيد أم لا . كأنه حيث قال :
عندك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا ، .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وانما عدها منقطعة ، لانه لو سكت على
قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله :
(أم لا) فائدة مجددة ، وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع
والأضراب . »

(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبع ج ١ ص ٨٥
و (أم) متصلة .

والببيت من قطعة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان:
فوالله ما أدرى - واني لحاسب - بسبع رميت الجمر أم بثمان
وهي رواية الزبير بن بكار .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠ .
والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١
ص ٤٨٥ ، واستشهد به المبرد على ذلك أيضا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧
ص ٩٥ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَذَّبْتَكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ . غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرِّيَابِ خَيْالًا (١)

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينك ، فحذف الألف

ويجوز أن يكون ابتداءً (كذبتك عينك) مُخْبِرًا ، ثم أدركه الشكُّ في أنه قد رأى ، فاستفهم

مُستثبنا .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) (٢) ... فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ - والله أعلم - : أَنَّهُ قَالَ : أَفَلَا تَبْصُرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ؟ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا لَهُ : أَنْتَ خَيْرٌ لَكَانُوا عِنْدَهُ بَصْرَاءَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ - والله أعلم - : أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ تَبْصُرُونَ .

وشعيت : اسم رجل ، وحذف تنوينه للضرورة في الموضعين و (ابن) خبره .

والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح ؟

وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيويه والمبرد ، وجوزه غيرهما في الاختيار .

وانظر نسب بنى منقر في جمهرة الانساب ص ٢١٦ - ٢١٧ . الخزانة ج ٤ ص ٤٥١ .
ونسب البيت في سيويه للأسود بن يعمر التميمي ، ونسب في الكامل إلى اللعين المنقري التميمي ، وانظر المفنى ج ١ ص ٤٠ والسيوطى ص ٥١

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٨٤ على أن الخليل يرى أن (أم) منقطعة بعد الخبر .
ثم أجاز سيويه أن تكون أم متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٢٤٨ .

كذبتك عينك : قال ابن الأثير في النهاية ج ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ . قال الأخطل : كذبتك عينك .

الغلس (بفتح الحين) : ظلمة آخر الليل .

والرياب : اسم امرأة . الخيال : الطيف .

واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٨ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٥٣ .

والبيت مطلع قصيدة للاخطال في هجاء جرير . في ديوانه ص ٤١

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، والمفنى ج ١ ص ٤٣ والسيوطى ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سيويه جعل (أم) في الآية منقطعة . فقد ذكرها في باب (أم) المنقطعة ج ١ ص ٤٨٤ وبعد أن مثل بجملة أمثلة للمنقطعة قال : « ومن ذلك : « أليس لي ملك مصر وعمده الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين » .

وهذه (أم) المنقطعة؛ لأنه أدركه الشك في بصّهم، كالمسألة في قولك: أزيد في الدار أم لا. وقد مضى تفسير هذا.

فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه.

فأمّا أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبيهم. فيقول: (أم) زائدة. ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير. وكان يفسّر هذا البيت:

كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقوله: (أم أنا خير من هذا) بمنزلة: أم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلته لو قال: أنتم بصراء.

وكذلك جعل (أم) منقطعة، الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢. وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية متصلة. قال في البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢:

«وقال سيبويه: (أم) هذه المعادلة، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقي أن يبصر عنده. وهو أنه خير من موسى. وهذا القول بدأ به الزمخشري فقال: أم متصلة، لأن المعنى أفلا تبصرون أم تبصرون إلا أنه وضع قوله: (أنا خير) موضع تبصرون، لأنهم إذا قالوا: أنت خير، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب.»

ثم أخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) متصلة. وقد أخذ ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٤٢ كلام الزمخشري وجعل (أم) متصلة ثم قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

وقد رد على ابن هشام الدماميني ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال: فانت تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقدر انتطاعها بما رأيت؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة. قال السيرافي في تقرير كلام سيبويه مامعناه:

«انه إذا كان بعد (أم) تقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لأن السائل لو اقتصر في ذلك المثال على قوله: عندك زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا، فقوله: أم لا يستغنى عنه في تتميم الاستفهام الأول، وإنما يذكره الذاكر، ليبين أنه عرض له الظن في نفي أنه عنده كما كان قد عرض له في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله: (أفلا تبصرون) لاستدعى أن يقال له: تبصر أولا تبصر، فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله: (أم أنا خير) عروض الظن له في أنهم يبصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون» ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من تقديم المثبت على المنفي مع (أم) المعادلة.

في البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصغار: إذا كانت الجملتان موجبتين قدمت إبهاماً شنت؟ وإن كانت احدهما منفية أخرتها. فقلت: أقام زيد أم لم يقم؟ ولا يجوز: أم لم يقم أم لا، ولا سواء على أم تقيم أم قمت. وانظر الهمع ج ٢ ص ١٢٢ والكشاف ج ٣ ص ٢٣؛ والعكسرى ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - الدماميني ج ١ ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥. الخزانة ج ٤ ص ٤٢٢.

يا دهرُ أم ما كان مَشِيبي رَقِصا بَلْ قَدْ تَكُونُ مَشِيبي تَوْقِصا (١)

٣
٢٦٠ / يريد : يا دهر ، ما كان مَشِي رَقِصا . وهذا لا يَعْرِفُه المفسرون . ولا النحويون ، لا يعرفون (أم) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه . وبيناً عنه .

* * *

وتقول : ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ وما بالي : أقمت أم قعدت . وسواء علي : أذهبت أم جئت . وقد ذكرنا هذا قبلاً . ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره : لأن هذا ليس بامتنها . ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنما هو أنك قد علمت أن أحدهما في الدار . لا تدري أيهما هو ؟ فقد استويا عندك ، فهذه الأشياء التي ودفننا مُستوية ، وإن لم تكن استنفهما .

فالتسوية أجرت عليه هذه الحروف ؛ إذ كانت لا تكون إلا التسوية .

والدليل على ذلك أن (أياً) لا تكون إلا لهذا المعنى داخله على جميعها .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو فمعناه : أيهما في الدار . وإذا قلت : سواء علي أذهبت أم جئت - فمعناه : سواء على أي ذلك كان ، كما تقول : ما أبالي : أقمت أم قعدت ، أي ما أبالي أي ذلك كان . وليت شعري ! أي ذلك كان .

٣
٢٦١

ألا ترى أنه / لا يدخل على الامتنها من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى ؛ لأن الامتنها لا يعمل فيه ما قبله . وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة ، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا : (لِتَعْلَمَ أَيُّ الْجَزْبَيْنِ) (٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) (٣) ؛ لأن هذه اللام تفصل (٤) ما بعدها مما قبلها . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٦ على زيادة (أم) ، وانشده :

يا دهن (بالنون مكان الراء) وقال : دهن ترخيم دهناء .

والرقص : الخب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيه بالنقران من النشاط ، والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوط وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخزانة

ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ واللسان (أم) .

وام يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) في الاصل : لا تفصل .

لا أبالي أنب بالحزن تيس وقول الشاعر :
أم لحنى بظهر غيب لئيم^(١)

لئت شعري وأين منى لئت وقال الشاعر :
أعلى العهد يلبن فبرام^(٢)

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بحرقاء أم أنحى لك السيف ذابح^(٣)
ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتمال التسوية عليها قولك : اللهم اغفر لنا
أيتها العصابة^(٤) ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ؛ لأن فيها الاختصاص
الذي في النداء ، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ،
أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه ، فهو مختص من غيره في قولك : يا زيد ، يا رجال .

فإذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فأنت لم تدع العصابة ، والكذلك اختصاصتها

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن (أم) معادلة لالف الاستفهام . ولا يجوز
أن يؤتى بأو مكان (أم) .

وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ « النبيب : صوت التيس عند النزو » .
والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبير .
وهي في ديوانه ص ٣٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام في السيرة . انظر الروض الأنف
ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) في معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ ، يلبن (بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة
مفتوحة ونون) : جبل قرب المدينة . قيل هو غدير للمدينة وفيه يقول أبو قطفية :
ليت شعري . . .

وقال في ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروى بكسر أوله وفتحه ، والفتح أكثر قال نصر : جبل
في بلاد بني سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة . .
ثم ذكر قصيدة أبي قطفية وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفائق ٢ : ٢٢٣

(٣) أنصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها المثية إلى مكان بعيد ، وأنصاعت بهمزة
مفتوحة لأنها للاستفهام .
والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا في شعره لقب مية وروى بصيداء .
أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من اللذبح .

والبيت من قصيدة طويلة لدى الرمة في ديوانه ص ٩٣ - ١١١ .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيذا لقيت أم عمرا ،
وسواء على أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام
هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجري
هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » .

من غيرها ؛ كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أعني (أيتها) ، لساواتها إياه في الاختصاص ؛ كما أنك إذا قلت : ما أدرى أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محلّه من الاستفهام كمحلّ ما ذكرت لك من النداء .

وعلى هذا تقول : على المضارب الوضيعة أيها الرجل^(١) ، ولا يجوز أن تقول : يا أيها الرجل ، ولا يا أيها العصابة ؛ لأنك لا تتنبه إنسانا إنما تختص (يا) إنما هي زجر وتنبيه .
وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أضربت عن الأول ، واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بعده /
إلا مستأنفة ، وتكون مع الألف مستأنفة إذا جريتها على ما وصفت لك^(٢) [فإذا أردت معنى (أيهما) عداتها بالألف . وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا]^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ « باب ما جرى على حرف النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المنادى مختص من بين أمته لامرك أو نهيك أو خبرك . فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، ولا استفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوي فيه ، كما تسوي في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدرى أفعل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فافعل كذا وكذا أيها الرجل . . .
وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللم اغفر لنا أيها العصابة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيها العصابة ، وأيها الرجل . . . ولا تدخل (يا) ها هنا . لأنك لست تنبه غيره . »

وفى الهمع ج ١ ص ١٧١ « وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصفار ذلك البتة ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى القائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص . »

وتقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بيا لا يكون للغائب .
(٢) يقصد أن (أم) المتصلة ، والمنقطعة يقعان بعد همزة الاستفهام . و (أم) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .
(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأُضربنه أذهب أم مكث . يريد : لأُضربنه أى ذلك كان^(١) ،
وإنما عبارة الألف وأم بـ (أى) فحيث صلحت (أى) . صلحتنا . وكان يُجيز على هذا : كلُّ حقٍّ
لها سميناه أم لم نسمه ، على معنى قوله : أى ذلك كان . والوجه في هذا (أو)^(٢) . وتفسيره في بابها
إن شاء الله .

(١) فى سيويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ « وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث . كأنه قال :
لأضربنه ذاهبا أو ماكثا ، ولأضربنه ان ذهب أو مكث ... »

وزعم الخليل أنه يجوز : لأضربنه أذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول :
لأضربنك أى ذلك كان ... ولو قلت : لأضربنه أذهب أو مكث لم يجز لأنك لو أردت معنى
أيها قلت : أم مكث ولا يجوز : لأضربنه أمكث ؟ ، فلهذا لا يجوز : لأضربنه أذهب أو مكث ،
كما يجوز : ما أدري أقام زيد أو قعد ؟ الا ترى أنك تقول : ما أدري أقام ؟ .

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل فى غير سواء ، ولا أبالي ان
يجرى مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة نحو : لأضربنه أقام أم قعد مستدلا بصحة قولك :
لأضربنه أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال ببعيد .. لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أى قيامه وقعوده
مستويان عندى لا يمتنعى أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقول : لا أبالي أقمت أو قعدت ؟ ولأضربنه أقام أو قعد
لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية
المطلوبة هاهنا .. وليس فى الهمزة مع (أو) معنى التسوية .

(٢) فى سيويه ج ١ ص ٤٩٠ « وتقول : كل حق لها سميناه فى كتابنا ، او لم نسمه
كأنه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كأنه
قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد تدخل
(أم) فى علمناه . أو جهلناه وسميناه أو لم نسمه .. »

هذا باب

أو (١)

وحجتها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشئيين ، ثم يتسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذي في الواو من الإشراك على أنها تخصّص مالا تخصّصه الواو .

فأمّا الذي يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكّا فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، عامت أن الضرب قد وقع بأحدهما . وذهب عنك أيهما هو ؟ وكذلك : جاءني زيد أو أخوك . فأمّا اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا . أى : قد جعلتك في ذلك مُحَيَّرًا ، وكذلك : لأعطين زيدا أو عمرا درهما . لم تنس شيئا . ولكنتك جعلت نفسك فيه مُخَيَّرًا .

والباب الذي يتسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدًا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء . ولكنتك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذا ذكر زيدا أو عمرا أو خالدًا .

فإذا نبيت (٢) عن هذا قلت : لاتأت زيدا أو عمرا أو خالدًا . أى لاتأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عز وجل : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) (٣) . والفضل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإن ضرب أحدهما فقد عصباك . وإذا قال : (أو) فهو مُطِيع لك في ضرب أحدهما أو كليهما . وكذلك إذا قال : لاتأت زيدا وعمرا . فأتى أحدهما فليس بعاص ، وإذا قال : لاتأت

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أو) في غير الاستفهام تقول : جالس عمرا أو خالدًا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا بعينه ؛ ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالسن كأنك قلت : جالس هذا الضرب . وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بشرلة الذي قبله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وإن نبيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا . كانه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء . ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (ولا تطعم منهم آثما أو كفورا) ، أى لا تطعم أحدا من هؤلاء » وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية في سورة الانسان ٢٤ .

زيدا أو عمرا فليس له أن يأتي واحدا منهما ، فتقديرها في النهي : لاتأت زيدا ولا عمرا ،
وتقديرها في الإيجاب : ائت زيدا ؛ وإن شئت فانت عمرا معه .

وتقول : لأضربنه / ذهب أو مكث ؛ أي : لأضربنه في هذه الحال كان أو في هذه الحال (١) .
وعلى هذا تقول : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، وإن شئت داخلٍ فيها وخارجٍ
منها .

أما الواو فعلى قولك : كلُّ حقٍّ لها من الداخل ، والخارج . وأما (أو) فعلى قولك : إن كان
ذلك الحقُّ داخلا أو كان خارجا .

وهذا البيت يُنشدُ على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أو تناهي فأقصرا (٢)
ويُنشد : أم تناهي .

أما (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأما (أم) فعلى قولك : أي ذلك كان ؟

والألف في (أطال) ألف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) ؛ لأنَّ التقدير : إن كان كذا ،

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان
أي المعطوفة احدهما على الأخرى بالحال فإو نحو : لأضربنه قام أو قعد ، إذ المعنى قائما كان
أو قاعدا ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم ، نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت .
هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :
لأضربنه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة في (أطال) للصيرورة من الاطالة ،
وعلى رواية (أم) تكون الهمزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهدا للخليل
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراها فيذكر بعده (أم) والهمزة .
والبيت لزيد بن زيد من بنى عذرة ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية وهو مطلع
أبيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى المنجم :
كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو عدى بن الرقاع لقوله :
وعلمت حتى ما أسائل عالما عن علم واحدة لكى أزدادها
ثم أسأله عن جميع العلوم ، فإذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زيد بن
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أم تناهي فأقصرا
أملي : من الملى وهو الزمن الطويل .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأبهم ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أى) كائنا ما كان (١) - فألف الاستفهام و(أم) تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

وتقول : ما أدري أزيدا/ أو عمرا ضربت أم خالدًا . لم ترد أن تعدل بين زيد ، وعمرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدري أحد هذين ضربت أم خالدًا . وتقول : قد علمت أربعى أم مضرى أنت أم تميمي كأنه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشُعْبَيْن أنت أم تميمي (٢) .

وعلى هذا يُنشد قولُ صفية بنت عبد المطلب :

- * كيف رأيت زبرا *
- * أقطا أم تمرًا *
- * أم قرشياً صقرا (٣) *

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ قال :
كما قلت : لأضربنه ذهب أو مكث : أى لأضربنه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٢ من سيبويه أيضا .

وفى شعر ابن الرومي :

يفعل الله ما يشاء كما شأنا
واعراب السيرافي لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهي اسم موصول وكان صلتها .
أما الرضى فجعل (ما) نكرة موصوفة خبر الكائنا والضمير الراجع اليها محذوف في التقدير : كانه .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠ .

(٢) فى الأصل : تميمي ثم شطب عليها وكتب يمنى .

(٣) فى الكامل ج ٧ ص ٩٦ « ويروى - وحدثنيه المازنى : أن صفية بنت عبد المطلب أتتها رجل ، فقال لها : أين الزبير ؟ قالت : وماتريد اليه ؟ قال : أريد أن أباطشه . فقالت : ها هو ذلك ، فصار الى الزبير فباطشه فغلبه الزبير ، فمر بها مفلولا ، فقالت صفية :

كيف رأيت زبرا
أقطا أو تمرًا
أم قرشياً صقرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها أرادت آرايته طعاما أم قرشياً صقرا ، أى : احد هذين رأيته أم صقرا ، ولو قالت : أقطا أم تمرًا كان محالا على هذا الوجه .
ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة فى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفية سجعاً لا رجاء ، ورواية الأعلام :

لم ترد أن تجعل الأقط. عدلاً للتمر فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعاما رأيت
 أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .
 فأما قول الله عز وجل : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (١) فإن قوما من
 النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة « بل » . وهذا فاسد عندنا من وجهين :
 أحدهما : أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ،
 وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا . وما ضربت زيدا أو عمرا على غير / الشك ، ولكن على
 معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

كيف رأيت زبرا
 أقطا أو تمسرا
 أم قرشيا صارما هزبرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٧ .
 الزبر : قال ابن السجري : مكبر الزبير ، ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : اذا
 كتبتنه وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البئر : اذا طويتها .
 وأن يكون الزبر الذي هو العقل .
 الأقط : اللبن الرائب يطبخ حتى ينعقد . ثم يجعل أقراصا ، ثم يجفف في الشمس .
 والصارم : السيف . الهزير : الأسد .
 والمعنى : رأيت في الضعف واللين كطعام يسوغ لك ام قرشيا ماضيا في الرجال
 كالصارم شجاعا كالاسد .
 (١) الصافات : ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦١ « فأما قول الله - سبحانه - : (وأرسلناه الى مائة ألف
 أو يزيدون) فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها
 بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله
 - عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم
 فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون » .
 وفي مجالس ثعلب ص ١٣٥ « (الى مائة ألف او يزيدون) قال : الفراء يقول : بل
 يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدن عندكم » .
 وعقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجح مذهب البصريين
 وقال عن الآية :
 أما احتجاجهم بقوله تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف او يزيدون) فلا حجة لهم فيه وذلك
 من وجهين :
 أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : أنهم اذا رأهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف ،
 أو يزيدون على ذلك .
 والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك والمعنى : أن الرائي اذا رأهم شك في عدتهم
 لكثرتهم . فالشك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .
 وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٤٢٣ والبحر المحييط
 ج ٧ ص ٢٧٦ والمغني ج ١ ص ٦٣ ؛ ومعاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أَنَّ (بَلَّ) لَاتَّأْتِي فِي الْوَاجِبِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِلإِضْرَابِ بَعْدَ غَلَطٍ أَوْ نِسْيَانٍ ،
وهذا منقًى عن الله عزَّ وجلَّ ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غَالِطًا فَاسْتَدْرَكَ ، أَوْ نَاسِيًا
فَذَكَرَ ، قَالَ : بَلَّ عَمْرُو ؛ لِيُضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ ، وَيُثْبِتَ ذَا .

وتقول : عندي عشرة بَلَّ خمسة عشر على مثل هذا ، فَإِنِ اتَى بَعْدَ كَلَامٍ قَدَسَبِقَ مِنْ غَيْرِهِ
فَالْخَطَأُ إِنَّمَا لِحَقِّ كَلَامِ الْأَوَّلِ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) (١) فَعَلِمَ السَّمْعُ
أَنَّهَمْ عَنَوَا الْمَلَائِكَةَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : (وَجْعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَانًا) (٢)
وقال : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلَّ
عِبَادٌ مُكْرَمُونَ) (٤) ، أَي : بَلَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ أَنَّهُمْ وَلَدٌ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ .

ونظير ذلك أن تقول للرجل : قد جاءك زيد ، فيقول : بَلَّ عَمْرُو .

ولكن مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قَبْلُ فِي قَوْلِكَ : ائْتِ / زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا ،
تريد : ائْتِ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ زِيَادَةٍ . وَهَذَا
قَوْلٌ كُلُّ مَنْ نَشَقَّ بِعَلْمِهِ .

وتقول : وَكُلُّ حَقٍّ لَهَا عَلْمَانَا أَوْ جَهْلَانَا (٥) . تريد توكيد قولك : كُلُّ حَقٍّ لَهَا ، فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ : إِنْ كَانَ مَعْلُومًا ، أَوْ مَجْهُولًا فَقَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْبَيْعِ جَمِيعُ حَقُوقِهَا .

ولها فِي الْفِعْلِ خَاصَّةٌ أُخْرَى نَذَكَّرُهَا فِي إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وجمليتها أَنَّكَ تقول : زَيْدٌ يَقْعُدُ أَوْ يَقُومُ يَا فَتَى ، وَإِنَّمَا أَكَلِمٌ لَكَ زَيْدًا ، أَوْ أَكَلِمٌ عَمْرًا .
تريد : أَفْعَلُ أَحَدَ هَذَيْنِ ؛ كَمَا قُلْتَ فِي الْاسْمِ : لَقِيتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ، وَأَنَا أَلْتَقِي زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ،
أَي : أَحَدَ هَذَيْنِ .

وعلى القول الثاني : أَنَا أَمْضَى إِلَى زَيْدٍ ، أَوْ أَقْعُدُ إِلَى عَمْرٍو ، أَوْ أَتَحَدَّثُ ، أَي : أَفْعَلُ هَذَا
الضَّرْبَ مِنَ الْأَفْعَالِ .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء : ٢٦

(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذى بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :

يقع / أَحَدَ هَاتَيْنِ .

٣
٢٦٩

فأما الخاصَّة فى الفِعْلِ فَأَنْ تَقَعَ عَلَى مَعْنَى : إِلَّا أَنْ ، وَحَتَّى ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : -- الزَّمَهُ أَوْ يَقْضِيكَ

حَقَّكَ ، وَاضْرِبْهُ أَوْ يَسْتَقِيمَ . وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أَيْ : إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا ،

وَحَتَّى يُسْلِمُوا . وَهَذَا تَفْسِيرٌ مُسْتَقْصَى فِي بَابِهِ (١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) باب (أو) تقدم حديثه فى الجزء الثانى ص ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

هذا باب

الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوْ هُوَ مَن يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدِّ ما كنت تعطف . كَانَ قَائِلًا قَالَ : وَهُوَ مَن يُجَالِسُهُ ، فقال : أَوْ هَذَا كَذَا ؟ وهذه الألف لتمكُّنُها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إِنَّمَا الواو تدخل عليهنَّ في قولك : وَهَلْ هُوَ عِنْدَكَ ؟ فتكون الواو قَبْلَ (هَلْ) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وَأَيَّنَ عَبْدَ اللَّهِ ؟ وكذلك جميعها إِلَّا الألف (٢) ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أَمْ) عليها ، لِأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

٣
٢٧٠

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله عزَّ وجلَّ : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) (٥) .

وإِنَّمَا مجازُ هذه الآيات - والله أعلم - إيجابُ الشيء . . والتقدير كما شرحت لك أولاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩١ « وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فأدخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن (هل) لا تدخل على الواو » .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٩١ « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : (أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون . أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى (فأمنوا مكر الله) وقال - عز وجل - : (أنسلبعوثون أو آباؤنا الأولون) وقال : (أو كلما عاهدوا عهدا) » .

(٥) الأعراف : ٩٩ .

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .
وتتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .
فأما الاستفهام المخض فنحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فتقول : أويُوصل
إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنكِر ما قال ؟ فيقول : أو أدركته ؟ تستبعد ذلك .
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوْلُونَ) (١)
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

هذا باب

ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي / بتفصيل أبوابه

وشرح معانيه واختلاف الأسماء . وما الأَصْلُ فيها ؟

٣

٢٧١

اعلم أنَّ التنوين في الأَصْلِ للأسماء كُلِّها علامةٌ فاصِلةٌ بينها وبين غيرها ، وأنَّه ليس المسائل
أَن يسأل : لِمَ انصرف الاسم ؟

فإنَّما المسألةُ عَمَّا لم ينصرف : ما المانعُ له من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو
اسمٌ مثله ؛ إذ كانا في الاسمِية سواً ؟

ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

اعلم أنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضارعٌ به الفِعْلُ ، وإنَّما تأويلُ قولنا : لا ينصرف ، أي : لا يدخله
خفض ولا تنوين (١) ؛ لأنَّ الأفعال لا تُخفَض ولا تُنَوَّن ، فلما أشبهها جَرى مَجراها في ذلك

وشبهه بها يكون في اللَّفْظِ ، ويكون في المعنى ، بأيِّ ذين أشبهها وجب أن يتركَّ صَرْفُه (٢) ؛

كما أنَّه ما أشبهه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمتروكٌ إعرابه ؛ إذ كانت الحروف
لا إعرابَ فيها وهو الذي يسميه النحويون / المَبْنِيَّ .

فمما لا ينصرف : كلُّ اسم في أوَّلِهِ زيادةٌ من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفِعْلِ . فمن
ذلك أَكَلَبُ ، وَأَحْمَدُ ، وإِثْمِدُ ، وإِصْبِعُ ؛ لأنَّ ما كان من هذا على أَفْعَلٍ فهو بمنزلة : أَذْهَبُ
وَأَعْلَمُ ، وما كان منها على أَفْعِلٍ فهو بمنزلة : أَضْرِبُ ، وأَجْلِسُ ، وما كان منها على مثال إِثْمَدِ

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن
الحاجب بأنه ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والأشياء ج ١ ص ٣٠١ ، ج ٢ ص ١٥٠

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٦ « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ،
ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في
موضع الجر مفتوحاً .

٣

٢٧٢

فهو بمنزلة إِضْرِبْ في الأَمْر ، وكلُّ ما لم نذكر في هذا الباب فعلى هذا منهجه .
فمن ذلك تَنْضُب ، وتَتَفَل (١) ؛ لأنَّهما على مثال تقعد ، وتقتل .
وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافق في البناء .
وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،
لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .
(١) تنضب : شجر . تتفل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصرف في التسمية به وكذلك
أكلب انمد واصبع .

هذا باب

(أَفْعَل)

إِعلم أَنَّ ما كان من (أَفْعَل) نعتاً فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك : أحمر ، وأخضر ، وأسود (١) .

وإنما امتنع هذا الضربُ من الصرف في النكرة ؛ لأنَّه أشبه الفِعْل من وَجْهين :
أحدهما : أَنَّهُ على وزنه / .

والثاني : أَنَّهُ نعت ؛ كما أَنَّ الفِعْل نعت .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أَنَّ النعت تابع للمنعوت كاتِّباع الفعل

الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ؛ لِأَنَّ شَبَهه بالفِعْل من جهة واحدة ، وذلك نحو : أَفْكَل .

وأحمد ، تقول : مررت بأحمد ، وأحمد آخر (٢) .

فإن قال قائل : ما بال أحمد مخالفاً لأحمر ؟

قيل : من قِيل أَنَّ أحمد ، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلاَّ أَنْ يكون معه (من كذا) فإن

ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لِأَنَّهُ قد صار نعتاً كأحمر . وذلك

قولك : مررت برجل أحمد من عبد الله ، وأكرم من زيد (٣) . وكُلُّ ما سُمِّيت به من الأفعال

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .

اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لانتهائها أشبهت الأفعال نحو : أذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه في الأفعال وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو :

أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢ - ٣ « هذا باب (أفعل) إذا كان اسماً ..

فما كان من الأسماء أفعل فنحو : أفكل ، وأزمل وأيدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة ،

لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال .. » .

الأفكل : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك .

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد ، ويشكر ، ويضرب ، ونحوه او كان اسما . تقول : مررت بيزيد ، ويزيد آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فعل في الأصل ، وقد ذكرت أن ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل ، وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وهى أسماء ؟ . قيل له : إن (أحمر) أشبه الفعل وهو نكرة . فلما سميت به كان على تلك الحال . فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ؛ فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين (١) ، ولدت أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر ، وما أشبهه . ثم نكر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سمى به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتا ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش . ولا أراه يجوز في القياس غيره (٢) .

= فان سميت رجلا بأفعل هذا بغير منسك صرفته في النكرة ؛ وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سميته أفضل منك لم تصرفه على حال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ « واذا سميت رجلا بفعل في اوله زائدة لم تصرفه نحو يزيد ويشكر وتقلب ويعمر وهذا النحو اخرى ألا تصرفه .. »

وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل ان احمر كان وهو صفة قبل ان يكون اسما بمنزلة الفعـل فاذا كان اسما ثم جعلته نكرة فانما تصيره الى حاله اذا كان صفة . واما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل ان يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع الى حاله قبل ان يكون اسما واحمر لم يزل اسما .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه اذا سمى رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المعدول عن الألف واللام الذي لا ينصرف وهو ظرف . واذا سمى بهما أو برباع أو ثلاث أو ما أشبه جميع هذا انه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر . »

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذي عدل فيه ، وذالت عنه العلة التي لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كغراب ، وآخر كصرد كما أنه حيث سمى الرجل ضرب الذي هو فعل اعربه ، فصار كحجر ..

وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه انه اذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه ان يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك أن المانع له من الصرف في النكرة أنه وصف ، فاذا سمى به ، فقد أزال عنه ذلك المعنى وادخله في باب أفعل وذهبت دلالاته على معنى الحمرة .

فإن قال قائل : انك قد تقول : مررت بنسوة أربع ، فينبغي ألا تصرف أربعاً ، لأنك قد

وكلُّ ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته انخفض في موضع النخض ؛

لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخنض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها / الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شَبَّهها / بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت إلى الاسمِية الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأَسْوَدِكم (١) .

= أخرجته من باب الأسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به .
فهذا لا يلزم من قبل أن (أربع) كان في الأصل اسما للعدد ، ثم توسعت ، فوصفت به ، ولم تخرجه من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و (أحمر) حيث سميت به أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنازلة زيد وما أشبهه » .

* * *

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمي به - ما وجد عليه اجتماع العرب في ذلك .

الا ترى الى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام قال :

فأما أدهم - إذا عنيت به القيد ، وأسود ، إذا عنيت به الحية - وأرقم - إذا عنيت به الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب في ذلك .
فهذا نص قوله وسبيله سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون الى التكلم بلغتهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وان حسن - يؤدي الى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .
وأما اعتلاله بصرف المعدول إذا سمي به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .
ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدهم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك إذا سموها بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم إذ كانوا يريدون التكلم بلغتهم دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

واذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونعمل منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : يعسى ، فيأتوا بالمستقبل فتنبهناهم إذ تنكبوا .
انظر الانتصار ص ٢٣٥ - ٢٣٨

قال المبرد في ص ٣١٩ : ان أفعال إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .
وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر النحويين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين » .

وقال في ج ٢ ص ١٢ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فان الجر يدخله إذا أضفته ، أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

هذا باب

مايسمى به من الأفعال وما كان على وزنها

علم [أنك] إذا سميت رجلا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء ، فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وبأيهما ؛ لَأَنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَلَ ، وَحَجَرَ ، و(عَلِمَ) على مثال : فَخِذَ ، وَكَرَّمَ على مثال : رَجُلٌ ، وَعَضُدٌ . وكذلك ما كَثُرَ عِدَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

ومن ذلك : [دَحْرَجَ ؛ لَأَنَّ مِثَالَهُ] : (١) جَعْفَرَ ، وَحَوَقَلَ ؛ لَأَنَّ مِثَالَهُ كَوَثَّرَ ، وَالْمَلْحَقُ بِالْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ (٢) .

فإن سميت بفعل لم تُسمَّ فاعله - لم تصرفه ؛ لَأَنَّهُ على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَدُخِرَجَ ، وَبُرْطِرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا أَوْ مُدْغَمًا ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ / كَذَلِكَ خَرَجَ إِلَى بَابِ الْأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : قَيْلٍ ، وَبَيْعٍ ، وَرُدٍّ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ؛ لَأَنَّ (رُدًّا) بِمَنْزِلَةِ كَرٍّ ، وَبُرْدٍ ، وَنَحْوَهُمَا ، وَقَيْلٍ بِمَنْزِلَةِ فَيْلٍ ، وَدَيْكٍ (٣) .

وكذلك إن سميت بمثل قَطَعَ ، وَكَسَّرَ - لم ينصرف في المعرفة ؛ لَأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَكُونُ عَلَى (فَعْلٍ) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ * باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا .
زعم يونس أنك إذا سميت رجلا ب (ضارب) من قولك : ضارب ، وأنت تأمر فهو منصروف ، وكذلك ان سميته ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسما ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم وبمنزلة حجر ، وتابل ..

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ..

(٣) سيعقد له بابا في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مثلُ (بَقَمَ) ، فإنه أعجميٌ . وليست الأسماءُ الأعجميةُ بأصول
إنما داخلة على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم . وخَضَمَ بَعْدُ
إنما هو فِعْلٌ (١) .

ولو سميت رجلا ضَارِبَ ، أو ضَارِبُ من قولهم : ضَارِبُ زيدا إذا أمرته انصرف ؛ لأنَّ
ضَارِبُ بمنزلة ضَارِبِ الذي هو اسم ، وضَارِبُ بمنزلة خاتَمَ ، فعلى هذا يجرى ما ينصرف
وما لا ينصرف (٢) .

* * *

فأما ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأفعال الأربع : الهمزة ، والياء ، والتاء ، والنون ، فكان
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة
وإن لم يكن له فِعْلٌ ، وما يُحْكَمُ بانه أصليٌ حتى يتبين .

أما ما كانت الهمزة/ في أوله ، والياء - فحُكْمُه أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروف
الثلاثة أصلية ؛ لأنك لم تشتق من هذا شيئا إلا أوضح لك أنهما فيه زائدتان ، فحكمت بما
شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أفكَل (٣) ، وأيدع (٤) ، ويرمع (٥) ؛ لأنك لم
ترها في مثل أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، ولا فيما كان له فِعْلٌ إلا زائدة ، وكذلك الياء ؛ لأنك

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكرره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب
ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعال أسماء عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعدة .

(٤) ابدع على وزن أفعال أسماء عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والمنصف ج ٣ ص ١٦ .
الأيدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « فأما
(يرمع) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع انف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك . واليرمع
حجارة خوارة ليس لها ثبات ولا صلابة وهي هشة ، والهشاشة ، والخور قريب من الاختلاج
والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليعملة (١) وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أحمر من الحُمرة ، وكذلك أخضر ، وأسود ، ويعملة من العمل .

* * *

فأما (أولق) (٢) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو ، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليُعلم أيهما الزائدة ؟
تقول فيه : ألق الرجل فهو مألوق ، فقد وضع لك أنَّ الهمزة أصل الواو زائدة ؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل ؛ فقد وضع لك أنها فوعَل .
وكذلك (أبصر) (٣) ؛ لأنَّ فيه ياء ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد . فجدَّه على إصار ، فقد بان لك أنَّ / (أبصر) فيعل . قال الأعشى :

٣

٢٧٨

(١) في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهي الناقعة التي يعمل عليها في السير ، فقد تبين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء . . . »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (أولق) فالألف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم ، الق الرجل وانما أولق فوعل ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر » وانظر ص ٣ منه .
وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق ؛ وأبصر ، وامعة فان الهمز فيهن غير زائدة ، لأنهم قد قالوا : الق فهو مألوق . »
وقال أبو الفتح : « استدلل على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : الق الرجل فهو مألوق يقول : فالهمزة في الق فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح .

ولمعترض بعد أن يعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفلا ؟ دون فوعل . . .
فان قلت : فقد قالوا : الق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في الق منقلبة عن الواو المضمومة . كانه كان أولا : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : اعد ، وأزن في وعد ، ووزن ، فلا يكون لأبي عثمان حجة في قولهم : الق .
فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزة في الق انما هي منقلبة عن الواو في ولق ، كما يدعى الخصم لزال في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق . . . »
وانظر بالخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١٥٤ وشرح الرضي للشافعية ج ٢ ص ٣٤٣ .
الأولق : الجنون .

(٣) في تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « و (أبصر) أيضا من نفس الحرف ؛ لقولهم في جمعه اصار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بينهن الاصارا »

وفي المنصف ج ٣ ص ١٨ أبصر : هو الحشيش ويقال في جمعه : ابصر . . . ويجمع أيضا على اصار قال الأعشى :

فهذا يُعَدُّ لَهْنٌ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا
 فَأَمَّا النون والتاء ، فَيُحْكَمُ بَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهَا .
 فمن ذلك قولك : نَهَشَلْ ، وَنَهَسْرُ (١) الذئب . يدلُّك على أصليهما أَنَّكَ تقول : نَهَشَلْتَ
 المرأة وَنَهَشَلَّ الرجل : إِذَا أَسَنَّ ، وَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ ؛ لِأَنَّ النون أَصْلِيَّةٌ .
 وكذلك تَوَامٌ (٢) إِنَّمَا هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ أَتَامَتِ الْمَرْأَةَ كَمَا تقول : أَكْرَمْتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص وقد خيسا عندهن الإصارا
 خيسا : أى حبسا ويروى :

فهذا يعدلهن الخلا ويجمع ذا بينهن الاصارا
 فى المقصور والمدود لابن ولاد ص ٣٣ « الخلا : على وجهين : فأما ما اختلته من البقل
 والرطب (فهو) مقصور يكتب بالياء ويقال : ان مخلاة الدابة مشتقة منه : لأن الخلا يجعل
 فيها ، وهو جمع خلاة . ويدلُّك على أن أصله الياء قولهم : خلّيت الرطب أخليه خليا . . » .
 وفى تحفة المودود فى المقصور والمدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب . الواحدة :
 خلاة ولامه ياء لقولهم : خلّيت البقل ، اذا قطعته ، وخلّيت الفرس : اذا أتيته بخلى يأكله . . » .
 البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ - ٥٣ والرواية فى الديوان :
 دفعن الى اثنين عند الخصو ص قد حبسا بينهن الاصارا
 فعاد اليهن ورازا لهن واشتركا عملا واتمارا
 فهذا يعد لهن الخلى ويجمع ذا بينهن الخضار
 الخصوص : جمع خص وهو بيت يتخذ من عيدان القصب وأغصان الشجر .
 راز الرجل الشيء : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها الى رجلين عند الخصوص قد حبسا عليها الحشيش ،
 ووفقا على خدمتها مشتركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذلك لها الخضار .
 وانظر شرح المفضليات للنبارى ص ٦١٠ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس
 الحروف مصروف حتى يجيء أمر يبينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لان حال التاء ، والنون فى
 الزيادة ليس كحال الألف . والياء لأنهما لم تكثرا فى الكلام زائدتين ككثرتهما . فان لم تقل
 ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهسرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .

وقال فى ص ٣٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت
 رجلا نهشلا ، أو نهضلا ، أو نهسرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف فى أفكل ، ولا كالياء فى
 يرمع ، لأنها لم تمكن فى الابنية والافعال كالمهزة أولا ، ولا كالياء ، وأختيها فى كلام لأنهن
 أمهات الزوائد . . » .

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء اذا كانتا
 أولا ، وكانتا على مثال الاسماء مع ما هما فيه - فلا تجعلهما زائدتين الا بثبت ، نحو : نهشل .
 ونهصر . ونهسر » وقال أبو الفتح : الاشتقاق يدل على أن النون فى نهشل والتاء فى توام
 أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : اذا أسنت . ونهشلت : فعلت فالنون فى نهشل
 فاء بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهم نعلت . . » .

(٢) توأم : التاء بدل من الواو . أصله : ووأم مأخوذ من الوثام وهو الوفاق . انظر الروض
 الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان (تام ، وأم) .

فَأَمَّا (تَتَفَلُّ) (١) ، و (نَرْجِس) (٢) فقد وضع لك أَنَّ فيهما زائدتين ؛ لأنَّهما على مثال
لا تكون الأسماء عليه . ألا ترى أَنَّهُ ليس في الأسماء مثل جَعْفَرُ ، ولا جَعْفِرُ ؛ فقد وضع لك
أَنَّ تَتَفَلُّ مثل تَقْتُلُ فلو سَمَّيت به رجلا لم تصرفه .

وكذلك نرجس بمنزلة نضرب . فهذا حكمه .

فَأَمَّا من قال : تَتَفَلُّ (٣) فَإِنَّهُ يصرف إن سَمَّى به ؛ وذلك لَأَنَّهُ على مثال لا يكون الفِعْل عليه ؛
ليس في الأفعال تُفَعَّل .

ألا ترى أَن الزيادة لا تمنع الصرف / من الأسماء إِلَّا ما كان منها على وزن الأفعال .

فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف . وذلك نحو : يَرْبُوع ،
وَتَعْضُوض ، وطريق أسلوب (٤) ؛ لَأَنَّ الأفعال لا تكون عليه ، وكذلك إِسْكَاف (٥) ، وفيما
قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله .

٣
٢٧٩

(١) تنفل على وزن تفاعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ وقال في ص ٣٤٨ وكذلك التتفلة ،
لأنها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للتلعب . وقال في ص ٣ .
« وكذلك التتفل وبذلك على ذلك قول بعض العرب : التتفل وأنه ليس في الكلام
لجعفر » .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٧ : « فان قيل : هذه الكلمة (نرجس)
اعجمية فكيف حكتم بالزيادة ؟ » .

قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالثنائية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ،
فأجروها مجرى العربى ولهذا حكمتنا على لجام بأن الفه زائدة وكذا واو نورو ، وياء ابراهيم .
(٣) فيه أربع لغات : كبرثن : وجندب وجعفر وتنفل ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « واعلم ان كل اسم كانت فى أوله زائدة ولم يكن على
مثال الفعل فانه مصروف . وذلك نحو : اصلية واسلوب ، ونبوت ، وتعضوض ، وكذا هذا
المثال اذا اشتقته من الفعل نحو : يضروب ، واضرب ، وتضرب ، لان ذا ليس بفعل ، وليس
باسم على مثال الفعل . الا ترى انك تصرف يربوعا فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه »
وانظر ص ٣٢٧ منه .

تعضوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .
فى اللسان : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ فيما جاء على افعال قال : « واما الصفة فنحو الاسكاف
وهو فى الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا » .
وفى ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣ : « الاسكاف : النجار وكل صانع عند العرب اسكاف » .

هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به

مذكرا من الأسماء العربية

إعلم أنّ كلّ ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلّت حروفه أو كثرت في المعرفة - فإنه ينصرف في النكرة ، إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ، ولا نكرة فمنها :

ما كان من (أفعل) صفة ؛ نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من (فعلان) الذي له (فعلى) ؛ نحو : سكران ، وسكرى ، وعطشان وعطشى .
وغضبان وغضبي ، وسنذكر علته في موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصورا كان أو ممدودا .

/ فالقصور ؛ نحو : سكرى وغضبي .

والممدود ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجُمع على مثال لا يكون عليه الواحد ؛ نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معدولا في حال النكرة ؛ نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع .

فإذا سميت مذكرا باسم عربي فهو مصروف إلا أن يمنعه أحد هذه الموانع التي وصفت ، أو ما أذكره لك مما يُوجب ترك الصّرف في المعرفة ، إلا المعدول فإن له حكما آخر إذا سمي به نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فإنه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .

وإنما منعه من الصّرف في المعرفة علم التانيث الذي فيه . وذلك نحو رجل سمّيته حمدة ، أو طلحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدّم قولنا : إنّ كلّ ما كان فيه الهاء ، مؤنثا كان أو مذكرا ، عربيا كان أو أعجميا

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة؟ (١) .

قيل : إنَّ الفَصْلَ بينهما أنَّ ما كان فيه الهاءُ فإنَّما لِحِقَّتْهُ / وبنائُه بناءُ المذكَرِ ؛ نحو قولك : جالسٌ ؛ كما تقول : جالسةٌ ، وقائمٌ ثمَّ تقول : قائمةٌ . فإنَّما تخرج إلى التانيث من التذكير ، والأضلُّ التذكير .

وما كانت فيه الألفُ فإنَّما هو موضوعٌ للتانيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف في الموضعين ؛ لبُعْدِهِ من الأضلِّ .

ألا ترأْنَ حمراءَ على غير بناءِ أحمر ، وكذلك عطشَى على غير بناءِ عطشان .

* * *

وما كان مؤنثًا لا علامة فيه سميت به مذكرًا ، وعددُ حروفه ثلاثة أحرف فإنَّه ينصرف إذا لم تكن فيه هاءُ التانيث ، تحرَّكَتْ حروفُه أو سَكَنَ ثانيها . وذلك نحو : دَعْدُ . وشَمْسٌ ، وقَدَمٌ ، وقفًا (٢) فيمن أنثها . إن سميت بشيءٍ من هذا رجلا انصرف . وكذلك كلُّ مذكَرٍ سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة . وذلك نحو رجل سمَّيته عَقْرِبًا أو عَنَاقًا / أو عُقَابًا فإنَّه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة (٣) .

وإنَّما انصرف في الثلاثة لخَفَّتْهُ ؛ لأنَّ الثلاثةَ أَقَلُّ أصولِ الأسماءِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فان ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة . قلت : فما باله انصرف في النكرة وانما هذه للتانيث هلا ترك صرفه في النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟ »

قال : من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وانما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلنا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في جباري : حبيبر وفي جحجبي : جحيجب ولا تقول في دجاجة الادجيجة .. » .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهي القفا . من ذلك قوله : وما المولى وان عظمت قفاه بأحمل للملاوم من حمار » ورواية اللسان : وان عرضت قفاه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث . اعلم أن كل مذكر سمَّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف . وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

كذلك إن كان الاسم أعجمياً (١) .

ألا ترى أن نوحا ، ولوطا مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ،
وأن قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويعقوب ، ونحوهما ، ونذكر
هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأما صالح وشُعَيْب ، فاسمان عربيان (٣) ، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين .
فكل ما اشتققته ، فرأيت له فعلا ، أو كانت عليه دلالة بأنه عربي ، ولم يمنعه من الصرف
تأنيث ، ولا عجمة ، ولا زيادة من زوائد الفعل تكون بها على مثاله ، ولا أن يكون على مثال
الأفعال ، ولا عدل - فهو مصروف في المعرفة ، والنكرة .

= ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم اياء بالمذكر .
وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي . فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب . وعنكبوت واشباه
ذلك .. » انظر الكامل ج ٦ ص ١٩٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المذكر البتة .. »
كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان
أعجميا أو عربيا أو مؤنثا الا فعل مشتقا من الفعل ، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ،
ويضع ، أو يكون كضرب لا يشبه الاسماء . وذلك أن المذكر أشد تمكنا ، فلذلك كان أحمل للتونين ،
فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لانه ليس شيء من الابنية أقل حروفا منه ، فاحتمل
التونين لخفته ولتمكنه في الكلام .. » .
وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيتكلم عن الأعجمي في ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم يعقد له بابا مختصا به .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربي وكذلك شعيب » .

هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمِّيَ به

ما هو على ثلاثة أحرف

- / اعلم أن جميع ذلك منصرف إلا ما استثنيناه مما فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشية .
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، ويزن .
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَرُ ، وزُفَرُ .
أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال نحو : ضُرب ، وقُتل .
فأما غير ذلك فمصرف (١) .

٣
٢٨٣

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو اعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميته بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف الا ان تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثبة أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقتم أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل أو يكون في أوله زيادة ؛ نحو : يَضَعُ ويزن فان ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعليق رقم ١ من الصفحة السابقة .

هذا باب

ما كان من هذه الأسماء على مثال فَعَلَ (١)

وإنما ذكرناه لتبيين المدول منه من غيره .

فأما ما كان منه نكرة ، ويعرف بالألف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أو جمعا .
فالواحد ؛ نحو : صُرد ، ونُغر ، وجُعِل ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع ، نحو : ثُقِب ،
وحُنِر ، وعُمِر : إذا أردت جمع عُمرة ، وكذلك إن كان نعتا نحو : سُكِع ، وختَع (٢) ، وحُطِم
كما قال :

* قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِمَ (٣) *

ولبَد (وهو الكثير) من قول / الله عزَّ وجلَّ : (أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبْدًا) .

فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة ؛ نحو : عُمِر ، وقُتِم ، ولُكِع - فإنه غير مصروف في المعرفة ؛
لأنه الموضع الذي عُدِل فيه .

ألا ترى أنك لاتقول : هذا القُتِم ، ولا هذا العُمِر ؛ كما تقول : هذا الجُعِل ، وهذا النُغر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل .

اعلم أن كل فعل كان اسما معروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف ، فالاسماء ، نحو :
صرد . وجعل . وثقب . وحفر إذا أردت جماع الحفرة ، والثقبية .

وأما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم . .

فانما صرفت ما ذكرت لك ؛ لانه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة ، وليست في
آخره زيادة تأنيث وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسما ، ولم يكن
جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ .

وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وابر .

وأما ما كان صفة ، فصار بمنزلة قولك : هذا رجل عمل إذا أردت معنى كثير العمل .
وأما عمر ، وزفر فانما منصرفهما . وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وانما
هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في
الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر . . « .

الصدر : طائر . النغر : البلبل . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،

ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .

وقد عقد المبرد في الكامل بابا لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما في المقتضب ، ولم
يشر اليه .

(٢) في اللسان : رجل ختَع ، وختَع ، وخوتع : حاذق بالدلالة ماهر بها .

وقال : رجل سكَع : متخير مثل به سيبويه وفسره السيرافي .

وقال : هو ضد الختَع وهو الماهر بالدلالة .

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٥٥ وكذلك الآية .

هذا باب

ما كان من فعل

إعلم أنه ما كان على فعل غير مُعتلِّ لم يكن إلا فعلاً . وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل معناه فعل إذا كان غير مُعتلِّ ؛ نحو : دُحْرَجَ ، واستُخْرِجَ ، وضُورِبَ .
فإن سميت من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة ؛ لأنَّه مثال لا يكون للأسماء ، وإنَّما هو فيها مُدْخَل .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ممَّا يلزمه الإدغام . فكان ذلك مُخْرِجاً له إلى مثال الأسماء - انصرف في المعرفة (١) ، لأنَّ المانع له قد فارقه . / وذلك قولك : قد قِيلَ ، وبيِعَ ، ورُدَّ ، وشُدَّ إذا أردتَ مثلَ فعل ؛ لأنَّه قد خرج إلى مثال فيل ، وديك ؛ كما خرج المدغم إلى مثال البرِّ ، والكرِّ .

وإن كان على مثال : أطيع ، واستطيع ، وقول لم ينصرف في المعرفة ، وكذلك : احمورَّ في هذا المكان ؛ لأنَّه لم يخرج إلى مثال من أمثلة الأسماء . فهذا جملة هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧ : « فان سميت رجلاً ضرب ، أو ضرب لم تصرف .. ودحرج لا تصرفه ، لانه لا يشبه الاسماء » .
وقال في ص ١٥ : « وان سميت رجلاً ضرب ؛ ثم خففته ، فأسكنت الراء صرفته ، لانك قد أخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قيل .. » .

هذا باب

ما اشتق للمذكّر من الفعل

فمن ذلك ما كان أسما للفاعل ؛ نحو : مُجاهد ، ومُقاتِل ، وضارب ، ومُكْرِم ، ومُسْتطِيع ، ومُدْحَرَج . فكلُّ هذا منصرف ؛ لأنّه لا مانع له من الصرف ، وكذلك إن كان مفعولا ؛ نحو : مُخْرَج ، ومضروب ، ومُسْتَطاع ؛ لأنّها أسماء مُشتقّة .

* * *

وما كان من الأعجمية مُعربا فهذا سبيله .

والمُعرب منها ما كان نكرة في بابه ؛ لأنّك تعرّفه بالألف واللام ، فإذا كان كذلك كان حُكمه حُكم العربيّة . لا يمنع من الصرف إلّا ما يمنعها . فمن ذلك : راقود ، وجاموس ، وفِرند ؛ لأنّك تعرّفه بالألف واللام (١) .

فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربيّة عليه . وذلك نحو : إسحق ، ويعقوب ، وفِرْعَوْن ، وقارون ؛ لأنّك لاتقول : الفرعون (٢) ولو سمّيته بـيعقوب - تعنى ذكر القبج (٣) - لانصرف ؛ لأنّه عربيّ على مثال يربوع . (٤)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب الاسماء الاعجمية .

اعلم ان كل اسم اعجمي اعرب ، وتمكن في الكلام ، فدخلته الالف واللام ، وصار نكرة ، فاذا سميت به رجلا صرفته الا ان يمنعه من الصرف ما يمنع العربي . وذلك نحو : اللجام ، والديباج ، واليرندج ، والنيروز ، والفرند . والزنجبيل . والارندج . والياسمين فيمن قال : ياسمين كما ترى ، والسهريز والآجر . . . وانظر الكامل ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما ابراهيم . واسماعيل . واسحاق . ويعقوب . وهرمز . وفيروز . وقارون . وفرعون . وأشبه هذه الاسماء فانها لم تقع في كلامهم الا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ، ولم تمكن في كلامهم ، كما تمكن الاول ؛ ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها ، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية ، كنهشل ، وشعثم ، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسما يكون لكل شيء من أمة ، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم » .

(٣) انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حيوان طويل الرجلين قصير اليدين (حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٣٩) .

والزوائد التي في أوله لاتمنعه من الصرف ؛ لأنها لا تبلغ به مثال الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون على يَفْعُول .

وكذلك (إِسْحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لاعت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في القصد إلى العربي والعجمي ما قلت لك في عُمر من أنك إذا أردت به جمع عُمرَة صرفته .

وإن أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .

وإن كان الأعجمي قد أُعْرِبَ ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرف وصار كعربي لا ثاني له ؛ لأنَّه إذا أُعْرِبَ فهو كالعربية الأصلية . فمن ذلك آجر^(١) / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربي منفرد ببناؤه نحو : إبل ، وإطل ، وصَعْفُوق . فأمَّا (بَقَم) ^(٢) فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أُعْرِبَ ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلا فِعْلا . نحو : ضَرِبَ ، وقَطَعَ فمنعه الصرف ما منع ضَرِبَ لو سُمِّيَتْ به رجلا . وكذلك سَراويل لا ينصرف ^(٣) عند التحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف ، نحو : قناديل ، ودهاليز . فكانت أمَّا دخلها الإعراب كالعربية . فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس ، والمخصوص به الواحد للعلامة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الأجر ، لانه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، فانه قد اعرب ، وتمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لانه لا يشبه الفعل ، وليس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وإنما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام العرب ، نحو : ابل ، وكدت تكاد وأشبه ذلك » .

وذكر المبرد انه ليس في الكلام (فعلول) وصعفوق قيل انه أعجمي أعرب ج ١ : ١٢٥ ، ج ٢ : ١٢٧ ، ج ٣ : ١٣٥ . (٢) تقدم في ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجر ، الا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بقم الفعل ، ولم يكن له نظير في الأسماء . فان حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل » .

وسيكرر المبرد حديثها في ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .

هذا باب

الجمع

المزيد فيه ، وغير المزيد

أما ما كان من الجَمْع على مثال مَفَاعِل ، وَمَفَاعِيل ؛ نحو : مَصَاحِب ، وَمَحَارِيب ، وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فَعَالِل ، وفَوَاعِل ، / وَأَفَاعِل ، وَأَفَاعِيل وكلُّ ما كان ثَمَّا لم نذكره على سكون هذا وحرركته وعدده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصَّرْف فيهما ؛ لأنَّه على مِثَال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأَصْل ، فلَمَّا بآينَه هذه المِباينة ، وتباعدا هذا التباعدُ في النكرة - امتنع من الصرْف فيها . وإذا امتنع من الصرْف فيها فهو من الصرْف في المعرفة أَبْعَد (١) . ويَدُلُّك على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (مِنْ مَّحَارِيبَ وَتَمَائِيلَ) (٢) وقوله : (لَهْدَمْتُمْ صَوَامِعُ وَبَيْعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ) (٣) . كلُّ هذا هذه علته . فإن لحقته الهاءُ للتأنيثِ انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاءِ أولاً ؛ لأنَّ كلَّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة ، وممتنع من الصرْف في المعرفة ؛ لأنَّ الهاءِ علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجَمْع إلى باب طلحة ، وحمدة ؛ وذلك ؛ نحو : صَيَاقِلَة (٤) ، وبَطَارِقَة .

فإن قال قائل : فما باله انصرف في النكرة ، وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

فالجواب في ذلك : أنه قد خرج إلى مِثَال / يكون للواحد .

ألا ترى أنك تقول : رجل عباقيّة ، وحمار حزابيّة ، فالهاء أخرجته إلى هذا المِثَال ؛ كما أن

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ : « باب ما كان على مثال مفاعل ، ومفاعيل .

اعلم انه ليس شيء يكون على هذا المِثَال الا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لانه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد اشد تمكنا ، وهو الاول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو اشد تمكنا ، وهو الاول تركوا صرفه ، اذ خرج من بناء الذي هو اشد تمكنا ، وانما صرفت مقاتلا ، وعذافرا ، لأن هذا المِثَال يكون للواحد . . . »

وانظر ابن عيش ج ١ ص ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سبأ : ١٣ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فانما يلحقه توكيدا لتأنيث الجمع وذلك قولك الصياقلة والمهالبة » .

والصياقلة : جمع صيقل وهو شحاذ السيف .

والبطارقة : جمع بطريق وهو القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل .

يأى النسب يُخرجانه إلى باب تميمي ، وقيسي . وذلك قولك : مدائني ونحوه ، ينصرف في المعرفة والنكرة ؛ ألا ترى أن مدائنياً إنما هو للواحد ، فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاء إلا أن ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التأنيث . وما كانت فيه ياء النسب فعصروف في المعرفة ، والنكرة (١) .

فأما سراري ، وبخاتي (٢) ، وكراسي فغير مصروف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختية وكراسي .
فأما قولك : حوالى (٣) ، وحوارى (٤) فهو حوال ، وحوار ، فنسب إليه ، فإنما على هذا تعتبر ما وصفت لك .

فأما قولهم : رباع ، ويمان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع (٥) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت صياقلة وأشباهاها لم صرفت ؟ .
قال : من قبل أن هذه الهاء انما ضمت الى صياقل ، كما ضمت (موت) الى (حضر) ، و (كرب) الى (معدى) في قول من قال : معد يكر ، وليست الهاء من الحروف التي تكون زيادة في هذا البناء ، كالياء والأف في صياقلة ، وكالياء والالف اللتين يبنى بهما الجميع اذا كسرت الواحد ، ولكنها انما تجيء مضمومة الى هذا البناء ، كما تضم ياء الاضافة الى مدائن ، ومساجد بعد ما يفرغ من البناء ، فتلحق ما فيه الهاء من نحو صياقلة بباب طلحة ، وتمرة ، كما تلحق هذا بباب تميمي ، وقيسي يعني قولك : مدائني ؛ ومساجدي ، فقد أخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعيل الى باب تميمي ، كما أخرجته الهاء الى باب طلحة .
ألا ترى أن الواحد تقول له : مدائني ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من اسمائه .
وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو : رجل عباقية ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعل معه اسما واحدا ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الاضافة » .
في اللسان : العباقية : اللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء .
وشجر له شوك يؤذى من علق به .

رجل حزاب ، وحزابية ، وزواز ، وزوازية : اذا كان غليظا الى القصر .
(٢) البخاتي : جمع بختي ككرسي وفي اللسان : البخت ، والبختية دخيل في العربية اعجمي معرب وهي الابل الخراسانية تنتج من عربية ...
وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد .

(٣) في اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل همزة ، وحولة ، وحوالي وحوالي . وحولون : محتال شديد الاحتيال .

وفيه أيضا : أبو زيد : سمعت أعرابيا يقول : جمل حولي : اذا أتى عليه حول ، وجمال حوالي بغير تنوين ؛ ويقصد المبرد المعنى الأول .

(٤) في اللسان : كل مبالغ في نصره آخر حواري ، وخص بعضهم به انصار الانبياء ...
والحواري : الناصح وأصله الشيء الخالص ؛ وكل شيء خلص لونه فهو حواري .

(٥) لم يعتقد هذا الباب الذي وعد به وقد تكلم عن التسمية بنحو قاض في الجزء الاول ص ١٤٣ .

وتكلم عن يمان ، وتهام ، وشام في ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى مِثَالِ (أَفْعَالِ) ، و (فُعُول) / ، نحو : أَجْمَال ، وَفُلُوس فَمِنْصَرَفٍ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ يَكُونُ لِلوَاحِدِ . وَهُوَ جَمْعٌ مُضَارِعٌ لِلوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ لِأَذْنَى الْعَدَدِ .

أَعْنَى أَفْعَالًا .

وَفُعُولٌ وَإِنْ كَانَ لِأَكْثَرِ الْعَدَدِ فَمِضَارِعُهُ لِلوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الْوَاحِدُ .
فَأَمَّا (أَفْعَالِ) فَمَا يَكُونُ مِنْهُ عَلَى مِثَالِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُمْ : بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ وَحَبْلٌ أَرْمَامٌ ، وَأَقْطَاعٌ ، وَثُوبٌ أَكْبَاشٌ : مَتَمَزَّقٌ ، وَيُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الْوَاحِدُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْعَامٌ وَأَنْعَامِيمٌ ، وَأَعْرَابٌ وَأَعْرَابِيٌّ .

وَمَا كَانَ عَلَى (فُعُولِ) لِلوَاحِدِ فَقَوْلُكَ : سُدُوسٌ لِلطَّيْلِيسَانَ الْأَخْضَرَ .

وَمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا مَصْدَرًا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُخَصَّصَ (١) ؛ نَحْوُ : قَعَدْتَ قَعُودًا ، وَجَلَسْتَ جُلُوسًا ، وَسَكَتُ سُكُوتًا .

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ١٦ - ١٧ : « وَأَمَّا أَجْمَالٌ ، وَفُلُوسٌ فَانْهَذَا تَنْصَرَفٌ وَمَا أَشْبَهَهَا ، لَانْهَا ضَارِعَتْ الْوَاحِدِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَقْوَالٌ ، وَأَقْوَابِلٌ ، وَأَعْرَابٌ ، وَأَعْرَابِيٌّ . وَأَيْدٍ ، وَأَيْدِيٌّ . فَهَذِهِ الْأَحْرَفُ تَخْرُجُ إِلَى مِثَالِ مَفَاعِلٍ ، وَمَفَاعِيلٍ إِذَا كَسَرَ لِلْجَمْعِ ، كَمَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ الْوَاحِدُ إِذَا كَسَرَ لِلْجَمْعِ . وَأَمَّا مَفَاعِلٌ ، وَمَفَاعِيلٌ فَلَا يَكْسَرُ ، فَيَخْرُجُ الْجَمْعُ إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِ هَذَا ، لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ هُوَ الْفَائِيَةُ ، فَلَمَّا ضَارِعَتْ الْوَاحِدَ صَرَفَتْ . .

فَكَذَلِكَ الْفُعُولُ : لَوْ كَسَرْتَ مِثْلَ الْفُلُوسِ لِأَنَّ تَجْمَعُ جَمْعًا لِأَخْرَجَ إِلَى فَعَائِلٍ ، كَمَا تَقُولُ : جَدُودٌ ، وَجَدَائِدٌ . وَرُكُوبٌ وَرُكَائِبٌ . وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِمَفَاعِلٍ ، وَمَفَاعِيلٍ لَمْ تَجَاوِزْ هَذَا .

وَيَقْوَى ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : أَتَى لِلوَاحِدِ فَيُضْمُ الْأَلْفَ .

وَأَمَّا (أَفْعَالِ) فَقَدْ يَقَعُ لِلوَاحِدِ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ : هُوَ الْأَنْعَامُ .

وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - (نَسْتَقِيمُ مِمَّا فِي بَطُونِهِ) .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُونَ : هَذَا ثُوبٌ أَكْبَاشٌ .

وَيَقَالُ : سُدُوسٌ لِضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ . . » . وَانْظُرْ سَبْيُوِيَه أَيْضًا ج ٢ ص ٢٠٠ .

بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ : الْبُرْمَةُ : قَدْرٌ مِنْ حِجَارَةٍ وَفِي الْقَامُوسِ : وَقَدْرٌ أَعْشَارٌ ، وَقَدُورٌ أَعَاشِيرٌ :

مَكْسَرَةٌ عَلَى عَشْرِ قَطْعٍ أَوْ عَظِيمَةٌ لَا يَحْمَلُهَا إِلَّا عَشْرَةٌ .

حَبْلٌ أَرْمَامٌ : بَالٌ . وَحَبْلٌ أَقْطَاعٌ : مَقْطُوعٌ .

ثُوبٌ أَكْبَاشٌ فِي سَبْيُوِيَه أَكْبَاشٌ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ كَمَا ذَكَرْنَا .

وَفِي اللَّسَانِ : وَثُوبٌ أَكْبَاشٌ وَهِيَ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ . وَقَدْ صَحَّ الْآنَ أَكْبَاشٌ .

وَقَالَ فِي (كَيْشِ) : ثُوبٌ أَكْبَاشٌ ، وَجِبَةٌ أَسْنَادٌ ، وَثُوبٌ أَفْوَافٌ قَالَ : الْأَكْبَاشُ : مِنْ بَرُودِ

الْيَمَنِ .

وَفِي الْقَامُوسِ : الثُّوبُ الْأَكْبَاشُ الَّذِي أَعِيدَ غَزَلُهُ مِثْلَ الْخَزِّ وَالصُّوفِ ، أَوْ هُوَ الرَّدِيُّ .

وَفِي الْخَصَائِصِ ج ٢ ص ٤٨٢ ثُوبٌ أَكْبَاشٌ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ .

ويُجمع كما يُجمع الواحد، تقول: بُيوت وبُيوتات (١). فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كلِّ حال: أعني أفعالاً، وفُعُولاً إلا أن تسمى بهما مؤنثاً فيمنعهما التانيثُ الصَّرف؛ لأنَّ كلَّ مؤنث، على ثلاثة أحرف متحرّكات غيرُ منصرف، / وكلّما زاد في عدد الحروف كان ذلك أوكدَ لتترك صرفه، ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أفعل) نحو: أكُلبُ وأكُعبُ، فغير منصرف في المعرفة؛ وإنما منعه الصرفُ أَنَّهُ على مثال الفِعْل؛ نحو: أعْبُدُ، وأقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعْل.

وما كان من الجمع على مثال (فُعْلان) ، و (فِعْلان) ؛ نحو: قُضبان وظِلْمان ، فغير منصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون ، وخروجه إلى باب عثمان وسرحان ، وينصرفان في النكرة ؛ لأنَّ الممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فُعْلان) الذي له (فُعْلي) على ما ذكرت لك ؛ نحو: غضبان ، وسكران .
كما أنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أفعل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فأفعل) الذي هو نعت ؛ نحو: أحمر ، وأضفر .

وما كان من الجمع على مثال (فِعْال) فمصرف ، وذلك نحو: كِجَاب ، وكِلاب ؛ لأنَّهُ بمنزلة الواحد/ نحو: حِمَار ، وكتاب (٢). وفي هذه الجملة دلالةٌ على كَلِّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠: « هذا باب جمع الجمع .
أما أنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعل على أفعال ، لان (أفعلا) بزنة (أفعل) ، و (أفعلة) بزنة أفعلة ، كما أن (أفعلا) بزنة أفعال ، وذلك نحو: أيد وأياد وأوطب وأواطب، وأما ما كان (أفعلا) فإنه يكسر على (أفاعيل) لأن أفعلا بمنزلة أفعال ، ذلك نحو: انعام وأنعام وأقوال وأقويل .
وقد جمعوا (أفعلة) بانتاء ، كما كسروها على (أفاعل) . . . وذلك قولهم :
أعطيات وأسقيات . . . ومثل ذلك : الحمرات والطرقات والجزرات . . . وكذلك :
الطرق والبيوت . . . » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه . . . وكذلك تقول : طريق وطرق وطرقات . . . وأوطب وأواطب . . . وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز إلا ما كان على مثال مفاعيل أو مفاعل فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية .
وقد بينا ذلك في المقتضب فيما يجرى ولا يجرى باستقصاء علته » الورقة ١٤١ .
وهذا النص يثبت لنا أن المبرد يجعل المقتضب قمة كتبه في النحو فيحيل عليه في كتبه الأخرى .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١: « واعلم أنك إذا سميت رجلاً خروقا أو كلابا أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة ، وكذلك الجماع كله . ألا تراهم صرفوا أنمارا و كلابا . . . » .

هذا باب

ماكان من جمع المؤنث بالآلف والتاء

فهذا الجمع في المؤنث نظير ماكان بالواو والنون في المذكر ؛ لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليل التانيث ، والضممة علم الرفع ، واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين (١) .

والتنوين في مسلمات عَوْض من النون في قولك : مسلمين .

فإن سميت بمسلمات رجلا أو امرأة لحقه التنوين ؛ لأنه عوض فلذلك كان لازما . وعلى ذلك قوله عز وجل : (فإذا أفضتُم من عرفات) (٢) و(عرفات) معرفة ؛ لأنه اسم موضع بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى ، وكل ماكان على وزن المسلمين فالوجه فيه أن يجرى هذا المجزى وإن لم يكن في الأصل جمعا ؛ كما / أن كرسيا وبُخْتيا كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى حي ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

(١) تحدث المبرد في غير موضع من المقتضب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثا صريحا في أنه معرب في كل أحواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فاذا أردت رفعه قلت مسلمات فأعلم ونصبه وجره مسلمات يستوي الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين . .

وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد أطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقباً من القاب الاعراب ، كما فعل في حالتى الرفع والجر وقد سبق لنا أن اطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جنى في سر الصناعة الى المبرد ان جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« لا ترى أن ابا الحسن و ابا العباس ومن قال بقولهما ذهباً الى أن كسرة تاء التانيث في موضع النصب انما هي حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجسر انها حركة بناء بل قالوا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة اعراب . . . وهذا الزعم نظير ما نسب اليه فيما سبق من أن الممنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون ، وثلاثون . قال الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عَلِيَيْنَ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ) (١) .

وتقول على هذا : قَنَسْرُونَ (٢) ، ومررت بقَنَسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ (٣) ، ومررت بيَبْرِينَ .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قَنَسْرِينُ كما ترى ، وجعل الإعراب في النون ، وقال : هذه سنونُ فاعلم فإنه يفعل مثل هذا بالموثث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجمع ؛ كما تقول : هؤلاء مسلمينُ فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ (٤)

(١) سورة المطففين : ١٨-١٩ .

(٢) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديد يده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) يبرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : بأعلى بلاد بنى سعد ، وقرية من قرى حلب . انظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ . وانظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على اعراب جمع المذكر والمحقق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣١-٣٢-٣٣ معلقا على قول الفرزدق : الا الخلائف من بعد النبيين :
" فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وانما فعل ذلك ، لانه جعل الاعراب فيها لا فيها قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، فان اعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وانما جاز ذلك ، لان الجمع يكون على أبنية شتى ، وانما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه والا فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع أكثر من الجمع ، ثم ذكر البيتين . . . " .

وسيكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع .

فالمبرد في كتابيه يرى أن هذا من اعراب الجمع بالحركات ونسب اليه ابن جنى في كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان أبو العباس يذهب في قول سحيم : وقد جاوزت حد الأربعين الى أنه أخرجه على أصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة . . وقال البغدادي في الخزانة : اراد بأبي العباس المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : ادراه يدريه : اذا ختله وخذعه . يقول : كيف يطمع الشعراء في خديعتي وقد جاوزت أربعين سنة .

البيت من قصيدة مشهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهي في الاصمعيات ص ٢-٧ وحامسة البحترى ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٣ ص ٤١٤-٤١٦ ، ومعاهد التنخيص ج ١ ص ٣٣٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ أَبِيُّ أَبِيُّ مِنْ أَبِيِّين (١)

يقال الله عز وجل فيما كان واحداً : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ) (٢) فمن رأى هذا قال :

هذه عرفات مباركا فيها ، وعلى هذا يُنشدُ / هذا البيت :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَذْنِي دَارِهَا نَظَرٌ عَلَيَّ (٣)

وقال الآخر :

* تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاتِ دَهْرًا (٥)

(١) أستشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيدة مشهورة لدى الأصمعي العدواني .

وهي في الأمالي ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠-١٦٤ وشرحها للأنبساري ص ٢٢١ - ٢٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .
والاغاني ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ . واملأ المرتضى ج ١ ص ١٨١-١٨٣ . والخزانة ج ٣ ص ٢٢٦-٢٢٨ . والسيوطي ص ١٤٧-١٤٨ . والعيني ج ٣ ص ٢٨٧ .
(٢) الحاقه : ٣٦ .

(٣) أستشهد به المبرد هنا على حذف تنوين أذرع كما ذكر ذلك في ص ٣٧١-٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرع اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين في أذرع ونحوها .

وأستشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرع قال :

« ومثل ذلك أذرع : سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

تنورتها من أذرع ٠٠٠ ومن العرب من لا ينون أذرع » .

وذكر ابن جنى في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرع ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .

المتنور : الناظر الى النار من بعد اراد قصدها او لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا اليها .

أذني دارها : مبدأ و (نظر عال) خبره بتقدير مضاف ، أي : ذو .

يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟ .

الجملتان الاسميان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .

أذرع : بلد في اطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠-١٣١ .

يثرب : مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠-٤٣١ .
والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) بقيته كما في ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

* وَرَجَى أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا *

وروايته في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

فخيرها أخو عانات شهرا ورجى خيرها عاما فعاما

ورواية اللسان (بر) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلعته ، اذا نفقت .

والشاهد حذف التنوين من عانات ، ويجوز أن تكسر التاء وأن تفتح فيكون ممنوعا من انصرف .

والوجهُ المختار في الجمع ما بدأتُ به ، وأما الواحد ؛ نحو : غسلين ، وعلَّيين - فالوجهان
مقولان معتدلان .

= وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ « قري عانات سميت بثلاثة أخوة من قوم عاد خرجوا
هرايا فنزلوا تلك الجزائر . .
فلما نظرت العرب إليها قالت كأنها عانات أي قطع من الظباء وهي بالشام » .
والبيت من قصيدة للأعشى في الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .
وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل في عانات شهرها
يختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجيا ما يعود عليه منها عاما بعد عام .

هذا باب

مالِحِقَّتْهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ (١).

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحِقَةَ بَعْدَ الأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ الأَلْفِ اللاحِقَةِ بَعْدَ الأَلْفِ لِلتَّأْنِيثِ فِي قَوْلِكَ : حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ . وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الوِزْنَ وَاحِدٌ فِي السُّكُونِ ، وَالْحَرَكَةِ ، وَعَدَدِ الحُرُوفِ ، وَالزِّيَادَةِ .

وَأَنَّ النُّونَ ، وَالْأَلْفَ تُبَدَّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتَيْهَا .

فَأَمَّا بِدَلِّ النُّونِ مِنَ الأَلْفِ فَقَوْلُكَ فِي صِنْعَاءَ ، وَبِهْرَاءَ : صِنْعَانِي ، وَبِهْرَانِي .

وَأَمَّا بِدَلِّ الأَلْفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ / ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوَقَفْتَ - قُلْتَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ،

وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا وَ (لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلِنَسْفَعًا .

وَزَعِمَ الخَلِيلُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا

تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلاَّ مَا كَانَ مُضَارِعًا لِتَأْنِيثِ أَوْ بَدَلًا فِي أَنَّ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛

لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَأْنِيثٌ عَلَى تَأْنِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : حَمْرَاءَةٌ ، وَلَا صَفْرَاءَةٌ .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةٌ ، وَلَا سَكْرَانَةٌ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : غَضْبَنِي ، وَسَكْرَنِي .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الوِزْنِ مِمَّا الأَلْفِ وَالنُّونِ فِيهِ

زَائِدَتَانِ - انصرفت في النكرة ، ولم ينصرف في المعرفة ؛ نحو : عثمان ، وعُريان ، وسرحان .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي المَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانَ

وَانصرفت في الذكرة ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةٌ (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُريانة ،

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١ " وانما دعاهم الى الا يصرفوا هذا في المعرفة ان آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلته في المعرفة ، كما جعلوا أفكلا بمنزلة =

وَحَمَصَانَةٌ ، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير/ بمنزلة هذا من باب غضبان كمنزلة أفكَل من باب أحمر ، وكمنزلة حَبْنَطَى من باب حُبلى وَسَكْرَى .

وسنذكرها بعقب هذا الباب إن شاء الله .

فَأَمَّا حَسَّانٌ (١) ، وَسَمَّانٌ (٢) ، وَتَبَّانٌ (٣) فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُخَيَّرٌ :

إِنْ أَخَذْتَ ذَلِكَ مِنَ السَّمَنِ ، وَالتَّبَنِ ، وَالحُسْنِ ، فَإِنَّمَا وَزْنُهَا (فَعَالٌ) .

وَإِنْ أَخَذْتَ حَسَّانَ مِنَ الحَسِّ (٤) ، وَسَمَّانَ مِنَ السَّمِّ ، وَتَبَّانَ مِنَ التَّبِّ - لم تصرفه في المعرفة

لزيادة الألف والنون ، وصرفته في النكرة .

فَأَمَّا فَيَّانٌ (٥) فالنون فيه أصل بمنزلة الدال من حماد ، وذلك منصرف في المعرفة والنكرة ؛

لأنَّ معناه : كثير الفنون ، كأفنان الشجر ، فهو منصرف على كلِّ حال ، وتقديره من الفِعْل (فَيَعَالٌ)

على وزن بيطار .

= ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة ، وذلك (افعل) صفة ، لأنه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الألف في الأصل لباب (فعلان) الذي له (فعلى) ، كما كان بناء افعل في الأصل للأفعال .. » .

(١) في ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ : « القياس يقتضى زيادة النون وألا ينصرف حملا على الأكثر ، ويجوز أن يكون مشتقا من الحسن » .

وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٤٤ : « يرجع الى الحسن أو الى الحس وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه » .

وفى الكامل ج ١ ص ١٠٩ : « من أخذ حسانا من الحسن صرفه ، لان وزنه فعال فالنون فيه من موضع الدال من حماد ومن أخذه من الحس لم يصرفه ؛ لأنه حينئذ فعلان فلا ينصرف في المعرفة » .

(٢) فى اللسان : السمان : بائع السممن . الجوهرى : السمان ان جعلته بائع السممن انصرف ؛ وان جعلته من السم لم ينصرف فى المعرفة .

(٣) التبان (بالضم والتشديد) : سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقط يكون للملاحين .

جاء جمعه فى شعر الفرزدق : (الديوان ص ٨٥٦) .

وَإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيمًا وَتَرْتَشِي تَبَائِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ

وفى اللسان أيضا : ورجل تبان : يبيع التبين وان جعلته فعلان من التب لم تصرفه . وفى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « واذا سميت رجلا طحان أو سمان من السممن أو تبان من التبين صرفته فى المعرفة ، والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف ، وهى بمنزلة دال حماد »

(٤) فى حواشى الجاربردى ص ٢٠٧ - ٢٠٨ (الحس) الظاهر انه بالكسر ومعناه حينئذ

الحركة وان يمر بك قريبا فتسمعه ولا تراه والصوت ، اما بالفتح فمعناه : القتل .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألته عن رجل يسمى فينانا فقال : مصروف ، لانه

(فيعال) وانما يريد أن يقول لشعره فنون كأفنان الشجر » .

وكذلك مُرَّان (١) لَأَنَّهُ فُعَالٌ ، ومعناه : المرانة ، أَى : اللّين .

فعلی هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .

فَأَمَّا مَا كَانَتْ نُونُهُ زَائِدَةً وَلَيْسَتْ فِيهَا أَلْفٌ فَمِنْصَرَفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْبِهُ (فُعْلَانٌ فُعَلِيٌّ) الْمُنْقَلِبَةَ/نُونَهُ مِنْ أَلْفِهِ .

فمن ذلك : رَعَشْنٌ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْارْتِعَاشِ (٢) قَالَ :

* مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشْنٍ *

وكذلك سِرْحَانٌ لَوْ صَغُرَتْهُ فَقَلَّتْ سُرِيحِينَ لَصَرَفَتْ سُرِيحِينَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ، وَمَا كَانَ

مِثْلَهُ نَحْوُ تَصْغِيرِكَ سُلْطَانًا ، وَضُبْعَانَا إِذَا قَلَّتْ : سُلَيْطِينَ ، وَضُبَيْعِينَ (٣) .

وكذلك (ضَيْفَنٌ) النون زائدة ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ ، فَتَقْدَرُهُ : فَعْلَنٌ (٤) .

= وفي شرح الشافية المرصى ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينسان ، أَى : حسن الشعر طويله وهو منصرف ... والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفنن : الغصن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعلان من الفين وهو مدفوع به ذكرناه » .

وفي اللسان : وان أخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - الحقته بباب فعلان وفعلانة ، فصرفته في النكرة ، ولم تصرفه في المعرفة ..

وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألت الخليل عن رجل يسمى مرانا فقال : أصرفه ، لان المران انما سمى للينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وانما المرانة اللين » .
في اللسان : المران بالضم : الرماح الصلبة اللدنة واحدها : مرانة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعلن في الصفة . قالوا : رعشن وضيفن ؛ وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال في ص ٣٥٠ : « وكذلك الرعشن لانه من الارتعاش . والضيفن لانه من الضيف .
والعلجن لانه من الغلظ » .

وفي اللسان : جمل رعشن سريع لاهتزازه في السير وناقة رعشنة ورعشاء كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤبة وروايته في الديوان ص ١٦٢ :

اليك بالمنتجيات الذقن ... بكل رعشاء وناج رعشن .

وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١ : « فاذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريحين صرفته ، لان آخره الآن لايشبه آخر غضبان ، لانك تقول في تصغير غضبان : غضيبان ، ويصير بمنزلة غسلين .. » .

(٤) انظر تعليق رقم ٢ من هذه الصفحة .

هذا باب

ما كانت آخره ألف مقصورة

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلَى ، وَسَكْرَى فقد تقدّم قولنا فيه أنّه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (١) .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصروف في النكرة ؛ لأنّه مُلْحَق بالأصول ، وممنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلَى وأخواتها كموضع أَفْكَلٍ من أحمر وكموضع عثمان من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطَى إنّما هو من حَبِطَ . بَطْنُهُ ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبليغ بهما بناء سَفْرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاءُ . ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أَرَطَى ملحق بجعفر ، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بفعلل ، وعلى ذلك تقول في الواحدة : أَرطاة .

ومثله مِعْزَى ملحق بهجرع . ودرهم .
فأما ما كان مثل ذِفْرَى . وتترى (٢) الذي يكون فيه الأمران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابِه فسندكره في موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم في ص ٣١٩ .

(٢) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن ألف ذِفْرَى للتأنيث وكسرها على ذِفَارَى وسيذكر في ص ٣٣٩ أن ألف تترى للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذِفْرَى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذِفْرَى أسيلة ، فنونوا وهي أقلهما ، وقالوا : ذِفْرَى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها الف تأنيث .
فأما من نون جعلها (هكذا) ملحقة بهجرع ، كما أن واو جدول بتلك المنزلة .
وكذلك تترى فيها لغتان .. » .

قرئ في السبعة بتوين تترى ومنع صرفها في قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى) النشر

ج ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

هذا باب

ما كان من أَفْعَلُ نَعْتًا

يصلح فيه التأويلان جميعا

فمن ذلك أَجْدَل ، وَأَخِيل (١) الأَجْوَدُ فيهما أن يكونا اسمين؛ لأنَّ الأَجْدَلُ إِنَّمَا يَدُلُّ على الصقر بعينه ، والأَخِيلُ أَيضاً : اسم طائر .

٣

٢٩٩

فإن قال قائل : إنَّ (أَجْدَل) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجدَل وهي شدة الخلق/وأَخِيلُ إِنَّمَا هو هو أَفْعَلُ مأخوذ من الخيلان . وكذلك أَفْعَى إِنَّمَا هو (أَفْعَل) مأخوذ من النكادة (٢) .

قيل له : فإنه كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتا ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجْوَدِ القولين .

أَجْوَدُهُما : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة؛ لأنَّها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فإنَّما تدلُّ على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن أَجْدَل لا يدلُّ إلا على الصقر ، تقول : أَجْدَلُ بمنزلة قولنا : صقر .

وكذلك أَفْعَى لا يدلُّ إلا على هذا الضرب من الحيات .

ومثل ذلك أَخِيل ؛ لأنَّه يدلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام .

وذلك أجدل ، وأخيل وأفعى . فأجود ذلك : أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لان الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد . وأما أخيل فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وان لم يكن له فعل ، ولا مصدر . » وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨-٢٧٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٤٢ : « توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحيية الخبيثة الشديدة من قولهم : فوعة السم ، أى : شدته . »

وفي الهمع ج ١ ص ٣١ فلحظ (في أفعى) معنى خبيث منكر وقيل : انه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله : أفوع ثم قلب فصار أفعى .

وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

=

وهو الذى يلزم عندى فى أَبَعَثَ لطائر (١) .

فَأَمَّا الْأَسْوَدُ - إِذَا عَنَيْتَ الْحَيَّةَ ، وَالْأَذْمَ - إِذَا أَرَدْتَ الْقَيْدَ ، وَالْأَرْقَمَ - إِذَا عَنَيْتَ الْحَيَّةَ -
فنعوتُ غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لِأَنَّهَا تَحْلِيَةٌ لِكُلِّ مَا نُعِتَ بِهَا غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى لَوْنٍ بَعِينِهِ (٢) .

* * *

فَأَمَّا (أَوَّلُ) فَهُوَ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : يَكُونُ اسْمًا ، وَيَكُونُ نَعْتًا مَوْصُولًا بِهِ مِنْ كَذَا .
وَأَمَّا / كَوْنُهُ نَعْتًا فَقَوْلُهُ : هَذَا رَجُلٌ أَوَّلٌ مِنْكَ ، وَجَاءَنِي هَذَا أَوَّلَ مِنْ مَجِيئِكَ ، وَجِئْتُكَ أَوَّلَ
مِنْ أَمْسٍ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَقَوْلُهُ : مَا تَرَكْتُ لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا كَمَا تَقُولُ : مَا تَرَكْتُ لَهُ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا .
وَعَلَى أَىِّ الْوَجْهَيْنِ سَمِّيَتْ بِهِ رَجُلًا انصرفت فى النكرة ؛ لِأَنَّهُ عَلَى بَابِ الْأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ أَفْكَلٍ ،
وَعَلَى بَابِ النعوتِ بِمَنْزِلَةِ أَحْمَرَ (٣) .

* * *

وفى اللسان : وفوعة السم حذته وحرارته قال ابن سيده : وقد قيل ؛ الـافـعـوان منه
على هذا : أفلعان .

فى اللسان : كل شيء جر على صاحبه شرافه نكد ، وصاحبه أنكد .
ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت
مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأبعث وانما هو من البعثة وهو
لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل الليث البغاث والأبعث شيئا واحداً ، وجعلهما معا
من طير الماء قال : والبغاث عندى غير الأبعث ، فأما الأبعث فهو من طير الماء ، وسمى أبعث أبعثته
وهى بياض الى الخضرة ، وأما البغاث فكل طائر ليس من جوارح الطير » .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أدهم - إذا عنيت القيد - والأسود - إذا عنيت
الحية - الأرقم - إذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى
ذلك العرب » .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لأنى أقول : أدهم ، وأراقم فانت تقول : الأبطح والأباطح ،
وأجارح ؛ وأبارق ٠٠ »

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٤٥-٤٦ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول
فقال : (أول) ها هنا صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً ،
فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك .

وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكل وذلك قول العرب : ما تركت له أولاً ، ولا آخراً ، وأنا أول
منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون
اسماً .

فَأَمَّا أَرْمَلٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ نُعِبَتْ بِهِ . والدليل على ذلك أَنَّ مَوْثَنَهُ عَلَى لَفْظِهِ . تقول للمرأة : أَرْمَلَةٌ ، ولو كان نَعْتًا فِي الْأَصْلِ لَكَانَ مَوْثَنُهُ فَعَلَاءً ؛ كما تقول : أَحْمَرٌ ، وَحَمْرَاءٌ . فقولهم : أَرْمَلَةٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ .

وكذلك أَرْبَعٌ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْعَدَدِ وَإِنْ نُعِبْتَ بِهِ فِي قَوْلِكَ : هُوَلَاءُ نِسْوَةٌ أَرْبَعٌ . لا اِخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ (١) .

وإِنَّمَا يُجَازُ أَنْ يَقَعَ نَعْتًا وَأَصْلُهُ الْاسْمُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : مَعْدُودَاتٌ ؛ كما تقول : مررت برجلٍ أَسَدٍ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ : شَدِيدٌ .

= وعلى أى الوجهين جعلته اسما لرجل صرفته فى النكرة .
وإذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لانك تعلم به انك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك اذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه أمس ، والذى يليه غد .
وأما قولهم : ابدأ به أول ، وابدأ بها أول فانما تريد أيضا أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، الا ان الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم اياه حتى استغنوا عنه .
ومثل هذا فى الكلام كثير . والحذف يستعمل فى قولهم : ابدأ به أول أكثر وقد يجوز أن يظهره الا أنهم اذا أظهره لم يكن الا الفتح .
وسألته عن قول بعض العرب - وهو قليل - : مذ عام أول فقال : جعلوه طرفا فى هذا الموضع ، فكانه قال : مذ عام قبل عامك « .
جاء عام أول فى قول الحماسى :

يا أَيُّهَا الْعَامُ الَّذِي قَدْ رَابِنِي أَنْتَ الْفِدَاءُ لِذِكْرِ عَامٍ أَوْلَا

والخلاصة أن (أول) لها استعمالات ثلاثة :
تكون أفعل تفضيل ذكرت معها من أر حذفت على أن تقدرها فى الكلام فتمنع من الصرف .

وتكون اسما منصرفا وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .
وتكون طرفا منصوبا أو مبنيا على الضم كالفائيات .
وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٤-٩٧-٩٨ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ :
وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٤٠ ، والخزانة ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ وكليات أبى البقاء ص ٨٣-٨٤ .

(١) فى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

» واحترزت بقولى : تاء انثى به لم توصلنا ٠٠٠ من نحو أرمل وهو الفقير ؛ وأباتر : وهو القاطع رحمه وأدابر : وهو الذى لا يقبل النصح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال امرأة أرملة ، وأباترة ، وأدابرة ؛ وناقاة يعملة فانصرفت لذلك .
وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن احاقها مزيل لشبه المضارع اذ لا تلحقه تاء التانيث .

و (أربع) أحق بالصرف من أرمل ، لأن فيه ما فى أرمل من لحاق التاء ويزيد عليه ان وصفيته عارضة « .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأسد ولكن معناه : مثل أسد ، والأربع حقيقة عدد .
قيل : إنما يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل ، ومثل الشيء
غيره ؛ إذا / كان المثل مضافا إليه ولكنه الأول الذي هو نعته .
فالشئ الذي يخرج على أنه الأول على غير حذف أجود .

ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذفت المثل وأنت تريده . ولولا تقدير
المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أربع حقيقة على غير حذف ، ولكن لما أردت النعت
قدرت تقدير الفعل ؛ لأن النعت تحلية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجلٍ مثلك ، فإنما
أردت مثبه لك ، ولولا ذلك لم يكن نعنا .

وكان الأخنس لا يصرف أرمل ، ويزعم أنه نعت في الأصل ، وله احتجاج نذكره في موضعه (١)
إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

فأما أجمع وأكتع ، فمعرفة ولا يكون إلا نعنا . فإن سميت بواحد منهما رجلا صرفته
في النكرة .

والفصل بينه وبين أحمر وجميع بابه ، أن (أحمر) كان نعنا وهو نكرة ، فلما سميت به
ازداد ثقلا ، و (أجمع) لم يكن نكرة ، إنما هو معرفة ونعت ، فإذا سميت به صرفته في النكرة
لأنك لست تردده إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .

فأما أولق (٣) ، وأيصر (٤) فإن في كل واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . ففي (أولق)

= وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٠٢ « باب أفعل إذا كان اسما . . .
فما كان من الاسماء أفعل فنحو افكل ، وأزمل ، وأيدع . وأربع لا تنصرف في المعرفة ،
لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال . . . »
(١) لم يذكر شيئا فيما سيأتي عن أرمل وعن خلاف الاخفش .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أجمع ؛ وأكتع فإذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه
في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به أجمع اکتع بمنزلة
أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ؛ وأجمع وأكتع انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما
معرفة ، فأجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .

يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكثيرا ما يطلق الصفة على التوكيد
وكذلك صنع المبرد .

(٤) تقدم الحديث عنها ص ٣١٦ .

(٣) تقدم حديثها ص ٣١٦ .

الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتَّى يُعَلَّمَ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ ؛ فنظرت إلى أَوْلَقَ فإذا الفِعْلُ منه أَلِيقَ الرجلُ فهو مَأْلُوقٌ : إذا أَصابه لَمَمٌ من الجنون . فعلمنا أَنَّ الهمزة أَصْلٌ . وَأَنَّ الواو زائدة ؛ فتقديره : فَوَعَلَ مثل كَوَشَرَ . فهو مصروفٌ في المعرفة والنكرة .

وكذلك (أَيَّصَرَ) يجمع على فِعَالٍ فيقال في جَمْعِهِ : إِصَارٌ . فثبت الهمزة . وتسقط الياء كما قال الأعشى :

فَهَذَا يُعَدُّ لَهِنَّ الْخَلَى وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ إِصَارًا (١)

(١) تقدم في ص ٣١٧ .

هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

بأسماء الجمع

قد تقدم قولنا في جمع التكسير إنه بمنزلة الواحد . يمنع من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا ، فسميت به مذكرا فهو على تلك الحال . وذلك أنك إن سميت مذكرا أنمارا ، أو كلابا انصرف ؛ كما ذكرت لك في (أفعال) ؛ لأن هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سميت أكلب ، وأكعب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهمزة في أوله ؛ لأنها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ؛ لأنه ليس بنعت ، وإنما الممتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعتا ؛ لأنه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعتا إلا ما كان على أفعل . فإن سميت بغلمان لم ينصرف وكان كسر حان الذي هو واحد .

فإن سميت بقضبان فحاله كحال عثمان في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنه ينصرف في النكرة لأنه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فعل) إلا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجمع .

فأما ما كانت فيه هاء التانيث ، جمعا كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسابة ، وأجربة ، وصياقلة - فقد أجملنا (٢) القول فيه أنه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، واحدا كان أو جمعا ، قليل العدد كان أو كثيرا ، عربيا كان أو أعجميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم أنك إذا سميت رجلا خروقا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

ألا تراهم صرفوا أنمارا ، وكلاتا وذلك ان هذه تقع على المذكرة . وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى أنك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلما لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ من هذا الجزء .

(٢) أنظر ص ٣٢٧ .

فإن سميت رجلا بمسجد ، وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ؛ ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع (١) .
وعلى هذا لم يصرفوا سراويل (٢) وإن كانت قد أعربت ؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

فأما العجمة فقد زالت عنها بآنها قد أعربت ، إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمى بشيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميت به / الواحد خرج من ذلك المانع .
وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة .

وصياغة أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنهما قد خرجا إلى مثال الواحد .

قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف مما فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفكك وبابه ، من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وسرحان ، من باب غضبان وسكران .

فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جمعا واحدا سراولة (٣) وينشدون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .
(٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني : السراويل مؤنثة لا نعلم أحدا ذكرها . قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول سراويل بالثمين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه ، »

(٣) سراويل اعجمية معربة ، ومنعت الصرف ، لأنها وقعت على مثال العربية لا يدخله الصرف - هكذا قال المبرد في ص ٣٢٦ ثم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رأيا آخر الذي يقول أنها عربية جمع سراولة وبين وجهته ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .

والسيرافي وابن يعيش والرضي ينسبون إلى المبرد أنه خالف سيبويه في منع صرف سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ :
« ومن الناس من يجعله جمعا لسراولة ، فيكون جمعا لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس » .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

/فمن رآها جَمْعًا يقال له : إِنَّمَا هِيَ اسْمٌ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فيقول : جعلوه أجزاءً ؛ كما تقول :
دَخَارِيصُ الْقَمِيصِ وَالوَاحِدُ دِخْرَصَةٌ (٢) ؛ فعلى هذا كان يرى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ قِنَادِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا يَجْمَعُ
لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ ، وَلَكِنْ إِنْ سَمِيَ بِهَا صَرْفَهَا فِي النَّكْرَةِ كَمَا وَصَفْتِ الْكَ فِي غَيْرِهَا .

* * *

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ يَجْمَعُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ إِلَّا الْهَاءُ فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى سُنَّةِ الْوَاحِدِ وَإِنْ عَنِيَتْ
بِهِ يَجْمَعُ الشَّيْءَ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ .

مِنْ أَنَّه فليس إلى الاسم يقصد ، ولكنه يُؤنَّثُهَا عَلَى مَعْنَاهُ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (تَنْزِعُ
النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) (٣) ؛ لِأَنَّ النَّخْلَ جِنْسٌ . وَقَالَ : (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى
كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٤) ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ نَخْلَةً فَهُوَ عَلَى الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ .

(١) تمامه : فليس يرقُ لمستعطفٍ .

في الخزانة ج ١ ص ١١٣ : قيل : البيت مصنوع ، وقيل : قائله مجهول ، والذي اثبتته
قال : ان سروالة واحدة السراويل وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة
السراويل ؟ . هذا لا يكون .
وقال السيرافي : سروالة لفة في السراويل اذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من
جزء السراويل .

من اللؤم : حال من سروالة .

وسروالة : مبتدأ خبره عليه . والفاء للتعليل في (فليس) .

انظر شواهد الشافية ص ١٠٠ والعينية ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ واللسان (سرل) .

(٢) في اللسان : واحد الدخاريص دخرص ، ودخرصه والدخريص (من الثوب) وهو ما
يوصل به البدن ليوسعه .

(٣) القمر : ٢٠ .

(٤) الحاقة : ٧ .

اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه لغتان :

التأنيث وهو لغة الحجاز ، والتذكير وهو لغة تميم ، وقد جاءت اللغتان في القرآن الكريم
كما مثل المبرد هنا وكقوله تعالى (والسحاب المسخر : البقرة : ١٦٤) . (سحاب مركوم -
الطور : ٤٤) . (من الشجر الاخضر - يس : ٨٠) . (ومنه شجر فيه تسيمون - النحل : ١٠)
هذا في التذكير وفي التأنيث قوله تعالى (وينشئ السحاب الثقال - الرعد : ١٢) .
(لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون - الواقعة : ٥٢) .

انظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٥٢
والبحر المحيط ج ١ ص ٨٣ ، ج ٣ ص ٣٨٠ .

عرض المبرد لهذا في كتابه المذكر والمؤنث فقال :

فأما ما يكون لأجناس فانما يقع واحده ، من جنس : نحو قولك : تمرة وبرة وشعيرة =

ألا ترى أنّ (القوم) اسم مذكر ! وقال عز وجل : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) (١)
لأنّ التقدير - والله أعلم - : إنّما هو جماعة قوم نوح .

٣
٣٠٧

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وحصَى ، وقناة وقنًا ، وشعيرة وشعير ، وكل ما / كان مثل
هذا فهذا مجازُه .

* * *

ومن الجَمْع ما يكون اسماً للجَمْع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد
الذي يُعنى به الشيء المؤنث ، إلا ما كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : غنم ، وإبل (٢) فإنك
تقول في تصغيره : غنيمة ، وأبيلة ؛ كما تقول في تصغير دار : دُويرة ، وتصغير هند : هُنيدة .
وأما ما كان من الآدميين من ذلك فنحو : رهط . ونفر وقوم ، لا تقول في تصغير شيء
من ذلك إلا كما تقول في تصغير الواحد المذكر : قويم ، ورُهَيْط . ونُفَيْر .
فإن سميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذي ليس فيه علامة تانيث ، ولا مانع مما ذكرت

= وبقرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التانيث والتذكير ؛ فتقول : هو التمر ،
وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان في منهاجه . قال الله تعالى : (تنزع الناس كأنهم
أعجاز نخل منقعر) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة
انث ، فقال : هي التمر ، وهي الشعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : (كأنهم أعجاز
نخل خاوية) وقرئ هذا الحرف على وجهين : (ان البقر تشابه علينا) فهذا قول من قال :
هو البقر ، ومن قال : هي البقر على معنى جماعة قال : (تشابه علينا) أي تشابهه ، ولهذا باب
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : (كذبت قوم نوح المرسلين) فقال : كذبت : لانهم
جماعة ، فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح أو جماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : (كذبت
قبلهم قوم نوح المرسلين) . الورقة ١٣٢ ، ١٣٣ ، وكرره في الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ ، وسورة ص : ١٢ ، غافر : ٥ ، ق : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية
للرضي ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال في كتابه المذكر والمؤنث : « الا ترى انك تقول في تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ،
وفي ابل : ابيلة ، وكذلك خيل بمنزلة هند ودعدو قدر وشمس » الورقة ١٣٧ .
وقال في الورقة ١٣٩ : « وتقول في باب منه آخر : هذه ابل ، وهذه غنم ، وهذه خيل ،
لانه اسم واقع في الاصل للجماعة من غير الآدميين . فإذا صغرت شيئاً من هذا قلت :
خبيلة وغنيمة وأبيلة ، فتأنيثه كتأنيث الواحد . »

وانظر المقتضب الجزء الثاني ص ١٨٦ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرضي
ج ٢ ص ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عُنوق : جَمْعُ عَنَاقِ (١) .
وكذلك كلُّ ما كان جَمْعُهُ لمؤنث أو مذكّر ، ولم يمنعهُ من الصرف ما يمنع الواحد فهو
مصروف إذا سميت به مذكراً .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التانيث ؟
فإنما ذلك / لأنّ تانيثه ليس بحقيقاً ، إنّما قلت : هي الجمال ، وهي الرجال على معنى
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أنّ المؤنث والمذكر يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : هي أئنتي ؛ كما تقول :
هي الجمال ؛ فإنّما تريد بها جميعاً : جماعة (٢) . فأمّا الواحد فتانيثه وتذكيره واقعان له .

* * *

والتانيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في ترك الصرف سواء ، لأنّ الصرف إنّما هو
للفظ . وليس في الإخبار عنهما سواء .

فأمّا الحقيقاً فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنك لو سميت رجلاً طلحة
لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكراً .

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكّر لخبرت عنها كما كنت تُخبر
عنها واسمها مؤنث . وذلك نحو امرأة سميتها جعفرًا فتقول : جاءني جعفر ؛ كما تقول :
جاءني حمدة ، ولا يجوز أن تقول : جاءني ؛ لأنّ التانيث حقيقة ، كما لا يجوز أن تقول :
جاءني طلحة وأنت تعني رجلاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فإن قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فإن
عنوقاً بمنزلة خروق ؛ لأن هذا التانيث هو التانيث الذي يجمع به المذكر وليس كتانيث
عناق ، ولكن تانيثه تانيث الذي يجمع المذكورين وهذا التانيث الذي في عنوق تانيث حادث .. »
العناق : دويبة طويلة الظهر انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩
والأنثى من أولاد المعيز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فإن كان سمي بجمع قد كسر عليه واحده نحو
قولك : جمال وجبال وبيوت وقبود ، وما كان كذلك مما لم نسمه لم تمنعه من الصرف إذا
صاد اسم المذكر إلا أن يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : غلمان وقضبان وأحمره وفتية ؛ فإن
الهاء والنون بعد الألف يمنعان الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمرّة وسرحان
وعثمان لأن تانيث التكسير لا يعتد به ، إذ كان يخرج إليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت
وشيوخ كقولك عنوق ، فهذا جمع مؤنث ، وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تانيث ، ألا ترى أنك
تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تانيث حقيقة . الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ، فليس في هذا أكثر من اللفظ .

فلو قلت : قَصُرَ ليلتُك ، وعَمَرَ دارُك لجاز ؛ لأنَّ الدارَ والمنزلَ شيءٌ واحد . ليس في الدار حقيقة تَصْرِفُهَا عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة (١) ؛ قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) .

وقال في تأنيث الجمع : (وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (٢) ؛ لأنَّ الإخْبَارَ ليس عن واحد .

فإن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريتك لم يَجْز ، وكذلك لا يَجْز : قام مسلماتك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لأنَّ هذا جَمْعٌ حَقِيقٌ . لا يغيِّر الواحد عن بئانه (٣) إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شاعرٌ كما قال :

« لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظِلَ أُمَّ سَوْءٍ (٤) »

ولو قال في الشعر : قام جاريتك لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما ، فتقول :

قام يوم كذا وكذا جاريتك ، ولا يجوز/ مثلُ هذا عندنا في الكلام . وهذا الجمع إنما هو على حدِّ التثنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث : (اعلم أنه (ما) كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون إلا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه ألا تخبر عنه إلا كما يخبر عما يؤكد التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه إلا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ، لان الخبر عن المسمى ، وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ، وجاء النسابة ، لانك تخبر عن الذات ، ولست تريد ان الاسم هو الذي جاء وقال : تقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وانما صلح أن تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تأنيثه للفظه ؛ ولك أن تذكره على معناه « الورقة (١٣٨ ، ١٣٩) .

(٢) النسوة اسم جمع عند سيبويه قال ج٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد » وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للقللة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت اليه من كتب القراءات والتفسير .

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أنّ كلّ أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التانيث أو لم تكن ، مذكراً كان الاسم أو مؤنثاً ، وذلك نحو امرأة سميتها قدماً أو قمراً أو فخذاً أو رجلاً .

فإن سميتها بثلاثة أحرف أو سبطها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملاً للتانيث خاصة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم علم التانيث نحو : شاة ، فإن ذلك قد تقدم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سميتها بشمس أو قدم ، فهذه الأسماء المؤنثة .

وأما المستعملة للتانيث فنحو : جمل ، ودعد ، وهند . فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دعداً ، وجاءتني هند ، فيقول : خفت هذه الأسماء ؛ لأنها على أقلّ الأصول ، فكان / ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التانيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته ، نحو : عقرب وعناق ، موجود فيما قلّ عدده ؛ كما كان ما فيه علامة تانيث في الكثير العدد والقليله سواءً (٢) .

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث » .

اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحريك لا ينصرف . فان سميته بثلاثة أحرف ، فكان الاوسط منها ساكناً ، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار : ان شئت صرفته ، وان شئت لم تصرفه ، وترك الصرف اجود .

وتلك الاسماء نحو : قدر ، وعز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَرِهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُعَدِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فصرف ، ولم يصرف .

وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشئ يذكر ، فالتذكير اول ، وهو أشد تمكناً ، كما ان النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة ، لان الأشياء انما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبيل وهو أشد تمكناً عندهم ... » .

فإن سميت مؤنثا باسم على هذا المثال أعجمي^١ ، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١) وذلك نحو امرأة سميتها بخش ، أو بدل ، أو بجاز ؛ لأنه جمع مع التأنيث عجمة ، فاجتمع فيه مانعان (٢) .

* * *

فإن سميت مؤنثا بمذكر على هذا الوزن عربي^٢ فإن فيه اختلافا :
فأما سيبويه والخليل والأخفش والمائزني ، فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أُخْرِجَ من بابهِ إلى بابٍ يثقلُ صرفه ، فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سميتها زيدا أو عمرا .
ويحتجون بأن مِضْرَ غيرُ مصروفة في القرآن ؛ لأنَّ اسمها مذكرٌ عنيت به البلدة . وذلك قوله عزَّ وجلَّ : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِضْرَ) (٣) / فأما قوله عزَّ وجلَّ : (اهْبِطُوا مِضْرًا) (٤)

٣
٣١٢

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : «مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنسكرة وترك الصرف أجود» .

* * *

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رأيا أن منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط أجود من صرفه .

والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ ينسب اليهما أنهما جزما بامتناع الصرف .
وعبارة سيبويه : «فأنت بالخيار» وقول المبرد : «فأنت في جميع هذا بالخيار» مما يرد على الرضي قوله .

قال الرضي : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه»
وانظر تعليق السيرافي على سيبويه .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فمن الاعجمية حمص ، وجور ، وماه فلو سميت امرأة بشيء من هذه الاسماء لم تصرفها » .

وفي الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « إذا سمي باسم أعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف إذا كان مؤنثا وان كان أوسطه ساكنا نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر والمؤنث : (وإذا كان اسما لمؤنث فان كان أعجميا من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو : جور وحمص وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب وسمت المرأة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما لم يجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجوه الى ما في كلامهم وهو الدل الذي هو الدلال .
(٣) الزخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله : عز وجل - (اهبطوا مِضْرًا) إنما أراد مصر بعينها » .

فليس بحجة عليه ؛ لأنه مِضْرٌ من الأمصار ، وليس مِضْرٌ بعينها . هكذا جاء في التفسير -
والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب (١) ، وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو
ابن العلاء (٢) فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا ، ويقولون :
نحن نجزى صرف المؤنث إذا سمينا بمؤنث على ما ذكرنا . وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ،
فالذي إحدى حالتيه حال خِفة أحق بالصرف ؛ كما أنا لو سمينا رجلا ، أو غيره من المذكر
باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت
رجلا قَدَمًا أو فَخِذاً أو عَضُدًا ، لم يكن فيه إلا الصرف ؛ لخفة التذكير (٣) .

وكذلك لو سميت باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جُمع ، أو ساكنة الحرف
الأوسط لكان مصروفا . لا يجوز إلا ذلك ؛ / لأن الثلاثة أقل الأصول ، والتذكير أخف الأبواب .

٣
٣١٣

فكل مذكر بثلاثة أحرف فمصروف إلا أن تكون فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وثبة
فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعل نحو : يعد ، ويضع . أو يكون من المعدول : كعمر ،
وقثم ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضرب ، وقتل ، وقد تقدم قولنا في هذا (٤) .

= وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ (ابن خالويه ص ٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فسان سميت المؤنث بعمرو ، أو زيد لم يجز الصرف
هذا قول أبي اسحق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لان المؤنث اشد ملائمة
للمؤنث ، والاصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر .
وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على الابنية » .

وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فان كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فأوقعته على مؤنث ،
نحو امرأة سميتها يزيد أو عمرو فان أكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومن كان من
قبيلهما وهو القول الفاشي الا يصرفوا شيئا من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه ابا عمرو ممن يوجب منع الصرف .

(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأيا على آخر هنا .

وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأي الثاني وهو المجوز للصرف
وتركه ، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل : هو القول الفاشي في كتابه المذكر والمؤنث .

في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فلدو وجهين عند
أبي زيد والجرمي والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمر ويونس وابن أبي
اسحق ..

وانظر الاشموني ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٢٤ والتوضيح وشرحه التصريح

ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) أنظر ص ٣٢٢ .

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا ، أوبأعجمي على هذه العدة فغير منصرف في المعرفة ؛ وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ؛ لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما خرج عن ذلك الحد منعه ثقل المؤنث من الانصراف (١) .

والأعجمي المذكر يجرى مجرى العربي المؤنث في جميع ما صُرف فيه .

ألا ترى أن نوحا ولوطا اسمان أعجميان وهما مصروفان (٢) في كتاب الله عز وجل !

فأما قوله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤)

٣

٣١٤

(وَأَلِي ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) (٥) فإن (ثمود) اسم عربي ، وإنما هو فعول من الثمد فمن جعله

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .

اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي ، فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما هود ، ونوح فتصرف على كل حال لخفتها » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميت بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التأنيث ، نحو شاة وثبة ، أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقثم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو . ضرب وقتل أو يكون في أوله زيادة ، نحو : يزن ويضع ، فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة » .

(٤) هود : ٦٨ .

(٣) الفرقان : ٣٨ .

(٥) هود : ٦١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٨ : « فأما ثمود وسبا فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء وقال تعالى : (وعادا وثمود) . وقال تعالى : (ألا إن عادا كفروا ربهم) . وقال : (وآتينا ثمود الناقة مبصرة) . وقال : (وأما ثمود فهديناهم) . » .

في بعض الآيات جاء تنوين ثمود وترك تنوينه في السبعة .

في النشر ج ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا في (ألا إن ثمود) في هود وفي الفرقان ، وعادا وثمود) في الفرقان وفي العنكبوت (وثمود وقد تبين لكم) وفي النجم (وثمود فما أبقى) .

فقرأ يعقوب وحمزة وحفص ثمود في الأربعة بغير تنوين (وغيرهم بالتنوين) .

واختلفوا في (ألا بعادا لثمود) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون

بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٣٣٤ ، ص ٣٤٣ .

الاتحاف ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وغيث النفع ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ وشرح الشاطبية ص ٢٢٣

انظر نسب ثمود في جمهرة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسما لأبٍ أوحىُ صرفه ، ومن جعله اسما لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانتهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم .

وعلى ذلك اسم صالح .

فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة فهي تُبين لك عن أنفسها .

* * *

واعلم أنّ الشاعر إذا اضطرّ صرف ما لا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنّما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْز له ذلك (١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجوز اللَّحْنَ ، وإنَّما يَجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قَبْلَ دخول العلة ، نحو قولك في «راد» إذا اضطررت إليه : هذا رَادِدٌ ؛ لأنه فاعِلٌ في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :

مَهَلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِينُوا (٢)

لأنَّ (صنن) إنّما هو صنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

• يَشْكُو الْوَجِي مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ (٣) •

/وعلى هذا قال الشاعر :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيْرَكِبْنُ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنّه ما كان من ذوات الباء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ يُصْبِحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَبٌ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فيوما يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تُرَي مِنْهُنَّ غُولٌ تَغُولُ (٦)

فعلى هذا إجراء ما لا يجرى لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ ، والكمال ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

هذا باب

تَسْمِيَةِ السُّورِ وَالْبُلْدَانِ

أَمَا قَوْلُكَ : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ما حذفت من قوله عز وجل : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (١) فمصرف . تقول : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ .

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيدا إذا كان اسما لامرأة . هذا في هود خاصة (٢) .

وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسما للمؤنث ، كما ذكرت لك قبل هذا (٣) . فإما يونس ، وإبراهيم فغير مصرفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ؛ للعجمة . ويدل ذلك على ذلك أنك إذا قلت : هذه يونس أنك تريد : هذه سورة يونس ، فحذفت ؛ كما أنك تقول : هذه الرحمن .

وأما (حاميم) فإنه اسم أعجمي لا ينصرف ، للسورة جعلته أو للحرف ؛ ولا يقع مثله في أمثلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما ترى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك : هذه تميم كما ترى .

وان جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمره والسورة بمنزلة النساء والأرضين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فأما نوح فبمنزلة هود . تقول : هذه نوح : إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .

ومما يدل على أنك حذفت سورة قولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد : سورة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما ، يصير بمنزلة امرأة سميتها بعمره .
وان جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « هذا باب أسماء السور ...

أما السور فإذا قصدت لها في أنفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك قولك : هذه هود يافتى إذا جعلت (هودا) اسما للسورة ، فانما هي بمنزلة امرأة سميتها زيدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمى بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

العرب . لا يكون اسم على فاعيل . فإنما تقديره تقدير: هابيل (١) .

وكذلك طس . ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لما جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ والرَّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِيمِ (٢)

وقال الكُميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمِ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبٌ (٣)

وأما فواتح السور فعلى الوقف ؛ لأنها حروف مُقَطَّعة ؛ فعلى / هذا تقول :

(آلم ذلك) و (حمّ والكتاب) ؛ لأنَّ حَقَّ الحروف في التهجِّي التقطيع (٤) ؛ كما قال :

= لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فاذا جعلت نوحا اسما للسورة لم تصرفها باجماع ، لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف اذا كان اسما للمذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما لمؤنث باجماع ، لأنه تجتمع فيه العجمة والتأنيث .

وتقول - ان أردت اسم السورة - : هذه اقتربه تقطع الف الوصل ، وتقف على الهاء ، لأنك أخرجتها الى الأسماء .

فان قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريد هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك انما أردت الاضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله (واسأل القرية) انما هو أهل القرية . . .
ويدلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أي سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فاجر السور .

واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيتهما ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدي على ما كانت .

تقول : فرات سورة اقتربت الساعة ، وقرات سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة . . . » . الورقة (١٤٥ - ١٤٦) . وانظر باب أسماء السور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما حم فلا ينصرف ؛ جعلته اسما للسورة أو أضفت اليه ، لأنهم أثزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل ، وقابيل . . .
وكذلك طا سين ، وياسين .

واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم ، وياسين .

وان أردت في هذا الحكاية تركته وقفا على حاله . . .

ويجوز أيضا أن يكون ياسين ، وصباداسين غير متمكنين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو : كيف وأين ، وحيث . . . » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « وأما طسم فان جعلته اسما لم يكن بد أن تحرك

النون ، وتصير ميمًا كأنك وصلتها الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وبعل بك .

وان شئت حكيته ، وتركت السواكن على حالها .

وأما كهيعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طا سين لم يجز . . . » .

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ : تَحْطُّ رَجُلًا يَبْخُطُ مُخْتَلِفٌ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْيَفِّ (١)

فهذا مجاز الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون ، وجعلته اسما للسورة - جاز فيه الصرف فيمن صرف هندا ، وتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها (٢) .
وكذلك صاد (٣) ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إنما هي بمنزلة امرأة سميتها دارا .

* * *

فَأَمَّا البلاد فإِنَّمَا تَأْنِيثُهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ،
وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكُلُّ مَا عَنِّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدًا ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .

وكلُّ مَا عَنِّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدَةٍ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث
على أَنَّ مِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ / وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .
وذلك نحو : فَلَجٍ (٤) ، وَحَجْرٍ (٥) ، وَقُبَاءٍ ، وَحِرَاءٍ (٦) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هندا ، لأن النون تكون أنثى فترفع وتنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسما أعجميا ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون إلا على التذكير ، نحو : فَلَجٍ » .

في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « فَلَجٍ بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد . .
وقيل واد » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣-٢٤ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف .

ومنهم من يؤنث ، فيجزيه مجرى امرأة سميت بعمره : لأن حجرا شيء مذكر سمي به
المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة اليمامة وام قراها . .
وفي الروض الأنف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل الثمر قال : ان هذا لطعام وحجر بمصاه على
موضع قصبة اليمامة ، فسميت حجرا .

في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٤ « فَلَجٍ وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « أما قولهم : قباء ، وحراء فقد اختلفت العرب فيهما . . =

فَأَمَّا الْمَدِينَةَ ، والبصرة ، والكوفة ، ومَكَّةَ - فحرف التائِيث يمنعها .

وَأَمَّا بَغْدَادَ (١) ونحوها ، فالعجمة تمنعها .

وَعُمَانَ (٢) ، ودمشق (٣) فالأكثر فيهما التائِيث ؛ يُرَادُ الْبَلَدَاتَانَ والتذكير جائز ، يُرَادُ : الْبَلَدَاتَانَ .

كما أَنَّ وَاسِطًا (٤) الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ التذكير ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ وَسَطٍ . الْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ ، فَإِنَّمَا هُوَ نَعْتٌ سُمِّيَ بِهِ . وَمَنْ أَرَادَ الْبَلَدَةَ لَمْ يَصْرِفْهَا ؛ وَجَعَلَهَا كَامْرَأَةٍ سُمِّيَتْ ضَارِبًا .

= فَمِنْهُمْ مَنْ يَذَكُرُ ؛ وَيَصْرِفُ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوهُمَا اسْمَيْنِ لِمَكَانَيْنِ .
وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْثَ ، وَلَمْ يَصْرِفْ ، وَجَعَلَهُمَا اسْمَيْنِ لِبَقْعَتَيْنِ مِنَ الْأَرْضِ .
وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ فَقُلْتُ : أَرَأَيْتَ مَنْ قَالَ : هَذِهِ قِبَاءٌ يَا هَذَا كَيْفَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلًا ؟

قَالَ : يَصْرِفُهُ ، وَغَيْرَ الصَّرْفِ خَطَأً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْثٍ مَعْرُوفٍ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنَّهُ مُشْتَقٌّ كَجَلَّاسٍ ، وَلَيْسَ شَيْئًا قَدْ غَلَبَ عِنْدَهُمْ عَلَيْهِ التائِيثُ كَسَعَادٍ وَزَيْنَبٍ ، وَلَكِنَّهُ مُشْتَقٌّ يَحْتَمِلُهُ الْمَذَكُرُ ، وَلَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَوْثِ . . . » .

فِي مَعْجَمِ الْبَلَدَاتَانِ ج ٤ ص ٣٠١ : « قِبَا (بِالضَّمِّ) وَأَصْلُهُ اسْمُ بَثْرٍ هُنَاكَ وَالْفَاءُ وَاوٌ وَيَمْدٌ وَيَقْصُرُ ، وَيَصْرِفُ وَلَا يَصْرِفُ . قَالَ عِيَاضٌ : وَأَنْكَرَ الْبَكْرِيُّ فِيهِ الْقَصْرَ ، وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ الْقَالِي سِوَى الْمُدَّةِ . قَالَ الْخَلِيلُ : هُوَ مَقْضُورٌ . . . » .

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ٢٣٣ : « حِرَاءٌ (بِالْكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ) : جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ مَكَّةَ . . . وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤنِّثُهُ ، فَلَا يَصْرِفُهُ قَالَ جَرِيرٌ :

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرًّا وَأَعْظَمَهُمْ بِيْطُنِّ حِرَاءِ نَارَا

فَلَا يَصْرِفُهُ ، لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْبَلَدَةِ الَّتِي حِرَاءُ بِهَا .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لِلنَّاسِ فِيهِ ثَلَاثُ لَفَاتٍ : يَفْتَحُونَ حَاءَهُ وَهِيَ مَكْسُورَةٌ وَيَقْصُرُونَ أَلْفَهُ وَهِيَ مَمْدُودَةٌ ، وَيَمِيلُونَهَا وَهِيَ لَا تَسْوِغُ فِيهَا الْإِمَالَةَ . . . » .

(١) فِي الْمَذَكُرِ وَالْمَوْثُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ص ٢٤٧ « بَغْدَادُ : تَذَكُرُ وَتؤنِّثُ وَفِيهَا ثَلَاثُ لَفَاتٍ »

(٢) فِي سِيْبُويَةَ ج ٢ ص ٢٤ : « وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التَّائِيثِ نَحْوُ : عُمَانَ » وَقَالَ فِي ص ٢٨ كَمَا أَنَّ عُمَانَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا اسْمًا لِمَوْثٍ .

فِي الرُّوضِ الْإِنْفِ ج ١ ص ٢٤١ : « وَأَمَّا عُمَانُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ فَهُوَ بِالْيَمَنِ سُمِّيَتْ بِعُمَانَ بْنِ سَنَانَ ، وَهُوَ مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ »

وَأَنْظَرَ مَعْجَمِ الْبَلَدَاتَانِ ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) فِي مَعْجَمِ الْبَلَدَاتَانِ ج ٢ ص ٤٦٣ : « دِمَشْقُ الشَّامِ (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ) هَكَذَا

رَوَاهُ الْجُمْهُورُ وَالْكَسْرُ لَفَةٌ فِيهِ ، وَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ وَأَخْرَهُ قَافٌ . . . » .

(٤) فِي سِيْبُويَةَ ج ٢ ص ٢٤ : « مِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التذكيرِ ، نَحْوُ : فُلُجٍ وَمَا وَقَعَ صِفَةً كَوَاسِطٍ ، ثُمَّ صَارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرُو » .

فِي مَعْجَمِ الْبَلَدَاتَانِ ج ٥ ص ٣٤٧ : « فَأَوَّلُ مَا نَذَكَرُ لَمْ يَسْمَعْ وَاسِطًا ؟ وَلَمْ يَصْرِفْ .

فَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا فَلِأَنَّهَا مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ . . .

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَاسِطُ الَّتِي بَنَجْدَ وَالْجَزِيرَةَ يَصْرِفُ ، وَلَا يَصْرِفُ .

ألا ترى أنه لما جعل حِراءَ اسماً لبُقعة لم يصرفه وقال :
ستعلمُ أينما خيرٌ قديماً وأعظمنا ببطن حِراءِ ناراً (١)
فأصلُ هذا ما تقصِدُ به إليه .
ألا ترى أنه يقول :

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فَلَجٌ مَاءٌ رَوَاءٌ ، وَطَرِيقٌ نَهْجٌ (٢)
فقال : فهذا ، ولم يقل : فهذه ؛ لأنه أراد بلداً .

= وأما واسط البلد المعروف فمذكر ، لانهم ارادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال . .

وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة ، فيترك صرفه ، وانشد سيبويه فى ترك الصرف :

مَنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عَرَفْتَ بِهَا أَيَّامَ واسِطَ . والأَيَّامِ مِنْ هَجْرًا

ولقائل أن يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع الى ما قاله ابو حاتم . . . » .

رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حِراءِ حملاً على معنى البقعة .

وروى صدره الجوهري : ألسنا أكرم الثقيلين طراً . وكذلك فى المذكر والمؤنث للأنبارى

ص ٢٤٩ .

وهى أيضاً فى النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

والبيت لجريز وليس فى ديوانه ويظهر انه ساقط من القصيدة ص ٢٨٠-٢٨٣ .

وهى أيضاً فى النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

وقال الأنبارى « حِراءُ الغالب عليه التذكير والاجراء » .

(٢) فى اللسان (روى) : ماء رواء ممدود مفتوح الراء ، أى : عذب .

وانشد ابن برى لشاعر : من يك ذا شك فهذا فلج . . .

هذا باب

أسماء الأحياء والقبائل

3
319
/ فمجازُ هذا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . تقول : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، إذا أردت
هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ؛ لأنَّك تقصدُ قَصْدَ تميمِ نفسه .
وكذلك لو قلت : أنا أحبُّ تميماً ، أو أنت تهجو أسداً . إذا أردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ
واحد منهما اسماً للحى .
فإن جعلت شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . تقول : هذه تميمٌ فاعلم ،
وهذه عامرٌ قد أقبلت .

وعلى هذا تقول : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ (١) ، وإنما تريد القبيلة ، كما قال :
لولا فوارسُ تغلبَ بنتِ وائلٍ نزلَ العدوُّ عليك كلُّ مكانٍ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : « باب أسماء القبائل ، والأحياء ..
أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ،
فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك حذفت
المضاف تخفيفاً ... ، فلما حذف المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار
في مكانه ، فجرى مجراه ، فصرفت تميماً ، وأسداً ، لأنك لم تجعل منهما واحداً اسماً
للقبيلة ..
وان شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، (مصروفين) لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد ،
وبنو تميم ... »

وان شئت جعلت تميماً وأسداً اسم قبيلة في الموضوعين جميعاً فلم تصرفه ..
ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم
يقولون : قيس بنت عيلان ... »

ومثل ذلك تغلب بنت وائل « وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجري
منهن وما لا يجري في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ .
وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة الأنساب ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥ - ٢٩٦
والاشتقاق .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها الأخطل ويهجو جريراً الديوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥
وقال البرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هذه تميم بنت مر إذا أردت الجماعة ، وهذه
تغلب بنت وائل كما قال الفرزدق : لولا فوارس تغلب بنت وائل .. »

وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل (ديوانه ص ١٠٧) .

فنحن تركنا تغلب بنت وائل كمشروبة رجلاه منقطع الظهر
إذا ما لقينا تغلب بنت وائل بكينا بأطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عز وجل : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)^(١) ، لأنَّ المعنى : الجماعة ،
وعلى هذا (كَذَّبَتْ عَادُ)^(٢) و (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ)^(٣) ؛ لأنَّه عنى القبيلة والجماعة .

* * *

فأمَّا ما كان من هذا اسما لا يقع عليه بنو كذا ، فإنَّ التذكير فيه على وجهين :
على أن تقصد قَصْدَ الحى ، أو تعمِدَ للأب الذى سَمَى به / القبيل ، وذلك نحو : قُرَيْشُ ،
وثَقِيفُ . تقول : جاء قُرَيْشُ يا فتى ، إنَّما تريد : حَى قُرَيْشُ ، وجماعة قُرَيْشُ . فهى بمنزلة
ما قبلها إلَّا فيما ذكرنا من أنَّك لا تقول : بنو قُرَيْشِ ؛ كما تقول : بنو تميم ؛ لأنَّه اسم للجماعة^(٤)
وإن كانوا إنَّما سُمُوا بذلك لرجل منهم .

وقد اختلف الناس فى هذه التسمية لأى معنى وقعت ؟ إلَّا أن الثبوت عندنا أنَّها إنَّما وقعت
لقصى بن كلاب^(٥) ولذلك قال اللهبى :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الأحياء فنحو : معد ، وقريش ، وثقيف ، وكل
شئ لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فأنما جعله اسم حى .

فان قلت : لم تقول : هذه ثقيف ؟ فإنهم انما أرادوا هذه جماعة ثقيف ، أو هذه جماعة من
ثقيف ، ثم حذفوها هنا ، كما حذفوا فى تميم ، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف قال : هؤلاء ثقيف .

وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى
حينئذ بمنزلة القوم ، وكيونونة هذه الأشياء للأحياء أكثر ..

وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن .. » .

وانظر ما قاله المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث فيما سياتى .

(٥) فى الروض الأنف ج ١ ص ٧١ : « ورأيت لغيره (الزبير) ان قريشا تصغير القرش
وهو حوت فى البحر يأكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سمى به أبو القبيلة .

ورد الزبير على ابن اسحاق فى انها سميت قريشا لتجمعها وانه لا يعرف قريش
الا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحق لم يقل انهم بنو قصى خاصة وانما اراد انهم سموا
بهذا الاسم مد جمعهم قصى وكذا قال المبرد فى المقتضب : ان هذه التسمية انما وقعت لقصى
والله اعلم ... » .

وفى شرح ادب الكاتب للجواليقى ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أى =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا (١) *

وثقيف كذلك إنما هو تلقيب القبيلة أو الحي ، المقصود في ذلك أبوها قَيْبَى بن مُنْبَه
ابن بكر بن هوازن (٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :
غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُغْضَلَاتِ وَسَادَهَا (٣)
جعله اسما للقبيلة ؛ كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حواليها حين غلب عليها قصى بن كلاب ، قيل : سميت قريشا ، لأنهم
كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع . . .
وفي الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قريشا لأن قصيا قرشها ، أى : جمعها
فلذلك سمى قصى مجمعا قال الفضل بن العباس

أَبُونَا قُصَى كَانَ يُدْعَى مُجْمَعًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فُهِرٍ
ثم ذكر سبعة أقوال فى اشتقاق قريش .
وانظر المعارف ص ٣١-٣٢ والاشتقاق .
(١) رواية البيت هى :

وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا
كما فى شرح أدب الكاتب للجوائقى ص ١٧٢ .

والكشاف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لتبع .
والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المشمرخ بن عمرو الحميرى واللسان (قرش)
وشواهد الكشاف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) انظر نسب ثقيف فى جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦ على منع صرف قريش حملا على معنى القبيلة ،
والصرف فيها أكثر ، لأنهم قصدوا بها قصد الحي .

المساميح : جمع سمح على غير القياس .

المغضلات : الشدائد . سماحة : تمييز . وكفى متعدية لاثنين .

البيت لعدي بن الرقاع العاملى من قصيدة فى مدح الوليد بن عبد الملك وبعض ابيات هذه
القصيدة فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .

وفى مهذب الاغانى ج ٣ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ،
والمذكر والمؤنت للانبأرى ص ٢٨١ .

عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل فى كتابه المذكر والمؤنت فقال :

وأما القبائل فاعرابها على هذا المنهاج ، إلا أن لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ،
وإن تضعه على الحي فيكون مذكرا ، ويكون فيه الاضافة كالاضافة فى السورة ، وذلك قولك :
هذه تميم (بالتثنية) إذا أردت قبيلة تميم ، وهذه قيس . تصرف حينئذ تميما وقيسا .

فإن جعلت تميما أو قيسا اسما للقبيلة نفسها ، كما قلت لك فى السورة قلت : هذه
تميم (غير مصروف) فاعلم ، وهذه تميم بنت مروقيس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا إذا جعله
اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمِ مُودٍ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسما للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودٍ ذَلِيلُهَا .

على أَنَّهُ قد يجوز أن يقول (مُودٍ ذَلِيلُهَا) - لو أراد أبا القبيلة لَأَنَّهُ يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكنَّ ترك الصرْف قد أعلمك أَنَّهُ يريد القبيلة ، وَأَنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فإذا قلت : وَلَدٌ كلابٌ كذا ، وولد تميمٌ كذا - فالتذكير والصرْف لا غيرُ ؛ لِأَنَّكَ الآنَ إِنَّمَا تقصدُ الآباءَ (٢) . وَأما قوله (٣) :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل نغاب اسما للقبيلة تسميها باسم أبيها .
وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لانك لست تومىء الى المرأة التى ولدتهم ، كما أنك اذا قلت : هذه تميم فلست تومىء الى أبيهم ، وانما تريد الحى .
العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحى بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفردا مستحسنا فى كل ما يبين فيه القول ، فيقولون : هذه تميم ، لأن هذا لا يلبس ، كما قال الشماخ :

وجاءت سُليْمٌ قَضَها بِقَضِضِها
وَمَا قال امرؤ القيس :

تُمسِحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِها
تميمٌ بنُ مُرٍّ وأشياءُها

وكذلك يقولون فيما وقعت سمنه على الجماعة ولم تقل فيه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة أو للحى ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن اذا لم يرد البلدة ولا الاب ، وسيبويه يختار فى جميع هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميح الوليد سماحة
وكفى قريش المعضلات وسادها

فجعل (قريش) اسما للقبيلة ، وانشد :

عَلِمَ القِبائِلُ من مَعَدَّ وغيرها
أَنَّ الجِوادَ مُحَمَّدُ بنَ عَطَّارِدِ

الورقة (١٤٦ - ١٤٧) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحصى : مثل فى كثرة العدد . المودى : الهالك .

والمعنى كما يقول : لا أعلم : اذا كثر عدد من حصل من الاشراف وأهل الثروة لم يقل عددنا

فنهلك ، ونذهب قلة وذلا .

ومعد على وزن (فعل) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ .
ولم ينسب البيت لقائل فى سيبويه ، وائمس فى ديوان الأعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد

ورويه فى الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر أنه ساقط منها .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « فاذا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ،

صرفوه » .

(٣) فى الأصل : قولك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيحًا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ (١)
فإنه جعله اسماً للقبيلة .

وأما قولك : هذه رَقَاشُ يا فتى على مذهب بنى تميم ، وهذه رَقَاشُ في قول أهل الحجاز ،
فلهذا موضع سَنِينُهُ في عَقَبِ هذا الباب (٢) إن شاء الله .

ورقاش امرأة ، وأبو القبيل عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة (٣)
وكذلك سلول (٤) ، وسدوس (٥) فليس من هذا مصروفاً إلا في النكرة ، وإنما ذلك
بمنزلة باهلة (٦) ، وخندف (٧) وإن كان في باهلة علامة التأنيث .

-
- (١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .
المطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .
ورواية سيبويه : نبا الخز عن روح - ورواية الكتبريزي في شرح الحماسة ج ٤ ص ٩٦
كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاختضاب وجمهرة الانساب : بكى الخز من روح .
والبيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى او لاختها هند وكانت تزوجت روح بن
زبياع ، ثم فركنه .
وانظر قصة ذلك في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠ والاختضاب ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص
ج ١٧ ص ٤٠ .
ونسب الشعر الى حميدة في جمهرة انساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .
(٢) عقد بابا لفعال كما سيأتى .
(٣) في نسب عدنان للمبرد ص ١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس . . وبنو رقاش . .
وانظر جمهرة انساب العرب ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ٣٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .
(٤) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الانساب ص ٢٧١ - ٢٣٥ .
(٥) سدوس : في جمهرة الانساب ص ٣١٧ بفتح السين وكذلك هي في جميع العرب حاشا
طبيء وحدها فانهم سدوس بالضم .
(٦) انظر نسب باهلة في الجمهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .
(٧) ونسب خندف في الجمهرة ج ٤٧٩ - ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .

هذا باب

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السور

والأحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قدمنا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا ، كما ذكرت لك في رجل يسمي هنداً أو قدماً أو فخداً .

فإن سمي بشيء على أربعة أحرف أو أكثر ، وكان عربياً مذكراً ، فهو مصروف . وإن كان أعجمياً أو مؤنثاً لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمي حاميم : هذا حاميمٌ مُقبِلاً ؛ لأنه أعجميٌ على ما وصفت لك .

فإن سميت صالحاً أو شعيباً ، وذلك الاسم اسمٌ لسورة - انصرف ؛ لأنه في الأصل مذكراً ، وإن علقتة على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سميت بواحد منهما امرأة ، ثم سميت بذلك الاسم رجلاً فإنما ترده إلى أصله .

وإنما ذكرنا أن هنداً ودعداً وجُملاً أسماء مؤنثة ؛ لأنها وقعت مشتقةً للتأنيث . فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث / إذ كان المؤنث المختص بها .

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويين (أسماء) بن خارجة ؛ لأن (أسماء) قد اختص به النساء حتى كأن لم يكن جنساً قط^(١) ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها

(١) في شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٧٩ « و (أسماء) اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالنسبة أكثر من التسمية بالجمع » .

وأسماء عند سيبويه (فعلاء) ، لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كعثمان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ « وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلى » . وقال الاعلم : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معاً ، فجدفتا في الترخيم ، ولا تعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمى به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان (وسم) وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة ونكرة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلاً اسمه أسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمْعًا لِلأَسْمَاءِ ، وَعَلَى ذَلِكَ صَرَفَ هَؤُلَاءِ النَحْوِيُّونَ ذِرَاعًا اسْمَ رَجُلٍ ؛ لِكثْرَةِ تَسْمِيَةِ الرِّجَالِ بِهِ ، وَأَنَّهُ وَصِفَ لِلْمَذْكَرِ فِي قَوْلِكَ : هَذَا حَائِطٌ . ذِرَاعٌ ، وَالْأَجُودُ أَلَّا يَصْرَفَ اسْمَ رَجُلٍ ؛ لِأَنَّ الذِّرَاعَ فِي الْأَصْلِ مُؤَنَّثَةٌ (١) .

فَإِنَّ سَمِّيَتِ السُّورَةُ أَوْ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ بِفِعْلِ ، أَجْرِيته مُجْرَى الأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا أَضْفَعْتَ إِلَى (اِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ القَمَرُ) : قَرَأْتُ سُورَةَ إِقْتَرَبَهُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا سَمِّيْتَ بِفِعْلِ فِيهِ تَاءً تَأْنِيثًا صَارَتْ فِي الْوَقْفِ هَاءً ؛ لِأَنَّكَ نَقَلْتَهُ إِلَى اسْمٍ ، فَصَارَ آخِرُهُ كآخِرِ حَمْدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُذْرَجٌ بِالتَّاءِ ، وَالتَّاءُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، وَإِنَّمَا تُبَدَّلُ مِنْهَا فِي الْوَقْفِ هَاءً ، وَتَقْطَعُ أَلْفَ الْوَصْلِ ؛ / كَمَا أَنَّكَ لَوْ سَمِّيْتَ رَجُلًا بِقَوْلِكَ : (اضْرِبْ) فِي الأَمْرِ قَطَعْتَ الألفَ حَتَّى تَصِيرَ كالألفَاتِ الأَسْمَاءِ فَتَقُولُ : هَذَا إِضْرِبُ قَدْ جَاءَ ، فَتَصِيرُهُ بِمَنْزَلَةِ إِثْبَادٍ . فَعَلَى هَذَا قَامَتْ : هَذِهِ سُورَةُ إِقْتَرَبَهُ (٢) فَإِنَّ وَصَلْتَ قَلْتَ : هَذِهِ سُورَةُ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ؛ لِأَنَّهَا الآنَ فِعْلٌ رَفَعْتَ بِهَا

٣
٣٢٤

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٩ : « وَسَأَلْتَهُ عَنِ ذِرَاعٍ ، فَقَالَ : ذِرَاعٌ أَكْثَرَ تَسْمِيَتِهِمْ بِهِ الْمَذْكَرُ ، وَتَمَكَّنَ فِي الْمَذْكَرِ ، وَصَارَ مِنْ أَسْمَائِهِ خَاصَّةً عِنْدَهُمْ . وَمَعَ هَذَا أَنَّهُمْ يَصِفُونَ بِهِ الْمَذْكَرَ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا ثُوبٌ ذِرَاعٌ ، فَقَدْ تَمَكَّنَ هَذَا الْاسْمُ فِي الْمَذْكَرِ » وَانظُرْ ص ٢١ مِنْهُ .
قَالَ الْمِرْدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ : « فَأَمَّا الذِّرَاعُ وَالْكَرَاعُ فَأَمْرُهُمَا بَيْنَ فِي أَشْعَارِهِمْ وَسَائِرِ كَلَامِهِمْ . يَقُولُونَ : هَذَا الثُّوبُ سَبْعٌ فِي ثَمَانِيَةٍ . يَرِيدُونَ سَبْعَ أذْرَعٍ فِي ثَمَانِيَةِ أَشْبَارٍ . وَالْكَرَاعُ مِنَ الْحَرَّةِ مَا سَالَ مِنْهَا فَتَقَدَّمَ . قَالَ الْأَنْصَارِيُّ :

أَضْحَتْ كُرَاعُ الغَمِيمِ مُوَجِّشَةً بَعْدَ الَّذِي قَدْ مَضَى مِنَ الْحِقَبِ

وقال آخر :

فَطَلَّتْ تَكُوسٌ عَلَى أَكْرَعِ ثَلَاثٌ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعُ

وَذَكَرَ سَبْيُوهِ وَاتَّبَعَهُ قَوْمٌ كَثِيرٌ أَنَّهُ لَوْ سَمِيَ رَجُلًا ذِرَاعًا لَصَرَفَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَحِجَّتُهُ أَنَّهُ قَالَ : كَثُرَتْ تَسْمِيَةُ الرِّجَالِ بِهِ ، فَكَانَ اسْمٌ صَيِّغٌ لِلْمَذْكَرِ ، قَالَ : وَبَعْضُهُمْ يَصْرَفُ كِرَاعًا ، وَتَرَكَ الصَّرْفَ فِيهِ أَجُودًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرِ التَّسْمِيَةُ بِهِ ، وَقَدْ سَمَوْا بِهِ . فَمَنْ صَرَفَهُ فَالْحِجَّةُ فِيهِ مِنْ بَابِ الْحِجَّةِ فِي ذِرَاعٍ .. وَالصَّوَابُ وَالْحَقُّ أَنَّ تَجْرِي الْفُرُوعِ عَلَى أَصُولِهَا فَتَصْرَفُ أَسْمَاءُ اسْمِ رَجُلٍ ، لِأَنَّهُ جَمَعَ اسْمًا ، وَالآنَ تَصْرَفُ ذِرَاعًا وَلَا كِرَاعًا فِي الْمَعْرِفَةِ » .

الْوَرَقَةُ (١٣٨) وَفِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِلْأَنْبَارِيِّ ص ٣٦ : « وَقَالَ الْفَرَّاءُ : قَالَ الْكَسَائِيُّ : إِنَّهُ وَجَدَهُ مُجْرَى فِي كُلِّ اللُّغَاتِ إِذَا سَمِيَ بِرَجُلًا ، وَقَالَ : شَبِهَ بِالْمَصْدَرِ لِكثْرَةِ مَا تَقُولُ الْعَرَبُ : زَرَعْتَ الثُّوبَ ذِرَاعَيْنِ وَذِرَاعًا ٠٠ »

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٠ : وَإِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَجْعَلَ (اِقْتَرَبْتَ) اسْمًا قَطَعْتَ الألفَ ، كَمَا قَطَعْتَ أَلْفَ (اضْرِبْ) حِينَ سَمِيَتْ بِهِ الرَّجُلُ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزَلَةِ نَظَائِرِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ ، نَحْوُ : أَصْبَحَ . وَانظُرْ ص ٤ مِنْهُ .

وقال في ص ١٣ ولو سميت رجلا (ضربت) قلت : هذا ضربه لا تحرك ما قبل هذه =

الساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيدٌ لقلت : هذا قامَ زيدٌ ؛
لأنك سميت بفعل وفاعل .
ولهذا موضع (١) نذكره فيه على حدته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الاسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه
هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٣ من ص ٣٥٥ .
(١) عقد بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .

هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فَعَالٍ)

اعلم أن الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أضرب : فأربعة منها معدولة ، وضرب على وجهه .

فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غير مشتق ، ويجمع ذلك أن تكون مما أضله النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رباب ، وسحاب ، وجمال .

وأما المؤنث / فنحو قولك : عناق ، وأنان ، وصناع .

فما كان من هذا مذكراً فمصروف إذا سميت به رجلا ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصروف في المعرفة ، ومصروف في النكرة ، لمذكر كان أو لمؤنث .

وأما ما كان معدولاً فمجرّاه واحد في العذل وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى الفعل نحو قولك : حذارِ يا فتى ، ونظارِ يا فتى ، ومعناه : احذر ،

وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تغدو بَدَادٍ يا فتى ومعناه : يَدَدًا . ومثاه :

لامسّاسِ يا فتى ، أى : لا مُمّاسة . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حالة محلّ الاسم ؛ كتسميتهم المنية حلاقِ يا فتى فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حَدامِ وقَظامِ ، إلا أن جملة هذا أنه لا يكون شئاً

من هذه الأنواع الأربعة إلا مؤنثة معرفة . فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقّه أن يكون موقوفاً ؛ لأنّه معدول عن مصدر فعل

موقوف موضوع في موسعه ، فإنما مجازُهُ مجازُ المصادر ، إلا أنّها المصادر التي يُؤمَرُ بها (١) ؛ نحو :

(١) عن أى تىء عدل فعال فى الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أنه معدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرْبًا زِيدًا ؛ كما قال الله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (١) إِلَّا أَنْ
المصدر مقدر مؤنثا علما لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

* تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا (٢) *

إنما المعنى : اتركها إلا أنه اسم مؤنث موقوف الآخر محرك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ؛
وحرسته الكسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيداً ، أى : اتركه فهما معدولان عن
المتاركة ، والمنازلة » .

وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحج في جميع
هذا افعال ، ولكنه معدول عن حده . . . »

وفى شرح الكافية للمرضى ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فعال هذه
معدولة عن الأمر الفعلي المبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعول مبالغة فاعل . . .
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل
فى كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذاً من استقراء كلامهم . فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية ؟ . . . »

وفى أمالي الشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذار ، وتراك ، ودراك
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » .
(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٣٧ على أن (تراك) اسم فعل أمر
متعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا .
وتمامه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهلية إذا غنموا الغنيمة ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكها ، أى ماخيرها : أى انا نحمها وبعضهم يقول :

مناعها من ابل مناعها .

فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أرباعها . يعنون أفناءها .

وقال يعقوب بن السكيت : أغير على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الابل ، فجعلوا لا

يدنو منهم أحد الا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الابل :

تراكها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها
فقال أصحاب الابل :

مناعها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ولابن الشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه ج ٢ ص ١١١ .

ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الجارثى انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها

مفسر بالتمييز المجرور بمن بعده .

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (١)

وقال آخر :

* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ (٢) *

وقال آخر :

* نَظَارَكِي أَرْكَبُهُ نَظَارٍ (٣) *

ويدلُّك على تَأْنِيثِهِ قَوْلُ زُهَيْرٍ :

وَلَنِنَعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَكُجَّ فِي الدُّعْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضا لما مر ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع . وأولاد الإبل تتبعها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنزل يعني : اقتتلوا في المواضع التي فيها الإبل انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء .

ونسب البيت إلى أبي النجم سيبويه والأعلم وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس

ثعلب ص ٥٦١ وبعده :

حَتَّى يَصْبِرَ اللَّيْلُ كَالنَّهَارِ أَوْ تَجْعَلُوا دُونَكُمْ وَبَارِ

ونسب في اللسان (حذر) إلى أبي النجم وذكر بعده :

وهو في معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

ورواية المتنضب والكامل : أركبه بهاء الغائب ورواية سيبويه : أركبها وكذلك في المخصص

٦٣/١٧ .

والبيت لرؤية وليس في ديوانه .

ومن نسب الشعر في الكامل جعل هذا لأبي النجم وذاك لرؤية .

وفي أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظار أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

وليس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ ثم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ،

وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : أنك ذاهبة ، وأنت ذاهبة ، وتقول : هاتى هذا

للجارية ، وتقول : هذى أمة الله ، واضربى إذا أردت المؤنث وإنما الكسرة من الياء .

كذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنيث فعال المعدول .

جعل لابس الدرع حشوا لها ، لاشتمالها عليه ، كما يشتمل الإناء على ما فيه وهو العامل

في إذا ، لأنه بمعنى لابس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى الثناء .

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا بنزال : أن الحرب إذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم

يمكنهم التطاعن بالرماح تداعسوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف .

ومعنى لج في الذعر : تتابع الناس في الفرع وهو من اللجاج ، وهو التمداد فيه .

/ فقال: دُعِيَتْ . وقال زيد الخيل:

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنْ سَيَفِي كَرِيَهُ كَلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ (١)

وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأمور به فنحو قوله:

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادٍ (٢)

وقرأ القراء: (فإنَّ لك في الحياة أن تقول لا مساس (٣)

= والبيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد المشافية ص ٢٣٠ وأمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، واصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تأنيث (نزال) ، كما ذكره مع بيت آخر في ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بنى أسد وكان زيد يكثرا الاغارة عليهم وانظر أمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل

وجاء تأنيث (نزال) أيضا في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِعْهُ غَدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ

يريد فرسا آثرها على عياله ونفسه ، فوجده فيها يوم الروع ، أى أعطته قوة ونشاطا بما أعطها وآثرها .

وانظر شرح الأنبارى للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعمى : (بداد) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سمي التبديد بدة ، ثم عدلها الى بداد .

وفى ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أى : بددا بمعنى متبديدة فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل .

واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبديدة ، أى : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي فى الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فإن الحال نادر وقوعها معرفة .

المحلق (بتشديد اللام المفتوحة) سمة ابل بنى زرارة .

وقال ابن السيد : المحلق : ابل موسومة بالحلق على وجهها .

وقال ابن الشجري فى أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أى من لبن النعم الذى عليه وسوم كأمثال الحلق

الصعيد : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت فى سيبويه للنابغة الجعدى .

ونسبه الأعمى للجعدى ثم قال : ويروى لابن الخرج .

وقال البغدادي « عوف بن الخرج (بفتح الخاء وكسر الراء) شاعر جاهلى وهو عوف بن

عطية بن الخرج . . . وله ديوان صغير وهو عندي » .

وانظر قصة هذا الشعر فى الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان (بدد ، وحلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مساس بفتح السين والميم المكسورة .

ومساس مصدر ماس كقتال من قاتل ، وهو منقى بلا التى لنفى الجنس ، وهو نفى أريد به النهى ، أى : لا تمسنى ، ولا أمسك .

فإن قال قائل: ما بالنا لا نجد أكثر المصادر إلا مُدَكَّرًا . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد التانيث في لفظه .

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ؛ وقاتلت مقاتلة .

وكلُّ مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بدَّ من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة وركبت ركبةً ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كـنحو ما ذكرت لك .
والدليل على ذلك أن المذكر من المصادر ، وغيرها الذى هو على هذا الوزن مصروف مُتصرفٌ ؛
نحو : ذهبت ذهابا ، ولقيته لقاءً / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعَيْتُ نَزَالًا .

٣
٣٢٨

وأما ما كان تعنا غالبا فمنه قوله :
لَحِقَتْ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرَّقَابِ ، وَلَا يَبْهَمُ الْمَغْمُ (٢)
يريد : المنية ؛ كما قال مهلهل :

= وقرأ الحسن ، وأبو حيوة وابن أبى عبله وقعب بفتح الميم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامح هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التى بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) النافية التى تنصب النكرات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهى .
وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس بوزن فجار .. وهى أعلام للمساة ..

وقال ابن عطية : هو معدول عن المصدر كـفجار ونحوه .

وهذه القراءة من الشواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ « تقول العرب : أنت لا مساس ومعنياه : لا تمسني ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث وأن كانوا لم يستعملوا فى كلامهم ذلك المؤنث الذى عدل عنه بداد وأخواتها ونحو ذا فى كلامهم .

ألا تراهم قالوا : ملامح ومشابه وإيال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل فى الكلام . لا يقولون ملمحة ولا ليلاة ونحو ذا كثير .

وفى الأصل للمقتضب : فى التانيث .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وإنما يريد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ : ومنها أن يكون صفة غالبية تحل محل الاسم ، نحو

قولهم للضبع : جعار يا فتى وللمنية : حلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التانيث بعد ما ذكرنا قوله : لحقت حلاق ..

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٤ : الأكساء جمع كساء : وهو آخر الشيء وعقبه =

ما أَرْجَى العَيْشَ بَعْدَ نَدَامِي كُلُّهُمْ قَدْ سَقُوا بِكَأْسِ حَلَاقٍ (١)
وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

ونابغة الجعدي بالرمْلِ بيته عليه صفيحٌ من ترابٍ مُنْضِدٍ (٢)
وإنما النابغة نعت في الأصل ، ولكنه غلب حتى صار اسما

وأما ما كان اسما علما نحو : حَدَامٍ ، وَقَطَامٍ ، وِرْقَائِسٍ - فإن العرب تختلف فيه :
فأما أهل الحجاز (٣) فيُجْرُونَهُ مُجْرَى ما ذكرنا قَبْلُ ؛ لآنَهُ مُؤنثٌ معدول . وإنما أصله
حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .
ففعال في المؤنث نظير (فعل) في المذكر .

- ولا يهم المغنم : أراد أنهم انما قصدوا الأنافس دون الأموال
- وضرب الرقاب : من اضافة المصدر الى المفعول
- ونسب البيت ابن برى للاخزم بن قارب الطائي
- وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان (حلق)
- وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .
وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ « الحالقة نعت غالب ، أى : غلب على الاسمية ،
فاختص بالنية » .

والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العينى ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو فى
اللسان (حلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة
الغالبية ، فتلزمه الألف واللام ، وإنما قصد به قصد الاعلام المختصة ، نحو : زيد وعمرو .

- ورواية العجز فى سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .
- وقال الأعلم : ويروى : عليه صفيح من تراب وجندل .
- يصف موت النابغة الجعدي ودفنه بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .
- والصفيح : الحجارة العريضة .

والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبع) وروايته كرواية سيبويه ورواية أمالي الشجري
ج ٢ ص ١١٤ : كرواية المقتضب .

والصحيح أن البيت من قصيدة عينية لمسكين اندامى ذكرها البغدادي فى الخزانة ج ٢
ص ١١٦ - ١١٧ وسيأتى منها بيت آخر ذكره المبرد فى المقتضب والسكامل وجعل قافيته
دالية أيضا .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠ : « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء
على حاله لم يفيروه ، لأن البناء واحد ، وهوها هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث
وهوها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشئ بالشئ وان لم يكن مثله فى
جميع الأشياء » .

وانظر السكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فُسْقُ . يا لُكْعُ ، والمرأة : يا فَسَاقِ . يا لُكَاعِ . فلما كان
المذكّر معدولا عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يُعرب ؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف
إذ كان ناقصا منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب^(١) ؛ لأن الحركة والتنوين حقّ الأسماء ،
فإذا أذهب العدل التنوين لعلّة أذهب الحركة لعلتين .

واختير له الكسر ؛ لأنه كان معدولا عما فيه علامة التانيث ، فعدل إلى مافية تالك العلامة ؛
لأن الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنك فاعلة ، وأنتِ فعلتِ ،
وأنتِ تفعلين ؛ لأن الكسرة من نوع الياء ؛ فلذلك ألزمتها الكسرة^(٢) .

فإن نكرت شيئا من هذا أعربتة وصرفته ، فقأت : رأيت قطام ، وقطاما أخرى^(٣) .

ولو سميت به مذكرا أعربتة ولم تصرفه ؛ لأنك لا تصرف المذكّر إذا سميت بمؤنث على
أربعة فصاعدا^(٤) فإنما هو بمنزلة رجل سميت عقربا ، وعناقا . تقول : هذا حذام قد جاء ،
وقطام يا فتى ، وهذا حذام آخر .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عقرب
وعناق ، ولكنه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكّر زال المانع منه ، / وجري مجرى مؤنث سميت به
مذكرا مما لم يعدل .

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف الا البناء ، فتوالى
العمل يوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضي في
شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ . وابن جني في الخصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في
النكرة ، لأن هذا لا يجيء معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان
منه بالراء وغير ذلك اذا كان شيء منه اسما لمذكر لم ينجر أبدا ، وكان المذكر في هذا بمنزلة
اذا سمى بعناق ، لأن هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر ، فيشبهه به . تقول : هذا حذام
ورأيت حذام قبل ، ومررت بحذام قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه . »

ومن العرب من يصرف رقاش ، وغلاب اذا سمى به مذكرا لا يضعه على التانيث بل
يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح ، .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة، ولكنهم يُجرونه مُجْرَى غيره من المؤنث؛ لأنَّهم لا يذهبون به إلى العَدْل، والدليل على ذلك أنَّهم إذا أرادوا العَدْل قالوا: يافساقِ أَقبلي .
ويا خَبَاثِ أَقبلي ، لأنَّ هذا لا يكون إلاَّ معدولا .

* * *

وما كان في آخره راءً من هذا الباب فإنَّ بنى تميم يتَّبَعون فيه لغة أدل الحجاز . وذلك أنَّهم يريدون إجنّاح الألف ، ولا يكون ذلك إلاَّ والراء مكسورة (٢) وهذا مبين في باب الإمالة .
فتقول للضُّبع : هذه جَعَارِ فاعلم . وإنَّما جَعَارِ نعتٌ غالب ، فصار اسما للضُّبع . فمن ذلك قوله :

فقلتُ لها عَيْثِي جَعَارِ وَجَرِّرِي بِلَحْمِ امْرِي لَمْ يَشْهَدِ اليَوْمَ نَاصِرُهُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فان بنى تميم ترفعوه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ، لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذى يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل (افعال) لأن فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعال لا يتغير عن حالة واحدة ، فاذا جعلت (افعال) اسما للرجل أو امرأة تغير ، وصار في الأسماء فينبغي لفعال التى هى معدولة عن افعال أن تكون بمنزلة بل هى أقوى ، وذلك أن (فعال) اسم للفعل ، فاذا نقلته الى الاسم نقلته الى شىء هو مثله والفعل اذا نقلته الى الاسم نقلته الى شىء هو منه أبعد . . . » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ « فأما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما انفقوا فى يرى .
والحجازية هى اللغة الأولى القسدى ، فزعم الخليل أن اجنّاح الألف أخف عليهم يعنى الامالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكرهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلوا » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن جعار اسم للضبع المعدول عن الجاعرة .
وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٣ (جعار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجعر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوها بهذا الاسم دونهما لكثرة جعرها .
وفى مقاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ (جعر) الجيم والعين والراء أصلان : فالأول ذو البطن .
ومعنى « عيى » : أفسدى ، والعيث : أشد الفساد ، وفى اللسان : يقال للضبع : تيسى أو عيى .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل
ونسب البيت فى سيبويه الى النابغة الجعدى وكذلك نسبه الأعلام والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنقيطى : الصواب أن قائله ابو صالح عبد الله بن خازم الصحابى .
وهو فى اللسان (جعر) غير منسوب .

ومنهم من يجري الرء مجرى غيرها ، ويمضى على قياسه الأول (١) . فمن ذلك قوله :

ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت عنوةً وباراً (٢)

والقوافي مرفوعة .

* * *

ومن المعدول : أخر ، وسحر ، وعدلّهما / مختلف .

فأما (أخر) فلولا العدل انصرفت ؛ لأنها جمع أُخري . فإنما هي بمنزلة الظلم ، والنقّب ،
والصغر ، ومثلها مما هو على وزنها : الكبّرى والكبّر ، والصغرى والصغر . فباب فعلى في الجمع
كباب فعلة نحو : الظلمة والظلم ، والعُرْفَة والغُرْف .

وإنما استويا في الجمع ؛ لاستواء الوزن ، وأن آخر كل واحد منهما علامة التانيث ، فإنما
عدلت أخر عن الألف واللام من حيث أذكره لك :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الرء » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤١ على منع صرف وبار عند بنى تميم في المختوم

بالراء .

البيت للاعشى وهو من بنى قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم .
قال الأعلم : وبار : اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود
وقال ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١١٥ : وبار : اسم اقليم تسكنه الجن مسخ أهله
وقال ابن يعيش ج ٤ ص ٦٥ وبار : موضع

وقال السهيلي فى الروض الأنف ج ١ ص ١٤ وبار : أمة هلكت فى الرمل . .
وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٥٦ - ٣٥٨ واللسان (و بر) وجمهرة أنساب العرب

ص ٤٦٢ .

وفى العينى ج ٤ ص ٣٥٩ « جمع فيه بين اللغتين :

احدهما هى البناء على الكسر وذلك فى قوله : على وبار

والأخرى هى الاعراب كاعراب ما لا ينصرف وذلك فى قوله : جهرة وبار

وقال أبو حيان : ويحتمل وجه آخر من الاعراب فلا يكون جمعا بين اللغتين بل يكون بناه

ويكون (وباروا) فعلا ماضيا ، لأن المعنى أن الدهر أهلك أهل وبار ، ولا يريد بذلك المكان انما المراد

أهله فأعاد الضمير فى هلكت مؤثنا على وبار مراعاة للفظ وبار ، ثم أعاد الضمير جمعا على

الاهل المحذوف ، أى : وبار أهلها أى هلكوا على جهة التأكيد من حيث المعنى » .

وعنوة : نصب على الحال .

والبيت من قصيدة للاعشى فى ديوانه ص ٢٨١ - ٢٨٣

وهو فى المخصص ج ١٧ ص ٦٧

وذلك أن (أفعل) الذى معه من كذا وكذا : لا يكون إلا موصولا بمن ، أو تلحقه الألف واللام ؛ نحو قولك : هذا أفضل منك . وهذا الأفضل . وهذه الفضلى . وهذه الأولى . وهذه الكبرى . فتأنيث الأفعال الفعلية من هذا الباب . فكان حدُّ (آخر) أن يكون معه (من) نحو قولك جاءنى زيد ورجل آخر . وإنما كان أصله آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . فلما كان لفظ آخر يُغنى عن (من) لما فيه من البيان أنه رجل معه .

وكذلك : ضربت رجلا آخر : قد بينت أنه ليس بالأول استغناء عن (من) بمعناه .

فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابهِ ، فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاتنى امرأة أخرى ، ولا يجوز جاعتنى امرأة صغرى ولا كبرى ، إلا أن يقول : الصغرى أو الكبرى . أو تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما جمعناها فقلنا : (آخر) كانت معدولة عن الألف واللام (١) ؛ فذلك الذى منعها الضرف . قال الله عز وجل : (وأخر متشابهات) (٢) وقال : (فعدة من أيامٍ آخر) (٣) .

فإن سميت به (٤) رجلا فهى منصرفة فى قول الأخصس ومن قال به . لأنه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل ؛ لأنه قد زال عنه الوصف . وكذلك هذا قد زال عنه العذل ، وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجلا .

وسيبويه يرى أنه على عدله (٥) ولكل مذهب قوى يطول الكلام بشرحه . وفيما ذكرنا كفاية

إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ « قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة الا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة . الا ترى انك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : بالكع ، وفسق حين أرادوا : يا فسق . »

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

مكثرا بالأصل . راعى اللفظ ثم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فان حقرت آخر اسم رجل صرفته ، لأن فعيل لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غيرت البناء الذى جاء محدودا عن وجهه . »

فَأَمَّا (سَحَرَ) فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ - إِذَا أَرَدْتَ بِهِ يَوْمَكَ - عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) ؛ فَإِنْ أَرَدْتَ سَحْرًا مِنْ الْأَسْحَارِ صَرَفْتَهُ لِأَنَّهُ [غَيْرٌ] مَعْدُولٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاعَنِي زَيْدٌ لَيْلَةً سَحْرًا ، وَقَدِمْتَ مَرَّةً سَحْرًا ، وَكَلُّ سَحْرٍ طَيْبٌ ، فَهَذَا مَنصَرَفٌ / فَتَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ : هَذَا السَّحْرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، وَجِئْتِكَ فِي أَعْلَى السَّحْرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ) (٢) .

فَأَمَّا فِي يَوْمِكَ فَإِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ؛ كَمَا غَلِبَ ابْنُ الزَّبِيرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ ، وَكَمَا غَلِبَ الوَصْفُ فِي قَوْلِكَ : النَّابِغَةُ فَصَارَ كَالِاسْمِ اللَّازِمِ ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَعَ أُخْرَ فَقُلْتَ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحْرٌ يَا فَتَى ، وَلَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا فَتَرْفَعُهُ ، وَتَجْرِيهِ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ؛ كَمَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ ، فَامْتَنَعَ مِنَ التَّصَرُّفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ عَنَيْتَ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ صَرَفْتَهُ وَصَرَّفْتَهُ .

وَإِنْ صَغَّرْتَ هَذَا الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّ فِعْلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا ، وَصَارَ كَتَصَغِيرِ شَعْرًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْعَدْلِ (٣) ، وَلَكِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي الرَّفْعِ ، فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرٌ (٤) يَا فَتَى إِذَا عَنَيْتَ الْمَعْرِفَةَ .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ٤٣ « وَكَمَا تَرَكُوا صَرَفَ (سَحَرَ) طَرَفًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَجْرورًا ، أَوْ مَرْفوعًا أَوْ مَنْصُوبًا غَيْرَ ظَرْفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْهُ ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الظُّرُوفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلامٍ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَصَارَ مَعْدُولًا عِنْدَهُمْ ، كَمَا عَدَلْتَ أُخْرَ عِنْدَهُمْ ، فَتَرَكُوا صَرَفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَرَكَ صَرَفَ أَمْسٍ فِي الرَّفْعِ » .

وَانظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٠ وَابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ٤١ وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣

(٢) الْقَمَرُ : ٣٤ .

(٣) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ١٤ « وَإِنْ حَقَرْتَهُ (عَمَرَ) صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّ فِعْلًا لَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ مَحْدُودًا عَنْ فَوَيْعِلٍ وَأَشْبَاهِهِ ، كَمَا لَمْ يَقَعِ فِعْلُ نَكْرَةٍ مَحْدُودًا عَنْ عَامِرٍ » .

(٤) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧١ « وَمِنَ الْمَعْرَبَاتِ غَيْرِ الْمَتَّصِرَةِ . . . سَحَرَ ،

وَسَحِيرٌ » .

فإن سميت به رجلا فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسببويه : ما بالك صرفت هذا اسم رجل ، ولم تفعل مثل ذلك في باب آخر؟
فمن حجة من يحتج عنه أن يقول : إن آخر على وزن المعدول ، وعدل في باب النكرة ،
فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحدا ، ينصرفان جمعا إذا كانا لذكر ، وترجع آخر إذا
فارقه العدل إلى باب صرد ونعر .

فأما غدوة فليست من هذا الباب ؛ لأنها بُنيت اسما للوقت علما على خلاف بنائها وهي
نكرة .

تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتك غداة يوم الأحد .
فإذا أردت الوقت بعينه قلت : جئتك اليوم غدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تصرف
لأنها معرفة (٢) .

(١) في سببويه ج ٢ ص ٤٤ « وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل أقوى
لأنه لا يقع ظرفا » .

(٢) في سببويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف » .
اعلم أن غدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما
لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأنتك يوم اثنين مباركا
فيه . جعل اثنين اسما له معرفة ، كما تجمله اسما لرجل .
وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضا وهو القياس - أنك إذا قلت : لقيته العام
الأول أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر
العام الأول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم تقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين في
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب . .
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة ، وزعم
أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرة وهو يريد الاثنيان في يومه أو
في غده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) وهذا قول الخليل ،
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣ .

فَأَمَّا (بُكْرَةٌ) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأننا إذا أردنا لها يوما بعينه فهي نكرة ؛ لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنها في معنى غدوة ؛ كما أنك تجرى كلهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان (كلهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيّدا (١) نحو قوالك : رأيت كلهم ، / ومررت بكلهم . ولكن لما أشبهتها في العموم ، وأجريت مجراها على المضمر ، فقالت : إن قومك في الدار كلهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت « يذر » وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنها في معنى يدع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مُخَيَّر ، أعنى في جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

* * *

ومن المعدول قولهم : مثنى ، وثلاث ، ورباع (٢) ، وكذلك ما بعده (٣) .

وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث . وكذلك

(١) في شرح الأشموني للالفية ج ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلي العامل شيء من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا ، فتقول :

القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجمعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة آخر انما حده : واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فترك صرفه .

قلت : افتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة .. » .

(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يقيس فعال ومفعل الى العشرة .

وكذلك نسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٦ قال :

« وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى أربعة اتفاقا وجاء فعال من العشرة في قول الكميت :

ولم يَسْتَرِ بِثَوَكٍ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة ، نحو : خماس ومخمس ، وسداس ومسدس والسماع مفقود . . . بلى ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو : الخماسى والسداسى . . . » .

وفي الخصائص ج ٣ ص ١٨١ : « ألا ترى أن فعلا أيضا مثال قد يؤلف العدل نحو : أحاد وثناء وثلاث ورباع وكذلك الى عشار ، والمذكر والمؤنث للانبأرى ص ٣٦٠ - ٣٢٦ باب ذكر المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والخزانة ج ١ ص ٨٢ .

أحاد ، وإن مُسِّت قلت : مَوْحَدٌ ؛ كما قلت مَثْنِي . قال الله عزَّ وجلَّ : (أُولَى أَجْنِحَةٍ مَثْنِي وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) (١) وقال عزَّ وجلَّ : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) (٢) .
 مقال الشاعر :

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِي الْمَنَايَا أُحَادَ أُحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالِ (٣)
 وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادِ أَنْيسُهُ ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنِي وَمَوْحَدُ (٤)

/ وتَأْوِيلُ الْعَدْلُ فِي هَذَا : أَنَّهُ أَرَادَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : (أُولَى أَجْنِحَةٍ مَثْنِي وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) وَالْعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ؛ كَمَا أَنَّ يَا فَسَقْتُ مَبَالِغَةٌ فِي قَوْلِكَ : يَا فَاسِقُ وَكَذَلِكَ يَا لُكْعَ ، وَيَالْكَاعَ (٥) .

(١) فاطر : ١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وقال لي : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) صفة كأنك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة .
 وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ والفاظ العدد أحوال في الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية المقتضب .

وذكر في اللسان (مثنى) برواية ... في الشهر الحلال وكذلك في المقصور والمدود ص ١٠٢ .

وذكر في المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحَادَ أُحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالٍ أَجَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ

ونقده الشنقيطي بقوله : لقد أخطأ علي بن سيده خطأ كبيرا في هذا البيت ، فبدل وغير أوله ، ونكر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .
 والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة لذئاب كناية المتقدمة .
 والبيت لساعدة بن جؤية الهذلي من قصيدة رثاء في الديوان ص ٢٣٦ - ٢٤٢ وقبله :

ولو أنه إذ كان ما حم واقعا بجانب من يحفى ومن يتودد

يقول : لو أصابني هذا الرزء بجانب من يهتم لحالي لهان على وقعه ، ولكن الذي يعظم مصابي أن أهلي بواد لا أنيس به إلا السباع التي تطلب الناس لتأكلهم اثنين اثنين . وواحدًا واحدًا . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٤٦٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧ ص ١٢١ . وابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والعيني ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطي ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل في ألفاظ العدد المحقق الرضحي بقوله ج ١ ص ٣٦ :

وأما قولهم : الثلاثة والأربعاء يريدون : الثالث والرابع . فليس بمعدل ؛ لأنَّ المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنه مشتقٌّ بمعنى اليوم كالعديل والعِدْل . والعديل : ما كان من الناس ، والعِدْل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .
 ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهدان دليان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم النجم ، والدبران (١) ؛ لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحَد والاثنتان ؛ لأنَّه على وجهه .

وقد فسرت لك باب العِدْل لتتناول القياس من قُرْب ، وتميَّز بغضه من بعض إن شاء الله .
 ونظير العِدْل والعديل (٢) قولهم : امرأة تُقال : ورزان . وتقول لما ثقل / وزنه : تثقيل ، ورزين .
 إنما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣
 ٣٣٧

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .
 وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين .
 ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القياس في باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكيم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقبل انه أصله » .
 وانظر المذاهب في ذلك في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علما للثريا . فان أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يصير معرفة » .
 وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق .. فانما يلزم الألف واللام « .
 وأسماء أيام الأسبوع أعلام وتقدم حديثها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
 (٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعديل .
 فالعديل : ما عادل من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البنائين ليفصلوا بين المتاع وغيره .
 ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والراة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ اليه ، والمرأة محرزة لفرجها .
 ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .
 فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقيل في مجلسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب . فقد يكون الالتماس مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبنائهما مختلف فيكون أحد البنائين مختصا به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما » .

هذا باب

الأمثلة التي يُمثَّلُ بها أوزانُ

الاسماء والأفعال

تقول: كلُّ (أَفْعَلٍ) في الكلام يكون نعتا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .
فإن قال قائل : لم قلت ، كلُّ (أَفْعَلٍ) يكون وصفا لا ينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا)
هذه التي ذكرت أنها تكون وصفا ؟

قيل له : [أَفْعَلٍ] (١) ليس وصفا في الكلام مُستعملا وإنما هو مثال يُمثَّلُ به .

فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد عَلِمَ وصفا لم
تصرفه ، ولم تقل : إذا كان وصفا ولكن تقول : لأنه وُصِفَ ؛ كما تقول : كلُّ آدَمٍ في
الكلام لا ينصرف ، لأنَّ (آدم) نعت مفهوم (٢) / وعلى هذا تقول : كلُّ أَفْعَلٍ في الكلام تريد به

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كلُّ « أفعال »
يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل (أفعال) يكون اسما تصرفه في النكرة .

قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا ! صرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يعجز ، فإن
كان اسما وليس بوصف جرى ، .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ « وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن
يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا
لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ، ورب . فقالوا : (فعلان) الذي مؤنثه فعلانة
منصرف ، فوصفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعال صسفة ، ومنعوا
الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كثناء التأنيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعبر
كأفعال ، أو الألف والنون المزيديتين كفعالان ..

وان نكرت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستغراقية ، أو غيرها من علامات
التنكير انصرفت ، نحو قولك : كل فعلان حاله كذا .

وان كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع ألف التأنيث لم ينصرف معرفة ونكرة ..

وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يميث ج ١ ص ٣٩ .

الفِعْلُ فهو مفتوح ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلًا) مثال ، وليس بِفِعْلٍ معروف ، وموقعه بعد كلِّ وهو مفرد يدلُّك على أَنَّهُ اسم (١) .

ولكن لو قلت : كلُّ أَفْعَلٍ زيدٌ مفتوح ، لم يكن إِلَّا هكذا ؛ لِأَنَّكَ قد رفعت به زيدا ، فأخلصته فِعْلًا ، ووقعت (كلُّ) عليه ؛ لِأَنَّهُ عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولك : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تصرف (أَفْعَلٌ) ؛ لِأَنَّكَ وضعت مَوْضِعَ النَّعْتِ ؛ كما وَضَعْتَ الأوَّلَ مَوْضِعَ الفِعْلِ بِهَذَا قول الخليل وسيبويه (٢) .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لِأَنَّهُ ليس بنعت معلوم .
وأما أَفْعَلٌ زيدٌ فيجعله فِعْلًا ؛ لِأَنَّهُ قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .
وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعتا لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لِأَنَّهُ معرفة وإنما بدأت به لذلك .
فكأنَّكَ قلت : هذا البناء إذا كان نعتا (٣) .

وتقول : / كلُّ فَعْلَانٍ له فَعْلَى لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلَى فمصرف .
وإنما صرفت (فَعْلَانًا) ها هنا ؛ لِأَنَّهُ ليس بشيءٍ معروف له (فَعْلَى) والقول فيه القول في
في الأوَّل (٤) وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلَى لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ)
لِأَنَّهُ معرفة (٥) ؛ كما قلنا فيما قبله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : عمل أفعل أردت به الفعـل نصب أبدا فانما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان أفعـل اسما » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول اذا قلت : هذا رجل أفعـل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل أفعـل زيد نصب أبدا ، لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يعيش ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : أفعـل اذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا ينصرف (أفعـل) هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفا نحو أفعـل وأيدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومثله كل فعـلان كان صفة ، وكانت له فعـل لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعـل ، وكان صفة يدلك على انه مثال » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : (فعـلان) اذا كانت له (فعـل) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف (فعـلان) هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حبدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَنْلَى في الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و (كلُّ) لا يقع بعدها إلا نكرة ، وإنما هو مثال حَبْنَطَى . وَسَرَنْدَى ، وَسَبَنْدَى ، ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فِعْلَى في الكلام ، وفَعْلَى فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتأنيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فِعْلَى في الكلام وفَعْلَى يا فتى ، فتصرفه . لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنما تمنعه ألفه لا معناه ، فإن قدرتهما تقدير الملحق انصرفتا . وكانت كمِعْزَى وأرْطَى .

فإن قدرتهما تقدير التأنيث كانتا كدَفْلَى . وتَتْرَى تكون للأمرين جميعا . والأجودُ التأنيث (٢)

وتقول : كلُّ (فُعْلَى) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث / وهو باب حَبْلَى ، وبُهْمَى .

وكذلك كلُّ فَعْلَاءَ في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والقاعدة : اذا تعينت الالف للتأنيث منع الصرف ، واذا تعينت للإلحاق وجب الصرف .

وإذا صلحت للأمرين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .
السرندي والسبندي : الجريء . والحبنطي : الغليظ البطن مع قصر .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل (فعلى) في الكلام أو فعل كانت الفها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الالف جاءت للتأنيث لم ينصرف .
وإن شئت صرفت وجعلت الالف لغير التأنيث » .

قرىء في السبعة بتنوين (تترى) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٣٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل (فعلى) في الكلام لا ينصرف في الكلام البتة » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث عن الألف الممدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا » .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .

فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : علباء وأخواته فملحق بسرحان وسرداح .

والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنحو حمراء وصفراء وصحراء .. ثم قال : وما كان على فعلى (بضم الفاء) فلم تكن ألفه أبدا الا للتأنيث » .

الورقة (١٣٥) .

البهمى : نبت

وتقول : كلُّ فُعَلَاءٍ ، وفِعَلَاءٍ فمصرف لأنَّه مِثَال لا يكون إِلَّا مُلْحَقًا مصرفًا في المعرفة
النكرة . وذلك نحو عَلِيَاءٍ (١) ، وَحَرْبَاءٍ (٢) .
وَأَمَّا فُعَلَاءٍ فنحو قولك : قُوبَاءٍ (٣) فاعلم : لأنَّه ملحق بفسطاط ؛ كما أَنَّ عَلِيَاءَ ملحق
بِسِرْدَاح . فهذا يُبَيِّن لك جميع هذه الأمثلة إن شاء الله .

-
- (١) العلباء : عرق في العنق •
(٢) الحرباء : ذكر أم حبين •
(٣) القوباء : بشر يظهر في الجسد •

تم الجزء الثالث والحمد لله رب العالمين ويتلوه في الجزء الرابع

من كتاب المقتضب :

هذا باب إيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها .

* * *

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصححته في سنة سبع وأربعين وثلثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافي .

* * *

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

فهرس أبواب الجزء الثالث من المقتضب

ص	
٥	هذا باب أن المفتوحة وتصرفها
	هذا باب الأفعال لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة ،
٧	والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة
٩	هذا باب ما لحقته (إن) و(أن) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه
١١	هذا باب النونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعرفة مواقعها من الأفعال
١٧	هذا باب الوقوف على النونين : الخفيفة والثقيلة
١٩	هذا باب تغيير الأفعال للنونين : الخفيفة والثقيلة
٢٣	هذا باب فعل الاثنين والجماعة من النساء في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة
	هذا باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ،
٢٥	وليس بفعل
٢٦	هذا باب حروف التضعيف في الأفعال ، والمعتلة من ذوات الياء والواو في النونين
٢٧	هذا باب (أما) و(إمّا)
٣٠	هذا باب مذ ، ومنذ
٣٢	هذا باب التبيين والتمييز
٣٩	هذا باب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها
٤٢	هذا باب الإمالة
٤٥	هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائدة
٤٦	هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة
٤٨	هذا باب الراء في الإمالة
٥٢	هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف
٥٥	هذا باب (كم)

- ٦٤ هذا باب مسائل (كم) في الخبر والاستفهام
- هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة في المقاربة
- ٦٨ هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا)
- ٧٦ هذا باب المقصور ، والممدود
- ٧٩ هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)
- ٨٩ هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول
- ٩١ هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين : ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت
- ٩٣ هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر
- ٩٥ هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وإسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
- ٩٧ هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر
- ١٠٢ هذا باب الإخبار عن البدل
- ١١١ هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر
- ١١٢ هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى
- ١٢٧ هذا باب من (الذي ، والتي) ألقه النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا في ذلك
- ١٣٠ هذا باب الإضافة . وهو باب النسب
- ١٣٣ هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة
- ١٣٥ هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين
- ١٣٦ هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة ، والأخيرة لام الفعل
- ١٤٠ هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء
- ١٤١ هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا
- ١٤٣ هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب
- ١٤٤ هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف . والرابعة ألف مقصورة
- ١٤٧

- هذا باب النسب إلى الجماعة ١٥٠
- هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين ١٥٢
- هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الغاء ١٥٦
- هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع ١٦٠
- هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة ؛ لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء ١٦١
- هذا باب المحذوف والمزيد فيه ، وتفسير ما أوجب ذلك فيهما ١٦٦
- هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى ١٧١
- هذا باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو عمرويه . وحمرويه . وما أشبهه .
والاختلاف فى هيهات ، وذية وذيت ، وكية وكيت ١٨١
- هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها ١٨٥
- هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهى عشرة أسماء ١٨٧
- هذا باب الصلة والموصول فى مسائله فأما أصوله فقد ذكرناها ١٩١
- هذا باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر ٢٠٢
- هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعه موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء
المدعوبها من غير المصادر ؛ نحو : تريا وجندلا وما أشبه ذلك ٢٠٨
- هذا باب (إِيَّاكَ) فى الأمر ٢١٢
- هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل ٢١٧
- هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة ٢٢٨
- هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ٢٣٣
- هذا باب الأسماء التى ترضع موضع المصادر التى تكون حالا ٢٣٦
- هذا باب الأسماء الموضوعه فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على
ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين ٢٣٩
- هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله ٢٤٨
- هذا باب من التسعير ٢٥٥

- ٢٥٨ هذا باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتا
- ٢٦١ هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال
- هذا باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين . ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل
- ٢٦٤ من مشاهدته . فهي منصوبة على ذلك خبرا كانت أو استفهما
- ٢٦٦ هذا باب ما وقع من المصادر توكيدا
- ٢٧١ هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلته دخلت
- ٢٧٥ هذا باب المخاطبة
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل ؛ نحو أرأيتك زيدا
- ٢٧٧ ما حاله ؟ وقولك : أبصرك
- ٢٧٩ هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت
- ٢٨١ هذا باب ما يحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ . أجود
- ٢٨٦ هذا باب أم . وأو
- ٢٩٣ هذا باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين
- ٣٠١ هذا باب (أو)
- ٣٠٧ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام
- هذا باب ما يجرى . وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه . واختلاف الأسماء ، وما
- ٣٠٩ الأصل فيها ؟
- ٣١١ هذا باب أفعل
- ٣١٤ هذا باب ما يسمى به من الأفعال . وما كان على وزنها
- ٣١٩ هذا باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف مما سميت به مذكرا من الأسماء العربية
- ٣٢٢ هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمى به ما هو على ثلاثة أحرف
- ٣٢٣ هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعل
- ٣٢٤ هذا باب ما كان من فُعل
- ٣٢٥ هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل

- هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد ٣٢٧
- هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء ٣٣١
- هذا باب ما لحقته ألف ونون زائدتان ٣٣٥
- هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتأنيث والإلحاق ٣٣٨
- هذا باب ما كان من أفعل نعتا يصلح فيه التأويلان جميعا ٣٣٩
- هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع ٣٤٤
- هذا باب تسمية المؤنث ٣٥٠
- هذا باب تسمية السور والبلدان ٣٥٥
- هذا باب أسماء الأحياء والقبائل ٣٦٠
- هذا باب تسميه الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء ، والبلدان ٣٦٥
- هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال ٣٦٨
- هذا باب الأمثلة التي يمثل وبها أوزان الأسماء الأفعال ٣٨٣